

الاقتراح

في علم أصول النحو
لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

قرأه وعلق عليه
الدكتور محمود سليمان باقوت
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ١٦٢-٤٨٢

٢٨٧ ش قتال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

الاقتراح

في علم أصول النحو
لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

قرأه وعلق عليه
الدكتور محمود سليمان ياقوت
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاربلة - ت ١٦٣ - ٤٨٢

٢٨٧ ش قتال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٢١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
المبعوث رحمة للعالمين ، وبعد ...

فإن كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) لجلال الدين
السيوطي (ت ٩١١ هـ) من المصادر المهمة التي نستطيع الاستفادة
منها في معرفة ما يتصل بأدلة النحو ، أو أصوله الأربعة ، وهي :
السمع أو النقل ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ؛ لأن
هذا العالم الجليل استطاع أن يجمع ما يتصل بتلك الأصول بطريقة
علمية منظمة ، معتمداً في ذلك على المصادر الأصلية التي وضعها
السابقون عليه من النحويين ، والتي تتصل بعلم أصول النحو اتصالاً
مباشراً .

ولم يقتصر السيوطي في (الاقتراح) على العرض لأصول النحو
الأربعة ؛ وإنما تجاوزها إلى الحديث عن بعض الأمور التي تساعد في
فهم تلك الأصول والإلمام بها ، ومن أمثلتها المقدمات التي بدأ بها
كتابه ، وهي تضم عشر مسائل تدور حول حد أصول النحو ،
وحدود النحو ، وحد اللغة وهل هي من وضع الله تعالى أو البشر ؟
ومناسبة الألفاظ للمعاني ... وسواها .

وقد أغنى جلال الدين السيوطي الباحثين عن تاريخه ، وذكر
شيوخه ، ومؤلفاته ، فكتب لنفسه ترجمة عند الكلام على مَنْ كان
معصر من الأئمة المجتهدين من كتابه (حُسن المحاضرة) ، قال :

" عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن
الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نَجْم
الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين
الحُضيري الأسيوطي .

وإنما ذكرتُ ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي ؛ فقلُّ
أن أَلِفَ أحدَ منهم تاريخًا إلا ذَكَرَ ترجمته فيه ، ومِمَّنْ وَقَعَ له ذلك
الإمامُ عبد الغافر الفارسي في تاريخ نيسابور ، وياقوت الحموي في
معجم الأدباء ، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة ،
والحافظ تقي الدين الفاسي في تاريخ مكة ، والحافظ أبو الفضل بن
حَجَر في قُضاة مصر ، وأبو شامة في الروضتين وهو أوزَّعُهُم
وأزهدُهُم ، فأقول :

أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة ، ومن
مشايخ الطرق — وسأني ذِكرُهُ في قسم الصوفية — ومن دَوْنِهِ
كانوا من أهل الوجاهة والرياسة ؛ منهم مَنْ وَلِيَ الحُكْمَ ببلده ،
ومنهم مَنْ وَلِيَ الحِسْبَةِ بِهَا ، ومنهم مَنْ كان تاجرًا في صحبة الأمير
شيخون وبَنَى بأسبوط مدرسة ووقف عليها أوقافًا ، ومنهم مَنْ كان
مستمولًا . ولا أعلم منهم مَنْ خدَمَ العِلْمَ حقَّ الخدمة إلا والذي —

وسياقي ذكره في قسم فقهاء الشافعية — . وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون هذه النسبة إلا الخضيرية ، محلّة ببغداد . وقد حدّثني مَنْ أثقّ به أنه سمع والدي — رحمه الله — يذكر أن جدّه الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق ؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة .

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهلّ رجب ، سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجدوب ؛ رجل كان من الأولياء بمجوار المشهد النفيسي ، فبرّك عليّ . ونشأت يتيمًا ، فحفظت القرآن ولي دون ثمان سنين ، ثم حفظت العمدة ، ومنهاج الفقه ، والأصول ، وألفية ابن مالك ، وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلامة قرطبي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساجي الذي كان يُقال : إنه بلغ السنّ العالية ، وجاوز المائة بكثير — والله أعلم بذلك — قرأت عليه في شرحه على المجموع .

وأُجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين ، وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفتُه شرح الاستعاذة والبسملة ، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني ، فكتب عليه تقرّظًا ، ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت ولده ، فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة ، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد ، ومن أول المنهاج إلى الزكاة ، ومن أول

التنبيه إلى قريب من الزكاة ، وقطعة من الرؤضة ، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي ، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها . وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين ، وحضر تدريسي ، فلماً تُوفي سنة ثمان وسبعين ، لزمْتُ شيخ الإسلام شرف الدين المناوي ، فقرأتُ عليه قطعةً من المنهاج ، وسمعتُه عليه في التقسيم إلا مجالس فائتني ، وسمعتُ دروساً من شرح البهجة ومن حاشيته ، ومن تفسير البيضاوي .

ولزمْتُ في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي ، فواظبْتُ أربع سنين ، وكُتب لي تقريراً على شرح ألفية ابن مالك ، وعلى جمع الجوامع في العربية تألّفي ، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه ، ورجع إلى قولي مُجرّداً في حديث ، فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي الجمرأ في الإسرا ، وعزّاهُ إلى تخريج ابن ماجه ، فاحتجتُ إلى إيراده بسنده ، فكشفتُ ابن ماجه في مظته فلم أجده ، فمررتُ على الكتاب كله فلم أجده ، فأنهتُ نظري ، فمررتُ مرة ثانية فلم أجده ، فعدتُ ثالثة فلم أجده ، ورأيتُه في معجم الصحابة لابن قانع ، فحُتُّ إلى الشيخ فأخبرته ، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته ، وأخذ القلم ، فضرب على لفظ (ابن ماجه) ، وكُتب (ابن قانع) ، وألحق (ابن قانع) في الحاشية ، فأعظمتُ ذلك وهيتُه ؛ لعظم منزلته الشيخ في قلبي ، واحتقاري في نفسي ، فقلتُ : ألا تصيرون ، لعلكم

تراجعون ! فقال : إنما قلدتُ في قولي (ابن ماجه) الرهان الحلبي .
ولم أنفكُ عن الشيخ إلى أن مات .

ولزمتُ شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكفيعي أربع
عشرة سنة ، فأخذتُ عنه الفنون من التفسير ، والأصول ، والعربية ،
والمعاني ، وغير ذلك . وكب لي إجازة عظيمة .

وحضرتُ عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسًا عديدة في
الكشاف ، والتوضيح وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ، والعقُود .
وشرعتُ في التصنيف في سنة ست وستين ، وبلغتُ مؤلفاتي إلى
الآن ثلاثمائة كتاب ، سوى ما غسلته ورجعتُ عنه . وسافرتُ ،
بحمد الله تعالى ، إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب
والتكرور .

ولَمَّا حَجَجْتُ شربتُ من ماء زمزم لأمرٍ ؛ منها أن أصل في
الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث إلى رتبة
الحافظ ابن حجر . وأفيتُ من سنة إحدى وسبعين ، وعقدتُ إملاء
الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين .

ورُزقتُ التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ،
والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ،
لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة .

والذي أعتقده أن الذي وصلتُ إليه من هذه العلوم السبعة سوى
الفقه والنقول التي اطلعتُ عليها ، لم يصل إليه أحد من أشياخي ؛

فضلاً عمن هو دونهم ، أما الفقه فلا أقول ذلك فيه ؛ بل شيخني فيه
أوسع نظراً ، وأطول باعاً .

ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف ،
ودونها الإنشاء والترسل والفرائض ، ودونها القراءات — ولم
أخذها عن شيخ — ، ودونها الطب . وأما علم الحساب فهو أعسرُ
شيء عليّ وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرتُ إلى مسألة تتعلق به ،
فكأنما أحاولُ جبلاً أحمله .

وقد كملت عندي الآن آلاتُ الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول
ذلك تحدثاً بنعمة الله عليّ ، لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى
يطلب تحصيله بالفخر ! وقد أزف الرحيلُ ، وبدا الشيبُ ، وذهب
أطيبُ العمر ، ولو شئتُ أن أكتبَ في كل مسألة مصنفًا بأقوالها
وأدلتها النقلية والقياسية ومداركها ونقوضها وأجوبتها والموازنة بين
اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله ، لا بحولي
ولا بقوة ؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ما شاء الله ، لا قوة إلا
بالله .

وقد كنتُ في مبادئ الطلب قرأتُ شيئاً في المنطق ، ثم ألقى الله
كرامته في قلبي . وسمعتُ ابن الصلاح أفقً بتحريمه ، فتركته لذلك ،
فعوّضني الله تعالى عنه علمَ الحديث الذي هو أشرفُ العلوم .

وأما مشايخي في الرواية سَمَاعًا وإجازة فكثير ، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدتهم نحو مائة وخمسين . ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهمُّ ؛ وهو قراءة الدراية (١) .

وقد ظل السيوطي طوال حياته مشغولاً بالدرس ، مشغلاً بالعلم يتلقاه عن شيوخه ، أو يذله لتلاميذه ، أو يذيعه فُتيا ، أو يحرره في الكتب والأسفار . وحينما تقدم به العُمر ، وأحسَّ من نفسه الضعف ، خلا بنفسه في منزله بروضة المقياس ، واعتزل الناس ، وتجرَّد للعبادة والتصنيف ، وألف كتابه (التنفيس في الاعتذار عن الفتيا والتدريس) .

وكان — رحمه الله — في الخاصة ، على أحسن ما يكون عليه العلماء ورجال الفضل والدين ، عفيفاً كريماً ، غني النفس ، متباعدًا عن ذوي الجاه والسلطان ، لا يقف بباب أمير أو وزير . وكان الأمراء والوزراء يأتون لزيارته ، ويعرضون عليه أعطيائهم فيردّها ، ورؤي أن السلطان الغوري أرسل إليه مرّة حصيًا وألف دينار ، فردّ الدنانير ، وأخذ الحصيّ ، ثم أعتقه ، وجعله خادماً في الحجرة النبوية وقال لرسول السلطان : لا تعد تأتينا قطُّ بهدية ؛ فإن الله أغنانا عن ذلك .

وكانت وفاة السيوطي في يوم الخميس التاسع من شهر جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ ، ودُفن بجوار خانقاه قوصون خارج باب

١ — حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : ١ / ١٤٢ — ١٤٤ .

القرافة ، بعد أن ملأ الدنيا علماً وفضلاً ، وشهرة وذكراً ، رحمه الله
رحمة واسعة (١) .

وللسيوطي مجموعة من المؤلفات التي يفيد منها الباحثون
والدارسون في مختلف فروع العلم والمعرفة ؛ كالنحو والصرف
والفقه والتفسير والقراءات والحديث والبلاغة وعلوم القرآن الكريم
والتاريخ والتصوف وسواها . ويعود الفضل للسيوطي في جمع كثير
من النصوص من كتب مفقودة ، ومن أمثلة ذلك ما نجده في كتابه
(المزهر في علوم اللغة وأنواعها) الذي يُعدُّ موسوعة في فقه اللغة
العربية وعلومها وأنواعها المختلفة . ومن أهم كتب السيوطي التي
وصلت إلينا ما يأتي :

- الإتقان في علوم القرآن .
- الأشباه والنظائر في النحو .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور .
- شرح شواهد المغني .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها .
- معجم الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية .

١ — انظر المقدمة التي كتبها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم لكتاب (بغية
الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) : ١ / ١٣ .

ويشرفني أن أقدم هذه القراءة لنص كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) ، والتعليق عليه . وقد اعتمدت في قراءة النص على المصادر التي أفاد منها السيوطي في تأليف كتابه ، ويأتي على رأسها ثلاثة ، أكثر السيوطي من النقل عنها ، هي :

- ١ — الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) .
 - ٢ و ٣ — الإعراب في جدل الإعراب ، ولُمَعَ الأدلة في أصول النحو ، وهما من تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .
- أما التعليق على نص (الاقتراح) فقد اعتمدت فيه على شرحين له ، هما :

— الأول : داعي الفلاح لمخبات الاقتراح ، للإمام محمد علي ابن محمد علان البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧ هـ) ، وهو شرح ممزوج بممن (الاقتراح) .

— والثاني : فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ، للإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الطيب بن محمد بن موسى الفاسي (١١١٠ — ١١٧٠ هـ) . وقد صدر هذا الشرح بتحقيق علمي دقيق للأستاذ الدكتور محمود يوسف فحلّال ، الطبعة الثانية ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، ١٤٢٣ هـ — ٢٠٠٢ م .

وقد أفدتُ أيضًا من بعض تعليقات الأستاذ الدكتور فحّال التي وردت في هوامش النصّ المحقّق .

ويسعدني أن أتوجه بالتحية الصادقة والشكر الجزيل إلى أخي العزيز الحاج / صابر محمد عبد الكريم صاحب دار المعرفة الجامعية ومديرها على جهوده الطيبة التي يبذلها من أجل خدمة علوم اللغة العربية الشريفة ؛ لغة القرآن الكريم .

وبعد فهذه محاولة قمتُ بها جاداً مُخلصاً ؛ فإن كانت نافعة فيها ونعمتُ ، وإن كانت الأخرى فلا يكلفُ الله نفساً إلا وسعها . والله وحده ولي التوفيق والسداد

محمود سليمان ياقوت

الجمعة : غرة رمضان المبارك ١٤٢٥ هـ

الخامس عشر من أكتوبر ٢٠٠٤ م

الاقتراح

في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول العبد^(١) الفقيرُ إلى الله تعالى ، عبد الرحمن^(٢) بن أبي بكر السيوطي :

الحمدُ لله الذي أرشدَ لابتكار^(٣) هذا النمط^(٤) ، وتفضل^(٥) بالعمو^(٦) عما صدرَ عن العبد^(٧) على وجه السهو والغلط^(٨) ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وخدّه لا شريك له^(٩) ، شهادة لا

١ — العبد : مطلق الإنسان ، ويختص بالملوك ، وقدمه لشرف الاتصاف به عند الكُمل ؛ ولذلك يقع كثيراً في مخاطبات الله تعالى لأتباعه وأتباعه .

٢ — عبد الرحمن : اسم المصنف ، ولقبه جلال الدين ، وأبو بكر : كنية أبيه ، ولقبه كمال الدين .

٣ — الابتكار : الاختراع والابتداع والإتيان بشيء لم يسبق إليه الغير .

٤ — النمط : النوع والصنف .

٥ — التفضل : التطول والإحسان .

٦ — العفو : ترك المواقعة بالذنب مع مخوره .

٧ — المراد بالعبد : الشرعي ، وهو المكلف ، ولو كان حُرّاً .

٨ — السهو : غفلة القلب عن الشيء ؛ حتى يزول عنه ، فلم يتذكره .

والفرق بينه وبين النسيان أن الناسي يتذكر إذا ذكر ، بخلاف الساهي .

٩ — قال ﷺ : " كُلَّ خُطْبَةٍ ، لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ ؛ فَهِيَ كَالْيَدِ الْحَمَاءِ " .

وَكُسْ^(١) فسيها ولا شَطَطَ^(٢) ، وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبده
ورسوله ، أفضلُ^(٣) مَنْ^(٤) عليه جبرئيلُ^(٥) بالوحي^(٦) هَبَطَ ،
صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه الذين هم لأتباعهم^(٧)
خيرُ قرط^(٨) ، وبعد ...

- ١ — الوكسُ : كالنقص ، وزناً ومعنى ؛ وكس الشيء : نقص .
- ٢ — الشَطَطُ : مُحاوِزة الحدِّ ، والتباعد عن الحق ، وقد يكون مصدر شَطَّ
إذا جَارَ وظَلَمَ ، وكأنه أراد ما يقابل النقص ، وهو الزيادة ؛ أي شهادة
جارية على ما يُرضي الشارع من القواعد والعقائد ، مُجرّدة عن النقص
المخل ، والزيادة المجاوزة للحق ، الموقعة في الآراء الضالة ، والأهواء الفاسدة .
- ٣ — أشرف وأجل ، خير بعد خير لـ (إن) .
- ٤ — مَنْ : واقعة على الأنبياء والرسل ؛ لأنهم الذين يُوحى إليهم ،
وكرهه ﷺ أفضلهم يستلزم أفضليته على سائر الخلق ؛ لأنهم أفضلهم .
- ٥ — المقصود جبريل عليه السلام ، وفيه لغات تزيد على أربع عشرة ، وهو
أمينُ الوحي ، ورئيس الملائكة ، عليهم السلام ، والواسطة بين الله تعالى
ورسوله ، صلوات الله عليهم .
- ٦ — الوحي لغة : الإعلام في خفاء . والوحي أيضاً : الإشارة ، والإيماء ،
والإلهام ، والرسالة ، والكتابة ، والمكتوب ، والكلام الخفي . والوحي
شرعاً : الإعلام بالشرع ، وهو كلام الله تعالى المنزّل على النبي ﷺ .
- ٧ — أتباع : جمع تبع ، والتبع : قيل إنه جمع تابع ؛ كخادم وخدم ، أو هو
اسم جمع له ، والتابع : التالي ، وما يتبع غيره .
- ٨ — القسَوط : مَنْ يتقدّم لإصلاح المنزل ونهيقته ، وقد قرط القوم ، إذا
تقدّمهم لذلك . وقد يكون القَسطُ مصدرًا بمعنى التقدّم .

فهذا كتابٌ غريبُ الوَضْعِ ، عَجِيبُ الصَّنْعِ ، لَطِيفُ المعنى ^(١) ،
 طَرِيفُ المبنى ^(٢) ، لَمْ تَسْمَعْ قَرِيحَةً ^(٣) بمثاله ، وَلَمْ يَتَسَجَّ نَاسِجٌ على
 مَنَوَالِهِ ^(٤) ، في عِلْمٍ لَمْ أَسْبِقْ إلى تَرْتِيهِ ، وَلَمْ أُنْقَدِّمْ إلى تَهْذِيهِ ^(٥) ،
 وهو أصول النحو ، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه
 بالنسبة إلى الفقه ، وإن وَقَعَ ^(٦) في مُتَفَرِّقاتِ كلام بعض المؤلفين ،
 وَتَشَتَّتْ في أَثْنَاءِ ^(٧) كُتُبِ المصنِّفين ؛ فَجَمَعُهُ وَتَرْتِيهِ صَنَعَ مُخْتَرَعٌ ،

١ — لطيف المعنى ؛ أي دقيقه . والمعنى : مصدر ميمي ، قصد به اسم
 المفعول ؛ أي ما يُعْنَى ويُقْصَد ويُراد من اللفظ .

٢ — طريف : حَسَنٌ تَمِيلُ إليه النفوسُ . والمبنى : يُراد به اللفظ .

٣ — القريحة : كالطبيعة ، وزناً ومعنى . والقريحة : أول ما يُسْتَنْبِط من البشر ،
 ومنه قولهم : لفلان قريحةٌ جيِّدةٌ ، يُراد به استنباط العلم بجودة الطبع .

٤ — المنوال : خشبةٌ يُنْسَجُ عليها ، ويُلفَّ عليها الثوبُ وقتَ النَّسْجِ ،
 وجمعه : مَنَاولٌ ومناويل . وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعه ،
 وتفردُه بحسن أسلوبه ، على سبيل المجاز .

٥ — أَسْبَقُ وَأُنْقَدِّمُ : كلاهما بالبناء للمجهول ؛ أي لم يسبقه ، ولم يتقدِّمه
 أحدٌ .

٦ — وإن وقع : أي علم أصول النحو ، والواو للاستئناف .

٧ — أَثْنَاءَ : جمع ثَنَى ، وَثُنْطَقَ مثل سبب وأسباب ، أو جمع ثَنَى ، وَثُنْطَقَ
 مثل حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ ؛ أي في خلال كُتُبِ المصنِّفين في علم النحو وتضاعيفها
 وأوماطها ، كما في غير ديوان .

وتأصيله ^(١) وتبوييه وَضَعَ مُبْتَدَعٌ ؛ لِأُبْرَزَ فِي كُلِّ حِينٍ لِلطَّالِبِينَ ، مَا
تَبْتَهَجُ بِهِ أَنْفُسُ الرَّاعِبِينَ .

وقد سَمَّيْتُهُ — (الاقتراح فِي عِلْمِ أَصُولِ النُّحُو) ، وَرَبَّيْتُهُ عَلَى
مَقْدَمَاتٍ ، وَسَبْعَةِ كُتُبٍ .

وَأَعْلَمُ أَنِّي قَدْ اسْتَمْدَيْتُ ^(٢) فِي هَذَا الْكِتَابِ كَثِيرًا مِنْ كِتَابِ
(الْخَصَائِصِ) لِابْنِ جَنِّي ^(٣) ؛ فَإِنَّهُ وَضَعَهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَسَمَّاهُ
(أَصُولُ النُّحُو) ، لَكِنَّ أَكْثَرَهُ خَارِجٌ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى ، لَيْسَ مُرْتَبَاً ،

١ — تَأْصِيلُهُ : مُصْدَرُ أَصْلِ الشَّيْءِ ، إِذَا جَعَلَهُ أَصْلًا ؛ أَيِ جَعَلُ كُلِّ مِنْ
مَسَائِلِهِ أَصْلًا ، يُرْجَعُ إِلَيْهِ .

٢ — اسْتَمْدَيْتُ : أَصْلُهُ اسْتَمْدَدْتُ ، بِدَالِينَ ، ثُمَّ خُفِّفَ بِإِبْدَالِ الثَّانِيَةِ بَاءً ،
وَالْمَعْنَى الَّذِي يَقْصِدُهُ السِّيُوطِيُّ : أَخَذْتُ الْمَادَّةَ .

٣ — هُوَ أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ بْنُ جَنِّي ، مِنْ حَدَثَاتِ أَهْلِ الْأَدَبِ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِعِلْمِ
النُّحُوِّ وَالتَّصْرِيفِ ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِمَا كُتُبًا أَبَدَعَ فِيهَا ؛ كَالْخَصَائِصِ ، وَسِرِّ
صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ، وَالْمَنْصَفِ ، وَالْمُخْتَصَبِ ، وَصَنَّفَ كُتُبًا فِي شَرْحِ الْقَوَافِي ،
وَفِي الْعُرُوضِ ، وَفِي الْمَذَكِرِ وَالْمُوْنَثِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ . وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ
عُلُومِهِ أَكْمَلَ مِنْهُ فِي التَّصْرِيفِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَصْنَفْ أَحَدًا فِي التَّصْرِيفِ ، وَلَا تَكَلَّمَ
فِيهِ أَحْسَنَ وَلَا أَدَقَّ كَلَامًا مِنْهُ . وَكَانَ أَبُوهُ (جَنِّي) مَمْلُوكًا رُومِيًّا لِسُلَيْمَانَ
ابْنِ فَهْدٍ الْأَزْدِيِّ الْمُوْصَلِيِّ . وَجَنِّي : عَلَّمَ رُومِيًّا ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ كِنْيَتِي ، وَيُكْتَبُ
بِالْحُرُوفِ اللَّاتِينِيَّةِ مِمثلةً لِلْفَظِ الْيُونَانِيِّ gennaius ، وَمَعْنَاهَا : كَرِيمٌ ، نَبِيلٌ ،
حَسِيدٌ التَّفَكُّيرِ ، عَقْبَرِيٌّ ، مَخْلُصٌ . وَذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ فَاضِلًا
بِالرُّومَةِ . وَمِنْ هَذَا يَلُو صِدْقُ تَفْسِيرِ ابْنِ جَنِّي لِاسْمِ أَبِيهِ . وَتُؤَيِّدُ ابْنَ جَنِّي
يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِلْيُنَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ صَفَرِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ مِنَ الْمُهْجَرَةِ .

وفيه الفُثُ والسَمِينُ^(١) ، والاستطرادات^(٢) ؛ فلخصتُ منه جميع ما يتعلّق بهذا المعنى ، بأوجزِ عبارة ، وأرشيحها ، وأوضحها ، معزّواً^(٣) إليه ، وضَمَمْتُ إليه نفائس^(٤) أُخَر ، ظفرتُ بها في متفرّقات كُتِبَ اللغة^(٥) ، والعربية^(٦) ، والأدب ، وأصول الفقه ؛ وبدائعِ استخراجِها بِفِكْرِي . ورَبَّيْتُهُ على نَحْوِ ترتيبِ أصول

-
- ١ — الفُثُ : الرديّ الفاسد من كل شيء ، والسَمِينُ : ضدُّ الفُثِ . ويُقال : كلام سَمِينٌ ؛ أي رصين حكيم .
 - ٢ — الاستطرادات : جمع استطراد ؛ وهو مصدر : استطرَدَ الشيء ، إذا ذكره ، لا على جهة القصد ؛ بل عرض له فتكلم عليه .
 - ٣ — معزّواً : بالواو ، اسم مفعول ، من عَزَّاه كـ (دَعَّاه) ، وهو منصوب على الحال من (جميع) ؛ أي لخصتُ جميع المتعلّق بالأصول النحوية ، حال كون الجميع معزّواً إليه ؛ أي ابن جني ، أو إلى كتاب (الخصائص) .
 - ٤ — نفائس : جمع نَفِيسَة ، مؤنثاً ، لا نفيس ؛ إذ شرط ما يُجمع على فَعَالٍ كونه مؤنثاً ، كما في دواوين العربية .
 - ٥ — أطلق القدماء العرب على الاشتغال بجمع المفردات والتأليف فيها عدة مصطلحات ، أقدمها مصطلح (اللغة) . وهناك مصطلح آخر أطلقه بعض القدماء على البحث عن معاني مفردات اللغة ، وهو (علم متن اللغة) . واستعمل ابن خلدون مصطلح (علم اللغة) ، وهو يدل على العلم الذي يختص بالألفاظ ، وصناعة المعاجم .
 - ٦ — النحو ، والعربية ، وعلم العربية ثلاثة مصطلحات مترادفة وردت عند القدماء ؛ للدلالة على الدراسة النحوية .

الفقه في الأبواب والفصول والتراجم ، كما ستراه واضحاً بيّناً ، إن شاء الله تعالى .

ثم ، بعد تمامه ، رأيتُ الكمالَ ابنَ الأنباري^(١) ، قال في كتابه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)^(٢) :

"علومُ الأدب ثمانية : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصناعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم"^(٣) .
ثم قال :

١ — هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، المولود في ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وخمسمائة والمنوف ليلة الجمعة سابع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . كان إماماً ثقة صدوقاً ، فقيهاً مناظراً ، غزير العلم ، ورعاً زاهداً عابداً ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، تحسّن العيش والمآكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء . وهو صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره ؛ منها أسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، والإغراب في جدل الإعراب ، ولُتمع الأدلة في أصول النحو ، وغيرها من الكتب .

٢ — نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ص ٨٩ .

٣ — يرى بعض العلماء أن اقتصار أبي البركات الأنباري على هذه العلوم الثمانية فيه قصور ؛ لأن غمزه عدّها اثني عشر نوعاً ، هي اللغة ، والصرف ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والمعرض ، والقافية ، وقرض الشعر ، والمحاضرات ، والرسائل ، والخطب ، والخط . وهذه الأنواع يجمعها علم واحد هو علم الأدب ، وهو من الناحية الاصطلاحية : العلم الذي يُحترز به عن الخطأ في كلام العرب .

"وَأَلْحَقْنَا بِالْعُلُومِ الثَّمَانِيَةِ عِلْمَيْنِ وَضَعْنَاهُمَا : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو ؛ فَيُعْرَفُ بِهِ الْقِيَاسُ وَتَرْكِيبُهُ وَأَقْسَامُهُ ؛ من قياس العِلَّةِ ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك ، على حَدِّ أَصُولِ الْفَقْهِ ؛ فَإِنَّ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسِبَةِ مَا لَا خِفَاءَ بِهِ ؛ لِأَنَّ النُّحُوَّ مَعْقُولٌ مِنْ مَنقُولٍ ، كَمَا أَنَّ الْفَقْهَ مَعْقُولٌ مِنْ مَنقُولٍ " .

هذه عبارته (١) .

فَتَطَلَّبْتُ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ ، حَتَّى وَقَفْتُ عَلَيْهِمَا ؛ فَإِذَا هُمَا لَطِيفَانِ جَدًّا ، وَإِذَا فِي كِتَابِي هَذَا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُهِّمَةِ وَالْفَوَائِدِ ، مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ ، وَلَمْ يُعْرَجْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ .

فَأَمَّا الَّذِي فِي أَصُولِ النُّحُوِّ ؛ فَإِنَّهُ فِي كُرَّاسَتَيْنِ صَغِيرَتَيْنِ ، سَمَّاهُ : (لَمَعَ الْأَدْلَةُ) ، وَرَتَّبُهُ عَلَى ثَلَاثِينَ فَصْلًا :

الأول : في معنى أصول النحو وفائده .

الثاني : في أقسام أدلة النحو .

الثالث : في التَّنْقُلُ :

الرابع : في انقسام النقل .

الخامس : في شرط نقل المتواتر .

السادس : في شرط نقل الآحاد .

السابع : في قبول نقل أهل الأهواء .

الثامن : في قبول المرسل والمجهول .

- التاسع : في جواز الإجازة .
- العاشر : في القياس .
- الحادي عشر : في تركيب القياس .
- الثاني عشر : في الردّ على مَنْ أَتَكَرَّ القياس .
- الثالث عشر : في حَلِّ شُبْهِ ثُرُودٍ عَلَى القياس .
- الرابع عشر : في أقسام القياس .
- الخامس عشر : في قياس الطرد .
- السادس عشر : في كون الطرد شرطاً في العلة .
- السابع عشر : في كَوْنِ العكس شرطاً في العلة .
- الثامن عشر : في جواز تعليل الحكم بعلمين فصاعداً .
- التاسع عشر : في إثبات الحكم في محل النقل ، بماذا يثبت :
- بالنقل أم بالقياس ؟
- العشرون : في العلة القاصرة .
- الحادي والعشرون : في إبراز الإحالة والمناسبة عند المطالبة .
- الثاني والعشرون : في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرعُ ، إذا كان مُخْتَلَفًا فِيهِ .
- الثالث والعشرون : في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإحالة .
- الرابع والعشرون : في ذِكْرِ مَا يُلْحَقُ بِالْقِيَاسِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ الاستدلال .
- الخامس والعشرون : في الاستحسان .

- السادس والعشرون : في المعارضة .
- السابع والعشرون : في معارضة النقل بالنقل .
- الثامن والعشرون : في معارضة القياس بالقياس .
- التاسع والعشرون : في استصحاب الحال .
- الثلاثون : في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه .
- وأما الذي في جدل النحو ؛ فإنه في كُرْأسة لطيفة ، سَمَّاه
- بـ (الإغراب في جدل الإغراب) ، ورَّثه على اثني عشر فصلاً :
- الأول : في السؤال .
- الثاني : في وصف السائل .
- الثالث : في وصف المسئول به .
- الرابع : في وصف المسئول منه .
- الخامس : في وصف المسئول عنه .
- السادس : في الجواب .
- السابع : في الاستدلال .
- الثامن : في الاعتراض على الاستدلال بالنقل .
- التاسع : في الاعتراض على الاستدلال بالقياس .
- العاشر : في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال .
- الحادي عشر : في ترتيب الأسئلة .
- الثاني عشر : في ترجيح الأدلة .

انتهى ^(١) .

وقد أخذتُ من الكتاب الأول ^(٢) الباب ^(٣) ، وأدخلته مَعزُوءًا
إليه في خَلَلٍ ^(٤) هذا الكتاب ، وَضَمَمْتُ خلاصة الثاني ^(٥) في
مباحث العلة ^(٦) .

وَضَمَمْتُ إليه من كتابه : (الإنصاف في مباحث الخلاف)
جُمْلَةً ^(٧) .

ولم أُنْقُلْ من كُتُبِهِ حرفًا إلا مقروءًا بالعزْوِ إليه ؛ لِيُعْرَفَ مقام
كتابي من كتابه ، ويتميَّزَ عند أولي التمييز جَلِيلُ نَصَائِهِ .
وإلى الله الضراعةُ في حُسْنِ الختام والقبول ؛ فلا يَنْفَعُ العبدَ إلا ما
مَنْ بقبوله . والسلام .

* * *

١ — انتهى عرض السيوطي لفصول كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) .

٢ — يقصد السيوطي كتاب (لُئِمَعَ الأدلة في أصول النحو) .

٣ — الباب : خالص كل شيء .

٤ — الْخَلَلُ : الفُرْجَةُ بين الشيئين ، وجمعه : خِلَال ؛ كحبل وجبال . وقد
يُسْتَعْمَلُ الخلال مفردًا .

٥ — يقصد السيوطي بالثاني كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) .

٦ — لأنه أنسبُ بالعلة ؛ بل لا مدخل له في غيرها .

٧ — إليه : أي إلى كتاب (الاقتراح) ، وكتابهِ : أي كتاب أبي البركات
الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) .

الكلام في المقدمات

فيها مسائل

المسألة الأولى

[في حَدِّ أصول النحو]

أصول النحو : عِلْمٌ يَبْحَثُ فيه عن أدلة النحو ^(١) الإجمالية ^(٢) ؛
من حيث هي أدلته ^(٣) ، وكيفية ^(٤) الاستدلال بها ، وحال
المُسْتَدَلِّ ^(٥) .

فَقُولِي (عِلْمٌ) ؛ أي صناعة ^(٦) ، فلا يرد ما أُورِدَ على التعبير به
في حَدِّ أصول الفقه ؛ من كَوْنِهِ يلزم عليه فَقْدُهُ ، إذا فَقِدَ الْعَالَمُ به ؛
لأنه صناعة مُدَوَّنة مُقَرَّرة ، وَحَدِّ الْعَالَمُ به ، أم لا .

١ — المراد بالنحو ، في هذا التعريف ، ما يقابل التصريف .

٢ — الإجمالية : أي ككون القرآن الكريم حُجَّةً .

٣ — من حيث هي أدلته : أي وأما البحث فيها من جهة أخرى ؛ ككون
كل آية تطابق مقتضى الحال ، أو لا ؛ فليس من أصول النحو ، بل من لبِّ
العربية المعروف بالمعاني .

٤ — كيفية : معطوف على (أدلة) ؛ أي : وعن كيفية الاستدلال .

٥ — حال المستدلّ : عطف على (أدلة) كذلك ؛ أي : وعن حال المستدل
بتلك الأدلة لإثبات مسائل النحو . ويجوز عطفه على (كيفية) لقُرْبِهِ .

٦ — الصناعة : العلم الحاصل بالتمرُّن ؛ أي إنه قواعد مقررة ، وأدلة
مُحرَّرة ، وَحَدِّ الْعَالَمُ بها ، أم لا .

وقولي (عن أدلة النحو) يُخْرِجُ كُلَّ صِنَاعَةٍ سِوَاهُ ، وَسِوَى
النحو ^(١) .

وأدلة النحو الغالبة أربعة .

قال ابن جني في الخصائص ^(٢) : " أدلة النحو ثلاثة : السَّمَاعُ ،
والإجماع ، والقياس " .

وقال ابن الأنباري في أصوله ^(٣) : " أدلة النحو ثلاثة : نَقْلٌ ،
وقياسٌ ، واستصحابٌ حَالٌ " .

فزَادَ الاستصحابُ ، ولم يذكر الإجماع ؛ فكأنه لم يَرِ الاحتجاج
به في العربية ، كما هو رأي قَوْمٍ .

وقد تَحَصَّلَ مِنَّا ذِكْرُهُ أَرْبَعَةً ، وقد عَقَدْتُ لَهَا أَرْبَعَةً كُتِبَ .
وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بُدُّ لَهُ مِنْ مُسْتَنَدٍ مِنَ السَّمَاعِ ، كما
هَمَّا فِي الْفَقْهِ كَذَلِكَ ، ودَوْنُهَا الاستقراء ، والاستحسان ، وعدم
النظر ، وعدم الدليل ، المعقودُ لَهَا الْكِتَابُ الْخَامِسُ .

وقولي (الإجمالية) احتراز من البحث عن التفصيلية ؛ كالبُحْثِ
عَنْ دَلِيلٍ خَاصٍّ يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ

١ — وسوى النحو : أي ويُخْرِجُ سِوَى النحو ؛ لأنه يبحث في صناعته عن
أدلته الإجمالية ببعض الأحيان ، فلا يخرج بذلك النحو عن تعريف أصوله ؛
وإنما يخرج بقوله (من حيث هي أدلته) .

٢ — الخصائص : ١ / ١٨٩ .

٣ — لَمَعَ الأدلة في أصول النحو : ص ٨١ .

الجارّ ؛ ويجوز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول ؛
وبجواز مجئ الحال من المبتدأ ؛ ويجوز مجئ التمييز مؤكّداً ، ونحو
ذلك . فهذه وظيفة علم النحو نفسه ، لا أصوله .

وقولي (من حيث هي أدلته) بيانٌ لجهة البحث عنها ؛ أي
البحث عن القرآن بأنه حُجّة في النحو ؛ لأنه أفصحُ الكلام ، سواء
كان متواتراً ^(١) أم أحاداً ^(٢) ؛ وعن السنّة ^(٣) كذلك بشرطها
الآتي ؛ وعن كلام مَنْ يُوثّق بعربيته كذلك ؛ وعن إجماع أهل
البلدين ^(٤) كذلك ؛ أي إن كُلاً ممّا ذُكرَ يحوز الاحتجاج به ،
دون غيره ؛ وعن القياس وما يحوز من العلل فيه ، وما لا يجوز .

١ — سواء كان متواتراً : هو القراءات السبع عند الأكثر ، وقيل : العشر ،
ما عدا ما يرجع إلى الأداء كالمدة والإمالة ، وقيل : غير ذلك . انظر حديث
السيوطي عن (معرفة المتواتر والمشهور والأحاد والشاذ والموضوع والمدرج)
في كتابه : الإتقان في علوم القرآن ١ / ٧٥ .

٢ — أم أحاداً : أي كالشواذ ، والروايات الغريبة عن مشاهير القراء .
٣ — السنة : كلام الرسول ﷺ ، وهو المرفوع ، أو كلام أصحابه الكرام ،
وهو الموقوف ، أو كلام التابعين الذين لم تتغير ألسنتهم ، وهو المقطوع ؛
لأن السنّة ، عند علماء الأثر ، تُطلق على ذلك كلّّه ، كما في دواوين
الاصطلاح الحديثي ، وإن كانت مقابلتها بالقرآن الكريم ربما تُخصّصها
بالكلام النبوي الشريف فقط .

٤ — أهل البلدين : يعني البصرة والكوفة ؛ لأن أعلام اللغة والنحو فيهما .

وقولي (وكيفية الاستدلال بها) ؛ أي عند تعارضها ونحوه ؛
كتقديم السماع على القياس ^(١) ، واللغة الحجازية ^(٢) على التميمية

١ — كتقديم السماع : أي تقدم الكلام المسموع من العرب على القياس .
قال ابن جني : " اعلم أن الشيء إذا اطرَد في الاستعمال ، وشذَّ عن القياس ؛
فلا بُدَّ من اتباع السَّمْع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتَّخَذُ أصلاً يُقاس عليه
غيره . ألا ترى أنك إذا سَمِعْتَ (اسْتَحْوَذَ ، واستَصَوَّبَ) أدبَهما بحالهما ،
ولم تتجاوز ما ورد به السَّمْعُ فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام
(اسْتَقْوَمَ) ، ولا في استساع (استَسَوَّغَ) ، ولا في استباع (استَبَّعَ) ،
ولا في أعَادَ (أعَوَّدَ) " . الخصائص : ٩٩ / ١

وقال ابن جني أيضاً : " باب في تَعَارُضِ السماع والقياس . إذا تَعَارَضَا
نَطَقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تَقِسْهُ في غيره ؛ وذلك نحو قول الله
تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) المحادلة / ١٩ ؛ فهذا ليس بقياس ، لكنه
لا بُدَّ من قبوله ؛ لأنك إنما تَنطِقُ بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم .
ثم إنك ، من بعدُ ، لا تقيس عليه غيره " . الخصائص : ١١٧ / ١

٢ — اللغة الحجازية مقدَّمة على التميمية ؛ لكثرة استعمالها ، أو بحسب القرآن
الكريم بها ؛ فهي مقدَّمة على التميمية في إعمال (ما) عمل (ليس) مثلاً ،
كما قي قوله تعالى : (ما هذا بَشَرًا) يوسف / ٣١ ، وإن كانت التميمية
أقوى قياساً . قال ابن جني : " من ذلك اللغة التميمية في (ما) ، هي أقوى
قياساً ؛ من حيث كانت عندهم كـ (هَلْ) في دخولها على الكلام مباشرة
كل واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك .
إلا أنك إذا استعملت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كَثُرَ استعماله
وهو اللغة الحجازية . ألا ترى أن القرآن بها نَزَلَ " . الخصائص : ١٢٥ / ١

إلا لما نعت^(١) ، وأقوى العَلَتَيْن على أضعفهما^(٢) ، وأخف الأقبحين على أشدهما قُبْحًا^(٣) ، إلى غير ذلك .

١ — إلا لما نعت : أي من ذلك التقدّم . قال ابن جني : " فمَنى رَأَيْكَ في الحجازية رَيْبٌ من تقدّم خبر ، أو نقض الفبي ، فَرِعتَ إذ ذاك إلى التميمية فكأنك من الحجازية على حَرْد ، وإن كثرت في الظم والنثر " . انظر : الخصائص ١ / ١٢٥ . والمحد : المنع أو الغصب . يريد : كأنه غاضب على الحجازية ، غير مطمئن إليها ، يخرج منها ما نهّأت له الفرصة . أو أنه على المع لها ، والتخرج منها . كما إذا أجمعوا على عدم الاعتداد بالسماع لضعفه ، كـ (خَرَقَ الثوبُ السمارَ) برفع المفعول ، ونصب الفاعل ؛ فإنه يُعدّل على السماع إلى القياس .

٢ — تقدّم أقوى العَلَتَيْن على أضعفهما كتقدّم مقتضى العامل لقوّته على مقتضى الحوار لضعفه .

٣ — تقدّم أخف الأقبحين على أشدهما قُبْحًا كالفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعوله ؛ فإنه أقبحُ منه غاعله . وقد قرأ عبد الله بن عامر (ت ١١٨ هـ) أحد القراء السبعة قوله تعالى : (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركائهم) الأنعام / ١٣٧ : (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركائهم) ، والتقدير : قَتَلَ شركائهم أولادهم . وقد اعترض الزمخشري في (الكشف ٢ / ٤٢) على تلك القراءة قائلاً : " وقراءة ابن عامر شيء ، لو كان في مكان الضرورات والشعر لكان سمحاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحُسن نَظْمه وجزالته " . ولا يجوز الأخذ باعتراض الزمخشري على تلك القراءة ؛ لأنها متواترة عن الرسول ﷺ ، وابن عامر قرأها كما سمعها .

وهذا هو المعقود له الكتابُ السادس .

وقولي (وحال المستدل) ؛ أي المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة ؛ أي صفاته وشروطه ، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل .

وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع .

وبعد أن حررتُ هذا الحدَّ^(١) بفكري وشرحته ، وجدتُ ابن الأنباري قال^(٢) :

" أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويلُ في إثبات الحكم على الحجة والتعليل^(٣) ، والارتفاعُ عن حضيض^(٤) التقليد إلى يَفَاع^(٥) الاطلاع على

١ — يقصد السيوطي الحدَّ الذي وضعه لعلم أصول النحو .

٢ — لَمَعَ الأدلة : ص ٨١ .

٣ — التعليل : يجوز جرُّه عطفاً على الحجة ، ورفعُه عطفاً على التعويل . والتعليل : هو ذِكْرُ العلة للحُكْم ، وهو مفيدٌ بما أمكنَ ذلك ، أمّا إذا لم يمكن فالعلةُ السَّماعُ . وقد ورد عن بعض الأئمة : إذا عَجَزَ الفقيهُ عن تعليل أمرٍ قال : هذا تَعْبُدِي ؛ أو النحويّ قال : هذا سَمَاعِي ؛ أو الطبيب قال : هذا نَجْرِي .

٤ — الحضيض : النازل في الأرض ، السافل منها ، ثم أُطلق على كل سافل .

٥ — اليفاع : ما ارتفع من الأرض .

الدليل ؛ فإن المخلد^(١) إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا يتفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباب . هذا^(٢) جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه .

* * *

١ — المخلد : اسم فاعل من اخلد إلى الأمر ، إذا ركن إلى الأمر ومال له .
ومراد ابن الأنباري أن المائل إلى التقليد ، والنازل في فوائده ، والمقيم بمضيضه لا يكاد يفرق بين الخطأ والصواب ، ولا تخلص معلوماته عن شوائب الشك والارتباب .

٢ — أي هذا المنقول عن ابن الأنباري من كتابه (لَمَعُ الأدلة) ، وجاء به السيوطي (بحروفه) ؛ لكمال الثقة والأمانة والتبليغ .

المسألة الثانية

[حدود النحو]

لنحو حدود شتى ^(١) ، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في
(الخصائص) ^(٢) :

" هو انتحاء سمّت ^(٣) كلام العرب في تصرفه ^(٤) من إعراب
وغيره ؛ كالثنوية ، والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ،
والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق ^(٥) من ليس من أهل
اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ؛
وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها .

وهو في الأصل مصدر شائع ؛ أي نحوّت نحواً ؛ كقولك :
قصّدت قصداً ، ثم خصّ به انتحاء هذا هذا القبيل من العلم ؛ كما

١ — حدود : تعاريف . وشئى : صفة لحدود ؛ أي متفرقة في الدواوين
النحوية ، جمع شئيت ؛ كمريض ومرضى ، وهو الذي عليه الأكثر ؛ أو هو
مفرد كـ (سكرى) .

٢ — الخصائص : ١ / ٣٤ . وقد أثبتنا النص كاملاً ، كما أورده ابن جني ؛
لأن السيوطي اختصره اختصاراً ، وحذف منه مواضع لا تخلو عن فائدة .

٣ — انتحاء : مصدر انتحى الشيء ، افتعل ، من النحو ، وهو القصد .
والسمّت : الطريق ، والجهة ؛ أي قصّد طريقة كلام العرب وجهته .

٤ — أي تصرف العرب في كلامهم .

٥ — ليلحق : تعليل لانتحاء كلام العرب ، ومنّ : موصول فاعله .

أن الفقه ، في الأصل ، مصدرٌ قَقِهْتُ الشيء ؛ أي عَرَفْتُهُ ، ثم خُصَّ به عِلْمُ الشريعة من التحليل والتحريم ؛ وكما أن بيتَ الله خُصَّ به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلها لله . وله نظائرٌ في قَصْرِ ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه . وقد استعملته العربُ ظرفاً ، وأصله المصدر " . انتهى ^(١) .

وقال صاحبُ ^(٢) (المُستوفى) ^(٣) :

" النحو صناعةٌ عِلْمِيَّةٌ ، يَنْظُرُ لها أصحابُها في ألفاظ العرب من جهةٍ ما يتألفُ ^(٤) بحسب استعمالهم ؛ لتعرّف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ^(٥) ؛ فيُتَوَصَّلُ بإحدهما إلى الأخرى " .

١ — أي انقضى وتَمَّ كَلَامُ ابن جني .

٢ — صاحب (المستوفى) : هو أبو سعيد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرغاني (ت ٥٤٨ هـ) .

٣ — (المستوفى) بصيغة اسم المفعول ، من الاستيفاء ، وهو الاستقصاء والاستكمال ، وسَمَّاه بالمستوفى تفاؤلاً ، أو باعتبار استيفائه للمقاصد والقواعد ، أو ادّعاء ؛ كأنه لكثرة فوائده ، وغزارة قواعده ، استوفى مصنفه فيه الكل . وأما الاستيفاء الحقيقي فبعيدٌ ، أو مُحَالٌ ؛ إذ لا يمكن ذلك إلا للحكيم العليم المتعال . ويرى بعض العلماء أن (المستوفى) اسم فاعل .

٤ — من جهة ما يتألف : يجوز كون (ما) موصولة ؛ أي الذي يتركب ، أو مصدرية ؛ أي من جهة التألف للكلام .

٥ — المراد بالصيغة الألفاظ ، والصورة المعنى ؛ فالإضافة في صيغة النظم ، وصورة المعنى بيانية . وإحدهما : الصيغة والصورة .

وقال الخضراوي^(١) :

" النحو عِلْمٌ بأقيسة^(٢) تغير ذواتِ الكَلِمِ^(٣) وأواخرها^(٤) ،
بالنسبة إلى لغة لسان العرب " .

وقال ابن عصفور^(٥) :

" النحو عِلْمٌ^(٦) مُستخرج^(٧) بالمقاييس^(٨) المُستنبطة من

١ — هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري
الخزرجي الأندلسي ، من أهل الجزيرة الخضراء ، ويُعرف بابن البرذعي ، وُلِدَ
سنة خمس وسبعين وخمسمائة ، ومات بتونس ليلة الأحد رابع عشر جمادى
الآخرة سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة .

٢ — أقيسة : جمع قياس ، والمقصود بها القوانين .

٣ — أي تغير ذوات الكلم بالثنية والجمع والتصغير ونحوها .

٤ — أي وتغير أواخر الكلم بالإعراب .

٥ — هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي
الإشبيلي ، كامل لواء العربية في زمانه بالأندلس . وُلِدَ سنة سبع وتسعين
 وخمسمائة ، ومات في رابع عشر ذي القعدة سنة ثلاث — وقيل تسع —
 وستين وستمائة من الهجرة .

٦ — المراد بالعلم : القواعد المعلومة ؛ أي التي من شأنها أن تُعلم ، لا ما
عُلم بالفعل .

٧ — ورد التعبير بالفعل المضارع (يُستخرج) في بعض نسخ (المقرَّب) ،
ويسدل هذا التعبير بالمضارع على الدوام والاستمرار ، فيحوز في كل زمان
استبطان قاعدة لم تُذكر من قبل ، واستخراج قانون لم يُسبق إليه .

٨ — المقاييس : جميع مقياس ؛ كالمقدار ، وزناً ومعنى .

استقراء كلام العرب ، الموصلة^(١) إلى معرفة أحكام أجزائه^(٢) التي ائتلف^(٣) منها^(٤) .

وانتقده ابنُ الحاجِّ^(٥) بأنه ذَكَرَ ما يُستخرج به النحو ، وتبين ما يُستخرج به الشيء ليس تبيينًا لحقيقة النحو ؛ وبأن فيه أن المقاييس شيءٌ غيرُ النحو ، وعِلْمُ مقاييس كلام العرب هو النحو^(٦) .

١ — الموصلة : صفة للمقاييس .

٢ — أحكام أجزائه : المراد بالأحكام ما يشتمل الأحكام التصريفية ، والأحكام النحوية .

٣ — التي : صفة للأجزاء ، وضمير الفاعل المستتر في (ائتلف) يرجع إلى الكلام .

٤ — ورد هذا التعريف في (المقرَّب) لابن عصفور : ١ / ٤٥ . وفي النسخة المحققة : (تأتلف) مكان (ائتلف) . ونقل الأشموني في (شرح الألفية) تعريف ابن عصفور للنحو ، وشرحه الصَّبَّان شرحًا وافيًا في حاشيته على شرح الأشموني : ١ / ١٥ .

٥ — هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، المعروف بابن الحاج ، له إیرادات على (المقرَّب) ، وكان يقول : إذا مُتُ يفعل ابنُ عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء . مات سنة سبع وأربعين وستمائة .

٦ — حاصل كلام ابن الحاج أن تعريف ابن عصفور منتقَدٌ من وجهين : أحدهما : أن بيان ما يُستخرج منه النحو ليس بيانًا للنحو ، والثاني : أن كلام ابن عصفور يقتضي أن المقاييس شيءٌ غيرُ النحو ، مع أنها هو .

وقال صاحب (البديع) (١) :

" النحو صناعة (٢) علمية ، يُعرَف بها أحوالُ كلامِ العربِ
من جهة ما يَصِحُّ وَيُفسدُ في التأليف (٣) ؛ ليعرَفَ الصحيحُ من
الفسادِ " .

وبهذا (٤) يُعَلَّمُ أن المراد بالعلم المُصدَّر به حدودُ العلوم :
الصناعةُ ، وَيُندفع الإيراد الأخيرُ على كلام ابن عصفور (٥) .

وقال ابن السراج (٦) في (الأصول) (٧) :

" النحو عِلْمٌ استخرَجَه المتقدمون من استقراء كلام العرب " .

* * *

١ — هو محمد بن مسعود الغزنيّ ، صاحب كتاب البديع . أكثرُ أبو حيان
من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في (المغني) ، وقال : إنه يخالف فيه أقوال
النحويين . مات سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة من الهجرة .

٢ — صناعة : مُلكة حاصلة بالتمرُّن .

٣ — الجار والمحرور (في التأليف) يتنازعه الفعلان قبله .

٤ — الإشارة إلى قول صاحب (البديع) أول التعريف : صناعة علمية .

٥ — المراد أن اعتراض ابن الحاج الذي ساقه على تعريف ابن عصفور للنحو
لا وَجْهَ له .

٦ — هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج البغدادي النحوي ، كان
أحدث أصحاب الميرد سناً ، مع ذكاء وفطنة ، وكان الميرد يقربه ، فقرأ عليه
كتاب سيويوه . مات شاباً في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة للهجرة .

٧ — ابن السراج : الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

المسألة الثالثة

[حد اللغة ، وهل هي بوضع الله أو البشر]

قال في (الخصائص) :

" حَدُّ اللُّغَةِ : أَصْوَاتٌ يَعْبَّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ " (١) .

وَاخْتَلَفَ : هل هي بوضع الله ، أو البشر ؟ على مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الأشعري (٢) أنها بوضع الله .

واختلفَ على هذا (٣) : هل وَصَلَ إلينا عِلْمُهَا بالوحي إلى نبيٍّ

من أنبيائه ؛ أو بِخَلْقِ أَصْوَاتٍ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ تُدَلُّ عَلَيْهَا ،

وَإِسْمَاعِهَا لِمَنْ عَرَفَهَا وَتَقَلَّهَا ؛ أو بِخَلْقِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ فِي بَعْضِ

العباد بها ؟

على ثلاثة مذاهب (٤) ، أَرْجَحُهَا الْأَوَّلُ (٥) ، ويدل له ولأصل

المذهب قوله تعالى :

١ — قال ابن جني : " باب القول على اللغة ، وما هي . أمَّا حَدُّهَا ،

فإنها أَصْوَاتٌ يَعْبَّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ " . الخصائص : ١ / ٣٣

٢ — هو أبو الحسن علي إسماعيل بن إسحاق (ت ٣٢٤ هـ) . انظر :

طبقات الشافعية : ٣ / ٣٤٧ — ٤٤٤ .

٣ — المشار إليه : الوَضْعُ من الله تعالى .

٤ — نلاحظ أن المذهب الأول ، وهو أن اللغة بوضع الله تعالى ، قد تفرَّع

إلى ثلاثة مذاهب .

٥ — الأول : هو وَصَلَ إلينا عِلْمُ اللغة بالوحي إلى نبيٍّ من الأنبياء .

(وَغَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) ^(١) ؛ أي أسماء المسميات .
 قال ابن عباس : عَلَّمَهُ اسْمَ الصَّحْفَةِ ^(٢) ، وَالْقَدْرِ ^(٣) ، حَتَّى
 الْفَسْوَةِ وَالْفُسَيْيَةِ ^(٤) .
 وفي رواية عنه : عَرَّضَ عَلَيْهِ أَسْمَاءَ وَلَدِهِ ^(٥) إِنْسَانًا إِنْسَانًا ^(٦) ،
 وَالدَّوَابَّ ، فَقِيلَ : هَذَا الْحِمَارُ ، هَذَا الْجَمَلُ ، هَذَا الْقَرَسُ .
 أَخْرَجَهُمَا ^(٧) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ ^(٨) .

١ — البقرة / ٣١ .

٢ — الصفحة : كَالصَّحْفَةِ ، وَزْنَا وَمَعْنَى .

٣ — القدر : آتِية الطبخ ، وهي مؤنثة ؛ ولذلك تلحقها هاء التأنيث في
 التصغير . وأسماء القدور كلها مؤنثة ، إِلَّا الْمَرْجَلُ ، وهو القدر من الحجارة
 والنحاس .

٤ — الفسوة : المرأة من الفسَاء ، وهو إخراج الريح بغير صوت . وَالْفُسَيْيَةُ :
 تصغير الفسوة .

٥ — عنه : أي عن ابن عباس ، عَرَّضَ اللَّهُ تَعَالَى ، عَلَى آدَمَ أَسْمَاءَ وَلَدِهِ ؛
 أي أولاده ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يُسْتَعْمَلُ مَفْرَدًا وَجَمْعًا ، وَيَعْمُ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ .

٦ — إِنْسَانًا إِنْسَانًا : حال ، بمعنى مُفَصِّلِينَ مُبَيِّنِينَ ، وانتصاب الثاني بالعمل
 في الأول ؛ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْحَالُ . أَوْ إِنْسَانًا الْأَوَّلُ : حال ، والثاني تأكيد
 له ، أَوْ الثَّانِي نَعْتِ الْأَوَّلِ ؛ أَيِ إِنْسَانًا مَاقَبَ إِنْسَانًا .

٧ — أَخْرَجَهُمَا : أي القولين عن ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

٨ — هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ
 التميمي الحنظلي ، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة للهجرة . كَانَ مَتَرِلَهُ فِي
 دَرْبِ حَنْظَلَةَ بِالرِّيِّ ، إِلَيْهِ نَسَبُهُ .

وتعليّمهُ تعالى ذَالَّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاضِعُ دُونَ الْبَشَرِ ، وَأَن وَصُولَهَا
بِالْوَحْيِ إِلَى آدَمَ .

وَمَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ابْنُ جَنِّي ^(١) ، وَنَقَلَهُ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ
الْفَارِسِيِّ ^(٢) ، وَهُمَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ^(٣) .

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهَا اصطلاحيةٌ ، وَضَعَهَا الْبَشَرُ ، ثُمَّ قِيلَ :
وَضَعَهَا آدَمُ .

١ — قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي (بَابِ الْقَوْلِ عَلَى أَصْلِ اللُّغَةِ : أَلَيْهَافَ هِيَ أُمُّ
اصطلاح) : " هَذَا مَوْضِعٌ مُّحَوِّجٌ إِلَى فَضْلِ تَأَمُّلٍ ، غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلَ النَّظَرِ
عَلَى أَنَّ أَصْلَ اللُّغَةِ إِنَّمَا هُوَ تَوَاضَعٌ وَاصطلاح ، لَا وَحْيٌ وَتَوْقِيفٌ . إِلَّا أَنَّ أَبَا
عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — قَالَ لِي يَوْمًا : هِيَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَاحْتِجُّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ :
(وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) ... " . الْخَصَائِصُ : ١ / ٤٠

٢ — هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ النَّحْوِيُّ ، مِنْ
أَكْبَارِ النَّحْوِيِّينَ أَخَذَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ .
وَعَلَّتْ مَنْزِلَتُهُ فِي النَّحْوِ ، حَتَّى فَضَّلَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى الْمُرُودِ . وَصُنِّفَ
كُتُبًا كَثِيرَةٌ حَسَنَةٌ ، لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهَا مِثْلُهَا ؛ مِنْهَا كِتَابُ الْإِيضَاحِ فِي النَّحْوِ ،
وَالْحِجَّةِ فِي عِلَلِ الْقَرَأَاتِ السَّبْعِ ، وَكِتَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
الْكِتَابِ . وَتُوفِّيَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ يَوْمَ الْأَحَدِ ، لِسَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ
رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ مِنَ الْمُهْجَرَةِ .

٣ — الْمُعْتَزِلَةُ : فِرْقَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، يَخَالِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي بَعْضِ الْمَعْتَقَدَاتِ ،
وَتَنْفِي الْقَدَرِ ، وَتَعْتَمِدُ عَلَى الْمَنْطِقِ وَالْقِيَاسِ فِي مَنَاقِشَةِ الْقَضَايَا الْخَاصَّةِ بِعِلْمِ
الْكَلَامِ ، نَشَأَتْ فِي الْبَصْرَةِ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْمُهْجَرِيِّ ، وَيَرْجِعُ اسْمُهَا إِلَى
اعْتِزَالِ إِمَامِهَا وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ حَلَقَةَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ . الْوَاحِدُ : مُعْتَزِلٌ .

وتسأول ابنُ جني الآية على أن معنى (عَلَّمَ آدَمَ) : أَقْدَرَهُ على وَضْعِهَا ^(١) .

وقيل : لعله كان يَجْتَمِعُ حكيما ، أو ثلاثة ، فصاعداً ، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومَة ، فوضعوا لكل واحدٍ منها لفظاً ، إذا ذُكِرَ عُرِفَ به ^(٢) .

١ — قال ابن جني في تعليقه على قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) : " وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أَقْدَرَ آدَمَ على أن واضع عليها ، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة " . الخصائص : ١ / ٤٠ و ٤١

٢ — قال ابن جني : " ثم لتُعَدَّ في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بُدُّ فيه من المواضع ؛ قالوا : وذلك كان يجتمع حكيما أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سِمَةً ولفظاً ، إذا ذُكِرَ عُرِفَ به ما مُسَمَّاه ؛ ليمتاز من غيره ، وليُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مَرَاة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله ... فكانهم جاءوا إلى واحد من بني آدم ، فأومؤا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأبى وقت سُمع هذا اللفظ عِلْمُ أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سِمَةً عينه ، أو يده ، أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فمضى سُمعت اللفظة من هذا عُرِفَ مَعْنَاهَا ، وهَلُمَّ جراً فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف . ثم لك بعد من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضع إلى غيرها ، فتقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه (مَرْد) ، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه (سَرَّ) . وعلى هذا بقية الكلام " . الخصائص : ١ / ٤٤

وقيل : أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعات ؛ كدوي
الريح والرعد ، وخرير الماء ، وتعيق الغراب ، وصهيل الفرس ،
وتهييق الحمار ، ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد .
واستحسنه ابن جني ^(١) .

والمذهب الثالث : الوقف ؛ أي لا يُدرى : أهي من وضع الله ،
أو البشر ؛ لعدم دليل قاطع في ذلك .
وهو الذي اختاره ابن جني أخيراً ^(٢) .

١ — قال ابن جني : " ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من
الأصوات المسموعات ؛ كدويّ الريح ، وحين الرعد ، وخرير الماء ،
وشحيج الحمار ، وتعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، وتزيب الظبي ، ونحو
ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجهة صالح ،
ومذهب مُتَقَبَّل " . الخصائص : ١ / ٤٦ و ٤٧

٢ — قال ابن جني : " واعلم ، فيما بعد ، أنني على تقادم الوقت دائم التنقير
والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدواعي والمخالجات قوية التجاذب لي ،
مختلفة جهات القول على فكري ؛ وذلك أنني إذا تأملتُ حال هذه اللغة
الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، وجدتُ فيها من الحكمة والدقة ، والإرهاق
والرقة ، ما يملك عليّ جانب الفكر ، حتى يكاد يطمع بي أمام غلوة السحر
فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا ، رحمهم الله ، ومنه ما حذوئته على أمثلتهم ،
فعرفتُ بتابعه وانقياده ، ويُعدّ مراميه وآماده ، صحّة ما وقّفا لتقديمه منه ،
ولطَف ما أسعدوا به ، وفرّق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار
الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ ؛ فقوي في نفسي اعتقادُ كونها توفيقاً
من الله سبحانه ، وأنها وحي " .

--

تنبيهان^(١) :

الأول : زَعَمَ بعضهم أنه لا فائدة لهذا الخلاف^(٢) . وليس كذلك ؛ بل ذَكَرَ له فائدتان :

الأولى : فقهية ؛ ولذا ذُكِرَت هذه المسألة في أصوله^(٣) .
والأخرى : نَحْوِيَّة ؛ ولهذا ذُكِرَتْها في أصوله^(٤) تَبَعًا لابن جني في (الخصائص) ، وهي جواز قلب اللغة ؛ فإن قلنا : إنها اصطلاحية جاز ، وإلا فلا^(٥) .

ثم أقول في ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبيهوا وتنبيها ، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ؛ كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى ، قد خلق مِن قَبْلنا ، وإن بعد مداه عَنّا ، مَنْ كان أَلْطَفَ مِنّا أَدَهائًا ، وأسرعَ عَوَاطِرَ ، وأجرأَ جَنَائًا . فأقف بين تين الخَلْتين حَسِيرًا ، وأكاثِرهما فأنكفي مَكْتُورًا " . الخصائص : ١ / ٤٧ . وقول ابن جني في آخر النص (فأقف) يبدو منه أن مذهبه في مبحث (هل اللغة بوضع الله أو البشر) هو الوقف .

١ — تنبيهان : هو تنبيه (تنبيه) ، وهو مصدر نَبَّهْتُ ، إذا أيقظته من نومه أو ذَكَرْتَهُ من غفلته ، اصطلاح المصنّفون على استعماله بمعنى الإعلام بتفصيل ما عُلِمَ إجمالاً .

٢ — المشار إليه : الخلاف في (هل اللغة بوضع الله أو البشر) .

٣ — أي أصول الفقه .

٤ — أي أصول النحو .

٥ — (وإلا فلا) أي : وإن لم نقل بأنها اصطلاحية ؛ بل توقيفية ، فلا يجوز القلب ، فيمتنع تسمية الثوب فرسًا ، والفرس ثوبًا ، ونحو ذلك مما يشمل نقل الدلالة ، والتحوّل من اللغوي إلى الاصطلاحي .

وإطباق^(١) أكثر النحاة على أن المصحفات^(٢) ليست بكلام ينبغي أن يكون من هذا الأصل^(٣) .

الثاني : قال ابن جني :

الصواب ، وهو رأي أبي الحسن الأخفش^(٤) ، سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح — أن اللغة لم تُوضَع كلها في وقت واحد؛ بل وَقَعَتْ متلاحقة متتابعة^(٥) .

١ — الإطباق : الإجماع. يُقَالُ : أَطَبَقَ النَّاسُ عَلَى كَذَا ، إِذَا اجْتَمَعُوا وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، بِمِلَاحِظَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ .

٢ — المصحفات : الصحائف المكتوبة .

٣ — من هذا الأصل : أي فإن قيل بالتوقيف ، فلا عمرة بالمصحف ، وإن قيل بالاصطلاح ، وصَدَرَ عَنْ تَوَاطُؤٍ وَتَوَافُقٍ ، اعْتَدُّ بِهِ .

٤ — الأخافشة أحد عشر نحوياً ، المشهور منهم ثلاثة : أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (ت ١٧٧ هـ) أحد شيوخ سيويه ، وهو الأخفش الأكبر ، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) تلميذ سيويه ، وهو الأخفش الأوسط ، وأبو الحسن علي بن سليمان (ت ٣١٥ هـ) ، وهو الأخفش الأصغر . والمراد بأبي الحسن الأخفش هنا سعيد بن مسعدة .

٥ — قال ابن جني : " ... فإنها [يقصد اللغة] لا بُدُّ أَنْ يَكُونَ وَقَعَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بَعْضُهَا ، ثُمَّ احْتِيجَ فِيمَا بَعْدَ إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ لِحُضُورِ الدَّاعِي إِلَيْهِ ، فزِيدَ فِيهَا شَيْئًا فَشَيْئًا ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى قِيَاسِ مَا كَانَ سَبَقَ مِنْهَا فِي حُرُوفِهِ ، وَتَأْلِيفِهِ ، وَإِعْرَابِهِ الْمَبِينِ عَنْ مَعَانِيهِ ، لَا يَخَالِفُ الثَّانِي الْأَوَّلَ ، وَالثَّالِثُ الثَّانِي ، كَذَلِكَ مَتَّصِلًا مُتَتَابِعًا وَهَذَا رَأْيُ أَبِي الْحَسَنِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ " .

الخصائص : ٢ / ٢٨ و ٢٩

قال الأخفش : اختلاف لغات العرب إنما جاء من قَبْلِ أن أول ما وُضِعَ منها وُضِعَ على خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مُخْتَلَفًا .

قال : ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً ، ثم رأى مَنْ جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مَخْرَجِي الأول (١) .

قال : وأما أيُّ الأجناس الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وُضِعَ قَبْلُ ؟ فلا يُنْزَى ذلك ، ويُحْتَمَلُ في كُلِّ من الثلاثة أنه وُضِعَ قَبْلُ (٢) .

١ — قال ابن جني : " وذهب [أبو الحسن الأخفش] إلى أن اختلاف لغات العرب ؛ إنما أتاهما من قَبْلِ أن أول ما وُضِعَ منها وُضِعَ على خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مُخْتَلَفًا ، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حفظاً . ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً ، ثم رأى مَنْ جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مَخْرَجِي الأول " . الخصائص : ٢ / ٢٩

٢ — قال ابن جني : " فأما أيُّ الأجناس الثلاثة تقدّم — أعني الأسماء ، والأفعال ، والحروف — فليس مما نحن في شيء ؛ وإنما كَلَّامُنَا هنا : هل وقع جميعها في وقت واحد ، أم تالت وتلاحقت قطعة قطعة ، وشيئاً بعد شيء ، صدرًا بعد صدر " . الخصائص : ٢ / ٣٠

وبه صرَّح أبو علي (١) .

قال (٢) : وكان الأخفش يذهب إلى أن ما غيَّر لكثرة استعماله ؛ إنما تصوَّرتَه العربُ قبل وضعه ، وعَلِمَت أنه لا بُدَّ من كثرة استعمالها إياه ، فابتدعوا بتغييره ، علِّمًا بأن لا بُدَّ من كثرة الداعية إلى تغييره .

١ — قال ابن جني : " اعلم أن أبا علي — رحمه الله — كان يذهب إلى أن هذه اللغة — أعني ما سبق منها ، ثم لحق به ما بعده — إنما وقع كلُّ صَدْرٍ منها في زمان واحد ، وإن كان تقدَّم شيء منها على صاحبه ؛ فليس بواجب أن يكون المتقدِّم الفعل على الاسم ، ولا أن يكون المتقدِّم على الحرف الفعل وإن كانت رُتبة الاسم في النفس من حصَّة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل ؛ والفعل قبل الحرف . وإنما يعني القومُ بقولهم : إن الاسم أسبقُ من الفعل أنه أقوى في النفس ، وأسبقُ في الاعتقاد من الفعل ، لا في الزمان . فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدَّموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدَّموا الفعل في الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف . وذلك أنهم وزنوا حيثنَّذ أحوالهم ، وعرفوا مصائرَ أمورهم ؛ فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني ، وأنَّها لا بُدَّ لها من الأسماء والأفعال والحروف ، فلا عليهم بأنَّها بدعوا : أ بالاسم ، أم بالفعل ، أم بالحرف ؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنَّ جَمَعَ ؛ إذ المعاني لا تَسْتغني عن واحدٍ منهنَّ . هذا مذهب أبي علي ، وبه كان يأخذ ، ويُفتي " .

الخصائص : ٢ / ٣٠

٢ — انظر الخصائص : ٢ / ٣١ .

قال : ويجوز أن يكون ^(١) كانت قديمًا مُعَرَّبَةً ، فلمَّا كَثُرَتْ
غَيَّرَتْ فيما بعد ^(٢) .

قال : والقولُ عندي هو الأول ^(٣) ؛ لأنه أدلُّ على حَكْمَتِهَا ^(٤)
وأشهدُ لها بعِلْمِهَا بمصاير ^(٥) أمرها ، فتركوا بعضَ الكلامِ مبنياً
غيرَ مُعَرَّبٍ ، نحو : أمْسِ ، وأَيْنَ ، وكيفَ ، وكَمْ ، وإذْ ، وحيثُ ،
وقبْلُ ، علَمَّا ^(٦) بأنهم سيستكثرون منها فيما بعدُ ، فيجب
لذلك تغييرُها .

* * *

١ — الحديثُ عَمَّا غيّرَ لكثرة الاستعمال ، وعن به أبو الحسن الأَخْفَشُ
المبنيَّات ، وهي ضَرْبٌ منه .

٢ — ذهب أبو الحسن الأَخْفَشُ إلى أن العلةَ في البناءِ كثرة استعمال .

٣ — والقولُ عندي : أي القولُ الراجحُ الموقولُ عليه عند ابنِ جني ، هو
الاحتمالُ الأول ، وهو أنهم لَمَّا رأوا الداعيةَ للتغيير ؛ لكثرة التعاورِ
والتواردِ في الكلام ، تصرفوا ابتداءً بالتخفيف والتغيير .

٤ — أي أكثر دلالةً وأقواها على أن العربَ حكماءُ ، يضعون الألفاظَ
مواضعها ، ويوقعونها مواقعها . والحكيمُ مَنْ يعطي كلَّ شيءٍ ما يستحقه .

٥ — مصاير : جمع مصير ؛ لذلك جاء بالياء ، لا بالهمزة ؛ لأن الياءَ أصلية .

٦ — (علَمَّا) علة — (تركوا) ... ؛ أي تركوا بعضَ الكلماتِ مبنية ؛
لعلمهم بأنهم يستكثرون منها في كلامهم ، فيجب لذلك الاستكثارُ
تغييرُها من الإعراب ، الذي هو الأصل ، إلى البناء ، الذي هو لزوم حالة
واحدة ؛ لحفته بالنسبة إلى الاستكثار .

المسألة الرابعة

في مناسبة الألفاظ للمعاني ^(١)

قال في (الخصائص) ^(٢) :

" هذا موضعٌ شريفٌ ، نبّه عليه الخليل ^(٣) وسيبويه ^(٤) ،
ونقلته الجماعة بالقبول .

١ — ذهب بعض القدماء من العلماء العرب إلى وجود مناسبة بين الألفاظ ومعانيها ، وقد عقد لها ابن جني باباً طويلاً في كتابه (الخصائص ٢ / ١٥٢ — ١٦٨) عنوانه (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) ، أي فيه بالألفاظ كثيرة ، تدل على مناسبة الصوت للمعنى الدالّ عليه . وقد روى ابن جني ، في بداية الباب ، عن الخليل وسيبويه ما يشير إلى قولهما بوجود تلك المناسبة . وقد نقل بعض أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع هذه اللفظ أو تلك بإزاء هذا المعنى أو ذاك . وكان بعض من يرى رأي الصيمري يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسئل ما مُسمًى ، أو ما معنى كلمة (اذغاغ) ، وهي بالفارسية الحجرُ ، فقال : أجدُ فيه يُنسأً شديداً ، وأراه الحجر . وأنكر الجمهور ما ذهب إليه الصيمري ، وقال : لو بُنيت ما قاله لاهتدى كلُّ إنسان إلى كل لفة . انظر : الزهر ١ / ٤٧

٢ — قال ابن جني : " اعلم أن هنا موضع شريف لطيف . وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحّته " .

الخصائص : ١٥٢ / ٢

٢ — هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن عمرو بن ميم البصري الفراهيدي ، وقيل : القرطوبي ، وهو حيّ من الأزد ، سيّد أهل الأدب

قال الخليل : كأنهم توهّموا في صوت الجُنْدُب ^(١) استطالةً ،
فقالوا : صَرَّ ^(٢) ، وفي صوت البَازِي ^(٣) تقطيعاً ، فقالوا :
صَرَّصَرَّ ^(٤) .

قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل
النحو وتعليه . وهو أول من استخرج علم العروض ، وضبط اللغة ، وأملى
(كتاب العين) على الليث بن المظفر . وأخذ عنه سيبويه ، وعامة الحكاية
عنه في (الكتاب) عن الخليل ، فكلما قال سيبويه : سأله ، أو قال : قال ،
من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل . وتوفي سنة ستين ومائة ، وقالوا : سنة
سبعين ومائة ، وقالوا : سنة خمس وسبعين . رحمة الله عليه ورضوانه .

٣ — هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى بني الحارث بن كعب .
وسيبويه لقب له ، ومعناه بالفارسية (رائحة التفاح) ، ويقال : إن أمه
كانت ترقصه ، وهو صغير ، بذلك . لزم الخليل ، وبرع في النحو ، وصنّف
كتابه الذي لم يسبقه أحدٌ إلى مثله ، ولا لحقه أحدٌ من بعده . مات سيبويه
سنة ثمان وثمانين ومائة ، على أرجح الأقوال ، وقد نُفِث على الأربعين .

١ — الجندب : نوع من الجراد ، أو طائر يقع في النار .

٢ — صَرَّ صَرًّا وصَريرًا : إذا صَوَّت .

٣ — البازي : نوع من الصقور التي يُصطَاد بها .

٤ — صَرَّصَرَّ : صَوَّت وصاح شديداً ، قابلوا بتقطيع الحروف على أجناسها
تقطيع الصوت . وقال ابن جني : " قال الخليل : كأنهم توهّموا في صوت
الجندب استطالة ومداً ، فقالوا : صَرَّ ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً .
فقالوا : صرصرر " .

وقال سيويه في المصادر التي جاءت على الفَعْلَانِ : إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو : الغَلَيَان (١) ، والغَثَيَان (٢) ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال (٣) .
قال ابن جني : وقد وجدتُ أشياء كثيرة من هذا النمط (٤) .

-
- ١ — الغليان : مصدر غَلَّتِ القِدْرُ وغيرها غَلَيَانًا ، أو غَلِيًا .
 - ٢ — الغثيان : مصدر غَثَّتِ النفسُ غَثًّا وَغَثِيَانًا ، وهو اضطرابها حتى تكاد تنفياً من خلط يُصب إلى فم المعدة .
 - ٣ — فقابلوا : أي جعلوا الحركات القائمة بالحروف لتواليها دالة على توالي حركات الأحداث والأفعال ؛ لكمال المناسبة بين الألفاظ والمعاني . قال سيويه : " ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك : التَزَوَان ، والتَقَرَّان ؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازة في ارتفاع . ومثله العَمَلَان والرمُكَّان ... ومثل هذا الغَلَيَان ؛ لأنه زعزعة وتحريك . ومثله الغَثَيَان ؛ لأنه تحيُّشُ نفسه وتثَوُّرٌ . ومثله الخطَرَان واللمَمَان ؛ لأن هذا اضطرابٌ وتحريكٌ . ومثل ذلك اللَّهَبَان والصَّخَدَان والوَهَجَان ؛ لأنه تحريك الحرِّ وثَوُّورُهُ ؛ فإنما هو بمنزلة الغَلَيَان " . الكتاب : ٤ / ١٤ .
 - ٤ — قال ابن جني : " ووجدتُ أنها من هذا الحديث أشياء كثيرة ، على سَمْتِ ما حدَّاه ، ومنهاج ما مثَّلاه ؛ وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعَّفة تأتي للتكرير ، نحو : الزعزعة ، والقلقلة ، والققعقة ، والصمصعة ، والجرجرة ، والفرقرة " . الخصائص : ٢ / ١٥٣ . وألف الاثنين في (حدَّاه ومثلاه) تعود على التخليل وسيويه .

من ذلك المصادرُ الرباعيَّةُ المضعَّفةُ ، تأتي للتكرير ، نحو :
الزُّعْزَعَةُ ^(١) ، والقَلْقَلَةُ ^(٢) ، والصَّنْصَلَةُ ^(٣) ، والقَعْقَعَةُ ^(٤) ،
والقَرَقَرَةُ ^(٥) .

والفَعْلَى تأتي للسرعة ، نحو : الجَمَزَى ، والوَلَقَى ^(٦) .
ومن ذلك باب اسْتَفْعَلَ ، جعلوه للطلب ^(٧) ، لِمَا فيه من تقدُّم
حروف زائدة على الأصول ، كما يتقدَّم الطلبُ الفعلُ ، وجعلوا

-
- ١ — الزعزعة : هي التحريك ، أو الشدِّد منه .
 - ٢ — القلقلة : مصدر قَلَقَلَ الشيءَ قَلَقَلَةً ، على القياس ، وقِلْقَالًا إذا حركه .
 - ٣ — الصلصلة : صَنَّصَلَ الشيءُ ؛ أي صَوَّتْ صوتًا فيه ترجيعٌ . يُقَالُ :
صَنَّصَلَ الجرسُ .
 - ٤ — القعقعة : حكاية صوت السلاح ؛ وصَرِيف الأسنان لشدة وقعها في
الأكل . وتحريك الشيء اليابس الصُّلْبَ مع صوت .
 - ٥ — القرقرة : الضَّحِكُ إذا اسْتَفْرَبَ فيه ورجع . وصوت الحمام . وقَرَقَرَ
بطنه : صَوَّتَ .
 - ٦ — الجَمَزَى : يُسْتَعْمَلُ مصدرًا كالجَمَز ، وهو أشدُّ السَّيْرِ ، وقد جَمَزَ ،
إذا عَدَا . ويُسْتَعْمَلُ الجَمَزَى وصفًا ، قالوا : حمارٌ جَمَزَى ؛ أي سريع . قال
ابن جني : " ووجدتُ أيضًا (الفَعْلَى) في المصادر والصفات ؛ إنما تأتي
للسرعة ، نحو : البَشْكَى ، والجَمَزَى ، والوَلَقَى " . الخصائص : ١٥٣ / ٢
 - ٧ — قال ابن جني : " ومن ذلك — وهو أصنعُ منه — أنهم جعلوا
(اسْتَفْعَلَ) في أكثر الأمر للطلب ، نحو : استسقى ، واستطعم ، واستوهب ،
واستمنح ، واستقدم عَمْرًا ، واستصرخ جعفرًا " . الخصائص : ١٥٣ / ٢

الأفعال الواقعة من غير طلب إنما تَفَجَّأ حروفها الأصول ، أو ما ضَارَعَ الأصول ، نحو : خَرَجَ ، وَآكَرَمَ ^(١) .

وكذلك جعلوا تكريرَ العين دالاً على تكرير الفعل ، نحو : فَرَّحَ وَكَسَّرَ ^(٢) ، فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى ، وَخَصَّوْا بذلك العين ؛ لأنها أقوى من الفاء واللام ؛ إذ هي واسطة لهما ، ومكتوفة بهما ، فصارا كأنهما سِيَّاحٌ لَهَا ، ومبدولان للعوارض دونها ؛ ولذلك تجدد الإعلال بالحذف فيهما دونها ^(٣) .

١ — أَكْسَرَمَ : مثال لما ضَارَعَ ؛ أي شَابَهَ الأصول ؛ فإن الهمزة وقعت موقع الفاء من الرباعي ، فشَابَهَتْ الأصلي .

٢ — تكرير الراء والسين في (فَرَّحَ وَكَسَّرَ يدل على تكثير الفعل وتكريره .

٣ — قال ابن جني : " ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ؛ فقالوا : كَسَّرَ ، وَقَطَعَ ، وَفَتَحَ ، وَغَلَقَ ؛ وذلك أنهم لَمَّا جعلوا الألفاظ دليلاً على المعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يُقَابَلَ به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنها واسطة لهما ، ومكتوفة بهما ، فصارا كأنهما سِيَّاحٌ لَهَا ، ومبدولان للعوارض دونها . ولذلك تجدد الإعلال بالحذف فيهما دونها . فأما حذفُ الفاء ففي المصادر من باب (وَعَدَ) ، نحو : العِدَّةُ ، والزَّيْنَةُ ، والطَّيْدَةُ ، والنَّدَةُ ، والهَبَةُ ، والإِبَةُ . وأما اللامُ فنحو : الْيَدُ ، والدم ، والفم ، والأب ، والأخ ، والسنة ، والمائة ، والفتة . وقلما تجدد الحذف في العين . فلما كانت الأفعال دليلاً على المعاني ، كرَّروا أقواها ، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به ، وهو تكرير الفعل " . الخصائص : ٢ / ١٥٥ . ويقصد ابن جني — (المثال) ساء الصرقي ؛ ويقصد به (كرروا أقواها) أقوى الحروف ، وهو العين .

ومن ذلك قولهم : الحَضْمُ ^(١) لأكلِ الرُّطْبِ ، والقَضْمُ ^(٢) لأكلِ اليابس ؛ فاختاروا الحاء لرخاوتها للرُّطْبِ ، والقاف لصلابتها لليابس ^(٣) .

والتَضْعُ ^(٤) للماء ونحوه ، والتَضْعُ ^(٥) أقوى منه ؛ فجعلوا الحاء لرقتها للماء الخفيف ، والحاء لغلظها لما هو أقوى ^(٦) .
ومن ذلك قولهم : القَدُّ طُولاً ^(٧) ، والقَطُّ عَرْضاً ^(٨) ؛ لأن

١ — حَضَمَهُ ، أو حَضَمَهُ حَضْمًا : أكله بجميع فمه ، أو بأقصى أضراسه .

٢ — قَضَمَ الشَّيْءَ ، أو قَضَمَهُ قَضْمًا : كَسَرَهُ بِأَطْرَافِ أَسْنَانِهِ .

٣ — قال ابن جني : " من ذلك قولهم : خضم وقضم ؛ فالخَضْمُ لأكل الرُّطْبِ كالْبَطِّخِ والقِنَاءِ وما كان نحوهما من المأكول الرُّطْبِ ، والقَضْمُ للصُّلْبِ اليابس ، نحو : قَضَمَتِ الدَّابَّةُ شَعِيرَهَا ، ونحو ذلك . وفي الخبر : قد يُدْرِكُ الحَضْمُ بالقَضْمِ ؛ أي قد يُدْرِكُ الرِّخَاءَ بالشدَّةِ ، واللين بالشَّطَفِ ... فاختاروا الحاء لرخاوتها للرُّطْبِ ، والقاف لصلابتها لليابس ؛ حَذَرُوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث " . الخصائص : ٢ / ١٥٧ و ١٥٨

٤ — تَضَعُ الشَّيْءَ تَضْعًا : رَشَحَ . ويُقَالُ : تَضَعُ الثَّوبَ وَغَيْرَهُ ، إِذَا رَشَّاهُ .

٥ — تَضَعُ الْمَاءَ تَضْعًا وَتَضْوَحًا : اشْتَدَّ فُورَانُهُ مِنْ يَنْبُوعِهِ .

٦ — لما هو أقوى ؛ أي من الماء كالمسل الغليظ . قال ابن جني : " ومن ذلك قولهم : التَضْعُ للماء ونحوه ، والتَضْعُ أقوى من التَضْح . قال الله تعالى (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّخَتَا) الرحمن / ٦٦ . فجعلوا الحاء ، لرقتها ، للماء الضعيف ، والحاء ، لغلظها ، لما هو أقوى منه " . الخصائص : ٢ / ١٥٨

٧ — الْقَدُّ : الْقَطْعُ الْمُسَاوِلُ . وقيل : هو المستطيل . وطولاً : تمييز .

٨ — يُقَالُ : قَطَّ الْقَلَمَ وَغَيْرَهُ ؛ أَي قَطَعَ رَأْسَهُ عَرْضًا فِي بَرِيئِهِ .

الطاء أَحْصَرُ^(١) للصوت ، وأسْرَعُ قطعاً له^(٢) من الدال
المستطيلة ، فجَعَلُوهَا^(٣) لِقَطْعِ العَرَضِ لِقُرْبِهِ وسُرْعَتِهِ ، والدال
المستطيلة لِمَا طَالَ من الأثر ، وهو قَطْعُهُ طَوْلًا .
وهذا الباب^(٤) واسعٌ جدًا^(٥) ، لا يمكنُ استقصاؤه^(٦) .

* * *

-
- ١ — أَحْصَرُ : أَجْمَعُ له وَأَضْيَقُ .
 - ٢ — أَسْرَعُ قطعاً له : أي لأنه حرفٌ شديدٌ مُطَبِّقٌ مُسْتَقِلٌّ مُقْلَقٌ ؛ بخلاف الدال ؛ أي لعدم إطباقها واستعلائها .
 - ٣ — فجَعَلُوهَا : الضمير يعود على الطاء .
 - ٤ — هذا الباب : أي باب مراعاة المناسبة بين الألفاظ والمعاني .
 - ٥ — جسدًا مفعول مطلق ؛ أي سَعَةً جِدًّا ، لِسَعَةِ المعاني الموضوع لها الألفاظ بحسب تناسبها .
 - ٦ — قال السيوطي في الزهر (١ / ٥٣) : " فانظر إلى بدیع مناسبة الألفاظ لمعانيها ، وكيف فَاوَتْتِ العربُ في هذه الألفاظِ المَقْتَرِنةِ المتقاربةِ في المعاني ، فجعلت الحرفَ الأضعفَ فيها ، والألينَ ، والأخفى ، والأسهلَ ، والأهمسَ لِمَا هو أدنى وأقلُّ وأخفُّ عملاً أو صوتًا ؛ وجعلت الحرفَ الأقوى والأشدَّ والأظهرَ والأجهرَ لِمَا هو أقوى عملاً ، وأعظمَ حسًّا . ومن ذلك : المدُّ ، والمطُّ ؛ فإن فعلَ المطِّ أقوى ؛ لأنه مدٌّ وزيادةٌ جَدْبٌ ، فتناسب الطاء التي هي أعلى من الدال " .

المسألة الخامسة

[الدلالات النحوية]

الدلالات ^(١) النحوية ثلاث : لفظية ، وصناعية ، ومعنوية .
قال في (الخصائص) ^(٢) :
" وهي في القوة على هذا الترتيب " . قال :

١ — الدلالات : جمع دلالة . ويجوز في الدال الكسر : دلالة ، والفتح : دلالة ، والضم : دلالة ، والكسر أفصح ، ثم الفتح . والمراد بالدلالة : ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه .

٢ — عقد ابن جني في (الخصائص ٩٨ / ٣ — ١٠١) باباً عنوانه (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) قال فيه : " اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدُّ مُرَاعَى مُؤَنَّرٌ ؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب . فأقواهنَّ الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية . ولندكر من ذلك ما يصحُّ به الغرض . فمعه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة . ألا ترى إلى (قَامَ) ، ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَلِ أنها ، وإن لم تكن لفظاً ؛ فإنها صورة يَحْمِلُها اللفظ ، ويخرج عليها ، ويستقرُّ على المثال المعترَم بها . فلما كانت كذلك لَحِقَتْ بِحُكْمِهِ ، وَجَرَتْ مَخْرَجُ اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة . وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيز الضروريات " .

" وإنما كانت الصناعية أقوى من المعنوية مِنْ قَبْلِ ^(١) أنها ،
وإن لم تكن لفظاً ؛ فَإِنَّهَا صَوْرَةٌ ^(٢) يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ،
ويستقرُّ على المثال ^(٣) المعتزم بها .

فلَمَّا كانت كذلك ^(٤) لَحِقَتْ ^(٥) بِحُكْمِهِ ^(٦) ، وَجَرَتْ ^(٧)
مَحْزَرَى اللفظ المنطوق به ، فَدَخَلَ ^(٨) بذلك في باب المعلوم
بالمشاهدة ^(٩) .

وَأَمَّا المعنى ^(١٠) فدلالته لاحقةً بعلوم الاستدلال ، وليست في
حيز الضروريات ^(١١) .

١ — (مِنْ قَبْلِ) أي من جهة أن الدلالة

٢ — صورة : صفة .

٣ — يستقر : يثبت . والمثال : يُعبر عنه بالبناء .

٤ — (فلما كانت) أي الصناعية ، و (كذلك) خير كان ؛ أي مثل ما
ذكر ، أو (كذلك) بمعنى على ؛ أي على ما ذكر .

٥ — فاعل (لَحِقَ) ضمير عائد على الصناعية .

٦ — الهاء في (بحكمه) تعود على اللفظ ؛ أي لحقت الصناعية بحكم اللفظ .

٧ — أي وَجَرَتْ تلك الصورة .

٨ — فدخلا : أي المذكوران من الدلالة اللفظية والصناعية .

٩ — في باب المعلوم بالمشاهدة : المتعلقة بالأعراض ؛ فقد تكرر أن مجموع
أجزاء اللفظ ، ومجموع صفة أجزائه غير مشاهدة ؛ بل تحدث شيئاً فشيئاً .

١٠ — المراد من (المعنى) ما لا يرجع للفظ ، ولا لصورته .

١١ — الضروريات : أي الحاصلة من غير نظر ، ولا اكساب .

مثال ذلك الأفعال؛ ففي كل واحد منها ^(١) الدلالات الثلاث؛
 فإنه يدل بلفظه ^(٢) على مصدره ^(٣)، وبينائه ^(٤) وصيغته ^(٥)
 على زمانه ^(٦)، ومعناه ^(٧) على فاعله. فالأولان ^(٨) مسموعان،
 والثالث ^(٩) إنما يُدْرَك من جهة أن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل؛
 لأن وجود فعل من غير فاعل مُحال ^(١٠).
 قال الخضرأوي في (الإفصاح) :

- ١ — (ففي كل واحد منها) أي في كل نوع من أنواعها.
- ٢ — بلفظه : بمادته .
- ٣ — يدل كل فعل على مصدره كـ (ضَرَبَ) ؛ فإنه دالٌّ على الضَّرْبِ .
- ٤ — (بينائه) أي الذي هو ترتيب حروفه ، مع ما قام بها من الحركات والسكنات . والبناء والمثال معانها واحد .
- ٥ — (وصيغته) عطف تفسر ؛ لأن البناء والمثال والصيغة عند الصرفيين بمعنى واحد .
- ٦ — (على زمانه) ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً .
- ٧ — (معناه) أي الذي دلَّ عليه الفعل من أن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل .
- ٨ — أي اللفظ وصيغته مسموعان ؛ أي مُدْرَكَان بحاسة السمع ، وهو مراده بالمشاهدة فيما مرَّ ؛ فهما ضروريان .
- ٩ — (والثالث) أي المعنى ضعيف ؛ لأنه استدلالي ونظري ؛ فلذلك قال :
 (إنما يُدْرَك بالنظر) وهو ترتيب أمور معلومة أو مظنونة ؛ للتوصل بها
 لمطلوب خبري كذلك .
- ١٠ — وجود فعل من غير فاعل مُحال ؛ لأن الشيء لا يحدث بنفسه ، ولا
 منها ؛ بل عن فاعل .

" ودلالة الصيغة ^(١) هي المسماة دلالة التضمن ^(٢) ، والدلالة
 المعنوية ^(٣) هي المسماة دلالة اللزوم ^(٤) " .
 وقال أبو حيان ^(٥) في (تَذَكُّرَتِه) ^(٦) :

- ١ — تكون دلالة الصيغة في المركب من المادة والهيئة .
- ٢ — (دلالة التضمن) أي لأن الفعل ذَلَّ على ما تضمنه معناه المركب من
 الحدث والزمان ، وهو الزمان بهيئته ، والحدث بمادته ، ودلالته على
 مجموعهما مطابقة ؛ لأن مجموعهما تمام ما وُضِعَ له لفظ الفعل .
- ٣ — المقصود بالدلالة المعنوية دلالة الفعل على فاعله .
- ٤ — (هي المسماة دلالة اللزوم) أي لدلالة اللفظ على لازم الموضوع له ،
 وهو الحدث الواقع في زمان ، مع وجود فاعله .
- ٥ — هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان المعروف
 بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، نحوي عصره ولغوي ومفسر ومحدث
 ومُقرِّئه ومُؤرِّخه وأديبه . كان نبأً صدوقاً حُجَّةً سالمٍ العقيدة من البدع
 الفلسفية والاعتزال والتجسيم ، ومال إلى مذهب أهل الظاهر ، وإلى محبة
 الإمام علي كرم الله وجهه ، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن الكريم .
 وله من التصانيف : البحر المحيط في التفسير ، والنهر مُختصره ، وإتحاف
 الأريب بما في القرآن من الغريب . وُلِدَ أبو حيان بمطبخشارش ، مدينة من
 حضرة غرناطة ، في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة ، ومات في ثامن
 عشرين صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

٦ — قال السيوطي عن تذكرة أبي حيان : " التذكرة في النحو ، أربع
 مجلدات كبيرة ، وقفتُ عليها ، وانتفيتُ منها كثيراً " . بغية الرعاة في

طبقات اللغويين والنحاة : ١ / ٢٨٢

" في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب :

أحدها : إنما يدل على الحدث ^(١) بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ؛ أي كونه على شكل مخصوص ^(٢) ؛ ولذلك ^(٣) تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها ^(٤) .

والثاني : أنه يدل على الحدث بالصيغة ، واختلافها من كونه واقعاً ، أو غير واقع ^(٥) ، وينجرُّ مع ذلك الزمان ، فيدلُّ عليه الفعل بالزوم دلالة السقف على الحائط ^(٦) .

١ — المقصود بالحدث : المصدر .

٢ — (أي كونه على شكل مخصوص) تفسر للصيغة .

٣ — (لذلك) أي لدلالة صيغة الفعل على الزمان .

٤ — الضمير في (باختلافها) يعود على الصيغ .

٥ — المراد بـ (كونه واقعاً) : كون الفعل متعدياً ، و (بكونه غير واقع) كون الفعل لازماً ، أو قاصراً . والمعنى : ويدل اختلاف الصيغ على كون الفعل متعدياً ، أو لازماً ، ومثلوا ذلك بنحو : كَرَّمَ ، وأَكْرَمَ ؛ فإن الفعل فيهما يدل بصيغته على الحدث ، وهو الكَرَّم والإكْرَام ، باختلافها في الزوم والتعدي ؛ فإن (كَرَّمَ) لازمٌ ، و (أَكْرَمَ) بزيادة الهمزة متعدٍّ .

٦ — لأن السقف موضوع للخشب ، وما عليها من الجريد والتراب ، غير أن المفهوم لا يُعقل إلا بتعقل حائط ؛ أي جدار يُوضَع عليه ، فيدل عليه دلالة الالتزام .

والثالث : عَكْسُهُ ، أنه يدل على الزمان بذاته ؛ لأن صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل ^(١) بالذات ^(٢) ، ودلالته على الحدث بالانجرار .

* * *

-
- ١ — يسدل الفعل الماضي ، نحو (ضَرَبَ) على الزمان الماضي ، ويدل المضارع والأمر ، نحو (يَضْرِبُ ، واضْرِبْ) على المستقبل .
- ٢ — (بالذات) أي لأن دلالة الفعل متبادرة من اللفظ ، وتبادُر المعنى من اللفظ علامة الحقيقة .

المسألة السادسة

[أقسام الحكم النحوي]

الحُكْمُ النحويّ ينقسم إلى : واجب ، وممنوع ، وحسن ،
وقيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء .
فالواجب : كرفع الفاعل ^(١) ، وتأخره عن الفعل ^(٢) ، ونصب
المفعول ، وجرّ المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز ، وغير ذلك .
والممنوع : كأضداد ذلك .
والحسن : كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ ^(٣) .

-
- ١ — (كرفع الفاعل) ولا يردّ نصبه في قولهم : خرّق الثوب المسمار ؛ فإن
النحويين بعد أن خرّجوه على القلب ، حكّموا بشذوذه ، وصرّحوا برده .
٢ — حين نقول : زيد قام ، زيد : مبتدأ ، وجملة (قام) خبره ، لا فاعل
مقدّم وفعل ، وإن أجازوه الكوفيون ؛ عملاً ببعض الظواهر التي استندوا
إليها ؛ فإن البصريين يحملون ما ذكره الكوفيون على الضرورة .
٣ — قال زهير : وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يَقُولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ
ورفع المضارع (يقول) حسنٌ ؛ لأن حرف الشرط (إن) لم يعمل في لفظ
الشرط (أتى) ؛ لكونه ماضياً مع قرّبه ، حسنٌ أن لا تعمل (إن) في
الجواب ، مع بُعده . قال الأعمش : الشاهد فيه رفع (يقول) على نية التقديم
والتقدير : يقولُ إن أتاه خليلٌ ، وجاز هذا لأن (إن) غير عاملة في اللفظ .
والمردّد يقدره على حذف القاء . يقول هذا لِهَرَمِ بن سنان المُرّي . والخليل :
المحتاج ذو الخلّة . والحرم بمعنى الحرام . والمعنى : إذا سُئِلَ لم يعتلّ بغيّة ماله ،
ولا حرّمه على سائله . الكتاب : ١ / ٤٣٦ بولاق ، والمقتضب : ٢ / ٧٠

والقبيح : كَرَفَعِهِ بعد شَرْطِ مضارع^(١) .

وخلاف الأولَى : كتقدم الفاعل في نحو : ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا .
والجائز على السَّوَاء : كحذف المبتدأ ، أو الخبر^(٢) ، وإثباته ؛
حيث لا مانع من الحذف ، ولا مُقْتَضِي له .

وقد اجتمعت الأقسام الستة^(٣) في عمل الصفة المشبهة ؛ فإنها
إمَّا أن تكون بـ (أَل) ، أو لا ، ومعمولها إمَّا مُحرَّد ، أو مقرون
بـ (أَل) ، أو مضاف إلى ما فيه (أَل) ، أو إلى ضمير ، أو إلى
مضاف إلى ضمير ، أو إلى مُحرَّد . فهذه اثنا عشر قسمًا^(٤) .

١ — أي كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع ، ومن شواهدہ :
يا أَقرعُ بنَ حابسٍ يا أَقرعُ إنك إن يُصرَّعَ أخوك تُصرَّعُ
والشاهد فيه : تقدم (تُصرع) في النية ، وتضمنه الجواب في المعنى ،
والتقدير : إنك تُصرَّعُ إن يُصرَّعَ أخوك ، وهذا من ضرورة الشعر ؛ لأن
حرف الشرط قد حزم الأول ، فحكمه أن يجزم الآخر ، وهو عند المبرد على
حذف الفاء . والأقرع بن حابس من بني تميم ، صحابي ، من سادات العرب
في الجاهلية ، شهد حُنيئًا ، وفتح مكة المكرمة والطائف .

٢ — أي حذف أحدهما عند وجود ما يدل عليه ، ومن شواهدہ قول الله
تعالى : (فَصَبِّرْ صَبْرًا) يوسف / ١٨ و ٨٣ ؛ فإنه محتمل لحذف المبتدأ ؛ أي
صَبِّرْ أو أَمْرِ ؛ أو حذف الخبر ؛ أي صَبِّر جميلًا أمثلًا أو أجملًا .

٣ — أي الأقسام الستة للحكم النحوي .

٤ — (اثنا عشر) حاصلة من ضَرْبِ اثنين ، وهما حالتا الصفة ؛ أي تجردها
من (أَل) والإضافة ، وتعرفها بهما ، في ستة ، وهي أحوال معمولها .

وعملها : إمَّا رَفَعَ ^(١) ، أو نَصَبَ ^(٢) ، أو جَرَّ ؛ فتلک ستة ^(٣) وثلاثون ^(٤) .

١ — رفع على الفاعلية بها عند مبيويه والبصريين ، أو البدلية من الضمير المستتر في الصفة المشبهة عند أبي علي الفارسي .

٢ — نصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان معرفة ، أو على التمييز .

٣ — أي الصور الحاصلة من ضرب الاثنين عشر السابقة في هذه الثلاثة سنة وثلاثون . وفي بعض نسخ (الاقتراح) إثبات التمييز ، وهو (صورة) ، فحق العبارة عليها : ست وثلاثون صورة .

٤ — أمثلتها على الترتيب :

جاء الحسنُ وجهٌ ، أو وَجْهًا ، أو وجهٍ .

جاء الحسنُ الوجهُ ، أو الوجهة ، أو الوجهِ .

جاء الحسنُ وجهَ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

جاء الحسنُ وجهَ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

جاء الحسنُ وجهَهُ ، أو وجهَهُ ، أو وجهِهِ .

جاء الحسنُ وجهَ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو وجهِ أبيه .

رأيتُ حسنًا وجهٌ ، أو وجهًا ، أو وجهٍ .

رأيتُ حسنًا الوجهُ ، أو الوجهة ، أو الوجهِ .

رأيتُ حسنًا وجهَ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

رأيتُ حسنًا وجهَ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

رأيتُ حسنًا وجهَهُ ، أو وجهَهُ ، أو وجهِهِ .

رأيتُ حسنًا وجهَ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو حسنُ وجهِ أبيه .

والجرُّ ممنوعٌ في أربع صور : أن تكون بـ (أَل) والمعمولُ خالٍ منها ، ومن إضافةٍ لِمَا هي فيه : بأن يكون ^(١) مُجرِّدًا ، أو مضافًا إلى مُجرِّد ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير ^(٢) .

وخلافُ الأوَّلَى في صورتين : أن تكون الصفة مُجرَّدة ^(٣) والمعمول مضاف إلى ضمير ؛ أو إلى مضاف إلى ضمير .

والرفعُ قبيحٌ في أربع صور : أن يكون المعمول مُجرِّدًا ؛ أو مضافًا إلى مُجرِّد ، سواء كانت الصفة بـ (أَل) أم دونها ^(٤) .

والحسنُ فيها النصبُ أو الجرُّ ، والنصبُ خلافُ الأوَّلَى في أربع صور : أن تكون الصفة مُجرَّدة والمعمول بـ (أَل) ، أو مضاف إلى ما فيه (أَل) ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير ^(٥) .

١ — (بأن يكون ...) : بيان وإيضاح لسابقه .

٢ — المجرد مثل : الحسن وجه ، والمضاف للمجرد مثل : الحسن وجه أب ، والمضاف للضمير مثل : الحسن وجهه ، والمضاف للمضاف إلى ضمير مثل : الحسن وجه أبيه .

٣ — أي أن تكون الصفة المشبهة مُجرَّدة عن (أَل) والإضافة ، نحو : حسن وجهه ، وحسن وجه عبده .

٤ — الصور الأربع مثل : الحسن وجه ، أو وجه أب ، أو حسن وجه ، أو وجه أب .

٥ — الصور الأربع مثل : جاء رجل حسن الوجه ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجهه ، وحسن وجه أبيه .

وواجبٌ في صورتين : أن تكون الصفة بـ (أَل) ، والمعمول
مُجرَّد ، أو مضاف إلى مُجرَّد ^(١) .

وتُحوز الأوجه الثلاثة ^(٢) على السواء في صورتين : أن تكون
الصفة بـ (أَل) والمعمولُ مقرونٌ ، أو مضاف إلى مُعرَّف
بها ^(٣) .

* * *

١ — الصورتان مثل : جاء الرجلُ الحسنُ وجهًا ، والحسنُ وجهَ أبٍ .

٢ — أي تجوز وجوه الإعراب : الرفع والنصب والجر على السواء ، لا
رُجْحَان لشيء منها على الآخر .

٣ — الصورتان مثل : جاء الرجلُ الحسنُ الوجه ، أو الحسنُ وجه الأب .

المسألة السابعة

[تقسيم الحكم النحوي إلى رُخصة وغيرها]

ينقسم [الحكم النحوي] أيضًا إلى رُخصة ^(١) وغيرها .
والرُخصة : ما جاز استعماله لضرورة الشعر ، وَتَفَاوَتْ حُسْنًا
وَقُبْحًا ^(٢) .

١ — الرخصة في اللغة : التسهيل في الأمر والتيسير ، وفي اصطلاح علم
أصول الفقه : تغيّر الحكم من صعوبة إلى سهولة لِمُقْتَضٍ ، مع قيام سبب
الأصل ؛ أي الحكم الأصلي ، وهو العزيمة . أو الرخصة : ترخيص الله تعالى
للعبد فيما يُخَفِّفُ عليه . أمّا الرخصة في عُرف علماء النحو ؛ فهي ما أشار
إليه السيوطي بقوله : ما جاز استعماله لضرورة الشعر ... ، وهو ما يشي على
اصطلاح الأصوليين ؛ لأنه قد تغيّر الحكم عن صعوبة ، هي متع غير المطرّد
فيه ، لسهولة هي جوازُه لَعَذْرٍ ، هو الضرورة ، مع قيام السبب الأصلي من
مانع الصرف — مثلاً — في غير المنصرف المصروف لها ، سواء كان واجبًا
أو حَسَنًا أو قبيحًا أو مستوى الطرفين .

ونشير إلى أن المشروعات للعباد على نوعين : عزيمة ، وهي لغةً : القصدُ
المسوّد ، وشرعًا : اسم لما هو أصل من المشروعات ، وهو ما يثبت ابتداءً
بإثبات الشارع حقًا له . وأنواع العزيمة أربعة : فَرَضٌ ، وواجب ، وسنة ،
ونقل . والثاني : رُخصة .

٢ — توقف السيوطي ، فيما بعد ، أمام المقصود بضرورة الشعر ؛ وذلك في
قوله : " وقد اختلف الناس في حدّ الضرورة ... " .

وقد يُلْحَق بالضرورة ما في معناها ^(١) ، وهو الحاجة إلى تحسين
النثر بالازدواج ^(٢) .

فالضرورةُ الحسنةُ : ما لا يُستهجنُ ^(٣) ، ولا تَسْتَوْحِشُ منه
النفسُ ^(٤) ؛ كصَرَف ما لا ينصرفُ ^(٥) ، وقَصْر الجمع الممدود ،

-
- ١ — أي ما في معنى الضرورة لِمَا يَدْعُو للخروج عن الأصل .
 - ٢ — اَزْدَوَجَ الكلامَ وَتَزَاوَجَ ؛ أي أشَبَه بعضُهُ بعضًا في السجع أو الوزن ،
وأصله اَزْتَوَجَ ، من الزَّوَج ، أبدلت فيه تاء الافتعال دالًّا لوقوعها إثر زاي .
والمراد هنا : استعمال كلمة على خلاف الأصل لمقارنتها لأخرى ، كما في
الحديث : (اَرْجِحْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَا جُورَاتٍ) ، وأصلُهُ (مَوْزُورَاتٍ) ؛ لأنه
من الوزر ، فأبدلت الواو ألفًا لمقارنتها (مأجورات) ؛ حتى تُكْمَلَ المناسبة .
واستعمل بعض علماء البلاغة مصطلحي السجع والازدواج بمعنى واحد .
 - ٣ — يُسْتَهْجَنُ : يُسْتَقْبَحُ وَيُعَاب ، من الهَجَّة ، وبطلقونها على القُبْح .
 - ٤ — أي تنفر منه النفس لغرابته وقلة استعماله ، كأنه وَحْشٌ من الكلام غير
مألوف للنفوس ، ولا مَعْرُوفٍ لديها .
 - ٥ — صرف ما لا ينصرف : مثال للضرورة الحسنة ، وظاهره الإطلاق ،
ولعلماء الأدب ، ولا سيما الأندلسيين ، فيه تفصيلٌ ، حاصله : أن صرف
المنوع قد يكون واجبًا كصرف (عُنْبُوزَة) من قول امرئ القيس :
وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَيْلَ حَدَرَ عُنْبُوزَةٌ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي
وَحَسَنًا كصرف (نُعْمَان) من قول الآخر :
أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانَ لَنَا إِنْ ذِكْرُهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَنْضَوُّعُ
وقبيحًا كصرف (أَفْعَل) .
وجائزًا مستوي الطرفين في غير هذه المواضع .

ومَدَّ الجمع المقصور ^(١) .

وأَسْهَلَ الضرورات تُسَكِّنُ عَيْنَ (فَعَلَةٌ) في الجمع بالألف والناء
حيث يجب الإتيان ؛ كقوله :

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا ^(٢)

والضرورة المُسْتَقْبَحَةُ : مَا تَسْتَوْحِشُ مِنْهُ النَّفْسُ ^(٣) ؛ كالأسماء

١ — المراد — (قصر الجمع الممدود) : حَذَفَ الياء من (فَعَالِيلِ) ونحوه ؛
قالوا في جمع تِمَالٍ وَجِلَابٍ : تَمَائِلٌ وَجَلَابٍ ، بدلاً من تَمَائِلٍ وَجَلَابٍ .
والمراد — (مَدَّ الجمع المقصور) : زيادة الياء في (فَعَالِلِ) ونحوه ؛ قالوا في
جمع دِرْهَمٍ وَصَيِّفٍ : ذَرَاهِيمٌ وَصَيَّافٍ ، بدلاً من ذَرَاهِمٍ وَصَيَّافٍ .
وأمثال هذا القصر والمد كثير ، لا يأتي عليه الحصر ، حتى جعله أبو علي
الفارسي من الأمور المقيسة التي لا تتوقف على السماع ، ولا يقتصر بها
على الضرورة . وفهم محمد بن علان في (داعي الفلاح لمخيمات الاقتراح)
أن المراد المقصور والممدود المصطلح عليه ، فنقل الخلاف الوارد فيه ، وأن
قَصَرَ الممدود مما أجمعوا عليه ، وفي مَدَّ المقصور خلاف مشهور .

٢ — الزَّفِيرُ : إدخال النفس ، والشَّهيقُ : إخراجها ، والاسم : الزَّفَرَةُ ، وهو
إدخال النفس مع صوت ممدود ، والجمع : زَفَرَاتٌ . والشاهد فيه : قوله
زَفَرَاتٌ ؛ حيث سَكَّنَ الراجزُ الفاء في الجمع ، وهي عين (فَعَلَةٌ) ، وهو من
الضرورات الحسنة .

٣ — تستوحش منه النفسُ : تنفر منه النفسُ وتَقِرُّ ؛ لعدم إلفها له . ويخرج
الكلام بالضرورة المستقبحة عن الفصاحة .

المعدولة^(١) ، وما أدّى إلى التباسِ جَمْعٍ يجمع ؛ كَرَدَّ مَطَاعِمِ^(٢) إلى مَطَاعِمِ^(٣) ، أو عكسه ؛ فإنه يؤدي إلى التباسِ مطعمٍ بمطعام .
قال حازم^(٤) في (مِنْهَاجِ الْبَلَاءِ) :

١ — قوله (كالأسماء المعدولة) عن موصوفها بتغيير ما : من زيادة ، أو نقص كقول جميل بن مَعْمَرِ الْعُذْرِيِّ :

أَرِيدُ صَلَاحَهَا وَزُرَيْدُ قَتْلِي وَشَتَا بَيْنَ قَتْلِي وَالصَّلَاحِ

أراد : شَتَان ، حُذِفَتِ التَّوْنُ ضرورة ، وهي من أَفْبَحِ الضَّرُورَاتِ . وَشَتَانُ : اسمُ فِعْلٍ ماضٍ بمعنى افْتَرَقَ ، وَقَيْدُهُ الزَّمْعُ شَرِي بِكَوْنِ الْاِفْتِرَاقِ فِي الْمَعَانِي وَالْأَحْوَالِ . وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (كَالْأَسْمَاءِ الْمَعْدُولَةِ) كَصَرْفِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْدُولَةِ عَنْ أَصْلِهَا عَدْلًا حَقِيقِيًّا كـ (أَحَادٌ ، وَمَوْحَدٌ) ، أَوْ تَقْدِيرِيًّا كـ (عُمَرُ ، وَزُقَرُ) .

٢ — مَطَاعِمٌ : جمع مِطْعَمٍ ، وهو الشَّدِيدُ الْأَكْلِي . أَوْ جمع مَطْعَمٍ ؛ مصدر مِمِي ، أَوْ ظَرْف .

٣ — مَطَاعِمٌ : جمع مِطْعَامٍ ، مبالغة ، وهو الكثير الأضياف والقرى .
ويؤدي مَدُّ الْمُقْصُورِ ، أَوْ قَصْرُ الْمُدُودِ إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْبَلَسِ ؛ أَيِ التَّبَاسِ جَمْعٍ يجمع ، وهو محذور عند العرب .

٤ — هو الإمام الأديب البارِع أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري القَرطَاجَنِيّ ، نسبة إلى قَرطَاجَنَةِ الْأَنْدَلُسِ ، لا قَرطَاجَنَةِ تُونِسَ . وهو حَبِيرُ الْبَلَاءِ ، وبحر الأدباء ، أما في البلاغة فهو بحرُها الْعَذْبُ ، والمتفرد بحمل رايها ، وأما حفظُ لغاتِ العربِ وأشعارها فهو حَمَادُ رَاوِيهَا وَحَمَالُ أَوْقَارِهَا . وله التصانيف العجيبة في الأدب والعربية وغيرهما . تُؤَفَّى بنونس ليلة السبت الرابع والعشرين من رمضان سنة أربع وثمانين وستمائة .

"وأشدُّ ما تستوحشه النفسُ تنوينُ (أفعل من) ". (١) قال :
 " وأقبحُ ضرائرَ : الزيادةُ المؤدية لِمَا ليس أصلاً في كلامهم ،
 كقوله :

مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَذْثُو فَأَنْظُورُ (٢)

أي : أنظر .

١ — المراد به : تنوين (أفعل) التفضيل . قال حازم في كتابه (منهاج
 البلغاء وسراج الأدباء ص ٢٨٣) : " الضرائر الشائعة منها المستقبحُ وغيره ،
 وهو ما لا تُستوحشُ منه النفسُ ، كصرف ما لا ينصرف . وقد تُستوحش
 منه النفسُ في البعض ، كالأسماء المعدولة ، وأشدُّ ما تُستوحشه النفسُ تنوينُ
 (أفعل منه) . ومِمَّا لا يُستقبحُ قصرُ الجمع المملود ، ومَدُّ الجمع المقصور ،
 ويُستقبحُ منه ما أَدَّى إلى التباسِ جمعٍ بجمع ، مثل رَدَّ مَطَاعِمٍ إلى مَطَاعِمٍ ، أو
 رَدَّ مَطَاعِمٍ إلى مَطَاعِمٍ ؛ فإنه يؤدي إلى التباسِ مطعمٍ بِمَطْعَامٍ . وأقبحُ ضرائرَ
 الزيادةُ المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم ، كقوله ... " . ثم يذكر الشواهد
 التي أثبتتها السيوطي .

٢ — هذا عَجَزُ بيت مجهول النسبة ، والبيت بتمامه :
 وَأَنْتِي حَيْثُمَا يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَذْثُو فَأَنْظُورُ
 يشني : مضارع شَنَاه ، أي رَدَّه وَعَظَّمَه . والهوى : فاعله ، وهو العشق يكون
 في الخير والشر ، وإرادة النفس ، وهَوِيَّةٌ : أحبه وَمَالَ إِلَيْهِ . وبصري : مفعول
 يشني ، والبَصَرُ : حِسُّ العين . وسلكوا : ساروا . والمعنى : في الجهة التي يُميلُ
 الهوى بصري إليها أدنو فأنظر إليهم من الجهة التي سلكوا فيها . و (أنظر)
 مضارع (نَظَرَ) ؛ فزاد الواو (أنظور) ضرورة ، وهو الشاهد ؛ لأن هذا
 الإشباع أخرجه إلى وزن مفعول في الكلام ؛ فلذلك كان من أقبح الضرائر .

أو الزيادة المودية لِمَا يَقُلُ في الكلام ، كقوله :

طَاطَاتُ شِمَالِي ^(١)

أراد : شِمَالِي .

وكذلك يُسْتَقْبَحُ النقصُ المُخَفَّف ^(٢) ، كقول لبيد :

١ — هذه قطعة من بيت لامرئ القيس ، وهو بتمامه :

كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٌ صَوْدٌ مِنَ الْعِقْبَانِ طَاطَاتُ شِمَالِي
وهو من قصيدته المشهورة :

الَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
وفَتْخَاءُ الجناحين : يَبِينُ أَنَّهَا عُقَابٌ بقوله (من العقبان) ؛ أي مسترخية
الجناحين ، كأنهما على الأرض ؛ يشبّه ناقته في سرعتها وطيرانها بِعُقَابٍ
موصوفة بذلك . واللقوة : العقاب الخفيفة السريعة . وصيود : مبالغة في
الصائد ؛ لأن من شأنها أن تصطاد ما دونها من مطلق الطيور وغيرها .
وطَاطًا رأسه : طَامَتِهِ وَخَفَضَهُ ، وطَاطَاتُ الفرسُ رأسها : إذا حركته للحُضُرِ
وَدَفَعَتْهُ لِلإِسْرَاعِ ، وهو المراد هنا . وشِمَالِي : لغة في الشِّمَالِ ، عند بعض
العلماء ، وهي السريعة الخفيفة . والشاهد في الشِّمَالِ ؛ فإن أصلها شِمَالُ ،
فلما اضطرَّ الشاعر لإقامة البحر الطويل ، أشبع كسرة الشين ، فتولدت ياء .
وامرئ القيس أول مَنْ لَطَفَ المعاني ، واستوقف على الطُّلُولِ ، وشبّه النساء
بِالظُّبَاءِ والمها ، وشبّه الخيلَ بِالْعِقْبَانِ وَالْعِصِيِّ ، وفرق بين التشبيه وغيره ،
وأجاد الاستعارة والتشبيه ، وابتكر المعاني ، وهذب الألفاظ . وامرئ القيس :
لقبه ، ومعناه رجل الشدة ، واسمه حَنْدُجُ بْنُ حُجْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْمُقْصُورِ بْنِ
حُضْرٍ الْأَكْبَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ معاوية بن كندة .

٢ — أَجَحَفَ بكذا ، إذا ذهب به ، ثم استعير للنقص الفاحش من كل شيء .

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ^(١)

أراد : المنازل .

وكذلك العدولُ عن صيغة لأخرى ، كقول الخطيئة :

جَدَلَاءُ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسِجِ سَلَامٍ^(٢)

١ — هذا صدر بيت للبيد ، كما أشار السيوطي ، والبيت بتمامه :
دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ
دَرَسَ الْمَنَزَلُ : عَقَا وَغَلَا وَبَلَّى . وَمُتَالِعٌ : اسم موضع ، أو جبل بالبادية .
وأَبَانَ : جبل شرقي الحجاز فيه تَخَلُّ مَاءٍ ، وجبل لبني فَزَارَةَ . وأَبَانَانِ :
جبلان : مُتَالِعِ وَأَبَانَ . وفسر ابن علان في (داعي الفلاح لمخبرات الاقتراح)
مُتَالِعِ بأنه جمع متلعة ، من التلح ، وأَبَانَ : أَظْهَرَ وَالْحَيْسُ : موضع في
ديار غطفان . والسوّهان : اسم موضع أيضاً . والشاهد فيه : حَذَفَ الزاي
والسلام من (المنازل) ، وهو حَذَفٌ مُخْجِفٌ . وليبد هو أبو عقيل لبيد بن
ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن صمصمة بن معاوية
ابن بكر بن هوازن العامري الصحابي ، الشاعر المفلح المتقدم المجيد ، فارس
ميدان الفصاحة ، مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وفد على رسول الله ﷺ
فأسلمَ وَحَمَّنَ إِسْلَامَهُ . وشرّفه بين قومه معروف في الجاهلية والإسلام .

٢ — هذا عَجَزُ بيت للخطيئة ، كما أشار السيوطي ، والبيت بتمامه :
جَدَلَاءُ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسِجِ سَلَامٍ
فيه الرَّمَاخُ وفيه كُلُّ سَابِغَةٍ
الجدلاء : المحكّمة من اللروع ، فمحكمة بعدها توكيدٌ ؛ لأنها بمعناها .
والنسيج : بمعنى منسوج ، أو على معناه ؛ أي من صنعه وشغله . وسَلَامٌ :
سُلَيْمَانُ ، وفيه الشاهد . والخطيئة : تصغير حَطَاةٍ ، وهو بمعنى الرجل الدميم
أو القصير ، وهو لقب الشاعر أيضاً . وهو أبو مُلَيْكَةَ حَرَوَلُ بن أَوْس .

أراد : سُلَيْمَان .

وقد اختلف الناسُ في حَدِّ الضرورة ^(١) ؛ فقال ابن مالك ^(٢) :

١ — الشعراءُ أمراءُ الكلام ، يصرفونه أئى شاعوا ، ويموز لهم ما لا يجوز
لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومن
صَرَفَ ما لا ينصرفُ ، وحَذَفَ ما لا يُحذفُ ، ومَدَّ المقصور ، وقَصَّرَ
الممدود ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كَلَّتِ
الألسُنُ عن وصفه ونعته ، والأذهان عن فهمه وإيضاحه . وضرورة الشعر
عند بعض العلماء ، على تسعة أوجه : الزيادة ، والنقصان ، والحذف ،
والتقدم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر عن
طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث .

٢ — هو العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبَّان
الشافعي النحوي ، نزيل دمشق ، إمام النحاة ، وحافظ اللغة . كان إماماً في
القراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها ،
والإطلاع على وحشيتها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرّاً لا
يُحارَى ، وحرّاً لا يُبَارَى ، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة
والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتخيرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتي بها !
وكان نُظْمُ الشعر سهلاً عليه : رَجَزُهُ وطويله وبسيطه وغير ذلك . هذا مع
ما عليه من التدوين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحُسْنُ السُّمْتِ
ورقّة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة . وله الكثير من التصانيف
العجيبة في النحو ، وهو صاحب الألفية المشهورة التي شرحها جيلٌ من كبار
علماء اللغة والنحو . وُلِدَ سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة ، وتُوفي ثاني
عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة .

هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة ^(١) .

وقال ابنُ عصفور : الشعر نفسه ضرورة ، وإن كان يُمكنه
الخلاصُ بعبارة أخرى ^(٢) .

قال بعضهم : وهذا الخلافُ هو الخلافُ الذي يعبر عنه
الأصوليون بأن التعليل بـ (المظنة) ^(٣) : هل يجوز ؟ أم لا بُدَّ من
حصول المعنى المناسب حقيقة ؟

وأيدَ بعضهم الأولَ بأنه ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلا ويمكنُ
تبديلُ تلك اللفظة ، ونَظْمُ شيء مكانها .

* * *

١ — يُقال : لك عن هذا الأمرِ مندوحةٌ ، أي سعةٌ وفُسحةٌ . والجمع :
متأديحٌ . ولو اعتُبر عدم المندوحة في الضرورة لم توجد ، إذ ما من لفظ ، أو
ضرورة إلا ويمكن إزائه ونَظْمُ تركيب غيره ، وإنما نعي بالضرورة أن ذلك
من تراكيههم المختصة بالشعر ، لا يقع في الشعر .

٢ — ابن عصفور : المقرَّب : ٢ / ٢٠٢ .

٣ — مظنة الشيء : موضعه ومألفه الذي يُظنُّ كونه فيه ، والجمع : مَظَانٌ .

المسألة الثامنة

[تَعْلُقُ الْحُكْمَ بِشَيْئَيْنِ فَأَكْثَرُ]

قد يتعلّق الحكمُ بشيئين فأكثر ، فتارةً يجوز الجمعُ بينهما ، وتارةً يمتنع .

فالأوّلُ : كمُسَوِّغاتُ الابتداء بالنكرة ^(١) ؛ فإن كلاً منها مسموعٌ على انفراده ، ولا يمتنع اجتماعُ اثنين منها فأكثر .
و (أَل) والتصغيرُ من خواصّ الأسماء ، ويجوز اجتماعُهما .
و (قَدْ) والتاء من خواصّ الأفعال ^(٢) ، ويجوز اجتماعُهما .
والثاني : كاللام ^(٣) من خواصّ الأسماء ، وكذا الإضافة ، ولا يجوز الجمعُ بينهما .
وكذا التنوين مع الإضافة خاصّتان ، ولا يجتمعان ^(٤) .

١ — أوَصَلَ النحويون مسوّغات الابتداء بالنكرة إلى نيف وأربعين مُسَوِّغاً .
٢ — (من خواصّ الأفعال) أي جنسها ؛ لأن (قد) والتاء يدخلان على بعض الأفعال دون بعض . أما (قد) فإنما تدخل على المضارع والماضى المتصرفين ، فلا تدخل على فعل الأمر ، ولا على فعل جامد مطلقاً . وأما التاء فتختصّ بالماضى دون غيره .

٣ — يقصد السيوطي باللام (أَل) التعريف .

٤ — لا يجتمعان : أي التنوين والإضافة ، لما بين ملوليهما من المنافاة .
وقد تلاعب الشعراء بهذا المعنى كثيراً . قال :

كَأَنَّكَ تَنْوِينُ ، وَأَنِّي إِضَافَةٌ فَحَيْثُ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِيَا

والسين و (سَوَفَ) من أداة (١) الاستقبال ، ولا يجتمعان (٢) .
 والتاء والسين خاصتان ، ولا يجتمعان (٣) .
 ومن القواعد (٤) المشتهرة قولهم : البَدَلُ والمُبْدَلُ منه ،
 والعَوَضُ والمُعَوَّضُ عنه ، لا يجتمعان .
 ومن المهمّ الفرقُ بين البَدَلِ والعَوَضِ .
 قال أبو حيان في (تذكيرته) : ،
 " البَدَلُ لغةٌ : العَوَضُ ، ويفترقان في الاصطلاح (٥) .
 فالْبَدَلُ أحدُ التوابع ، يجتمع مع المبدل منه (٦) ، وبَدَلُ الحرف
 من غيره (٧) لا يجتمعان أصلاً ، ولا يكون إلا في موضع المبدل منه .

١ — أي أدوات الاستقبال .

٢ — لا تجتمع السين وسوف لاتحاد محلّ دخولهما ، وهو الفعل المضارع .

٣ — لا تجتمع التاء والسين لاختلاف مخصصيهما ؛ لأن التاء خاصة
 بالماضي والسين بالمضارع ؛ فلذلك يُقال : خاصتان بجنس الفعل ؛ لأن كل
 واحد منهما خاصّ بنوع من أنواع الفعل ؛ فلا يجتمعان على محل واحد .

٤ — القواعد : جمع قاعدة ، وهي القانون الكلّي المنطبق على الجزئيات .

٥ — يفترق البَدَلُ والعَوَضُ في الاصطلاح النحويّ ، وإن اتحدا في اللغة .

٦ — يجتمع البَدَلُ مع المبدل منه وجوباً ، ولا يجوز حذف المبدل منه وبقاء
 البَدَلُ قائماً مقامه .

٧ — (بدل الحرف من غيره) كالدال المبدلة من تاء الافتعال بعد الزاي
 والدال والذال، نحو : زَجَرَ ، ازْجَرَ ، ازْدَجَرَ / دَانَ ، ادْتَانَ ، اذْدَانَ ، اذَّانَ /
 ذَكَرَ ، اذْكَرَ ، اذْدَكَرَ (ويجوز : اذْكَرَ ، اذَّكَرَ) .

وَالْعَوَضُ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ ^(١) ، وَرَبَّمَا اجْتَمَعَ ضَرُورَةٌ ^(٢) .
 وَرَبَّمَا اسْتَغْمَلُوا الْعَوَضَ مُرَادِفًا لِلْبَدَلِ فِي الْإِصْطِلَاحِ " ^(٣) .
 انتهى .

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي (الْخَصَائِصِ) ^(٤) :

" الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْبَدَلِ أَنَّ الْبَدَلَ أَشْبَهُ بِالْمَبْدَلِ مِنْهُ مِنَ
 الْعَوَضِ بِالْمَعْوَضِ مِنْهُ ؛ وَإِنَّمَا يَقَعُ الْبَدَلُ فِي مَوْضِعِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ^(٥) ،
 وَالْعَوَضُ لَا يَلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ ^(٦) ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ فِي الْأَلْفِ مِنْ (قَامَ)

١ — أَيْ لَا يَكُونُ الْعَوَضُ فِي مَوْضِعِ الْمَعْوَضِ مِنْهُ ؛ وَلِذَا صَحَّ كَوْنُ النَّاءِ فِي
 (عِلَّةَ ، وَزَيْلَ) عَوَضًا عَنِ الْوَاوِ فِي (وَعَدَ ، وَزَنَ) ، وَالْوَاوُ إِنَّمَا حُلِفَتْ
 مِنَ الْمَصْدَرِ تَبَعًا لِحُلْفِهَا مِنَ الْمَضَارِعِ . وَمِثْلُهُ حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ مِنْ أَوَّلِ
 لَفْظِ الْجَلَالَةِ ، وَتَعْوِضُ الْمِيمِ مِنْهُ فِي آخِرِهِ ، فَتَقُولُ (اللَّهُمَّ) .

٢ — رَبَّمَا اجْتَمَعَ الْعَوَضُ وَالْمَعْوَضُ مِنْهُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ
 شَوَاهِدِ ذَلِكَ قَوْلُ أُمِّهِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَأَ أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

٣ — رَبَّمَا اسْتَغْمَلِ النَّحْوِيُّونَ الْعَوَضَ مُرَادِفًا لِلْبَدَلِ فِي الْإِصْطِلَاحِ ؛ جَرَّبْنَا عَلَى
 أَصْلِ اللَّفْظِ ، وَمِرَاعَاةِ لِتَرَادُفِهِمَا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، وَكَثِيرًا مَا يَسْتَغْمَلُونَ ذَلِكَ
 فَيَقُولُونَ فِي (تُجَاهَ) : النَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَعَوَضٌ مِنْهُ ؛ وَكَذَا (تُخَمَّةَ) .

٤ — الْخَصَائِصُ : ١ / ٢٦٥ . (بَابُ فِي فَرْقٍ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْعَوَضِ) ، وَقَدْ
 اخْتَصَرَ السِّيَوطِيُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ وَلَخَّصَهُ .

٥ — أَيْ : كَالدَّالِ وَالطَّاءِ الْبَدَلَيْنِ عَنِ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ ؛ فَإِنَّهُمَا فِي مَوْضِعِهِمَا .

٦ — أَيْ : هَلْ تَارَةٌ يَكُونُ مَكَانَهُ كَالْتَوِينِ الْعَوَضِ عَنْ يَاءِ (حَوَارِ) ، وَتَارَةٌ
 لَا ؛ كَالنَّاءِ الْوَاقِعَةِ عَوَضًا مِنَ الْوَاوِ فِي (عِدَّةَ) .

إنها بَدَلٌ ^(١) من الواو التي هي عَيْنُ الفعلِ ، ولا تقولُ : إنها عَوْضٌ منها ؟

وكذلك تقول في لام (غَازِي) و (دَاعِي) : إنها بَدَلٌ من الواو ، ولا تقولُ : إنها عَوْضٌ منها ^(٢) .
وكذلك الحرف المُبَدَل من الهمزة ^(٣) .

وتقول في التاء في (عِدَّة) و (زِنَّة) : إنها عَوْضٌ من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بَدَلٌ منها ^(٤) .
وكذلك ميم (اللُّهُم) عَوْضٌ من (يا) في أوَّلِهِ ^(٥) .

١ — يرى بعض اللغويين أن مصطلح (البَدَل) الذي عبّر به ابن جني عن أصل الألف في (قام) اصطلاح قديم ، والمعروف الآن بين أئمة الصرف أن يُعبّر عن مثل هذا بمصطلح (القلب) ، ويُقال : انقلبت الواو ألفاً ، كما هو معروف .

٢ — أصل الياء ، وهي لام الكلمة ، في الغازي والداعي واو ؛ أي القَازِر والدَّاعِىر ، وقد قلبت ياء لتطرفها وما قبلها مكسور . والدليل على أن الياء أصلها واو وجودها في بعض الصيغ الأخرى ؛ كالقَزْو والدَّغْوَة .

٣ — الحرف المُبَدَل من الهمزة ؛ أي الواقع بدلاً منها ؛ كحروف المدّ عند اجتماع هزتين ، وهو الإبدال الواجب ، أو غيرها .

٤ — مرّ بنا الحديثُ عن (عِدَّة ، وَزِنَة) .

٥ — الميم المشدّدة في (اللُّهُم) قائم مقام حرف النداء (يا) وعَوْضٌ منه ، ولا يجتمعان إلا في ضرورة الشعر كما مرّ بنا . ولا يتّأدّى لفظ الجلالة إلا — (يا) كما نصّوا عليه .

وتاء (زَنَادِقَة) عِوَضٌ من ياء (زَنَادِيق) ، ولا يُقَالُ : بَدَلٌ ^(١) .
 وياء (أَيْتَقِي) عِوَضٌ من عين (أَلْتَقِي) فيمن جَعَلَهَا (أَيْقُل) ^(٢) ،
 وَمَنْ جَعَلَهَا عَيْنًا مَقْدَمَةً مُغْيِرَةً إِلَى الْيَاءِ جَعَلَهَا بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ ^(٣) .
 فَالْبَدَلُ أَعْمُ تَصَرُّفًا مِنَ الْعِوَضِ ^(٤) ؛ فَكُلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ ، وَلَيْسَ
 كُلُّ بَدَلٍ عِوَضًا " ^(٥) . انتهى .

* * *

- ١ — القياس في جمع زِنَادِيق هو : زَنَادِيقٌ ، بالياء لثبوتها في المفرد ؛ فإذا أرادوا تخفيفه حذفوا الياء ، وعوضوا عنها التاء . والزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة ، ويقول بدوام الدهر ، والعربُ تعبرُ عن مثله بالملحد الطاعن في الدين . أو الزنديق : الذي لا يؤمن بالآخرة ، ولا بوحدانية الخالق عزَّ وجلَّ . وقال الفقهاء في تعريفه : هو الذي يُبْطِنُ الْكُفْرَ ، وَيُظْهِرُ الْإِيمَانَ .
- ٢ — (من عين أَلْتَقِي) وهي الواو ؛ فالياء في غير محلِّ المعوض منه (فيمن جعلها) ؛ أي جَعَلَ وَزْنَهَا (أَيْقُل) ؛ فالياء زائدة ، والعين محذوفة ، فبقي وزن (أَيْتَقِي) على هذا (أَيْقُل) .
- ٣ — وَمَنْ جَعَلَ الْيَاءَ عَيْنًا لِلْجَمْعِ مَقْدَمَةً عَنْ مَحَلِّهَا لِحُلِّ الْفَاءِ ، مُغْيِرَةً عَنِ السَّوَاوِ الَّتِي هِيَ أَصْلُهَا إِلَى الْيَاءِ ، جَعَلَهَا بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ . ولقائل أن يقول : قلبوا (أَلْتَقَا) فصار (أَلْتَقَا) ، ثم أبدلوا الواو ياء ، والياء قد بُدِّلَ من موضع الواو لغیر علة ؛ استعجافاً ؛ فوزن (أَيْتَقِي) على هذا (أَعْقُل) .
- ٤ — السبيلُ أَعْمُ تَصَرُّفًا مِنَ الْعِوَضِ لاسْتِعْمَالِهِ فِيمَا بَقِيَ مَكَانَهُ ، وَمَا حُوِّلَ عَنْهُ ، وَلَيْسَ الْعِوَضُ كَذَلِكَ .
- ٥ — أي باعتبار ما ذُكِرَ ، وإن كان العوض ، باعتبار ما تقدَّم من عدم لزومه محلِّ المعوض منه ، أعمُّ من البديل اللازم فيه ذلك .

المسألة التاسعة

[هل بين العربي والعجمي واسطة]

اختلف : هل بين العربي ^(١) والعجمي ^(٢) واسطة ؟
فقال ابن عصفور : نَعَمْ . قال في (المتع) ^(٣) :
" إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة ، كان تكلمنا بما لا
يرجع إلى لغة من اللغات " ^(٤) .
وردّه الخضرأوي بأن كُلّ كلام ليس عربيًا ؛ فهو عجمي ، ونحن
كغيرنا من الأمم ^(٥) .
وقول ^(٦) أبو حيّان في (شرح التسهيل) :

١ — العرب : أمة من الناس سامية الأصل ، كان منشؤها شبه جزيرة
العرب . والجمع : أعْرَبٌ ، والنسب إليه : عَرَبِيٌّ . يُقال : لسان عربي ، لغة
عربية .

٢ — العَجَمُ : خلاف العرب ؛ الواحد : عَجَمِيٌّ ، نطق بالعربية ، أو لم
ينطق . والعَجَمُ : عَلَمٌ على الفُرْس خاصة .

٣ — ابن عصفور : المتع ٢ / ٧٣٣ .

٤ — المصنوعة : الموضوعة المفتعلة . والغرض الذي أشار إليه ابن عصفور
هو أن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة المحرّفة تكلم بما لم يضعه واضعٌ .

٥ — يريد الخضرأوي ، في ردّه على ابن عصفور أن اللغة الأجنبية ، على
اختلاف أنواعها ، وتباين أجناسها ، موضوعة لأهلها بالرواية عنهم ، لم
يختلفها أحدٌ .

٦ — (قولٌ) مبتدأ ، خبره جملة (يوافق رأي ابن عصفور) .

"العَجَمِيّ عندنا : هو كلُّ ما نُقِلَ إلى اللسان العربي من لسان غيره ^(١) ، سواء كان من لغة الفُرس ، أو الرُّوم ، أو الحبش ، أو الهند ، أو البربر ، أو الإفرنج ^(٢) ، أو غير ذلك ^(٣) " — يُوافق رأي ابن عصفور ؛ حيث عبّر بالنقل ، ولا نقل في المصنوعة .

١ — اللسان : اللغة . قال تعالى : (فَإِذَا يَسْرُناه بِلِسَانِكَ) مريم / ٩٧ ، والدخان / ٥٨ . والجمع : ألسنة ، وألسن ، ولسن .

٢ — الفُرس : الجيل المعروف من العَجَم . والروم : جيل من الناس ، والواحد : روميّ ؛ سُمُّوا باسم جدّهم . والحبش : جيل من السودان ، ويُقال : الحبشة ، والحبشة بلغتهم : عطية الصمد . والهند : الجيل المعروف . والبربر : جيل من الناس ، وهم بالمغرب ، وأمة أخرى من الحبوش والزُّنج . والإفرنج ، والإفرنجية : جيل من الناس يسكنون أوروبا . ومن أراد التوسعة في معرفة أجناس الخلق ، وأنواع الأمم ؛ فعليه بالتاريخ الكبير الموسوم بـ (العبر وديوان المبتدأ والخير في دولة العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) للعلامة الكبير الحافظ البارح وليّ الدين أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الإشبيلي الأندلسي ، ثم التونسي المتوفى سنة ثمان ومائتا ؛ فقد جمع فأوعى .

٣ — أي أو غير ذلك من اللغات كاللغة النبطية ، والقبطية ، والسريانية ، والعبرانية ، والعجمية التي ليست معزّوة لقوم بأعيانهم . وكثيراً ما يورد هذا النوع أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (٤٦٥ هـ — ٥٤٠ هـ) في كتابه (المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) الذي يُعَدُّ أجمع ما عرفنا من الكتب التي ضبطت الألفاظ المعربة .

قال النحاة ^(١) : وتُعرَف عَجْمَةُ الاسم بوجوه ^(٢) :

أحدها : أن يُنْقَلَ ذلك عن أحد الأئمة .

الثاني : خُرُوجُهُ عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إِبْرَيْسَم ؛ فإن مثل هذا الوزن مفقودٌ في أبنية اللسان العربي ^(٣) .

الثالث : أن يكون في أوَّلِه نونٌ ثم راء ، نحو : نَرْجِس ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية ^(٤) .

الرابع : أن يكون آخره زاي بعد دال ، نحو : الْمُهَنْدِز ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية ^(٥) .

١ — النحاة : جمع (ناح) ؛ كقاضي وقضاة ، وهو النحوي العالم بالقواعد النحوية ، لا جمع نحويٍّ على غير قبيل .

٢ — انظر : المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : (باب ما يُعرَف من المعرَّب بالتلاف الحروف) ص ٥٩ — ٦٠ .

٣ — يُقال : إِبْرَيْسَم ، وإِبْرَيْسَم ، وإِبْرَيْسَم ، وهو القَزُّ الذي لم يُطْبَخ ، فإذا طُبِّخَ فهو الحرير . وترجمته بالعربية : الذي يذهب صُعْدًا .

٤ — قال الجواليقي : " وليس في أصول أبنية العرب اسمٌ ، فيه نونٌ ، بعدها راء . فإذا مرَّ بك ذلك فاعلم أن ذلك الاسم معرَّب ، نحو : نَرْجِس ... " .

والنرجس : من الرياحين ، وهو أعجمي معرَّب ، واختلف العلماء في وزنه . وهو في اليونانية Napniqqos ، ويدل في الأساطير اليونانية على اسم شابٍ تيممه حبُّ نفسه ، ثم حوِّل إلى هذا الزَّهر .

٥ — قال الجواليقي : " وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل ، من ذلك ... المهنتز ، وأبدلوا الرزاي سينًا ، فقالوا : المهنتس " .

الخامس : أن يَجْتَمع فيه الصَّادُ والجِيمُ ، نحو : الصَّوْلَجَان ،
والْجِصَّ (١) .

السادس : أن يَجْتَمع فيه الجِيمُ والقاف ، نحو : الْمُنْجَنِيْق (٢) .
السابع : أن يكون خماسياً أو رباعياً عارِياً من حروف الذلاقة ،
وهي : الباء ، والراء ، والفاء ، واللام ، والميم ، والنون (٣) ؛ فإنه
مَتى كان عَرِيّاً ، فَلَا بُدَّ أن يكون فيه شيءٌ منها ، نحو :
سَفَرَجَل (٤) ، وَقَذَعِمِل (٥) ، وَقِرْطَعب (٦) ، وَجَحْمَرِش (٧) .
* * *

١ — قال الجواليقي : " ولا يَجْتَمع الصَّادُ والجِيمُ في كلمة عربية ، من ذلك :
الجِصَّ ، والصَّنَجَة ، والصَّوْلَجَان " . والجِصَّ : من مواد البناء . والصَّنَجَة :
سَنَجَة الميزان ما يُوزَن به كالرَّطَل والأوقية . والصوْلجان : العصا المعوجة .
٢ — المنجنيق : آلة قديمة تُستخدم لرمي العدو بحجارة كبيرة .

٣ — قال ابن جني : " ... حروف الذلاقة ، وهي ستة : اللام ، والراء ،
والنون ، والفاء ، والباء ، والميم ؛ لأنه يُعْتَمَد عليها بذلْق اللسان ، وهو
صدره وطَرْفه ... فمَتى وجدت كلمة رباعية ، وخماسية مُعرَّاة من بعض هذه
الأحرف الستة ؛ فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب ، وليس منه ... وربما
جاء بعض ذوات الأربعة مُعرَّى من بعض هذه الستة ، وهو قليل جداً ، منه
العَسَجَد ... " . سر صناعة الإعراب : ١ / ٦٤ و ٦٥

٤ — السفرجل : الثمر المعروف الجامع لمنافع كثيرة أكلاً وشمّاً .

٥ — القذعمل : الجمل القصير الضخم .

٦ — القرطعب : القطعة من الخرقَة .

٧ — الجحمرش : العجوز الثقيلة السمجة .

المسألة العاشرة

[أقسام الألفاظ]

قسّم ابن الطّراوة ^(١) الألفاظ إلى : واجب ، ومُمتنع ، وجائز .
قال :

" فالواجب : رجلٌ ، وقائمٌ ، ونحوهما مما يجبُ أن يكون في الوجود ، ولا ينفكُ الوجودُ عنه .

والممتنع : لا قائم ولا رجل ؛ إذ يمتنع أن يخلو الوجودُ من أن يكون لا رجل ولا قائم .

واجائز : زيدٌ وعمرو ؛ لأنه جائز أن يكون ، وأن لا يكون " .

١ — هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله الملقب ، نحوي ماهر ، وأديب بارع ، يقرض الشعر ، وينشيء الرسائل ، وله آراء في النحو تفرّد بها ، وعالّف فيها جمهور النحاة ؛ فكانوا يفضّونه بذلك ، وعلى الجملة كان ابن الطراوة مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً ، لولا ارتكابه لتلك الآراء ؛ فمن مُثّن عليه بالإمامة والتقدم في الصناعة ، ومن غامز يُجهّله ، وينسبه إلى الإعجاب بنفسه . تُحوّل ابن الطراوة كثيراً في بلاد الأندلس . وأُلف : الترشيع في النحو ، وهو مختصر ، والمقدّمات على كتاب سيويه ، ومقالة في الاسم والمسمى . مات في رمضان ، أو شوال ، سنة ثمان وعشرين وخمسمائة عن سنّ عالية . والكلام الذي نقله السيوطي عن ابن الطراوة ، في أقسام الألفاظ ، مشى أهل التحقيق على عدم اعتباره ، ولا فائدة فيه .

انظر : بغية الوعاة ١ / ٦٠٢

قال : " فكلّامٌ مُركَّبٌ من واجبين لا يجوزُ ، نحو : رجلٌ قائمٌ ؛
لأنه لا فائدة فيه .

وكلّامٌ مُركَّبٌ من مُمتنعين أيضاً لا يجوزُ ، لا رجلٌ لا قائمٌ ؛
لأنه كَذِبٌ ، ولا فائدة فيه .

وكلّامٌ مُركَّبٌ من واجبٍ وحائزٍ صحيحٍ ، نحو : زيدٌ قائمٌ .
وكلّامٌ مُركَّبٌ من ممّتنعٍ وحائزٍ لا يجوزُ ، ولا من واجبٍ وممتنعٍ
نحو : زيدٌ لا قائمٌ ، ورجلٌ لا قائمٌ ؛ لأنه كَذِبٌ ؛ إذ معناه : لا قائمٌ
في الوجود .

وكلّامٌ مُركَّبٌ من حائزين لا يجوزُ ، نحو : زيدٌ أخوك ؛ لأنه
معلومٌ ، لكن بتأخيره صار واجباً ، فصَحَّ الإخبارُ به ؛ لأنه مجهولٌ
في حقِّ المخاطب .

فالجائزُ يصير بتأخيره واجباً .

ولو قلتَ : زيدٌ قائمٌ ، صَحَّ ؛ لأنه مركَّبٌ من حائزٍ وواجبٍ ،
فلو قدّمتَ وقلتَ : قائمٌ زيدٌ ، لم يَحْزُ ؛ لأن زيداً صار بتأخيره
واجباً ، فصار الكلّامُ مُركَّباً من واجبين ، فصار بمنزلة : قائمٌ
رجلٌ " .

قال أبو حيّان : " وهذا مذهبٌ غريبٌ " (١) .

١ — هذا التقسيم الذي قسمه ابن الطراوة ، وانتحله ، مذهب غريب خارج
عن القواعد ، وكم له من الآراء الغريبة التي تفرّد بها في العربية ، وخالف
فيها الجمهور ، كما نبّهوا على ذلك في غير موضع .

قال :

" وما قاله من أن الجائز يصيرُ بتأخيره واجباً ممنوعاً ؛ لأن معناه
مقدماً ومؤخراً واحداً " .

* * *

الكتاب الأول

في السماع ^(١)

وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته ؛ فشَمَلَ كلامَ الله تعالى ، وهو القرآنُ ، وكلامَ نبيه ﷺ ، وكلامَ العرب ، قبل بعثته ^(٢) ، وفي زمنه ، وبعده ^(٣) ، إلى أن فَسَدَتِ الألسنةُ بكثرة المولدين ^(٤) ، نَظْمًا ونثرًا ^(٥) ، عن مسلم أو كافر ^(٦) .

١ — السماع هو الأصل الأول من أصول النحو ، ويُسمى (النقل) أيضًا .
والسَّماعُ : مصدر سَمِعَ ، وَسَمِعَ إليه ، وله ، ومنه سَمَعًا وَسَمَاعًا ، إذا أدرك الأصوات بالحاسة المعلومة . وقد أشار السيوطي للمعنى الاصطلاحي للسماع بقوله : (وأعني به ...) . وعرف بعضُ الصرفيين السماعَ في الاصطلاح بقوله : ما تقرر به وجودُ شيءٍ بالوقف ؛ بحيث لو قُطِعَ النظرُ عن الوقف ، لم يَقُمْ به ضابطٌ يُشعرُ به ، ويُرشِدُ إليه . وعلاقته القياسُ .
٢ — قبل إرساله ﷺ واتصافه بالنبوة .

٣ — (وبعده) بالنصب ؛ لأنه لا يُحرَرُ إلا بـ (من) ؛ أي بعد زمنه ﷺ .
٤ — هو جمع مُولَد ، والمولَد : العربي غم المحض ، كأنه لمَّا اختلط الناسُ ، ونزَّوج الأعرابُ من الأعاجم وغيرهم ، تولدت بينهم أولادٌ ، في ألسنتهم عُجَمَةٌ ، سَرَّتْ إليهم من أمهاتهم ، فقالوا فيهم : مُولَدُونَ .
٥ — نَظْمًا ونثرًا : حال من كلام العرب .
٦ — عن مسلم أو كافر ؛ لأن مدار الفصاحة على اللسان العربي ، والوعان مشتركان فيه .

فهذه ثلاثة أنواع^(١) ، لا بُدَّ في كلِّ منها من الثبوت .
أما القرآنُ فكلُّ ما وَرَدَ أنه قُرِئَ به جَازَ الاحتجاجُ به في العربية
سواء كان مُتواتراً^(٢) ، أو آحاداً^(٣) ، أم شاذّاً^(٤) .
وقد أَطْبَقَ النَّاسُ على الاحتجاج بالقراءات^(٥) الشاذَّة في العربية
إذا لم تخالف قياساً معلوماً ؛ بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل

-
- ١ — ثلاثة أنواع تنفُّع إلى خمسة مصادر أساسية ، هي مصادر السماع ،
أو النقل ، وهي : القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف ،
والنشر في ضوء حيز زمني ومكاني معيَّن ، والشعر خلال فترة زمنية معينة .
 - ٢ — المتواتر : هو كل ما قرأ به كلُّ من السبعة . أو ما نقله جَمْعٌ لا يمكن
تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم إلى متناه ، وغالبُ القراءات كذلك .
 - ٣ — الآحاد : ما رُوِيَ عن بعض السبعة ، ولم يتواتر . أو هو ما صَحَّ سنَّده
وخالفَ الرسمَ والعربية . أو لم يشتهر الاشتهار المذكور .
 - ٤ — الشاذَّ : وهو ما لم يَصِحَّ سنَّده .

٥ — قال الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن
الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، في كتابه (النشر في القراءات العشر ١ / ٩) :
" كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحدَ المصاحف العثمانية ولو
احتمالاً ، وصَحَّ سنَّدها ؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رُدُّها ، ولا
يَحِلُّ إنكارُها ؛ بل هي من الأحرف السبعة التي نَزَلَ بها القرآن ، وَوَجِبَ
على الناس قبولُها سواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن
غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطْلِقَ
عليها ضعيفة ، أو شاذَّة ، أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة ، أم عن من هو
أكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف " .

ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يَحْزُ القياسُ عليه ^(١) ، كما يُحْتَجُّ
بِالْمُجْتَمَعِ على ورودهِ ومخالفته القياسَ في ذلك الوارد بعينه ، ولا
يُقَاسُ عليه ، نحو : اسْتَحْوَذَ ^(٢) ، وَيَأْتِي ^(٣) .

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين
النحاة ، وإن اختلفَ في الاحتجاج بها في الفقه .

ومن ثَمَّ احْتُجَّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء
بتاء الخطاب ^(٤) بقراءة (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) ^(٥) ، كما احْتُجَّ على

١ — قال القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠ هـ) :
" عَلِمُ الْعَرَبِيَّةَ حَاكِمٌ عَلَى الْكَلَامِ ، وَالْقُرْآنُ حَاكِمٌ عَلَيْهِ ؛ فَإِذَا خَالَفَهُ رَجِعَ
إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَتِمَكَّنْ مِنَ الْحُكْمِ بِخَطِّهِ " .

٢ — قال تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) المحادلة / ١٩ ؛ بتصحيح
الواو ، فإن القياسَ إعلالُها بالنقل والقلب ؛ أي نقل حركة الواو إلى الحاء ،
وقلب الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

٣ — قال تعالى : (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِمْ نُورُهُ) التوبة / ٣٢ ؛ بفتح العين ،
وهي الباء ، والقياسُ كسرُها كـ (رَمَى يَرْمِي) ؛ إذ ليس في العربية فَعَلٌ
يَفْعَلُ بفتح الماضي والمضارع ، وهو غير حَلَقِي اللَّامِ ، إلا هذا الحرف الفذ .

٤ — إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب كما في القراءة لا
ينبغي كونه قليلاً ؛ بل هي حجة على مَنْ مَنَعَ ذلك من أصله ، ورامَ إبطاله ،
ورأى عليه مَقَالَه ، وقلقوا بها سيدنا رسول الله ﷺ ، وبعض الصحابة
الكرام . انظر : المحتسب ١ / ٣١٣ وما بعدها .

٥ — قال تعالى : (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا
يَجْمَعُونَ) . يونس / ٥٨

إدخالها على المبدوء بالنون ^(١) بالقراءة المتواترة (وَلْتَحْمِلْ
خَطَايَاكُمْ) ^(٢) .

واحتج على صحة قول مَنْ قال : إن (الله) أصله (لآة) ^(٣)

١ — أي : على إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بالنون ، الدال على
التكلم . وهذا قليلٌ أيضاً ، إلا أن ما قبله أقلُّ منه ، كما صرحوا به في
القراءتين ، فلا احتجاجُ بهما سواء ، وإن كانت الثانية متواترة دون الأولى .

٢ — قال تعالى : (وقال الذين كفروا للذين آمنوا أتبعوا سبيلنا ولنحمل
خطاياكم) . العنكبوت / ١٢

٣ — (الله) اسم من أسماء الخالق ، سبحانه ، خاص ، لا يشركه فيه غيره
ولا يُدعى به أحدٌ سواه ، قبضَ الله الألسنَ عن ذلك . واختلف العلماء فيه :
هل هو اسم موضوع ، أو مشتق ؟ فذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه
اسم مُرتحل للعلمية ، غير مشتق ، فلا يجوز حذف الألف واللام منه ، كما
يجوز نزعهما من (الرحمن الرحيم) . وذهب آخرون إلى أنه مشتق ،
ولسيبويه في اشتقاقه قولان : أحدهما أن أصله (إلاءة) ، على زنة فِعَال ، من
قولهم : آلة الرجلُ بآلتهِ إِلاهَةٌ ؛ أي عبادةٌ ، ومعنى الإله : المعبود ، وقولُ
الموحد (لا إله إلا الله) ؛ أي لا معبود إلا الله ، وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً
لكسرة وروده واستعماله ، ثم أدخلت الألف واللام للتعظيم ، ودفع الشيع
الذي ذهبوا إليه في تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلِهَةً ، فصار لفظه (الله) ،
ثم لزم الألف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة ، وصارت كأحد حروف
الاسم لا تفارقانه . والقول الثاني : أن أصله (لآة) ، ثم أدخلت الألف
واللام عليه لما ذكرناه ، ووزنه فَعْلٌ ، واشتقاقه من لآة يليه ، إذا تسرَّ ، كأنه
سبحانه يسمَّى بذلك ؛ لاستناره واحتجابه عن إدراك الأبصار .

بما قُرئ شاذًّا : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَأَةٌ فِي الْأَرْضِ لَآه) (١) .

* * *

١ — قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ فِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ) . الزخرف / ٨٤

تكملة

كان قَوْمٌ من النحاة المتقدمين ^(١) يعيرون على عاصم ^(٢) ،
وحمة ^(٣) ، وابن عامر ^(٤) قراءاتٍ بعيدةً في العربية ، وينسبونهم
إلى اللحن ^(٥) ، وهم مُحَطِّعون في ذلك ؛ فإن قراءاتهم ثابتة

١ — كالمرد ، وبعثة من المتأخرين الزمخشري ، فاكتر من الطعن في القراءات
المشهورة .

٢ — هو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود ، الذي انتهت إليه رئاسة
الإقراء بالكوفة ، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد ، أحسنُ
الناس صوتًا بالقرآن . توفي سنة سبع وعشرين ومائة من الهجرة .

٣ — هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (٨٠ — ١٥٦ هـ) ،
صارت إليه الإمامة في القراءة في الكوفة بعد عاصم ، كان ممن تجرد للقراءة
ونصب نفسه لها ، حبر القرآن ، زاهد عابد عاشق قيم بالعربية والفرائض .

٤ — هو أبو عمران عبد الله بن عامر الدمشقي (٨ — ١١٨ هـ) ، إمام
أهل الشام في القراءة ، وإليه انتهت مشيخة الإقراء فيها ، كان إمامًا عالمًا
ثقة فيما أتاه ، متقنًا لما وعاه ، صادقًا فيما نقله . تولى قضاء دمشق بعد أبي
إدريس الخولاني ، وإمامة الجامع بدمشق .

٥ — (ينسبونهم إلى اللحن) ؛ أي مخالفة العرب في التعبير عن المراد ،
واللحن : إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية . ويقال : لحن في
كلامه لحنًا : أخطأ الإعراب ، وخالف وجه الصواب في النحو ؛ فهو لحن
ولحن .

بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطْعَنَ فيها ^(١) ، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية ^(٢) .

وقد رَدَّ المتأخرون ، منهم ابنُ مالك ، على مَنْ عَابَ عليهم ذلك بأبلغ رَدٍّ ، واختار جوازَ ما وَرَدَتْ به قراءاتهم في العربية ، وإن مَنَعَهُ الأكثرون ، مُسْتَدِلًّا ^(٣) به .

من ذلك احتجاجُهُ ^(٤) على جواز العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجارِّ بقراءة حمزة :

١ — (وهم مُخْطِئُونَ) أي القوم القدماء من النحاة الذين زعموا أن تلك القراءات المتواترة لَحْنٌ ، (فإن قراءاتهم) أي قراءة كل منهم ثابتة بالتواتر ، وترك ذكره لا يدل على عدمه . ثم إن هؤلاء القراء ليس لهم في القراءات آراء يُنسَبون بها إلى الخطأ واللحن ؛ وإنما هم ثَقَلَةٌ لِمَا رَوَوْهُ بالتواتر ، وقد تقرر أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، والمعتبر فيها التلقي عن الأئمة ، لا اعتماد الرأي كما قرروه . فالاعتراض عليهم وتلحيثهم مما لا معنى له .

٢ — (وثبوت ذلك) أي الذي عابوه واعترضوه ، هو الحجة والدليل على جوازه وارتكابه في العربية ؛ لأن القرآن حَاكِمٌ عليها ، وإن خالف القواعد العربية ؛ لأن غاية ما فيه أن يكون شاذًّا ، والشذوذ لا ينافي الفصاحة ؛ لأن الشاذَّ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس ، من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته كـ (استحوذ) .

٣ — (مُسْتَدِلًّا) حال من ابن مالك ، أو من الضمير العائد عليه المستتر في قول السيوطي (واختار جواز) .

٤ — أي احتجاج ابن مالك .

(تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (١) .

وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر :

(قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) (٢) .

وعلى جواز سكون لام الأمر بعد (ثُمَّ) بقراءة حمزة :

١ — قال الله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ وَالْأَرْحَامَ) النساء / ١ .
(الأرحام) بالنصب ، معطوف على اسم الله تعالى ، وتقديره : واتقوا الله
واتقوا الأرحام أن تقطعوا . وقراءة حمزة بجر (الأرحام) ؛ لأنه معطوف
على الماه في (به) من غير إعادة الجار :

٢ — قال الله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ
شُرَكَاءَهُمْ) الأنعام / ١٣٧ . يفيد تفسير الآية الكريمة في فهم الإعراب
والقراءة ، وهو : حَسَنَ الشَّيَاطِينُ فِي أَعْيُنِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ قَتَلَ الْأَوْلَادِ . وقيل :
شُرَكَاءَهُمْ هَـا هُنَا هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُخْدَمُونَ الْأَوْثَانَ مِنَ الْكُهْنَةِ وَسَدَنَةِ الْأَصْنَامِ
زَيْنُوا لَهُمْ دَفَنَ الْبَنَاتِ مَخَافَةَ السَّيِّئِ وَالْحَاجَةِ ، وَقَتَلَ الْأَوْلَادِ مَخَافَةَ الْفَقْرِ .
و (زَيْنَ) فعل ماضٍ سُيِّ فاعله ، وفاعله هو (شُرَكَاءَهُمْ) ، و (قتل)
مفعول به ، وهو مضاف ، و (أولادهم) مفعول به . وقرأ ابن عامر :
(وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) ، وعلى أساس
تلك القراءة (زَيْنَ) فعل ماضٍ لم يُسَمَّ فاعله ، و (قَتَلَ) مرفوع ؛ لأنه
مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله ؛ أي نائب فاعل ، وهو مضاف ، وأولادهم :
مفعول به ، وشركائهم : مضاف إليه ، وهو فاعل من حيث المعنى ،
والتقدير : زَيْنَ قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ؛ ففصل بالمفعول به (أولاد) بين
المصدر المضاف (قتل) ، وفاعله (شركائهم) .

(ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ) (١).

فإن قلت : فقد رُوِيَ عن عثمان (٢) أنه قال ، لَمَّا عُرِضَتْ عليه المصاحف : إن فيه لَحْنًا سَتَقِيمُهُ العربُ بالسُّتْها .

وعن عُرْوَةَ (٣) قال : سألتُ عائشةَ (٤) عن لَحْنِ القرآن عن

١ — قال الله تعالى : (مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْلِكْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُنْجِيهِ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ) الحج / ١٥ . وإسكانُ لامِ الأمرِ بعد الواوِ والفاءِ أكثرُ من تحريكها ، نحو قول الله تعالى : (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي) البقرة / ١٨٦ . وقد تُسَكَّنُ لامِ الأمرِ بعد (ثُمَّ) ، نحو قول الله تعالى : (ثُمَّ لَيَقْضُوا) الحج / ٢٩ ، في قراءة عاصم وحزرة والكسائي ونافع في رواية ، والأعمش وابن كثير في رواية ، وقالون والبرقي . وفي بحى اللام ساكنة بعد (ثُمَّ) ، على هذه القراءة ، ردٌّ على مَنْ قال : إنه خاصٌّ بالشعر .

٢ — هو سيدنا عثمان بن عفان ، رضي الله عنه ، ثالث الخلفاء الراشدين ، من السابقين إلى الإسلام ، تزوّج اثنتين من بنات الرسول ﷺ ، فلقبَ بلُذي الثُورَيْنِ . قُتِلَ سنة خمس وثلاثين من الهجرة ، وهو يقرأ القرآن الكريم .

٣ — هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام القرشي ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة ، تُوِيَ سنة ثلاث وتسعين من الهجرة .

٤ — هي أم المؤمنين السيدة عائشة بنت أبي بكر الصديق ، رضي الله عنها ، وأحبَّ زوجات الرسول ﷺ ، إلى نفسه ، تزوّجها وهي صغيرة ، وروَتْ عنه ألفاً ومائتي حديث . قادت ضداً الإمام علي ، كرَّم الله وجهه ، معركة الجمل ، بجانب طلحة والزبير ، وتُوِفِت بالمدينة المنورة سنة ثمان وخمسين من الهجرة .

فقالت : يا ابن أخي ، هذا عَمَلُ الْكُتَّابِ ، أخطأوا في الْكِتَابِ .
أَخْرَجَهُمَا أَبُو عِيْدٍ ^(١) فِي فِضَائِلِهِ ^(٢) . فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الِاسْتِدْلَالُ
بِكُلِّ مَا فِيهِ بَعْدَ هَذَا ؟

قلتُ : مَعَاذَ اللَّهِ ^(٣) ، كَيْفَ يُظَنُّ أَوَّلًا بِالصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ يَلْحَنُونَ
فِي الْكَلَامِ ، فَضْلًا عَنِ الْقُرْآنِ ، وَهُمْ الْفُصَحَاءُ ^(٤) اللَّذِينَ ^(٥) ١٢

والثاني : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) خِبرًا
لِلصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى ، وَتَقَدَّرَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا خِبرًا مِثْلَ الَّذِي
أَظْهَرْتَ لِلصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى .

١ — هُوَ أَبُو عِيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ ، إِمَامُ أَهْلِ عَصْرِهِ فِي كُلِّ فَنٍ مِنَ الْعِلْمِ ،
وَرَوَى النَّاسُ مِنْ كِتَابِهِ نِيفًا وَعَشْرِينَ كِتَابًا ، وَلَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ : الْغَرِيبُ
الْمُصَنَّفُ ، وَغَرِيبُ الْقُرْآنِ ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَالْمَقْصُورُ
وَالْمَمْدُودُ ، وَالْقِرَاءَاتُ ، وَفِضَائِلُ الْقُرْآنِ . مَاتَ بِمَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ ، أَوْ
أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ مِنَ الْهِجْرَةِ .

٢ — أَيُّ فِي كِتَابِهِ (فِضَائِلُ الْقُرْآنِ) .

٣ — (قلتُ : مَعَاذَ اللَّهِ) هُوَ شُرُوعٌ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ الْإِشْكَالِ الْمَجِيبِ
وَمَعَاذُ : مُصَدِّرٌ مِثْلِي ؛ أَيُّ نَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذًا أَنْ يُظَنُّ ، وَذَكَرَ الْإِسْتِفْهَامُ
لِلْمُبَالَغَةِ فِي اسْتِعَادِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِمْ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٤ — الْفُصَحَاءُ : جَمْعُ فَصِيحٍ ، وَهُوَ الَّذِي يَجِيدُ الْحَدِيثَ ، وَيُحَسِّنُ الْبَيَانَ ،
وَيُخَلِّقُ الْفَافِظَةَ مِنَ الْإِبْهَامِ وَسُوءِ التَّأْلِيفِ .

٥ — لَدَا لَدَا : اشْتَلَتْ خُصُومَتُهُ ؛ فَهُوَ أَلَدُّ ، وَهِيَ لَدَاءٌ ، وَالْجَمْعُ : لُدٌّ .
وَأَسْتَعْمَلَ مَجَازًا فِي الثَّبَاتِ عَلَى الْأَمْرِ ؛ أَيُّ الَّذِينَ رَسَعَتْ أَقْدَامُهُمْ فِي
الْفَصَاحَةِ ، وَتَبَّتْ لَهُمُ الْوَصْفُ الْكَامِلُ مِنْهَا .

قلتُ : كيف يُظنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تَلَقَّوه من النبي ﷺ
 كما أنزل ، وضبطوه ، وحفظوه ، وأتقوه ١٩
 ثم كيف يُظنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ١٩
 ثم كيف يُظنُّ بهم رابعاً عدم تنبُّههم ورجوعهم عنه ١٩
 ثم كيف يُظنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يغيِّره ١٩
 ثم كيف يُظنُّ أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ ،
 وهو مرَّوي بالتواتر خلقاً عن سلف ١٩
 هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة .
 وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة ، بسطتها في كتابي
 (الإتيان في علوم القرآن) (١) .

وأحسن ما يُقال في أثر عثمان — رضي تعالى الله عنه — بعد
 تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده ، والانقطاع (٢) : أنه وقعَ
 في روايته تحريفٌ (٣) ؛ فإن ابن أشتة (٤) أخرجه في كتاب

١ — الإتيان في علوم القرآن : ٢ / ٢٧٠ .

٢ — هذا جواب على حدة بالمنع ؛ أي لا نسلم ورود هذا الأثر ؛ لضعفه
 وانقطاعه ، فلا يكون معارضاً للمتواترات .

٣ — أي إن أثر عثمان وقع في روايته تحريفٌ .

٤ — هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشتة اللوزري ، أصبهاني ،
 سكن مصر ، ضابط مشهور ، ثقة مأمون ، عالم بالعربية ، بصير بالمعاني .
 مات بمصر سنة ستين وثلاثمائة . قال السيوطي : رأيتُ له كتاب المصاحف ،
 ونقلتُ منه أشياء في كتاب الإتيان . بغية الوعاة : ١ / ١٤٢

(المصاحف) من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر ، قال :
 " لَمَّا فُرِغَ مِنَ المصحف ، أَتَى بِهِ عثمانُ ، فَتَنَظَّرَ فِيهِ ، فَقَالَ :
 أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ ، أَرَى شَيْئًا سُنِّيْمُهُ بِالسُّنْتَانِ " (١) .

فهذا الأثر لا إشكال فيه ؛ فكأنه لَمَّا عُرِضَ عليه ، عند الفراغ
 من كتابته ، رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش ، كما وَقَعَ لَهُمْ فِي

١ — قال الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية : " وقد زعم
 قوم أن قراءة مَنْ قرأ (إِنَّ هَذَانِ) لَحْنٌ ؛ وأن عثمان رضي الله عنه قال : إن
 في المصحف لحناً ، وستقيمه العرب بالسنتها . هذا خبر باطل ، لا يصح من
 وجوه :

أحدهما : أن الصحابة ، رضي الله عنهم ، كانوا يتسارعون إلى إنكار
 أدنى المنكرات ، فكيف يُقَرُّون اللحنَ في القرآن ، مع أنهم لا كلفة عليهم
 في إزالته ؟

والثاني : أن العرب كانت تُستقبح اللحنُ غاية الاستقبح في الكلام ،
 فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف ؟

والثالث : أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بالسنتها غير مستقيم ؛ لأن
 المصحف الكريم يَقِفُ عليه العربي والعجمي ؟

والرابع : أنه قد ثَبَتَ في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب
 (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار ، فمنعوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان ،
 رضي الله عنه ، وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ، وَلَمَّا بَلَغَ عُمَرُ ،
 رضي الله عنه ، أن ابن مسعود ، رضي الله عنه ، قرأ (عَتَّى حِينَ) يوسف /
 ٣٥ ، على لغة هَذَيْل ، أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : أَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ؛
 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَنْزَلَهُ بِلُغَتِهِمْ ، وَلَمْ يُنْزِلْهُ بِلُغَةِ هَذَيْلٍ . الشنور ص ٧٠ .

(التَّابُوت) (١) ، و (التَّابُوه) (٢) ، فَوَعَدَ بِأَنَّهُ سَيُقِيمُهُ عَلَى لِسَانِ قَرِيشٍ ، ثُمَّ وَقَّى بِذَلِكَ ، كَمَا وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ، أَوْرَدْتُهَا فِي كِتَابِ (الْإِتْقَانِ) (٣) .

وَلَعَلَّ مَنْ رَوَى ذَلِكَ الْأَثَرَ حَرْفَهُ ، وَلَمْ يَتَقَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي صَدَرَ عَنْ عِثْمَانَ ، فَلَزِمَ مَا لَزِمَ مِنَ الْإِشْكَالِ ، وَأَمَّا أَثَرُ عَائِشَةَ فَقَدْ أَوْضَحْنَا الْجَوَابَ عَنْهُ فِي (الْإِتْقَانِ) أَيْضًا (٤) .

* * *

١ — البقرة / ٢٤٨ . والتابوت : الصندوق الذي يُحَرَّزُ فِيهِ الْمَنَاجِدُ . وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ (أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ) : التَّابُوتُ كَانَ شَيْئًا مَنْحُوثًا مِنَ الْخَشَبِ ، فِيهِ حِكْمَةٌ ، وَقِيلَ : عِبَارَةٌ عَنِ الْقَلْبِ وَالسَّكِينَةِ وَعَمَّا فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ . وَيُقَالُ : مَا أَوْدَعْتُ تَابُوتِي شَيْئًا فَقَدَيْتُهُ ؛ أَيَّ صَدْرِي . وَالتَّابُوتُ عِنْدَ قَدَمَاءِ الْمَصْرِيِّينَ : صُنْدُوقٌ مِنْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ ، يُوضَعُ فِيهِ الْجِثَّةُ ، عَلَيْهِ مِنَ الصُّوَرِ وَالرُّسُومِ مَا يَصُورُ آلَامَ الْمَصْرِيِّينَ وَعَقَائِدَهُمْ فِي الْعَالَمِ الْآخِرِ .

٢ — التابوه بالهاء بدلًا من التاء : لغة الأنصار .

٣ — الإِتْقَانُ : ٢ / ٢٧١ .

٤ — السابق : ١ / ١٨٥ .

فصل (١)

[الاستدلال بكلام الرسول ﷺ]

وأما كلامه ﷺ فَيُسْتَدَلُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَ عَلَى اللفظ المرويِّ ؛ وذلك نادرٌ جدًا ، إنما يُوجَدُ في الأحاديث القصَّار (١) على قلةٍ أيضًا (٢) ؛ فإنَّ غَالِبَ الأحاديث مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى ، وقد تَدَاوَلَتْهَا الْأَعَاجِمُ وَالْمَوْلَدُونَ قَبْلَ تَدْوِينِهَا ، فَرَوَوْهَا بِمَا أُدْتُ إِلَيْهِ عِبَارَتُهُمْ فزادوا ونقصوا ، وقَدَّمُوا وَأَخَّرُوا ، وَأَبْدَلُوا أَلْفَاظًا بِالْأَلْفَاظِ ، وَلِهَذَا تُرَى الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي الْقِصَّةِ الْوَاحِدَةِ مَرْوِيًّا عَلَى أَوْجُهُ شَتَّى بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَمِنْ ثَمَّ (٣) أَنْكَرَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ (٤) إِثْبَاتَهُ الْقَوَاعِدَ النُّحَوِيَّةَ بِالْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَدِيثِ .
قال أبو حيان في (شرح التسهيل) (٥) :

-
- ١ — الفصل اصطلاحًا : اسم لجملة من الكتاب ، أو الباب ، يشتمل على مسائل غالبًا ، وقد يشتمل على واحدة كما هنا .
 - ٢ — المراد من الأحاديث المتنون ، وقد أُلِفَ السُّيُوطِيُّ كِتَابًا جَمَعَ فِيهِ كَثِيرًا مِنْهَا ، سَمَّاهُ (دُرَرُ الْبَحَارِ فِي الْأَحَادِيثِ الْقَصَّارِ) .
 - ٣ — على قلة ؛ بناءً على أَنَسْهَا تُرَوَّى بِالْمَعْنَى أَيْضًا .
 - ٤ — (وَمَنْ ثَمَّ) ؛ أَي مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى الْمَوْدِيَّةِ لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَالْإِخْلَالِ .
 - ٥ — (أَنْكَرَ) بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، وَنَائِبُهُ (إِثْبَاتٌ) ، وَالْمَنْكَرُ هُوَ أَبُو حَيَّانَ .
 - ٦ — أبو حيان : التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .

" قد أَكْثَرَ هذا المصنّفُ ^(١) من الاستدلال بما وَقَعَ في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب ، وما رأيتُ أحدًا من المتقدّمين والمتأخّرين سَلَكَ هذه الطريقة غيره ^(٢) .

١ — المشار إليه هو ابن مالك .

٢ — حاصل ما قاله أبو حيان أن هؤلاء المذكورين لم يستدلوا بالحديث ، ولا أثبتوا القواعد الكلية . وهذا لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ، ولا يجوزونه ، كما توهمه أبو حيان ؛ بل تُركُّهم له لعدم تعاطيهم إياه ، وقلة إسفارهم عن حجاب محياه ، على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تخلو من ألفاظ الحديث الشريف في الاستدلال بها على إثبات الكلمات ، واللغة أُنعتُ النحو ، كما صرّحوا به . وأيضًا في الصدر الأول لم تشتهر دواوينُ الحديث ، ولم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية ، والآي القرآنية ؛ وإنما اشتهر وكثرت دواوينه بعد ؛ فعلم احتياجهم به لعدم انتشاره بينهم ، وعلماء الحديث غير علماء العربية . ولمّا تداخلت العلوم في صدور العلماء استعملوا بعضها في بعض ، وأدخلوا فنًّا في فنّ . وبالجملّة فكون هؤلاء لم يحتجوا بالحديث الشريف ، لا يلزم منه أنهم يمنعونه ، كما هو ظاهر لا خفاء فيه . وقدم أبو حيان ذِكرُ نَحَاة البصرة ؛ لأنهم مقدّمون في الاحتجاج أيضًا ، ومتّبِعون في الآراء ؛ لقوّة عارضتهم ، وشدّة نقلهم وتحقيقهم ؛ بخلاف الكوفيين ، فإن الأغلب على آرائهم حفظُ الغرائب من اللغات ، والعمل على ما حفظوه ؛ ولذلك اتسعت آراؤهم ، وكثرت مذاهبهم وخلافاتهم . وقد كان الكثير من الأئمة المتأخّرين لا يخرجون عن مذاهب البصريين .

على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرين للأحكام من
لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ^(١) ، وعيسى بن عمر ^(٢) ،
والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي ^(٣) ، والفرّاء ^(٤) ،
وعلي بن مبارك الأحمر ^(٥) ، وهشام الضرير ^(٦) من أئمة الكوفيين

١ — هو أبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة المشهورين ، اختلف في
اسمه ، فقالوا : اسمه كنيته ، وفي بعض الروايات : اسمه زبّان ، وهو الأصح .
كان إمام البصرة في القراءات والنحو واللغة ، وأعلم الناس بالقراءات
والعربية وأيام العرب والشعر . مات سنة أربع وخمسين ومائة .

٢ — هو أبو عمر عيسى بن عمر النخعي ، نزل في ثقف ، فُنسب إليهم .
إمام في النحو والعربية والقراءة . صنّف في النحو كتابين هما : الإكمال ،
والجامع ، ولكنهما مفقودان . مات سنة تسع وأربعين ومائة .

٣ — هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ،
واحد القراء السبعة المشهورين . مات سنة تسع وثمانين ومائة .

٤ — هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء ، أبرع الكوفيين وأعلمهم
بالنحو . له عدة مصنفات ، أشهرها (معاني القرآن) ، وهو كتاب لم يُعمل
قبله ولا بعده مثله ، ولم يتهيأ لأحد من الناس جميعاً أن يزيد عليه شيئاً .
مات بطريق مكة المكرمة سنة سبع ومائتين .

٥ — هو علي بن المبارك المعروف بالأبجر ، أحد من اشتهر بالتقدم في النحو
واتساع الحفظ ، قيل : إنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو . مات
بطريق الحج سنة أربع وتسعين ومائة .

٦ — هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي . صنّف :
مختصر في النحو ، والحدود ، والقياس . مات سنة تسع ومائتين .

— لم يفعلوا ذلك ، وَتَبِعَهُمْ عَلَى هَذَا الْمَسْلَكِ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ
وغيرهم من نُحَاةِ الْأَقَالِيمِ كُنْهَاتِ بَغْدَادَ ، وَأَهْلِ الْأَنْدَلُسِ .

وَقَدْ جَرَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَعَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْأَذْكِيَاءِ ، فَقَالَ :
إِنَّمَا تَرَكَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ ؛ لَعَدَمِ وَثُوقِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ لَفْظُ الرَّسُولِ ﷺ ؛ إِذْ
لَوْ وَثِقُوا بِذَلِكَ لَحَرَى مَحَرَى الْقُرْآنِ فِي إِثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ . وَإِنَّمَا
كَانَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الرُّوَاةَ حَوَّزُوا النِّقْلَ بِالْمَعْنَى ، فَتَحَدُّ قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ قَدْ
حَرَتْ فِي زَمَانِهِ ﷺ لَمْ تُقَلَّ بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ جَمِيعُهَا ، نَحْوُ مَا رُوِيَ مِنْ
قَوْلِهِ :

" زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ " ؛ " مَلَكَتُكُمَا بِمَا مَعَكَ " ؛
" نَخَذَهَا بِمَا مَعَكَ " (١) .

وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فتعلم يقيناً أنه ﷺ لم
يلفظ بجميع هذه الألفاظ ؛ بَلْ لَا تَحْزِمُ بِأَنَّهُ قَالَ بَعْضُهَا ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ
أَنَّهُ قَالَ لَفْظًا مُرَادِفًا لِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ غَيْرَهَا ، فَاتَتْ الرُّوَاةُ بِالْمُرَادِفِ ،

١ — كَانَ مِنْ عَادَةِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَكَرُّارُ الْكَلَامِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ؛ حَتَّى
يُفْهَمَ عَنْهُ . وَقَدْ وَجَّهَ أَلَمَةُ الْحَدِيثِ الْإِعَادَةَ وَالتَّكَرُّارَ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ
يَفْعَلُ ذَلِكَ ؛ لِيَسْمَعَهُ فِي الثَّانِيَةِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ فِي الْأُولَى ، وَفِي الثَّالِثَةِ مَنْ لَمْ
يَسْمَعْهُ فِي الثَّانِيَةِ ؛ حَتَّى يَسْتَوْعِبُوا عَنْهُ ﷺ مَا يَقُولُ لَهُمْ ، وَيَحْفَظُوهُ عَنْهُ ،
وَيَفْهَمُوا مَعْنَاهُ . وَإِعَادَةُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ قَدْ تَكُونُ بِالْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ ، أَوْ
بَغَيْرِهَا قَصْدًا لِلإِبْضَاحِ ، وَحِرْصًا عَلَى التَّوَصُّلِ وَالتَّفْهِيمِ ، وَاعْتِنَاءً بِالتَّبْلِيغِ
وَالْعَلِيمِ . وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَدِيثِ (زَوَّجْتُكُمَا) .

ولم تأتِ بلفظه ؛ إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع ، وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ . والضابطُ منهم مَنْ ضَبَطَ المعنى ، وأما مَنْ ضَبَطَ اللفظَ فبعيدٌ جداً ، لا سيما في الأحاديث الطوال .

وقد قال سفيان الثوري^(١) : " إِنْ قُلْتُ لَكُمْ : إِنْ أَحَدْتُمْ كَمَا سَمِعْتُ فَلَا تُصَدِّقُونِي ؛ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى " .

وَمَنْ نَظَرَ فِي الْحَدِيثِ أَدْنَى نَظَرٍ عَلِمَ عَلِمَ الْيَقِينَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرَوْنَ بِالْمَعْنَى .

الأمر الثاني : أنه وَقَعَ اللَّحْنُ كَثِيرًا فِيمَا رُوِيَ مِنَ الْحَدِيثِ ؛ لِأَن كَثِيرًا مِنَ الرِّوَاةِ كَانُوا غَيْرَ عَرَبٍ ، وَلَا يَعْلَمُونَ لِسَانَ الْعَرَبِ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ ، فَوَقَعَ اللَّحْنُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ وَرَوَاتِهِمْ غَيْرُ الْفَصِيحِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ، غَيْرَ شَكٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَفْصَحَ النَّاسِ ؛ فَلَمْ يَكُنْ لِيَتَكَلَّمَ إِلَّا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ ، وَأَحْسَنِ التَّرَاكيبِ ، وَأَشْهَرِهَا ، وَأَجْزَلِهَا ، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِلُغَةٍ غَيْرِ لُغَتِهِ ؛ فَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ ، مَعَ أَهْلِ تِلْكَ اللُّغَةِ ، عَلَى طَرِيقِ الْإِعْجَازِ ، وَتَعْلِيمِ اللَّهِ ذَلِكَ لَهُ مِنْ غَيْرِ مُعَلِّمٍ .

١ — هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري ، من أئمة المحدثين والعلماء في عصره ، كوفي المولد والنشأة ، من مؤلفاته : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والفرائض . تُوفي سنة إحدى وستين ومائة .

والمصنّف قد أكثر من الاستدلال بما وَرَدَ في الأثر ، متعقّباً بزعمه على النحويين ، وما أَمَعَنَ النظرَ في ذلك ، ولا صَحِبَ مَنْ له التمييزُ ، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة ^(١) ، وكان ممن أخذ عن ابن مالك :

" قلتُ له : يا سيدي ، هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنه ليس من لفظ الرسول . فلم يُجب بشيء . "

قال أبو حيان :

" وإنما أَمَعَنْتُ الكلامَ في هذه المسألة ؛ لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما رُوِيَ في الحديث بتقل العُدُول ؛ كالبخاري ^(٢) ، ومسلم ^(٣) ، وأضربهما ؟ فَمَنْ طَالَعَ ما ذكرناه أدركَ السببَ الذي لأجله لم يستدلَّ النحاة بالحديث . "

انتهى كلامُ أبي حيان بلفظه .

١ — هو محمد بن إبراهيم بن سعد الكناي المقدسي ، قاضي القضاة بمصر والشام . توفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة من الهجرة .

٢ — هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (١٩٤ — ٢٥٦ هـ) ، محدث مؤرخ ، وُلِدَ في بُخَارَى ، ورحل في طلب العلم . اختار كتابه (الجامع الصحيح) الذي يُعدُّ أوثقَ مرجع للحديث من نحو ستمائة ألف حديث .

٣ — هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري (٢٠٤ — ٢٦١ هـ) ، صاحب الصحيح .

وقال أبو الحسن ابن الضائع^(١) في (شرح الجمل) :
 " تحويس الرواية بالمعنى هو السببُ عندي في ترك الأئمة ؛
 كسيبويه وغيره ، الاستشهادُ على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا
 في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح
 العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأوّل في إثبات فصيح
 اللغة كلام النبي ﷺ ؛ لأنه أفصحُ العرب " .

قال : " وابنُ خروف^(٢) يستشهد بالحديث كثيراً ؛ فإن كان
 على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمرويِّ فحسنٌ ؛ وإن كان يرى أن
 مَنْ قَبْلَهُ أَغْفَلَ شَيْئاً وَجَبَ عَلَيْهِ استدراكه ؛ فليس كما رأى " .
 انتهى

ومثل ذلك قولُ صاحب (ثمار الصناعة)^(٣) :

١ — هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكّثاميّ الإشبيلي
 المعروف بابن الضائع ، بلغ الغاية في فن النحو . له : شرح الجمل ، وشرح
 كتاب سيبويه ؛ جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن .
 توفي سنة ثمانين وستمائة .

٢ — هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الأنطلسي النحوي ،
 المعروف بابن خروف ، إمام في العربية ، مُحَقِّقٌ ، مُتَلَقٌّ ، أقرأ النحو بعدة
 بلاد ، وأقام بحلب مدة . اختلّ في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عُرْيَاناً
 بادي العورة . مات سنة تسع وستمائة بإشبيلية .

٣ — هو أبو عبد الله الحسين بن هبة الله الدّينوريّ المعروف بالجليس ، أكثرُ
 أبو حيان من النقل عنه . له كتاب ثمار الصناعة في النحو .

" النحوُ عِلْمٌ يُسْتَبَطُّ بِالْقِيَاسِ وَالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ،
وَكَلَامِ الْفَصَحَاءِ الْعَرَبِ " .

فَقَصَرَهُ عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدِيثَ .

نَعَمْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ صَاحِبُ (الْبَدِيعِ) ^(١) ، فَقَالَ فِي (أَفْعَلِ
التَّفْضِيلِ) :

" لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ ^(٢) ،
وَالْأَخْبَارَ ^(٣) ، وَالْأَشْعَارَ ، نَطَقَتْ بِفَعْلِهِ " ، ثُمَّ أوردَ آيَاتٍ ، وَمِنْ
الْأَخْبَارِ حَدِيثٌ :

" مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ " ^(٤) .

وَمِمَّا يَدُلُّ لَصَحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الضَّائِعِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ اسْتَشْهَدَ
عَلَى لُغَةٍ (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ) بِحَدِيثِ الصَّحِيحِينَ ^(٥) :

١ — هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودِ الْغَزَنِيِّ ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

٢ — مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى عَمَلِ (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :
(اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) الْأَنْعَامُ / ١٢٤ ؛ فَإِنَّ (حَيْثُ) مَفْعُولُ —
(أَعْلَمَ) ؛ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) الْكَهْفُ / ١٩ ؛
فَإِنَّ (طَعَامًا) مُمَيِّزٌ مَنْصُوبٌ بـ (أَزْكَى) ، وَهُوَ فَاعِلٌ مَعْنَى .

٣ — أَيُّ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ الدَّالَّةِ عَلَى عَمَلِ (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) .

٤ — أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ ، فِي (كِتَابِ الصَّوْمِ ، بَابِ صِيَامِ الْعَشْرِ) :

٥٥٠ / ١

٥ — الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (بَابِ فَضْلِ صَلَاتِي الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَالْمَحَافِظَةِ
عَلَيْهَا) : ١٣٢ / ٥

"يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ" .
وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ^(١) ، حَتَّى صَارَ يُسَمِّيهَا (لُغَةً يَتَعَاقِبُونَ) ^(٢) .

١ — أَي أَكْثَرَ ابْنُ مَالِكٍ مِنَ الْإِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ .
٢ — هُنَاكَ لَهْجَةٌ عَرَبِيَّةٌ تُنْسَبُ إِلَى قَبِيلَةِ طَيْئٍ ، أَوْ أَزْدٍ شُعُوَّةٌ ، أَوْ بَلْحَلُوثِ ابْنِ كَعْبٍ تَضَعُ عِلَامَةً فِي الْفِعْلِ تَدُلُّ عَلَى التَّنْبِيهِ أَوْ الْجَمْعِ ، يُقَالُ : قَامَا الرَّجُلَانِ ، وَقَامُوا الرَّجَالُ . وَأَشَارَ سَبْيُوهُ إِلَى تِلْكَ اللَّهْجَةِ فِي قَوْلِهِ : " وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ ، وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ ؛ فَشَبَّهُوا هَذَا بِالنَّاءِ الَّتِي يُظْهِرُونَهَا فِي : قَالَتْ فَلَانَةٌ ؛ فَكَانَهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِلْجَمْعِ عِلَامَةً ، كَمَا جَعَلُوا لِلْمَوْثِ عِلَامَةً ؛ وَهِيَ قَلِيلَةٌ " . وَقَدْ أَطْلَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى تِلْكَ اللَّهْجَةِ اسْمَيْنِ ، هُمَا :

— الْأَوَّلُ : لُغَةُ أَكْلَوِيٍّ الْبَرَاغِيثُ ، وَأَكْلَوِيٍّ مَكُونَةٌ مِنْ : الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَالسَّوَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ جَمْعٌ ، وَنَوْنُ الْوَقَايَةِ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، أَمَّا الْبَرَاغِيثُ فَهُوَ فَاعِلٌ أَكَلَ . وَالْأَصْلُ : أَكَلْتَنِي الْبَرَاغِيثُ . وَالْأَكْلُ ، فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ، لَيْسَ مَحْمُولًا عَلَى مَعْنَاهِ الْحَقِيقِيِّ ؛ بَلْ نَحْمَلُهُ عَلَى مَعْنَى الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ وَالْبَغْيِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : أَكَلَ فُلَانٌ جَارَهُ ؛ أَي ظَلَمَهُ وَتَعَدَّى عَلَيْهِ .

— الثَّانِي : لُغَةُ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً ، وَأَوَّلُ مَنْ أَطْلَقَ تِلْكَ التَّسْمِيَةَ عَلَى اللَّهْجَةِ ابْنُ مَالِكٍ ، وَهِيَ مَأْعُوذَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الْمَعْبُورِ عَنْهَا ، قَالَ ﷺ " يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ " ، بَدَلًا مِنْ يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ

وَمِنَ الشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ لِتِلْكَ اللَّهْجَةِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :
وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ
بِحَوْرَانٍ يَتَعَصَّرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ
وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقَيْاتِ فِي رِثَاءِ مُصْعَبِ بْنِ الزَّيْرِ :

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ
وقول أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتي :
رَأَيْنَ الْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
— قال الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ التَّخِيلِ أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمْ يَغْدِلُ
وقد حَمَلَ بعض النحويين على لُحْة " أَكَلُوهُ الْبِرَاغِيثُ " آيات من
التَّنْزِيلِ الْعَظِيمِ ؛ منها قوله سبحانه وتعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)
المائدة / ٧١ ، وقوله سبحانه وتعالى : (وَأَسْرُوا النَّحْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)
الأنبياء / ٣ . والأجود تخريجها على غير تلك اللفظة .

ويقول أبو البركات الأنباري في تخريج الآية الكريمة الأولى : (كثير)
مرفوع لثلاثة أوجه : الأول : لأنه مرفوع على البدل من الواو في (عمو)
وصموا) . والثاني : أنه مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : العُمَى
والصَّمُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . والثالث : أنه مرفوع لأنه فاعل (عَمُوا وَصَمُوا) ،
وتجعل الواو للجمعية لا للفاعل ، على لغة مَنْ قال : أَكَلُوهُ الْبِرَاغِيثُ .
وهذا ضعيف ؛ لأنها لغة غير فصيحة . أما تخريج الآية الكريمة الثانية ،
عند سيبويه ويونس بن حبيب ؛ فلأنما يجيء على أن (الذين) بدل من واو
الجماعة في (أسروا) ، في حين يرى ابن هشام أن أحسن الوجوه فيها
إعراب (الذين) مبتدأ مؤخرًا وجملة (أسروا) في محل رفع خبر مقدم .

انظر : الكتاب : ١ / ٢٣٦ وما بعدها (بولاق) ، وإعراب القرآن لأبي
جعفر النحاس : ٢ / ٣٦٦ ، وأمالى ابن السجري : ١ / ١٣٤ وما بعدها
والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٠١ وما بعدها ، والشذور : ٢٢٩ .

وقد استدل به السهيلي^(١) ، ثم قال^(٢) :

" لكنني أقول : إن الراو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مختصر
رواه البراز^(٣) مطوًلاً محرّداً ، فقال فيه : إن الله ملائكة يتعاقبون
فيكم ؛ ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار .

وقال ابن الأنباري في (الإنصاف) في منع (أن) في خبر
(كاد)^(٤) :

" وأما حديث : كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا ؛ فإنه من تغيرات
الرواة ؛ لأنه أفصحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ .



١ — هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش
السهيلي الأندلسي ، عالم بالعربية واللغة والقراءات ، بارع في ذلك ، جامع
بين الرواية والدراية ، نحوي متقدم ، أديب ، عالم بالتفسير وصناعة الحديث
وصنف : الرُّوضُ الْأَنْفُ في شرح السورة ، وشرح الجُمَلِ ، ونتائج الفكر في
النحو . توفي سنة إحدى وثمانين ومئتين .

٢ — انظر السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ١٦٦ وما بعدها .

٣ — هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البراز البصري
المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

٤ — الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة (٧٧) .

فصل

[القبائل التي نُقلت عنها اللغة العربية]

وَأَمَّا كَلَامُ الْعَرَبِ فَيُحْتَجُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ عَنِ الْفَصَحَاءِ الْمُوثِقِ
بِعَرَبِيَّتِهِمْ . قَالَ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ ^(١) فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ
(الْأَلْفَاظِ وَالْحُرُوفِ) ^(٢) :

-
- ١ — ذهب بعض العلماء إلى أن الفارابي المقصود هو أبو نصر محمد بن محمد
ابن طَرْنَحَانَ التُّرْكِي الْحَكِيم (ت ٣٣٩ هـ) ، وهو من أكبر فلاسفة
المسلمين . وذهب بعضهم الآخر إلى أن المقصود هو أبو إبراهيم إسحاق بن
إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) خال الجوهري صاحب معجم الصَّحَاح ،
وأن السيوطي أخطأ في الكُنية ؛ حيث كناه بأبي نصر ؛ إذ ليس من المعقول
أن يقوم بهذه الدراسة اللغوية الواعية غير لُغَوِيٍّ متخصص .
- ٢ — أبو نصر الفارابي : الحروف ص ١٤٧ ، والنص فيه مُختَصَرٌ جدًا .
يقول الفارابي ، وهو يتحدث عن اللغويين العرب : " وكان الذي تولى ذلك
من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة ، من أرض العراق ، فتعلّموا لغتهم
والفصح منها ، من سكان البراري منهم ، دون أهل الحضر ، ثم من سكان
البراري مَنْ كَانَ فِي أَوْسَطِ بِلَادِهِمْ ، وَمِنْ أَشْتَمَمِ تَوْحُّشًا وَحَفَاءً ، وَأَبْعَدِهِمْ
إِذْعَانًا وَانْقِيَادًا ، وَهُمْ قَيْسٌ وَغَيْمٌ وَأَسَدٌ وَطَيْئٌ ، ثُمَّ هَذِيلٌ ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مَعْظَمَ
مَنْ نُقِلَ عَنْهُ لِسَانُ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا الْبَاقُونَ فَلَمْ يُؤْخَذْ عَنْهُمْ شَيْءٌ ، لِأَنَّهُمْ
كَانُوا فِي أَطْرَافِ بِلَادِهِمْ ، مُتَخَالِطِينَ لِغَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَمِ ، مَطْبُوعِينَ عَلَى سُرْعَةٍ
انْقِيَادَ أَلْسِنَتِهِمْ لِأَلْفَاظِ سَائِرِ الْأُمَمِ الْمُطِيفَةِ بِهِمْ مِنَ الْحَبَشَةِ ، وَالْهِنْدِ ،
وَالْفَرَسِ ، وَالسَّرِيَانِيِّينَ ، وَأَهْلِ الشَّامِ ، وَأَهْلِ مِصْرَ " .

" كانت قريش^(١) أجود العرب انتقاداً^(٢) للأفصح من الألفاظ ، وأسَّهَلُها على اللسان عند النطق ، وأَحْسَنُها مَسْمُوعاً وإبانةً عَمَّا في النفس^(٣) .

والذين عنهم نُقِلَت اللغةُ العربيةُ ، وبهم اقتدي ، وعندهم أُخِذَ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم :

قيس ، وثَمِيم ، وأسَد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أَكثَرُ ما أُخِذَ ومعظمه ، وعليهم أَكْبَلُ في الغريب ، وفي الإعراب ، والتصريف .

١ — قريش : قبيلة عربية من مُضَرَ ، سكنت مكة المكرمة ، وقامت على الحج ، ومنها رسول الله محمد ﷺ ، والنسبة إليها : قُرَيْشِيّ ، وقُرَيْشِيّ .

٢ — يُقَالُ : انْتَقَدَ الدَّراهمُ ؛ أي أخرج منه الزَّيْفَ .

٣ — قال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) : " أجمع علماؤنا بكلام العرب ، والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومَحَالِّهم أن قريشاً أفصحُ العرب ألسنةً ، وأصفاهم لغةً ؛ وذلك أن الله ، جلَّ ثناؤه ، اختارهم من جميع العرب ، واصطفاهم ، واختار منهم نبي الرحمة محمداً ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فحَقَلَ قريشاً قُطَانَ حَرَمِهِ ، وجرانَ بيته الحرام ، وولائِهِ . فكانت الوفود من العرب من حُجَّاجِها وغيرهم يَفْدُونَ إلى مكة للحج ، ويَتَحَاكِمُونَ إلى قريش في أمورهم ، وكانت قريش تعلمهم مَنَامِسَ كُتُبِهِمْ ، وتَحْكُمُ بينهم وكانت قريش ، مع فصاحتها ، وحُسْنِ لغاتها ، ورَفَّةِ ألسنتها ، إذا اتَّهَمَ الوفود من العرب ، تَحْيَرُوا من كلامهم وأشعارهم أَحْسَنَ لغاتهم ، وأَصْفَى كلامهم ، فاجْتَمَعَ ما تَحْيَرُوا من تلك اللغات إلى تَحَايِزِهِمْ وسلاتِقِهِم التي طَبَعُوا عليها ؛ فصاروا بذلك أفصحَ العرب " . الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ص ٢٣ و ٢٤ .

ثم هُذِّلَ ^(١) ، وبعض كَنَانة ، وبعض الطائين . ولم يُؤخَذَ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يُؤخَذَ عن حَضْرِيَّ ^(٢) قَطُّ ، ولا عن سُكَّانِ الْبَرَارِي ^(٣) مِمَّنْ كان يسكنُ أطرافَ بلادهم التي تُجاوِرُ سائر الأمم الذين حَوَّلَهُم ^(٤) .

فإنه ^(٥) لم يُؤخَذَ لا من لَخْمٍ ^(٦) ، ولا من جُدَّامٍ ؛ فإنَّهم ^(٧) كانوا مجاورين لأهل مصر ، والقِبْط ^(٨) ؛ ولا من قُضَاعَةٍ ، ولا من

١ — هُذِّلَ ، بصيغة التصغير : القبيلة المشهورة ؛ أي ثم يلي هؤلاء القبائل الثلاث المذكورين في تداول لغتهم هُذِّلَ ، وَمَنْ ذَكَرَ معهم .

٢ — حَضْرِيَّ : ساكن الحَضَرِ ؛ أي المدن والقرى والريف . ويُقال : الحاضرة ؛ لأنها محل اجتماع الناس من كل جانب ، واختلاط اللغات ، واختلال الألسنة .

٣ — البراري : جمع بَرِّيَّة ، وهي الصحراء . وورد (البوادي) بدلاً من (البراري) في بعض النسخ ، وهو جمع : بادية ، وهي خلاف الحاضرة .

٤ — مِمَّنْ كان يسكن : بيان لـ (سُكَّانِ) ، والضمير في (بلادهم) عائد على العرب ، و (حوَّلَهُم) أي العرب من الأجناس الذين بالشام ومصر كما سيقوله ، و (سائر الأمم) بواقى الأمم غير العرب ، كما هو ظاهر .

٥ — فإنه : أي فإن الشأن .

٦ — لَخْمٌ : حيٌّ من أحياء اليمن .

٧ — فإنَّهم : أي فإن القوم الذين اشتمل عليهم القيلتان ، فأعاد الضمير جمعاً بذلك الاعتبار .

٨ — القبط : جمع قبطيٍّ ، وهم نصارى مصر ؛ فهو كعطف الخاص .

غَسَّان ، ولا من إِيَاد ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا بِمَجَاوِرِينَ لِأَهْلِ الشَّام ^(١) ،
وَأَكْثَرُهُمْ نَصَارَى يَقْرَعُونَ فِي صَلَاتِهِمْ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا مِنْ تَغْلِبَ
وَلَا النَّمِر ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا بِالْجَزِيرَةِ بِمَجَاوِرِينَ لِلْيُونَانِيَّةِ ، وَلَا مِنْ بَكْر ؛
لَأَنَّهُمْ كَانُوا بِمَجَاوِرِينَ لِلنَّبْط ^(٢) وَالْفُرس ، وَلَا مِنْ عَبْدِ الْقَيْس ^(٣) ؛
لَأَنَّهُمْ كَانُوا سُكَّانَ الْبَحْرَيْنِ ^(٤) ، مَخَالِطِينَ لِلْهِنْدِ وَالْفُرس ، وَلَا مِنْ
أَزْدِ عُمَانَ ؛ لِمَخَالِطَتِهِمْ لِلْهِنْدِ وَالْفُرس ، وَلَا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ^(٥)
أَصْلًا ^(٦) ؛ لِمَخَالِطَتِهِمْ لِلْهِنْدِ وَالْحَبْشَةِ ، وَلَوْلَادَةِ الْحَبْشَةِ فِيهِمْ ^(٧) ،
وَلَا مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ ، وَسُكَّانِ الْيَمَامَةِ ، وَلَا مِنْ ثَقِيفَ ، وَسُكَّانِ
الطَّائِفَ ؛ لِمَخَالِطَتِهِمْ تُجَارَ الْأُمَمِ الْمُقِيمِينَ عِنْدَهُمْ ^(٨) ، وَلَا مِنْ

١ — هُوَ عَلَّةٌ لِعَدَمِ الْأَعْدِ عَنْ هَوْلَاءَ ؛ لِأَنَّ الشَّامَ مَسْكَنُ الرُّومِ ، فَاخْتَلَطَتْ
السُّتُهم ، وَاخْتَلَفَتْ لُغَتُهُمْ .

٢ — النَّبْطُ : جَيْلٌ مِنَ النَّاسِ كَانُوا يَنْزِلُونَ سَوَادَ الْعِرَاقِ . أَوْ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ
دَخَلُوا فِي الْعَجَمِ ، فَاخْتَلَطَتْ أُنْسَابُهُمْ ، وَفَسَدَتْ السُّتُهم .

٣ — عَبْدِ الْقَيْسِ : بَطْنٌ مِنْ رِبِيعَةٍ .

٤ — الْبَحْرَيْنِ : هُوَ عَلَى ثَنِيَّةٍ بَحْرٍ ، حَزِيرَةٌ وَاسِعَةٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْيَمَنِ عَمِلَ فِيهَا
مَدَنٌ قَاعِدَتُهَا هَجَرَ . أَوْ هُوَ بَلَدٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَعُمَانَ .

٥ — الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْيَمَنِ : الْعَرَبُ النَّازِلُونَ فِي الْيَمَنِ مِنْ يَغْرُبَ وَقَحْطَانَ .

٦ — أَصْلًا : مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ ، وَالْمَعْنَى : فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ .

٧ — كَانَتْ وَلَادَةُ الْحَبْشَةِ هُنَاكَ بِاسْتِيلَاتِهِمْ عَلَى مُلْكِ الْيَمَنِ ، وَتَغْلِبِهِمْ
عَلَيْهِمْ .

٨ — لِلْمَخَالِطَةِ وَالْمَجَاوَرَةِ تَأْثِيرٌ عَظِيمٌ فِي تَغْيِيرِ الْأَلْسِنَةِ ، وَفَسَادِ اللُّغَاتِ .

حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدعوا ^(١) ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفست ألسنتهم .
والذي نقل اللغة ، واللسان العربي ^(٢) عن هؤلاء ، وأثبتها في كتاب ، وصيرها علماً وصناعة ، هم أهل الكوفة والبصرة فقط ، من بين أمصار العرب .

وكانت صنائع هؤلاء ^(٣) التي بها يعيشون الرعاة والصيد واللصوية ^(٤) ، وكانوا ^(٥) أقوام نفوساً ، وأفساهم قلوباً ، وأشدهم توحشاً ^(٦) ، وأمنعهم جانباً ^(٧) ، وأشدهم حمية ^(٨) ،

١ — (ابتدعوا) من أفعال الشروع ؛ أي حين ابتدأ الناقلون ، وغيره جملة (ينقلون)

٢ — اللسان العربي كمعطف التفسير على (اللغة) .

٣ — الصنائع : جمع صناعة ، وهي الحرفة ، والإشارة إلى العرب الذين نقلت عنهم اللغة ، والكلام العربي .

٤ — الرعاة : رعاية المواشي والتوجه بها إلى مواضع العشب والكلأ .
واللصوية : أخذ مال الغير خفية ، وفعل الشيء في سر .

٥ — وكانوا : أي هؤلاء العرب المنقول عنهم .

٦ — أشدهم توحشاً : أي انفراداً عن الناس ، واتساقاً للفلوات ، وعدم مخالطتهم لأهل الحواضر ، وقد قالوا : مَنْ بَدَا جَفَا .

٧ — أمنعهم جانباً ؛ لأن النزول بالقفار للوحشة تورث الهمم العالية ، والنفوس الأبية .

٨ — وأشدهم حمية : كمعطف التفسير . يقال : حَمِيَ الشيء : إذا منع .

وأحبُّهم لأنَّ يُغْلَبُوا ولا يُغْلِبُوا ، وأعسرَهم انقيادًا للملوك ^(١) ،
وأجفاهم أخلاقًا ^(٢) ، وأقلهم احتمالاً للضيم والذلة ^(٣) .
انتهى ^(٤) .

ونقل ذلك ^(٥) أبو حيان في (شرح التسهيل) مُعْتَرِضًا به ^(٦)
على ابن مالك ؛ حيث عني ^(٧) في كُتْبِهِ بِنَقْلِ لُغَةِ لَخْمٍ ، وَخَزَاعَةٍ ،
وَقُضَاعَةٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، وقال ^(٨) : " ليس ذلك ^(٩) من عادة أئمة
هذا الشأن " .

١ — أعسرهم انقيادًا : طاعة وإذعانًا للملوك ؛ لتحصنهم بالتباعد في
البوادي .

٢ — الأخلاق : جمع خُلُقٍ ، وهي القُوَى والسحايا المدركة بالبصيرة .
وجفاء الأخلاق مما جُبِّلَ عليه أهل البوادي .

٣ — الضيم : الضرر والظلم ، والذلة : الذُلُّ والهُوَانُ .

٤ — أي انتهى نصُّ الفارابي .

٥ — ونقل ذلك ... : أي نقل كلامَ الفارابي أبو حيان .

٦ — (معترضًا) حال من أبي حيان ؛ أي حال كَوْنِ أَبِي حَيَّانِ مُعْتَرِضًا
بكلام الفارابي على ابن مالك .

٧ — يُقَالُ : عَنِيَ بِالْأَمْرِ ؛ أي اهتم وشغل به . وهو يلزم البناء للمجهول .

٨ — أي قال أبو حيان .

٩ — أي ليس الاحتجاج بلغة لَخْمٍ ونحوهم من عادة أئمة اللغة والنحو .

ثم الاعتماد على ما رواه الثقات^(١) عنهم بالأسانيد المعتبرة من شهرهم ونظمهم ، وقد دُوِّنت دواوين^(٢) عن العرب العرباء^(٣) كثيرة مشهورة ؛ كديوان امرئ القيس^(٤) ، والطَّرمَّاح^(٥) ، وزُهَيْر^(٦) ، وجَرير^(٧) ، والفرزدق^(٨) ، وغيرهم^(٩) .

١ — (ثم الاعتماد على ما ...) : (ما) موصولة ؛ أي الكلام الذي رواه الثقات . واشترط كون الراوي ثقة صدوقاً أميناً عدلاً ، سواء كان ذكراً أم أنثى ، حرّاً أو عبداً ، مما وقع اتفاقهم عليه . وقال ابن فارس في باب (القول في مأخذ اللغة) من (الصاحي ص ٤٨) : " وتؤخذ (يقصد اللغة) سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ، ويتقى المظنون " . وقال ابن الأنباري في (لَمَع الأدلة ص ٨٤) : " اعلم أنه يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حرّاً كان أو عبداً ، كما يُشترط في نقل الحديث ؛ لأن بها معرفة تفسره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله ؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يُقبل نقله ، ويُقبل نقل العدل الواحد ، ولا يُشترط أن يوافقه في النقل غيره " .

٢ — دواوين : جمع ديوان ، فارسي معرب ، ويُطلق على مُجتمَع الصحف والكتب ، وعلى نفس النسخ ، والكتاب ، ويُخصّص في عُرف الأدباء بما يُكتب فيه الشعر .

٣ — العرب العاربة والعرباء : هم الخُلص . والعرب المتعرّبة ، والمستعربة : هم الذين ليسوا بِخُلص ، وهم بنو قحطان .

٤ — امرؤ القيس : هو عند الإطلاق خاص بِحَنْدُج بن حُجر الذي أشرنا إليه من قبل ، أمير الشعراء وحامل لوائهم إلى النار . وقد ذكر محمد بن

سلام الجمحي في (طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١) نحو ثمانية عشر شاعراً جاهلياً ، اسمه امرؤ القيس .

٥ — هو الطرماح بن حكيم ، من طيء ، ويُكنى أبا نَفَرٍ . والطرماح : الطويل ، وكل شيء طوَّله ، فقد طَرَّمَحْتُهُ .

٦ — هو زهير بن أبي سُلمى ، واسمُ أبي سُلمى ربيعة بن رِيَّاح السُّمُرَيْي ، من مُزينة مُضَرَ ، وكان زهير جاهلياً لم يدرك الإسلام ، وأدركه ابنه كَعْبٌ وبُخَيْرٌ . وزهير أحد فحول الجاهلية الأربعة ، وهم امرؤ القيس ، والنايلة ، وزهير ، والأعشى ، ثم هو أعفهم قولاً ، وأكثرهم تهنيداً لشعره .

٧ — هو أبو حَزْرَةَ جرير بن عطية الحَظَفِي ، تُوفي سنة عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائة . وجرير : من الأسماء المنقولة ؛ لأن الجرير حَبْلٌ يكون في عنق الدابة أو الناقة من آدم .

٨ — هو أبو فراس هَمَّام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقَّال بن محمد ابن سفيان بن مُجَاشِع بن دَارِم ، مات الفرزدق سنة عشر ومائة ، قبل جرير فلماً بلغ جريراً موته ، قال :

هَلَكَ الْفَرَزْدَقُ بَعْدَ مَا جَدَّعْتُهُ لَيْتَ الْفَرَزْدَقَ كَانَ عَاشٍ قَلِيلاً
ثم أطرق طويلاً وبكى ، فقيل له : يا أبا حَزْرَةَ ، ما أبكاك ؟ قال : بكيتُ لنفسي ، إنه — والله — ما كان اثنان مثلاً ، أو مصطحبان ، أو زوجان إلا كان أمدُ ما بينهما قريباً . والفرزدق : الرغيف ، وقيل : فتات الخبز ، وقيل : قِطْع العجين ، واحدته فرزدقة ، وبه سُمِّي الرجل ؛ سُمِّي بالعجين الذي يُسَوَّى منه الرغيف .

٩ — أي وغيرهم من الشعراء الذين يُستدل بكلامهم .

ومما يُعتمد عليه في ذلك مصنفات الإمام الشافعي ^(١) — رضي الله عنه — فقد قال ابن شاكر في (مناقبه) ^(٢) :

" حدثنا أحمد بن غالب ، حدثنا عمر بن الحسن الحراني ، حدثنا محمد بن أحمد الهروي ، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ، حدثنا جعفر بن محمد ، قال : قال الإمام أحمد بن حنبل : كلامُ الشافعي في اللغة حجةٌ " .

* * *

١ — هو الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ، المتوفى سنة أربع ومائتين .

٢ — هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن شاكر القطان المصري ، المتوفى سنة سبع وأربعمائة . من كتبه (مناقب الإمام الشافعي) الذي ذكره السيوطي .

فروع

أحدها : [انقسام المسموع إلى مطرد وشاذ]

ينقسم المسموع إلى مُطَرَّد ، وشاذ. قال في (الخصائص) ^(١) :
" وأصل ^(٢) مواضع (ط ر د) في كلامهم : التابع والاستمرار
ومنه مطاردةُ الفرسان بعضهم بعضًا ، واطَّردَ الجدولُ ^(٣) : إذا تتابعَ
ماؤه بالريح .

١ — قال ابن جني في (باب القول على الاطراد والشذوذ) في (الخصائص
١ / ٩٦) : " أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التابع والاستمرار . من
ذلك طردتُ الطريدة ، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطاردة
الفرسان بعضهم بعضًا ؛ ألا ترى أن هناك كَرًّا وفَرًّا ، فكلُّ يطرد صاحبه .
ومنه المِطْرَدُ : رُمح قصير يُطْرَد به الوحش ، واطردَ الجدولُ : إذا تتابع ماؤه
بالريح ... وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد ... هذا
أصل هذين الأصلين في اللغة . ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْتِه
وطريقه في غيرهما ؛ فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب
وغيره من مواضع الصناعة مطردًا ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد
عن ذلك إلى غيره شاذًا ؛ حَمَلًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما " .

٢ — أي الأصل الغالب في معاني هذه الأحرف الثلاثة التي هي الطاء والراء
والسدة المهملات . وجاء بها ابن جني مقطعة إشارةً إلى أن القصد المادةُ
بأي صيغة كانت ، وعلى أي حالة من أحوالها الستة التي تنصرف فيها
بالتقدم والتأخير .

٣ — الجدول : النهر الصغير .

ومواضع (ش ذ ذ) : التفرُّق والتفرُّد ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْتِهِ في غيرهما ^(١) .

فَجَعَلَ أَهْلَ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ مَا اسْتَمَرَّ مِنَ الْكَلَامِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الصَّنَاعَةِ مُطَرِّدًا ^(٢) ، وَمَا قَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةُ بَابِهِ ، وَانْفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ شَاذًا " .

قال ^(٣) :

" ثُمَّ الْإِطْرَادُ وَالشُّنُودُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبَ ^(٤) : مُطَرِّدٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ مَعًا ، وَهُوَ الْغَايَةُ الْمَطْلُوبَةُ ^(٥) ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَضَرَبْتُ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ ^(٥) .

-
- ١ — عَلَى سَمْتِهِ : عَلَى طَرِيقِهِ ، وَضَمِيرُ (غَيْرُهُمَا) لِلْكَلَامِ وَالْأَصْوَاتِ .
٢ — أَيْ جَعَلَ أَهْلَ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهُمْ النَّحْوِيُّونَ وَالصَّرْفِيُّونَ ، مَا تَتَابَعَ فِي الْكَلَامِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ كَالنَّسَبِ وَالتَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُطَرِّدًا ؛ لِاسْتِمْرَارِهِ وَتَتَابُعِهِ .
٣ — الْخُصَائِصُ : ١ / ٩٧ وَمَا بَعْدَهَا .

- ٤ — قَالَ ابْنُ جَنِّي : " ثُمَّ أَعْلِمُ ، مِنْ بَعْدِ هَذَا ، أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِطْرَادِ وَالشُّنُودِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبَ ... " . وَأَضْرَبَ : أَنْوَاعٌ ، جَمْعٌ : ضَرَبَ .
٥ — أَيْ هُوَ السَّنْهَاءُ الْمَرْغُوبُ فِيهَا مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِمُوَافَقَتِهَا الْأَصْلِينَ : السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ .

- ٥ — قَالَ ابْنُ جَنِّي : " مُطَرِّدٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ جَمِيعًا ، وَهَذَا هُوَ الْغَايَةُ الْمَطْلُوبَةُ ، وَالْمَثَابَةُ الْمُنَوَّبَةُ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَضَرَبْتُ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ " .

وَمُطَرَّدٌ فِي الْقِيَاسِ ، شَاذٌّ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، نَحْوُ الْمَاضِي مِنْ (يَذَرُ)
و (يَدْعُ) ^(١) ، وَقَوْلُهُمْ : مَكَانٌ مُبْقِلٌ ، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، وَالْأَكْثَرُ
فِي السَّمَاعِ : بِاقِلٌ ، وَالْأَوَّلُ مَسْمُوعٌ أَيْضًا ^(٢) .
وَمِنْهُ ^(٣) أَيْضًا بِحِيٍّ مَفْعُولٌ (عَسَى) اسْمًا صَرِيحًا ^(٤) ، نَحْوُ :

١ — يَذَرُ ، وَيَدْعُ الْمَاضِي مِنْهُمَا : وَذَرَ ، وَوَدَعَ ، وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى (تَرَكَ) ،
وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الصَّرْفِ عَلَى أَنَّ الْمَاضِي مِنْهُمَا أَمِيَتْ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ . وَقَدْ
قَرَأَ الرَّسُولُ ﷺ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ) الضَّمُّ / ٣
بِالتَّخْفِيفِ . وَفِي الْحَدِيثِ : (ائْرُكُوا التَّرْكَ مَا تَرَكُوكُمْ ، وَذَرُوا الْحَبْشَةَ مَا
وَذَرُوكُمْ) ، وَجَاءَ أَيْضًا بِلَفْظِ : (دَعُوا الْحَبْشَةَ مَا وَدَعُوكُمْ ، وَاتْرَكُوا التَّرْكَ
مَا تَرَكُوكُمْ) ، وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا : (لَيْتَهُنَّ أَقْرَامٌ عَنْ وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ ،
أَوْ لَيْتَهُنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) . وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ :

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ
عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَقٌّ وَدَعَةٌ
انْظُرْ : الْمُحْتَسَبُ ٢ / ٣٦٤ ، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٦ / ١٦٦ ، وَسَنَنُ النَّسَائِيِّ
٦ / ٤٤ ، وَصَحِيحُ مُسْلِمَ ٢ / ٥٩١ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (وَذَرَ) .

٢ — الْبُقْلُ : نَبَاتٌ عُشْبِيٌّ يَفْتَنِي الْإِنْسَانَ بِهِ أَوْ يَجْزِئُ مِنْهُ دُونَ تَحْوِيلِهِ صِنَاعِيًّا
وَالْجَمْعُ : بُقُولٌ . وَمَكَانٌ مُبْقِلٌ : عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ مِنْ ابْقَلَ رِبَاعِيًّا ، إِذَا
كَبَّتْ فِيهِ الْبُقْلُ ، هُوَ الْقِيَاسُ فِي بَابِهِ ، وَإِنْ كَثُرَ فِي الِاسْتِعْمَالِ (بِاقِلٌ) مِنْ
الثَّلَاثِي ؛ فَالْأَوَّلُ ، وَهُوَ مُبْقِلٌ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ أَيْضًا ، قَالَ
الرَّاجِزُ :

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَإِذٍ مُبْقِلٌ

٣ — أَيُّ مِنَ الْكَلَامِ الْمُوَافِقِ لِلْقِيَاسِ ، الْمُخَالَفِ لِلسَّمَاعِ .

٤ — الْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْخَيْرِ أَيْضًا ، فَكَانَ
الْقِيَاسُ وَرُودُهُ اسْمًا صَرِيحًا مَفْرَدًا ، لَكِنْ السَّمَاعُ وَرَدَ بِمُحْطَرِّهِ ؛ أَيُّ مَعْنَاهُ .

عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا ؛ فهو القياسُ ، غير أن الأكثر في السماع كونه (١)
فعلاً ، والأولُ (٢) مسموعٌ أيضاً (٣) .

ومُطَرَّد في الاستعمال ، شاذٌ في القياس ، نحو قولهم : اسْتَحْوَذَ ،
وَأَسْتَوَقَّ الْجَمْلُ ، وَاسْتَصَوَّبْتُ الْأَمْرَ ، وَأَبَى يَأْبَى . والقياسُ الإعلالُ
في الثلاثة ، وكَسَرُ عَيْنِ الْأَخِيرِ (٤) .

وشاذٌ في القياسِ والاستعمالِ معاً ؛ كقولهم : ثَوَّبَ مَصْنُونٌ ،

١ — يقصد بحسب المفعول ، أو الخبر مصدرًا مؤولاً ، مثل : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ .

٢ — (الأول) وهو يحتمل اسمًا صريحًا مسموعاً أيضاً ، قال رؤبة :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُغْلِي لِي عَسِيَّتُ صَالِمًا

٣ — قال ابن جني : " ومطرَد في القياس ، شاذ في الاستعمال ؛ وذلك نحو
الماضي من يَذَرُ وَيَذَعُ . وكذلك قولهم : مكان مُبْقِلٌ ، هذا هو القياس ،
والأكثر في السماع بَاقِلٌ ، والأولُ مسموعٌ أيضاً ... وبما يَقْوَى في القياس ،
ويَضَعُفُ في الاستعمال مفعول (عسى) اسمًا صريحًا ، نحو قولك : عسى
زَيْدٌ قَائِمًا أَوْ قِيَامًا ، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بِحَظَرِهِ ،
والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ؛ وذلك قولهم : عسى زَيْدٌ أَنْ
يَقُومَ ، و (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ) المائدة / ٥٢ ... " .

٤ — قال ابن جني : " والثالث : المطرَد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ،
نحو قولهم : ... " . وقد نقل السيوطي الأمثلة التي وُضِعَ بها القسم
الثالث من مواضع متفرقة من (الخصائص) .

وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، وَرَجُلٌ مَقْوُودٌ مِنْ مَرَضِهِ " (١) .
انتهى مُلَخَّصًا (٢) .

وقال الشيخ جمال الدين ابن هشام (٣) :

١ — قال ابن حني : " والرابع : الشاذُّ في القياس والاستعمال جميعًا ، وهو كَتَمِيم (مفعول) فيما عِنه واو ، نحو : ثوبٌ مَصْنُونٌ ، ومِسْكٌ مَذْنُوفٌ . وَحَكَّى البغداديون : فرسٌ مَقْوُودٌ ، وَرَجُلٌ مَقْوُودٌ مِنْ مَرَضِهِ " . يواوِين في الكلمات الأربع ، وذلك مخالف للقياس ، فلا تُتَكَلَّمُ به ؛ لأنه مردود ؛ بل يجب حذف أحد الواوِين . ومعنى مِسْكٌ مَذْنُوفٌ : مَبْلُولٌ ، أو مسحوق .
٢ — أي انتهى النقل من (الخصائص) مُلَخَّصًا .

٣ — هو الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، المولود بالقاهرة في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ . وقد اشتغل منذ نشأته بالحرية ، وتوافر على دراستها حتى أتقنها وبرز فيها ، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولم يلازم أباه حيان ، وتحوَّل يدرس مذاهب النحويين ويتعمقها ، ففاق أقرانه ، وبَزَّ مَنْ تَقَدَّمَه ، وأَعْيَا مَنْ يَأْتِي بَعْدَه . وانفرد ابن هشام بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العميقة ، والتحقيق البارِع ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عما يريد مُسْتَهْيًا وَمُوجَزًا مع التواضع والبرِّ ودمائة الخلق ورقة القلب . وحين تحدَّث ابنُ عطلون في مقدمته عن علم النحو أشار إلى مكانة ابن هشام في هذا العلم ، وهو عنده أَلْحَى من سيبريه ، ونال كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) تقرُّظه . يقول ابن عطلون : " وَوَصَلَ إِلَيْنَا بِالْمَغْرِبِ لِهَذِهِ الْعُصُورِ دِيوانٌ مِنْ مِصْرَ ،

" اعلم أنهم يستعملون : غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلًا ،
ومُطرَّدًا .

فالمطرَّد لا يتخلَّف .

والغالب أكثرُ الأشياء ، ولكنه يتخلَّف .

والكثيرُ دوته .

والقليلُ دوته .

والنادر أقلُّ من القليل .

فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ ، والخمسة عشر
بالنسبة إليها كثيرٌ ، لا غالبٌ ، والثلاثة قليلٌ ، والواحد نادرٌ .

فاعلم بهذا مراتب ما يُقال فيه ذلك " . انتهى .

* * *

منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكام الإعراب
مُجْمَلَةً ومُفَصَّلَةً ، وتكلَّم على الحروف والمفردات والجمل ، وحَذَف ما في
الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها ، وسمَّاه بالمغني في الإعراب ، وأشار إلى
لُكَّت إعراب القرآن كلها ، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد ، انتظم
سائرُها ، فوَقَفْنَا منه على عِلْمٍ جَمٍّ ، يشهد بعُلُو قدره في هذه الصناعة ،
ووفور بضاعته منها ، وكأنه يَتَنَحَّى في طريقته مَنَحَاةَ أهل المَوْصِل الذين
اقتَفَوْا أثرَ ابنِ جُني ، واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأثنى من ذلك بشيء عجيب
دالٌّ على قوة مَلَكَته وإطلاعه ، والله يَزِيدُ في خَلْقِهِ ما يشاء " .

وثبني ابن هشام ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ ، رضي
الله تعالى عنه وأرضاه .

[الفرع الثاني]

[الاعتماد على أشعار الكفار من العرب]

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ^(١) من كبار أصحابنا الشافعية :

" اعتمد ^(٢) في العربية على أشعار العرب ^(٣) ، وهم كفار ^(٤) لبُعد التدليس فيها ، كما اعتمد في الطب ^(٥) ، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار ^(٦) لذلك ^(٧) " .

١ — هو سلطان العلماء الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام ، وعز الدين لقبه . توفي سنة ستين وستمائة من الهجرة . وكلامه الذي أورده السيوطي قاله في فتاويه .

٢ — اعتمد بالافراد : مبنياً للمفعول ؛ أي اعتمد علماء العربية .

٣ — قيل : الأوّل كلام العرب ؛ لأن الاحتجاج لا يتقيد بالشعر ، بل بالنثر كذلك . وقد يُقال : اقتصر عليه ؛ لأنه الأغلب ، أو لأنه إذا كان يُحتج به ، مع كونه محلّ الضرائر والضيق ، فالتشرُّ أخرى .

٤ — قيل : الأوّل (وغالبهم كفار) . وقد يُقال : مراده العرب في الجاهلية لأنهم الذين تنطرق إليهم التهمة ، ويحتاج إلى الجواب عنها .

٥ — الطب : علّم يُعرف به أحوال مزاج الإنسان صحّة وفساداً . انظر : مفتاح السعادة ١ / ٣٢٦ .

٦ — الكفار الذين ثلّقي عنهم الطب هم الفلاسفة والحكماء الأقدمون .

٧ — لذلك : متعلق بـ (اعتمد) ؛ أي لأجل بُعد التدليس في ذلك . وفي بعض النسخ (كذلك) بالكاف بدل اللام ، وهو تحريف .

فَقُلِّمَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ الَّذِي يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ ، نَعَمْ
تُشْتَرَطُ فِي رَاوِي ذَلِكَ ^(١) .

وَكثِيرًا مَا يَقَعُ فِي (كِتَابِ سَيُوبِ) وَغَيْرِهِ : " حَدَّثَنِي مَنْ لَا
أَثَرَهُمْ " ، وَ " مَنْ أَتَى بِهِ " ، وَيَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ ، وَعَدَمُ التَّوَقُّفِ
فِي الْقَبُولِ ^(٢) ، وَبِمَحْتَمَلِ الْمَنْعِ ^(٣) .

١ — قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي (الْمَزْهَرِ : ١ / ١٤٠) فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ
عِزِّ الدِّينِ : " وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْعَرَبِيَّ الَّذِي يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ
الْعَدَالَةُ ؛ بِخِلَافِ رَاوِي الْأَشْعَارِ وَاللُّغَاتِ . وَكَذَلِكَ لَمْ يَشْتَرَطُوا فِي الْعَرَبِيِّ
الَّذِي يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ الْبُلُوغُ ، فَأَخَذُوا عَنِ الصَّبِيَّانِ " . وَإِنَّمَا لَمْ يَشْتَرَطُوا فِي
الْعَرَبِيِّ الَّذِي يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ (الْعَدَالَةُ) ؛ لِأَنَّ أَسَاسَهَا الَّذِي هُوَ الْإِسْلَامُ مَفْقُودٌ
مِنْهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، فَالْعَدَالَةُ أَوْلَى . عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْعَدَالَةَ لَا تَعْلُقُ لِمَا
بِهَذَا الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ لُغَاتِهِمْ أَمْرٌ جَبَلِيٌّ سَلْبِيٌّ ، لَيْسَ لَهُمْ فِيهِ اخْتِيَارٌ وَلَا تَأْثِيرٌ ؛
وَلِذَلِكَ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِمُ الْبُلُوغُ ؛ بَلْ لَا الْعَقْلُ ؛ وَلِهَذَا تَرَاهُمْ
يَحْتَجُّونَ بِكَلَامِ الصَّبِيَّانِ وَالْمُجَانِنِ ، وَيَشْتَرِكُونَ فِي الْقَوَاعِدِ وَالْكَلِمَاتِ ؛ فَإِذَا كَانَ
الْعَقْلُ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ ، فَلَا غَرْوَ ظَهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي جُبِلُوا عَلَيْهِ وَطُبِعُوا ،
مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ أَصْلًا . وَنَشِيرُ إِلَى أَنَّ (الْعَدَالَةَ) شَرْطٌ فِي الرَّاوِي
لِأَنَّهُ نَاقِلٌ ، وَمِنْ شَرْطِهِ الْعَدَالَةُ فِيمَا يَرَوِي ؛ لِأَنَّهَا أَصْلٌ فِي قَبُولِ غَيْرِهِ .

٢ — وَيَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ ... ؛ لِأَنَّ النَّاقلَ مَعْرُوفٌ بِالْجَلَالَةِ وَالتَّقَدُّمِ وَالثَّقَةِ
فَمَتَى وَثِقَ الْمَقُولَ عَنْهُ ، فَيَكْفَى بِذَلِكَ التَّوَثُّقُ ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى تَقَدُّمِ قَبُولِ
التَّعْدِيلِ عَلَى الْإِسْهَامِ .

٣ — وَبِمَحْتَمَلِ الْمَنْعِ مِنَ الْقَبُولِ ، وَعَدَمِ الْاِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ التَّوَثُّقِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ
فِيهِ جَرَحًا خَفِيًّا عَلَى ذَلِكَ الْمُوثَّقِ .

وقد ذكر المرزباني^(١) عن أبي زيد النحوي^(٢)، قال : " كل ما قال سيبويه في كتابه (أخبرني الثقة) فانا أخبرته " ^(٣) .
وقد وضع المؤلفون أشعاراً ، ودسوها على الأئمة ، فاحتجوا بها ؛ ظناً أنها للعرب . وذكر^(٤) أن في (كتاب سيبويه) منها خمسين بيتاً ، وأن منها قول القائل :

١ — هو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن سعيد المرزباني ، من كبار المعتزلة ، ذكي ، راوية ، مصنف جميل التصانيف ، كثير المشايخ ، تمتع المحاضرة والمذاكرة ، مقلّم عند أهل العلم . من مصنفاته (معجم الشعراء) ، و (الموشح : مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر) . توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة من الهجرة .

٢ — هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، عالم بالنحو واللفظ ، ثقة ، من أهل البصرة ، له كتب كثيرة ونوادير في اللغة مشهورة ؛ لأنه كان كثير الرواية عن الأعراب ، ويقال : إن بعض أعراب مضّر مثل : عُقِيل ، وقُشِير ، نَزَلُوا البصرة من مَحَلٍّ أصابهم ، فتعلّم عندهم أبو زيد . توفي سنة خمس عشرة ومائتين من الهجرة .

٣ — قال أبو زيد الأنصاري : " كان سيبويه يأتي مجلسي ، وله ذواتان ، فإذا سمعته يقول : أخبرني مَنْ أثقُ بعربيته ؛ فإنما يريدني " . أبو الطيب اللغوسي : مراتب النحويين ص ٧٤ ، أو قال أبو زيد : " كلّمًا قال سيبويه أخبرني الثقة ، فانا أخبرته " . أبو سعيد السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ وما بعدها . والنّوابة من كل شيء : أعلاه . وشعرٌ مقدّم الرأس ، والجمع : ذوائبٌ .

٤ — أي ذكرَ شراح (الكتاب) ، أو شراح شواهد ، أو أئمة العربية .

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانِ وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا (١)
 وَمِنْ الْأَسْبَابِ الْحَامِلَةِ عَلَى ذَلِكَ : نُصْرَةٌ رَأَى ذَهَبَ إِلَيْهِ ،
 وَتَوْجِيهُ كَلِمَةِ صَدَرَتْ مِنْهُ (٢) .
 وَقَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ فِي (التَّعْلِيقَةِ) (٣) :

١ — قِيلَ : إِنْ قَاتَلَهُ لَا يُعْرِفُ ، فَلَا يُسْتَدَلُّ بِهِ . وَقِيلَ : قَاتَلَهُ هُوَ رُؤْيَةٌ ،
 وَكَلَامُهَُا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ بَلِ الصَّحِيحُ مَا قَالَهُ أَبُو زَيْدٍ : أَنْشَدَنِي الْمَفْضِلُ لِرَجُلٍ
 مِنْ بَنِي ضَبَّةَ ، هَلَكَ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ ، وَسَاقَ رَجُلًا فِيهِ هَذَا الشَّاهِدُ .
 وَيُرْوَى : أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ الْجَيْدُ : الْعُنُقُ . وَمِنْخَرَيْنِ : مِثْنَى مَنخَرٍ ،
 وَأَصْلُهُ مِنَ النَّخْرِ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الْمُنْبَعِثُ مِنَ الْأَنْفِ ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْأَنْفِ
 نَفْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَكَانُهُ . وَظَبْيَانِ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَقِيلَ : مِثْنَى ظَبْيٍ ، وَلَيْسَ
 بِشَيْءٍ . قَالَ أَبُو زَيْدٍ : ظَبْيَانِ اسْمُ رَجُلٍ ؛ أَرَادَ أَشْبَهَا مَنخَرِي ظَبْيَانِ .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (الْعَيْنَانِ) ؛ حَيْثُ قَتَعَ نُونُ الْمِثْنِ . انْظُرْ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ
 ص ١٦٨ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٢ / ١٤٩ و ٤ / ٦٧ و ١٤٣ ، وَشَرْحُ ابْنِ
 عَقِيلٍ : ١ / ٧١ .

٢ — أَيُّ مِنَ الْأَسْبَابِ الْحَامِلَةِ عَلَى الْوَضْعِ نَصْرَةٌ مَذْهَبٌ ، فَيَتَعَصَّبُ الرَّائِي
 لِرَأْيِهِ ، وَالْمُتَكَلِّمُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ لِتَصْحِيحِهَا ، فَيُؤَلِّفُونَ لِذَلِكَ كَلَامًا مُخْتَلَفًا ،
 يَجْعَلُونَهُ شَاهِدًا لَأَرْأَاهُمْ الْبَاطِلَةَ .

٣ — ابْنُ النَّحَّاسِ : هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّحْوِيُّ ، أَحَدُ تَلَامِذَةِ
 الْإِمَامِ ابْنِ مَالِكٍ ، وَشَيْوِخُ أَبِي حَيَّانٍ . تُوُفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَسِتْمِائَةَ مِنَ
 الْهِجْرَةِ . وَ (التَّعْلِيقَةُ) كِتَابٌ لَهُ ، أَوْدَعَهُ تَحْقِيقَاتٍ عَلَى (الْمُقَرَّبِ) لِابْنِ
 عَصْفُورٍ . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ صُنِّفَ غَيْرُهُ .

" حَكَسَى الحَرِيرِي ^(١) فِي (دُرَّةُ الْغَوَاصِ) ^(٢) : رَوَى خَلْفُ
الْأَحْمَرِ ^(٣) أَنَّهُمْ صَاغُوا (فَعَال) مُتَّسِقًا مِنْ أَحَادٍ إِلَى عُشَارٍ ،
وَأَنْشَدَ مَا عَزِي فِيهِ إِلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ مِنْهُ ، أَيْبَاتًا ، مِنْ جَمَلَتِهَا ^(٤) :
وَتَلَاثًا وَرُبَاعًا وَخَمَاسًا فَاطِعًا
وَسُدَّاسًا وَسَبَاعًا وَثَمَانًا فَاجْتَلَدَنَا
وَتُسَاعًا وَعُشَارًا فَأَصَبْنَا وَأَصَبْنَا ^(٥)

١ — هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري ، منسوب إلى صناعة الحرير ،
أو بعبارة ، وَلِدَ فِي قَرْيَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْبَصْرَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، ثُمَّ
رَحَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ ، وَتَأَدَّبَ بِهَا ، وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ الْمَشْهُورَةِ : الْمَقَامَاتُ ، دُرَّةُ
الْفَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ . تُوُفِيَ سَنَةَ سِتٍّ عَشْرَةٍ وَخَمْسِمِائَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ .

٢ — دُرَّةُ الْفَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ : ص ٢٠١ .

٣ — هو أبو مُخَرِّزٍ خَلْفُ بَنِي حَيَّانَ بْنِ مُخَرِّزٍ الْبَصْرِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِالْأَحْمَرِ .
تُوُفِيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةٍ ، وَقِيلَ : بَعْدَ سَنَةِ مِائَتَيْنِ بَيْسَرٍ .

٤ — (أَنَّهُمْ) أَيِ الْعَرَبِ (صَاغُوا) أَيِ بَنَوْا (فَعَال) مَعْدُولٌ عَنِ الْعَدَدِ
الْمَكْرُورِ (مُتَّسِقًا) مُتَابِعًا مُتَنَاسِقًا ، (مِنْ أَحَادٍ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَاحِدٍ ، (إِلَى)
عُشَارٍ (أَيِ عَشْرَةِ عَشْرَةٍ) وَأَنْشَدَ (أَيِ خَلْفِ الْأَحْمَرِ) (مَا عَزِي) أَيِ مَا
نُسِبَ ، أَيِ نُسِبَهُ مَنْ سَمِعَهُ إِلَى أَنَّهُ (مَوْضُوعٌ) أَيِ مُخْتَلَقٌ ، لَا أَصْلَ لَهُ فِي
كَلَامِ الْعَرَبِ ، (مِنْهُ) أَيِ مِنْ خَلْفٍ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَوْضُوعٍ ، أَوْ
صِفَةٍ لَهُ ، أَوْ خَيْرٍ لَدُنْ (أَنْ) بَعْدَ خَيْرٍ ، وَ (مَا) مَفْعُولٌ (أَنْشَدَ) ، وَقَوْلُهُ
(أَيْبَاتًا) بِالنَّصْبِ بَدَلُ (مَا) ، (مِنْ جَمَلَتِهَا) أَيِ الْآيَاتِ .

٥ — أَوَّلُ الشَّعْرِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُ : قُلْ لَعَمْرُؤِ يَا بَنَ هِنْدٍ لَوْ رَأَيْتَ الْيَوْمَ شَتَا
إِلَى أَنْ قَالَ : وَمَشَى الْقَوْمُ إِلَى الْقَوْمِ مِنْ أَحَادًا وَأَنْتَى

[الفرع] الثالث

[أحوال المسموع الفرد والاحتجاج به]

المسموعُ الفرْدُ : هل يُقْبَلُ وَيُحْتَجُّ به ؟ له أحوالٌ لَخُصَّتْهَا من متفرقات كلام ابن جني في (الخصائص) (١) .

أحدها : أن يكون فرْدًا ، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به . فهذا يُقْبَلُ وَيُحْتَجُّ به وَيُقَاسُ عليه إجماعًا (٢) ، كما قيسَ على قولهم في شئوْة (٣) : شئني ، مع أنه لم يُسَمَّعْ غيره ؛ لأنه لم يُسَمَّعْ ما يخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به .

الحال الثاني : أن يكون فرْدًا ، بمعنى أن المتكلم به من العرب واحدٌ ، ويخالف ما عليه الجمهور . قال ابن جني :

" فيُنظَرُ في حال هذا المنفرد به ؛ فإن كان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياسُ ،

١ — الخصائص ١ / ١١٥ : (باب في جواز القياس على ما يقبل ، ورفضه فيما هو أكثر منه) .

٢ — يُقَاسُ عليه إجماعًا ؛ لعدم اختلافهم فيه .

٣ — شئوْة : هي فعوْلَةٌ ، من الشَّان ، سُمِّيتَ بها القبيلة المشهورة ؛ لَعُلُّوْ تَسْبِيْهِمْ ، وَحَسُنَ أفعالِهِمْ ، من قولهم : رجل شئوْ (تُنطَقُ مثل صبور) أي طاهر النسب ، ذو مروءة ، أو لشَّان أو بُغْض وقع بينهم . ومقتضى القياس إذا نسبوا إلى شئوْة أن يقولوا : شئوْني (تُنطَقُ مثل صبورٍ) .

إلا أنه لم يَرِدْ به استعمالٌ إلا من جهة ذلك الإنسان ؛ فإن الأولى
في ذلك أن يُحَسِّنَ الظنَّ به ، ولا يُحْمَلَ على فسادِه .
فإن قيل : فَمِنْ أين ذلك ، وليس مُسوَّغاً أن يَرْتَجَلَ لنفسه لغة
أخرى ؟

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وَقَعَ إليه من لغة قديمة طَالَ
عَهْدُهَا ، وَعَقَفَا رَسْمُهَا ؛ فقد أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن
الحجاج ، عن أبي خليفة الفضل بن الحُبَاب ^(١) ، قال : قال لي ابنُ
عَوْنٍ ^(٢) عن ابن سيرين ^(٣) قال : قال عمر بن الخطاب :
" كان الشعرُ عِلْمَ قومٍ ، ولم يكن لَهُمْ عِلْمٌ أَصَحُّ مِنْهُ " ^(٤) .
^(٥) فجاء الإسلامُ ، فَتَشَاعَلَتْ عنه العربُ بالجهاد ، وَغَزَوْا فارسَ
والرومَ ، وَلَهَتْ ^(٦) عن الشعر وروايته ، فلما كَثُرَ الإسلامُ ،

-
- ١ — هو أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحِي ، كان من علم النحو واللغة
يمكن عالٍ . توفى سنة خمس وثلاثمائة . إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٣ / ٥
 - ٢ — هو عبد الله بن عون . توفى سنة إحدى وخمسين ومائة من الهجرة .
 - ٣ — هو أبو بكر محمد بن سيرين ، من أشهر الكتب المنسوبة إليه (منتخب
الكلام في تفسير الأحلام) . توفى سنة عشر ومائة من الهجرة .
 - ٤ — لم يكن للعرب علم أصح من الشعر ؛ لكمال اهتمامهم به ، واعتنائهم
بشأنه ، وعدم المبالاة بغيره .
 - ٥ — هذا الكلام من محمد بن سلام الجُمَحِي (١٣٩ — ٢٣١ هـ) في
كتابه : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٥ .
 - ٦ — لَهَا عن الشيء يَلْهُو ، وَلَهِيَ عنه يَلْهَى : غفل عنه ونسي ذكره .

وجاءت الفتوح ، واطمأنت العرب في الأمصار ، راجعوا رواية الشعر ، فلم يؤولوا ^(١) إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ^(٢) ، وألفوا ^(٣) ذلك ، وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ^(٤) فحفظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره .

ثم روى ^(٥) بسنده عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله " ^(٦) ، ولو جاءكم وافراً ^(٧) لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ " ^(٨) .

١ — يؤولوا : مضارع آل ، إذا رجع ، أي فلم ير - موا عند زوال العارض الذي كان حال بينهم وبين أصح علومهم ، إلى ديوان مدون ، أي مكتوب . وقد قيل للشعر (ديوان العرب) ، لأنهم يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنساب والحروب ، لأنه مستودع علومهم ، وحافظ آدابهم ، ومعدن أخبارهم .

٢ — (كتاب مكتوب) عطف تفسر ، أو عطف عام على خاص .

٣ — ألفوا : وحدثوا .

٤ — (بالموت) حُتف أنفه (والقتل) في الحروب وغيرها .

٥ — أي ثم روى ابن جني في (الخصائص : ١ / ٣٨٦) .

٦ — أي ما وصل إليكم وجاءكم من كلام العرب نظماً ونثراً إلا أقله ، لذهاب أكثره ، وانقراضه بانقراض حفاظه .

٧ — الوافر : التام الذي لم ينقص منه شيء .

٨ — قال الإمام الشافعي : " لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها ، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه " . الرسالة : ٤٢ .

وعن حمّاد الراوية ^(١) قال : " أَمَرَ النعمانُ ^(٢) ، فُتْسِخَتْ له
أشعارُ العرب في الطُّنُوجِ ^(٣) — وهي الكراريسُ — ، ثم دَفَنَهَا في
قصره الأبيض ، فلمّا كان المختار بن أبي عبيد قِيلَ له : إِنْ نَحَتَ
القصرَ كَثْرًا ^(٤) ، فاحتَفَرَهُ ^(٥) ، فأَخْرَجَ تلكَ الأشعارَ . فمن ثَمَّ
أهلُ الكوفة أعلمُ بالشعر من أهل البصرة ^(٦) " .
قال ابن جني ^(٧) :

-
- ١ — هو حمّاد بن أبي ليلَى المعروف بحمّاد الراوية ، أديب راوية ، جمع
المعلقات الجاهلية . وُلِدَ في الكوفة ، وتُوفِيَ في بغداد ست وخمسين ومائة .
 - ٢ — مفعول (أمر) محذوف ؛ لدلالة المقام ؛ أي أمر كُتِبَتْ به نَسْخُ أشعار
العرب فُتْسِخَتْ . والنعمان : هو النعمان بن المنذر (٥٨٠ — ٦٠٢ م) آخر
ملوك اللخمين في الحيرة وأشهرهم .
 - ٣ — الطنوج : ليس له واحد من لفظه ، فهو كاسماء الجموع ؛ ولذا فسّره
بقوله (وهي الكراريس) ، جمع : كُرَاسَة ، أو كُرَاس .
 - ٤ — قوله : (إِنْ نَحَتَ القصرَ كَثْرًا) إِنْ كَانَ عَالِمًا بِهِ فإِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَشْبِيهًا
لِمَا فِيهِ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِ وَأَخْبَارِهِمْ وَغَرَائِبِ أَشْعَارِهِمْ بِالْكَثَرِ ؛ بَلْ هِيَ أَعْظَمُ
فَائِدَةٍ مِنَ الْكَثَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَنُ بِالِإِنْفَاقِ ، وَإِنْ كَانَ يَتَرَهَمُ أَنَّ هُنَالِكَ كَثْرًا
فَالْكَلامُ عَلَى حَقِيقَتِهِ .
 - ٥ — فاحتفره : أي حفره ، وآثَرَ الْإِفْتِعَالَ لِلْمِبَالِغَةِ ، وَالْمُرَادُ أَمَرَ مَنْ يَحْفَرُهُ .
 - ٦ — أي مَنْ أَجَلَ إِخْرَاجِ هَذَا الْكَثَرِ كَانَ بِالْكُوفَةِ ، وَكَانَ الْمَخْتَارُ بِهَا ،
انْتَشَرَ بَيْنَهُمُ الشَّعْرُ ، وَدَارَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ هُنَاكَ .
 - ٧ — الخصائص : ١ / ٣٨٧ وما بعدها .

" فإذا كان كذلك لم يقطع على الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما دام القياس يعضده ؛ فإن لم يعضده ؛ كرفع المفعول والمضاف إليه ، وجر الفاعل أو نصبه ، فينبغي أن يُردَّ ؛ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً .

وكذا ^(١) إذا كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة الخالفة مضعوفاً في قوله ^(٢) ، مألوفاً منه اللحن ^(٣) ، وفساد الكلام ؛ فإنه يُردُّ عليه ^(٤) ، ولا يُقبلُ منه .

وإن احتملَ أن يكون مصيباً في ذلك لغة ^(٥) قديمة ؛ فالصوابُ رَدُّه ، وعدمُ الاحتفال ^(٦) ، بهذا الاحتمال " ^(٧) .

١ — أي : وكذلك يجب رد الكلام مطلقاً .

٢ — أي : موصوفاً بالضعف في قوله ، وعدم الثقة بنقله .

٣ — أي : قد ألف الناسُ منه الخطأ في العربية ، ومخالفة وجه الصواب .

٤ — أي : لا يُحسن به الظن ؛ بل يُرد عليه قوله ولا يُقبل ؛ للمخالفة والضعف ، وإلف اللحن والفساد .

٥ — (لغة) بالنصب مفعول به لاسم الفاعل (مصيباً) ؛ وإنما حكم برَدِّه ما قاله ، وإن احتمل الصواب ؛ لأننا لو فتحنا هذا الباب ما رددنا خطأ لحيئ ذلك الاحتمال فيه ، ولأن المدار في الخطأ والصواب على الظواهر ، لا على ما في النفس ؛ لحفاء ذلك .

٦ — الاحتفال : المبالاة والاهتمام .

٧ — الذي ورد في (الخصائص ١ / ٣٨٧ وما بعدها) : " فإذا كان الأمرُ كذلك ، لم نَقْطَعْ على الفصيح ، يُسمع منه ما يخالف الجمهور ، بالخطأ ، ما

الحال الثالث : أن ينفرد به المتكلم ، ولا يُسمع من غيره لا ما يوافقه ، ولا ما يخالفه . قال ابن جني ^(١) :

" والقول فيه ^(٢) أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته ؛ لأنه ^(٣) إما أن يكون شيئاً ^(٤) أخذه عمن نطق به بلغة قديمة ، لم يُشارك في سماع ذلك منه ، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة ، وهو فصيح ، أو شيئاً ارتحلته ^(٥) ؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ،

وُجد طريق إلى تقبل ما يورده ، إذا كان القياس يُعاضده ؛ فإن لم يكن القياس مسوغاً له ؛ كرفع المفعول ، وحَرَ الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن يُرد ؛ وذلك لأنه جاء مُخالفًا للقياس والسماع جميعاً

فإن كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضبوطاً في قوله ، مألوفاً منه لحنه وفسادُ كلامه ، حُكِمَ عليه ، ولم يُسمع ذلك منه . هذا هو الوجه ، وعليه ينبغي أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مُصيّباً في ذلك لغة قديمة ، مع ما في كلامه من الفساد في غيره ، إلا أن هذا أضعفُ القياسين . والصواب أن يُرد ذلك عليه ، ولا يُتقبل منه " .

١ — الخصائص : ٢ / ٢٤ وما بعدها .

٢ — أي : القول الصحيح المقبول .

٣ — لأنه : أي المنفرد .

٤ — أي : أن يكون ذلك الكلام الذي تفرّد به شيئاً .

٥ — ارتحل الشيء : اخترعه وجاء به من عنده ، وارتحال الخطية والشعر : ابتلاؤه من غير تهينة قبل ذلك . وأصله : الإتيان بالشيء بديهته ، كأنه واقف على رجل .

وَسَمَتَ طَبِيعَتُهُ ^(١) ، تَصَرَّفَ ، وَارْتَحَلَ مَا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ ؛ فَقَدْ حَكِيَ ^(٢) عَنْ رُؤْبَةٍ ^(٣) وَأَيِّهِ ^(٤) أَنَّهُمَا كَانَا يَرْتَجِلَانِ أَلْفَاظًا ، لَمْ يَسْمَعَاها وَلَا سُبِقَا إِلَيْهَا .

أَمَّا لَوْ جَاءَ عَنْ مَتَّهِمْ ، أَوْ مَنْ لَمْ تَرُقَّ ^(٥) بِهِ فَصَاحَتُهُ ، وَلَا سَبَقَتْ إِلَى الْأَنْفُسِ ثَقَّتُهُ ؛ فَإِنَّهُ يُرَدُّ وَلَا يُقْبَلُ ، فَإِنْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ ^(٦) يَدْفَعُهُ كَلَامُ الْعَرَبِ ، وَيَأْبَاهُ الْقِيَاسُ عَلَى كَلَامِهَا ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْنَعُ فِي قَبُولِهِ أَنْ يُسْمَعَ ^(٧) مِنَ الْوَاحِدِ ، وَلَا مِنَ الْعِدَّةِ ^(٨) الْقَلِيلَةِ ،

١ — قَوِيَتْ فَصَاحَتُهُ : اشْتَدَّتْ ، وَسَمَتَ طَبِيعَتُهُ : عَلَتْ .

٢ — أَيِ : حَكَى أَلَمَةُ الشَّانِ .

٣ — هُوَ أَبُو الْجَحَافِ ، أَوْ أَبُو مُحَمَّدٍ رُؤْبَةُ بْنُ الْعِجَاجِ التَّمِيمِي (٦٦ — ١٤٥ هـ) ، شَاعِرٌ مِنْ أَشْهُرِ الرُّجَّازِ وَأَفْصَحِهِمْ .

٤ — هُوَ أَبُو الشَّعْثَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ رُؤْبَةَ بْنِ لَيْدٍ بْنِ صَخْرٍ ، مِنْ أَشْهُرِ رُجَّازِ الْعَرَبِ ، وَلَدَ بِالْبَادِيَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَنَزَلَ الْبَصْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَوَفَدَ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِدِمَشْقَ . تُوِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ مِنَ الْمِجْرَةِ .

٥ — أَيِ : أَمَّا لَوْ جَاءَ الْكَلَامُ الْمُنْفَرِدُ عَنْ مَتَّهِمْ ، تَصَرَّفَ إِلَيْهِ التَّهْمَةُ ، وَيُرْتَابُ فِيهِ ، أَوْ مَنْ لَمْ تَرُقَّ بِهِ فَصَاحَتُهُ ؛ أَيِ تَعْلُو بِهِ فَصَاحَتُهُ

٦ — فَإِنْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ ؛ أَيِ عَنْ بَعْضِ الْمُنْفَرِدِينَ

٧ — (لَا يُقْنَعُ) بِالْبَاءِ لِلْمَقْعُولِ ؛ أَيِ لَا يُكْتَفَى (فِي قَبُولِهِ أَنْ يُسْمَعَ) أَنْ وَصَلَتْهَا نَائِبُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ ؛ أَيِ لَا يُكْتَفَى بِسَمَاعِهِ .

٨ — الْعِدَّةُ : بِمَعْنَى الْعَدَدِ .

إلا أن يَكْثُرَ مَنْ يَنْطِقُ بِهِ مِنْهُمْ . فَإِنْ كَثُرَ قَائِلُوهُ ^(١) ، إلا أنه مع هذا ضَعِيفُ الْوَجْهِ فِي الْقِيَاسِ ^(٢) ؛ فَمَحَاذُهُ ^(٣) وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَنْ نَطَقَ بِهِ لَمْ يُحْكَمْ قِيَاسُهُ .
وَالْآخَرُ : أَنْ تَكُونَ أَنْتَ قَصُرْتَ ^(٤) عَنْ اسْتِدْرَاكِ وَجْهِ صَحَّتِهِ .
وَيُحْتَمَلُ بَأَن يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ فَصِيحًا ، وَكَثُرَ
اسْتِمَاعُهُ لَهُ ، فَسَرَى فِي كَلَامِهِ ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ قَلَمًا يَقَعُ ^(٥) ؛ فَإِنْ
الْأَعْرَابِيُّ ^(٦) الْفَصِيحُ ، إِذَا عُدِلَ بِهِ عَنْ لَفْظِهِ الْفَصِيحَةِ إِلَى أُخْرَى
سَقِيمَةٍ ، عَافَاهَا ، وَلَمْ يَعْأَ بِهَا ^(٧) .

١ — أَيِ النَّاطِقُونَ بِهِ مِنَ الْمُنْفَرِدِينَ .

٢ — أَيِ : لَكِنَّهُ مَعَ الْعَدَدِ الْكَثْرِ ضَعِيفُ الْوَجْهِ فِي الْقِيَاسِ .

٣ — مَحَاذُهُ : فِيهِ وَجْهَانِ : مُصْدَرٌ مِيمِي ؛ أَيِ جَوَازِهِ ، أَوْ اسْمُ مَكَانٍ ؛
أَيِ طَرِيقِ جَوَازِهِ .

٤ — قَصُرْتَ ، بَضَمَ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ : نَزَلْتَ فَلَمْ تَحْقُقْ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛
لِعَدَمِ التَّأَمُّلِ .

٥ — أَيِ : وَيُحْتَمَلُ بَأَن يَكُونَ الْمُنْفَرِدُ سَمِعَ ذَلِكَ الْكَلَامَ الْمُنْفَرِدَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ
مِنَ الْمُسْتَكْمِلِينَ غَيْرِ الْفَصَحَاءِ ، وَكَثُرَ اسْتِمَاعُ السَّامِعِ الْفَصِيحِ ذَلِكَ اللَّفْظَ
الَّذِي تَلَفَّاهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِمَّنْ لَيْسَ بِفَصِيحٍ ، فَسَرَى ؛ أَيِ دَخَلَ ذَلِكَ اللَّفْظَ
فِي كَلَامِ ذَلِكَ الْفَصِيحِ ، وَامْتَرَجَ بِهِ امْتِرَاجًا ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ السَّرِيانَ قَلَمًا يَقَعُ .
٦ — الْأَعْرَابِيُّ : وَاحِدُ الْأَعْرَابِ .

٧ — عَافَاهَا : اسْتَقْنَرَهَا وَتَرَكَهَا اسْتِرْدَالًا لَهَا ، وَلَمْ يَعْأَ بِهَا : لَمْ يَحْتَفَلْ
بِهَا لُضْعْفِهَا .

فالأقوى أن يُقْبَلَ مِمَّنْ شَهَرَتْ فَصَاحَتُهُ ما يورده (١) ، ويُحْمَلُ أمرُهُ على ما عُرِفَ من حاله ، لا على ما عسى أن يُحْتَمَلَ ، كما أن على القاضي قبولَ شهادة مَنْ ظَهَرَتْ عدالته ، وإن كان يجوز كذبُهُ في الباطن ؛ إذ لو لم يُؤَخَذْ بذلك لَأَدَّى إلى تَرْكِ الفَصِيحِ بالشكِّ ، وسقوط كل اللغات " .

* * *

١ — أي : فالأرجح والأقوى حُجَّةٌ في تخريج ما جاء عن الفصيح مخالفاً للقياس أن يُقْبَلَ ما يرويه ويقولُه . و (شَهَرَتْ فَصَاحَتُهُ) اشتهرت لسطوع نورها ، وشدة ظهورها ، فيُقْبَلَ ما أورده الفصيح الظاهر الفصاحة ، وإن تفرَّد بما أورده ، وخالف القياس ؛ مَشْيًا على الظاهر الذي هو مناط الأحكام ؛ ولذلك قاسه على قبول شهادة القاضي في الأحكام الشرعية .

[الفرع] الرابع

[اختلاف اللغات وكلها حجة]

قال ابن جني ^(١) :

" اللغات ^(٢) على اختلافها كلها حجة . ألا ترى ^(٣) أن لغة
الحجازيين في إعمال (ما) ^(٤) ، ولغة التميميين في تركه ^(٥) ،

١ — الخصائص : ٢ / ٥ . قال ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها
حجة) : " اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم . ألا
ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين
في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ،
ويُخلد إلى مثله . وليس لك أن تُردّ إحدى اللغتين بصاحبها ؛ لأنها ليست
أحقّ بذلك من رسيّلتها . لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداها ،
فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشدّ أئماً بها .
فإنما ردّ إحداها بالأخرى فلا " .

٢ — المقصود باللغات : لهجات القبائل .

٣ — (ألا ترى) بالخطاب لكل من يصلح من ابن جني .

٤ — لغة أهل الحجاز إعمال (ما) كعمل (ليس) ؛ لشبهها بها في أنها
لنفي الحال عند الإطلاق ، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر ، نحو : ما زيد
قائماً . وقال الله تعالى : (ما هذا بشراً) يوسف / ٣١ ، وقال تعالى : (ما
هنّ أمهاتهم) المجادلة / ٢ . لكن لا تعمل (ما) عند أهل الحجاز إلا بشروط
سنة ، وهي على النحو الآتي :

كُلُّ مِنْهُمَا ^(٦) يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ؛ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَرُدَّ إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ بِصَاحِبَتِهَا " .

وسَيَأْتِي فِي ذَلِكَ مَزِيدُ كَلَامٍ فِي (الْكِتَابِ السَّادِسِ) ^(٧) .

* * *

— الأول : أَلَا يُزَادُ بَعْدَهَا (إِنْ) ، فَإِنْ زِيدَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ، نَحْوُ : مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، يَرْفَعُ (قَائِمٌ) ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ .

— الثاني : أَلَا يَنْتَقِضُ النِّفْيُ بِـ (إِلَّا) ، نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ .

— الثالث : أَلَا يَتَقَدَّمُ خَيْرُهَا عَلَى اسْمِهَا ، وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وَلَا حَارٍ وَبَحْرٍ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ وَجِبَ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ .

— الرابع : أَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ خَيْرِهَا عَلَى الْاسْمِ ، وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وَلَا حَارٍ وَبَحْرٍ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا ، نَحْوُ : مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلٌ .

— الخامس : أَلَا تَتَكَرَّرُ (مَا) ؛ فَإِنْ تَكَرَّرَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ، نَحْوُ : مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ فَالْأُولَى نَافِيَةٌ ، وَالثَانِيَةُ نَفَتْ النِّفْيِ ، فَبَقِيَ اثْبَاتًا .

— السادس : أَلَا يُبَدَّلُ مِنْ خَيْرِهَا مُوجِبٌ ؛ فَإِنْ أُبْدِلَ بَطَلَ عَمَلُهَا ، نَحْوُ : مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، فَبَشْيٌ : خَيْرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ (زَيْدٌ) .

٥ — لَا تَعْمَلُ (مَا) شَيْئًا فِي لَفْظِ بَنِي تَمِيمٍ ؛ فَتَقُولُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فزَيْدٌ : مَسْرُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ ، وَقَائِمٌ : خَيْرُهُ ، وَلَا عَمَلُ لـ (مَا) فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (مَا) حَرْفٌ لَا يَخْتَصُّ لِدُخُولِهِ عَلَى الْاسْمِ ، نَحْوُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلَى الْفِعْلِ ، نَحْوُ : مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَمَا لَا يَخْتَصُّ فَحَقُّهُ أَلَا يَعْمَلُ .

٦ — (كُلُّ مِنْهُمَا) أَيُّ مِنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِهْمَالِ يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ .

٧ — الْإِقْتِرَاحُ : الْكِتَابُ السَّادِسُ (فِي التَّعَارُضِ وَالتَّرْجِيحِ) ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ .

[الفرع] الخامس

[علة امتناع الأخذ عن أهل المدر]

قال ابن حنبل (١) :

"علة امتناع الأخذ عن أهل المدر (٢) كما يؤخذ عن أهل الوبر (٣) ما عرّض للغات الحاضرة ، وأهل المدر من الاختلال والفساد ، ولو عُلِمَ أن أهل مدينة (٤) باقون على فصاحتهم ، لم

١ — الخصائص : ٢ / ٥ (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر) .

٢ — المدر : العطين اللزج المتماصك ، والقطعة منه : مدرة ، وأهل المدر : سُكَّان البيوت المبنية ، بخلاف البدو سكان الخيام .

٣ — الوبر : صوف الإبل والأرانب ونحوها ، الواحدة : وبرة ، والجمع : أوبار ، وأهل الوبر : أهل البادية ؛ لأنهم يتخللون بيوتهم من الوبر .

٤ — ذكر صاحب (القاموس) في (هكذا) أن باليمن قرب زيد جبلاً اسمه (عَكَاد) ، أهله باقون على اللغة الفصيحة . ويقول السيد مرتضى الزبيدي شارح القاموس : إنهم لا يزالون على ذلك إلى زمنه ، وإنهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال ؛ خوفاً على لسانهم . والزبيدي كانت وفاته سنة ١٢٠٥ هـ . ويقول ياقوت في (معجم البلدان) في ترجمة (عكوتان) : " وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب ، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم ، لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناسبتهم ، وهم أهل قرار ، لا يظنون عنه ، ولا يخرجون منه " . من تعليقات الشيخ النجار الخصائص : ٢ / ٥ (الخامس) .

يَعْرِضُ لَلْفَتْمِ شَيْءٌ مِنَ الْفَسَادِ ، لَوْجَبَ الْأَخْذَ عَنْهُمْ ، كَمَا يُؤْخَذُ
عَنِ أَهْلِ الْوَبْرِ ^(١) . وَكَذَلِكَ لَوْ فَشَا فِي أَهْلِ الْوَبْرِ مَا شَاعَ فِي لُغَةِ
أَهْلِ الْمَدَنِيِّ مِنَ الْخَلَلِ وَالْفَسَادِ ، لَوْجَبَ رَفْضُ لُغَتِهَا ^(٢) .
قَالَ ^(٣) : " وَعَلَى ذَلِكَ الْعَمَلُ فِي وَقْتِنَا هَذَا ؛ لِأَنَّا لَا نَكَادُ نَرَى
بَدْوِيًّا فَصِيحًا ^(٤) .

وَإِذَا كَانَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَلْحَنُ ، فَقَالَ : (أَرَشِدُونَا
أَحْكَامَكُمْ ، فَقَدْ ضَلَّ) ^(٥) وَسَمِعَ عَمْرُؤَ رَجُلًا يَلْحَنُ ، وَكَذَلِكَ عَلِيٌّ ،

١ — (وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ أَهْلَ مَدِينَةٍ ...) الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْعَرَبُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِمْ
لَا بِمَعْنَى مَسْنًى فِي الْمَدِينَةِ ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ الْأَخْذُ عَنْهُمْ وَاجِبًا ، وَإِنْ كَانُوا أَهْلَ
مَدَنٍ ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَةَ بِذَاتِهَا لَيْسَتْ مَانِعَةً مِنَ الْإِجْتِهَادِ ، بَلِ الْمَانِعُ مَا عَرَضَ
مِنَ الْإِخْتِلَالِ وَالْفَسَادِ ، فَإِذَا انْتَفَى جَازَ الِاسْتِدْلَالُ وَالِاسْتِشْهَادُ .

٢ — أَيُ : لَوْ شَاعَ الْخَلَلُ وَالْفَسَادُ ، وَذَاعَ ، وَظَهَرَ فِي سِكَانِ الْبَوَادِي الَّذِينَ
لَمْ يَدْخُلُوا الْحَوَاضِرَ ، لَتَعَيَّنَ تَرْكُ لُغَةِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ دَائِرَ مَعَ عِلَّتِهِ
وَجُودًا وَعَدَمًا ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ؛ فَمَتَى وَجَدْتَ الْفَصَاحَةَ
الْكَامِلَةَ وَالْوُسْوَى ، صَحَّ الْإِجْتِهَادُ مِنْ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ ، وَمَتَى انْتَفَى ذَلِكَ
انْتَفَى الْإِجْتِهَادُ .

٣ — أَيُ : قَالَ ابْنُ جَنِّي . الْخَصَائِصُ : ٢ / ٥ .

٤ — فَسَالَ ابْنُ جَنِّي : " وَعَلَى ذَلِكَ الْعَمَلُ فِي وَقْتِنَا هَذَا ؛ لِأَنَّا لَا نَكَادُ بَدْوِيًّا
فَصِيحًا . وَإِنْ نَحْنُ أَنْسَأْنَا مِنْهُ فَصَاحَةً فِي كَلَامِهِ ، لَمْ نَكُذْ نَعْلَمُ مَا يَفْسِدُ ذَلِكَ
وَيَقْدَحُ فِيهِ ، وَيَنَالُ وَيَقْصُرُ مِنْهُ . وَقَدْ طَرَأَ عَلَيْنَا أَحَدٌ مَنِ يَدْعِي الْفَصَاحَةَ
الْبَدْوِيَّةَ ، وَيَتَبَاعَدُ عَنِ الضَّعْفَةِ الْحَضَرِيَّةِ ... " .

٥ — فَقَدْ ضَلَّ : أَيُ أَخْطَأَ طَرِيقَةَ الصَّوَابِ فِي الْإِعْرَابِ .

حتى حَمَلَهُ ذلك على وَضْع النحو ^(١) ، إلى أن شاع واستمرَّ فسادُ
الأسنة مشهوراً ظاهراً ^(٢) — فينبغي أن يُستوحَش من الأخذ عن
كل أحد ، إلا أن تقوَّى لغته ، وتَشيع فصاحته ^(٣) .
وقد قال القراء في بعض كلامه : " إلا أن تَسْمَعَ شيئاً من بدويِّ
فصيح ، فتَقُوله " ^(٤) .



١ — (حتى حمّله) أي : بَثَّ ذلك اللحن الذي سمعه الإمام علي — كرمُ
الله وجهه — على وضع مقدمات النحو ، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يَنْحُو
نَحْوَهُ ، ولأجل ذلك سُمِّي (النحو) .

٢ — مشهوراً ظاهراً : حالان مترادفان ، أو متداخِلان من الفساد .

٣ — انظر : الخصائص ٢ / ٨ . وقد حذف السيوطي الروايات الخاصة
باللحن .

٤ — الخصائص : ٢ / ٩ . ويقصد القراء : إلا أن تسمع شيئاً من بدوي
فصيح ؛ لسلامته من الخطأ في التعبير ، فتقول أنت ما سمعتَ من ذلك
البدوي الفصيح ؛ لأنه حجة لجودة لسانه ، وسلامة سليقته من الفساد .

[الفرع] السادس

في العربي الفصيح ينتقل لسانه (١)

قال ابن جني (٢) :

" العملُ في ذلك أن تُنْظَرُ حالَ ما انتقلَ إليه (٣) ؛ فإن كان فصيحًا مثل لغته الأولى أخذَ بها ، كما يُؤخَذُ بما انتقل عنها (٤) ؛ أو فاسدًا فلا (٥) ، ويُؤخَذُ بالأولى " .

١ — أي : في العربي الفصيح ، ينتقل لسانه عن لغته المعروفة له ، إلى لغة أخرى .

٢ — قال ابن جني في (باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه) : " اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تُنْظَرُ حالَ ما انتقلَ إليه لسانه ؛ فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة ، وَجَبَ أن يُؤخَذَ بلغته التي انتقل إليها ، كما يُؤخَذُ بها قبل انتقال لسانه إليها ، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها ، أو نطق ساكت من أهلها . فإن كانت اللغة التي لتقل لسانه إليها فاسدة ، لم يُؤخَذَ بها ، ويُؤخَذُ بالأولى ، حتى كأنه لم يزل من أهلها . وهذا واضح " . الخصائص : ١٢ / ٢

٣ — أي الكلام ، أو اللسان الذي انتقل عن لغته إليه .

٤ — (أخذَ بها) أي بما انتقل إليه (كما يؤخذ) بالمنتقل عنه ، وأُتِيت باعتبار اللغة ، كما ذكرَ أولاً باعتبار (ما) . وصَحَّ الأخذُ بهما معًا ؛ لجامع السلامة من القوادح .

٥ — (فلا) أي : فلا يُؤخَذُ به ، ولا عيرة به ؛ إنما يُؤخَذُ بلغته الأولى التي انتقل عنها ، واشتهر بالفصاحة فيها .

قال (١) :

" فإن قيل : فما يؤمنك (٢) — أن يكون كما وُجِدَتْ في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها — أن يكون فيها فساداً آخر لم نَعْلَمْهُ ؟
قيل : لو أخذ بهذا لأدّى إلى أن لا تطيب نفس بلغة ، وأن يتوقف عن الأخذ عن كل أحد ؛ مخافة أن يكون في لغته زيغ (٣)
لا نعلمه الآن (٤) ، ويجوز أن يُعلم بعد زمان (٥) ، وفي هذا من

١ — قال ابن حني : " فإن قلت : فما يؤمنك — أن تكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت — أن يكون فيها فساد آخر لم تعلمه ؟ ... قيل : هذا يؤجّشك من كل لغة صحيحة ؛ لأنه يتوجه منه أن تتوقف عن الأخذ بها ؛ مخافة أن يكون فيها زيغ حادث لا تعلمه الآن ، ويجوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فساداً حادثاً ، لم يكن فيما قبل فيها . وإن اتجه هذا انخرط عليك منه ألا تطيب نفساً بلغة ، وإن كانت فصيحة مستحكمة . فإذا كان أخذك بهذا مودّياً إلى هذا رفضته ، ولم تأخذ به ، وعملت على تلقّي كل لغة قوية معربة بقبولها واعتقاد صحتها ، وألا توجه ظنة إليها ، ولا تسوء رأياً في المشهود تظاهره من اعتدال أمرها ... فهذا هو القياس ، وعليه يجب أن يكون العمل " . انظر الاختصاص : ١٣ / ٢

- ٢ — أي : فما يؤدّخلك أيها الفصيح في أمر
٣ — زيغ : مثل وانحراف عن الصواب .
٤ — لا نعلمه : لا نطلع عليه نحن الآن في هذا الوقت الحاضر لحفاته .
٥ — (أن يُعلم) نائب الفاعل ضمير عائد للزيغ ؛ أي : أن يطلع أحد على ذلك (بعد زمان) ؛ أي في وقت آخر .

الخطَلِ ما لا يَخْفَى ^(١) .

فالصوابُ الأخذُ بما عُرِفَ صِحَّتُهُ ، ولم يظهر فساده ، ولا
يُلْتَفَتُ إلى احتمال الخلل فيه ما لم يَينَ " .

* * *

١ - (وفي هذا) الإشارة إلى التوقف ؛ أي في هذا التوقف لهذا الاحتمال
البعيد (من الخطل) الخطأ (ما لا يخفى) ما لا يُسْتَر لظهوره ؛ لأنه يفضي
إلى عسَم الاعتداد بشيء من اللغات أصلاً ، والإعراض عن كل واحد من
العرب ؛ لوجود ذلك الاحتمال ، وهو خطأ واضح البطلان ، خارج عن
قوانين الكلام ، والمناهج الصحيحة .

[الفرع] السابع

في تَدَاخُل اللغات (١)

قال في (الخصائص) :

" إِذَا اجْتَمَعَ (٢) فِي كَلَامِ الْفَصِيحِ لَفَتَانِ فَصَاعِدًا (٣) ، كَقَوْلِهِ :
وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عَيُونَهُ سَبِيلُ وَادِيهَا (٤)

١ — قول السيوطي (في تداخل اللغات) ؛ أي دخول بعضها في بعض .
وهذا الفرع عُبِّرَ عنه ابن جني في (الخصائص : ١ / ٣٧٠) بقوله : (باب
في الفصيح يَجْتَمِعُ في كلامه لَفَتَانِ فَصَاعِدًا) ، وهذه العبارة أُوِّلِيَتْ ؛ لأن
التداخل عند أهل العربية أن تتكلم بلغة مركبة من لغتين .

٢ — قوله (إذا اجتمع ...) كلام معناه في (الخصائص ١ / ٣٧٢) دون
لفظه ؛ فإنه أورد أحيانًا استدل بها على ما أورد ، ومنها البيت الذي ذكره
السيوطي ، وبعد ما نقلها ، وأطال في توجيهها ، قال : " فإذا ورد شيء من
ذلك — كأن يجتمع في لغة رجل واحد لَفَتَانِ فَصِيحَتَانِ — فينبغي أن تتأمل
حال كلامه ... " . فاختصر السيوطي ذلك وقَدَّمَ وأخَّرَ وجاء بالمقصود منه .

٣ — فصاعداً : منصوب على الحال ، لكنهم التزموا في مثل هذا التركيب
حذف صاحب الحال وعاملها ، والتقدير : فذهب الاجتماعُ صاعداً .

٤ — استشهد ابن جني بهذا البيت في (الخصائص) مرتين (١ / ٣٧١ ،
و ٢ / ١٨) ، وروى صدره في المرة الأولى :

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشٌ

والبيت مَرْوِيٌّ عَنْ قَطْرُبَ ، وفيه إشباع للهاء في (نَحْوُهُ) وإسكان للهاء في
(عَيُونُهُ) ، وهو من البحر البسيط .

فقال : نَحْوَهُ بِالْإِشْبَاعِ ^(١) ، وَعُيُوتُهُ بِالْإِسْكَانِ ^(٢) ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَأَمَّلَ حَالُ كَلَامِهِ ^(٣) .

فإن كانت اللفظتان ، في كلامه ، متساويتين في الاستعمال ، كَثُرَتْهُمَا وَاحِدَةً ^(٤) ، فَأَخْلَقُ ^(٥) الْأَمْرَ بِهِ أَنْ تَكُونَ قَبِيلَتُهُ تَوَاضَعَتْ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَى تَبَنِكَ اللَّفْظَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَفَعَّلَ ذَلِكَ ^(٦) لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي أَوْزَانِ أَشْعَارِهَا ، وَسَعَةِ تَصَرُّفِ أَقْوَالِهَا .

ويجوز أن تكون لَفْتُهُ فِي الْأَصْلِ إِحْدَاهُمَا ، ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَفَادَ الْأُخْرَى مِنْ قَبِيلَةٍ أُخْرَى ، وَطَالَ بِهَا عَهْدُهُ ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ لَهَا ، فَلَحِقَتْ ، لَطُولُ الْمُدَّةِ ، وَاتِّصَالَ الاسْتِعْمَالِ ، بِلُغَتِهِ الْأُولَى .

-
- ١ — بِالْإِشْبَاعِ لِلِهَاءِ مِنْ (نَحْوَهُ) ؛ لِأَنَّهَا تَتَوَلَّدُ عَنِ الضَّمَّةِ ، وَفِيُنَطَّقُ بِهَا لَفْظًا ، وَلَا تُرْسَمُ فِي الْخَطِّ ، فَكِتَابَةُ الْوَاوِ عَلَى خِلَافِ قَاعِدَةِ الرَّسْمِ .
 - ٢ — بِالْإِسْكَانِ لِلِهَاءِ مِنْ (عِيُونُهُ) بِلا مَدَّةٍ ، وَالْإِشْبَاعُ أَفْصَحُ إِجْمَاعًا .
 - ٣ — أَيِ يَنْبَغِي أَنْ يُتَأَمَّلَ حَالُ كَلَامِ الْفَصِيحِ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى لَفْظَيْنِ .
 - ٤ — كَثُرَتْهُمَا وَاحِدَةً : جُمْلَةٌ مَفْسُورَةٌ لِلتَّسَاوِيِ الْمَذْكُورِ . وَيَجُوزُ كَوْنُهَا حَالِيَةً .
 - ٥ — أَخْلَقُ : اسْمٌ تَفْضِيلٌ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ خَلَقَ بِالْأَمْرِ ؛ أَيِ حَقِيقٌ بِهِ ، وَجَدِيرٌ .

- ٦ — أَيِ إِنْ الْعَرَبَ تَضَعُ الْأَلْفَاظَ الْكَثِيرَةَ لِلْمَعْنَى الْوَاحِدِ ، وَهُوَ التَّرَادُفُ ؛ فَرَارًا مِنَ التَّكَرُّارِ ، وَإِعَادَةِ اللَّفْظِ بَعَيْنِهِ ، لَمَّا فِيهِ مِنْ اسْتِكْرَاهِ السَّامِعِ ، وَالثَّقَالَةِ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ ، بِخِلَافِ التَّفْنِينِ ، وَإِبْرَادِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي قَوَالِبِ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَقَامَاتِ الْمَدْحِ وَالْمَفَاخِرَةِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَعْدُودٌ مِنَ التَّفْنِينِ الْعَجِيبِ ، وَالتَّصَرُّفِ الْغَرِيبِ .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر من كلامه من الأخرى ،
فأَخْلَقُ^(١) الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة^(٢) عليه ، والكثيرة هي الأولى الأصلية .

ويجوز أن تكونا معاً لغتين له ولقبيلته^(٣) ؛ وإنما قلنا إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه ، وشذوذها عن قياسه .

وإذا كَثُرَ على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفة^(٤) ، فسمعتُ في لغة إنسان^(٥) ، فعلى ما ذكرناه ، كما جاء عنهم في أسماء الأسد ، والسيف ، والخمر ، وغير ذلك . وكما تَنَحَّرَفُ الصيغة ، واللفظ واحدٌ ؛ كقولهم : رَغْوَةُ اللبن ، ورُغْوَتُهُ ، ورِغْوَتُهُ^(٦) . ورُغَاوَتُهُ ، كذلك مُثَلَّثًا .

١ — أَخْلَقُ : أَحْدَرُ وَأَوَّلَى .

٢ — الطارئة : الجديدة المستحدثة ؛ لأن قلنا ونزارة جريانها على لسانه دالٌّ على أنها حدثت عليه وطرأت ، ولم تكن مما جُبِلَ عليه .

٣ — أي يجوز أن تكون اللغتان مستعملتين لذلك الفصح ، ولقبيلته هو ، يتكلمون بهما معاً .

٤ — هذا هو النوع المسمى بالترادف :

٥ — أي : فسمعت ألفاظاً مختلفة في لغة إنسان .

٦ — الرغبة : ما يعلو السوائل عند غليانها أو رجّها ، أو ذوبان شيء فيها .

رغوة اللبن : هو مثلث الرائ باتفاقهم . وقوله (ورغاوته كذلك) أي مثل

ما قبله ، وهو (رغوة) في حالة كونه مثلاً . انظر : ابن السيد البطليوسي

(٤٤٤ — ٥٢١ هـ) : المثلث ، القسم الثاني ص ٢٩ .

وكقولهم : جئتُ مِنْ عَلٍ ، ومن عَلٍ ، ومن عَلَا ، ومن عَلُو ،
ومن عَلُو ، ، ومن عَلُو ، ومن عَلُو ، ومن عَلُو ، ومن عَلَا ، ومن
مُعَال .

فكلُّ ذلك لغاتٌ لجماعات ، قد تجتمع لإنسان واحد ^(١) .

قال الأصمعي ^(٢) : " اختلف رجلان في (الصَّقْرِ) ؛ فقال
أحدهما : بالصاد ، وقال الآخرُ : بالسَّين ، فتراضيا بأولٍ وإريد
عليهما ، فحكيا له ما هما فيه ، فقال : لا أقولُ كما قلتما ؛ إنما هو
الزَّقْرُ " ^(٣) .

١ — قال ابن جني : " فإذا أرادوا النكرة قالوا : من عَلٍ . وكلما كثرت
الألفاظ على المعنى الواحد ، كان ذلك أوكد بأن تكون لغات لجماعات ،
اجتمعت لإنسان واحد ، من هُنا ومن هُنا " . الخصائص : ١ / ٣٧٤
٢ — هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ،
أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والمُلح والنوادر . قال الأصمعي : حفظتُ
سنة عشر ألف أرجوزة . وكان من أهل السَّنة ، ولا يفني إلا فيما أجمع عليه
علماء اللغة ، ويقفُ عما ينفردون عنه ، ولا يميز إلا أفصحَ اللغات . من
مصنفاته : خَلَقَ الإنسان ، خَلَقَ الفَرَسَ ، الأضداد ، ما اتفق لفظُه واختلف
معناه ، الإبل ، وغير ذلك . مات سنة ست عشرة ، وقيل : خمس عشرة ،
ومائتين ، عن ثمان وثمانين سنة .

٣ — قال ابن جني في تعليقه على تلك الرواية : " أفلا ترى إلى كل واحد
من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها . وهكذا
تتداخل اللغات " . الخصائص : ١ / ٣٧٤

" وعلى هذا يتخرّج جميع ما ورد من التداخل (١) ، نحو : قَلَى
يَقْلَى (٢) ، وسَلَا يَسْلَى (٣) .

١ — بدأ السيوطي في النقل عن باب آخر من الخصائص (١ / ٣٧٤) ،
وهو بعنوان (باب في تَرْكِب اللغات) ، وقد قال ابن جني في أوّله : " اعلم
أن هذا موضع قد دَعَا أَقْوَامًا ضَعُفَ نَظَرُهُمْ ، وَخَفَّتْ إِلَى تَلَفُّي ظَاهِرِ هَذِهِ
اللُّغَةِ أَفْهَامُهُمْ ، أَنْ جَمَعُوا أَشْيَاءَ عَلَى وَجْهِ الشَّدُوذِ عِنْدَهُمْ ، وَادَّعَوْا أَنَّهَا
مَوْضُوعَةٌ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عَلَى مَا سَمِعُوهُ بِإِغْرَةِ مَنْ أَصْحَابُهَا ، وَأَنَسُوا مَا كَانَ
يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرُوهُ ، وَأَضَاعُوا مَا كَانَ وَاجِبًا أَنْ يُحْفَظُوهُ . أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ
ذَكَرُوا فِي الشَّدُوذِ مَا جَاءَ عَلَى فَعَلٍ يَفْعُلُ ، نَحْوُ : نَعِمَ يَنْعُمُ ، وَدِمَتَ تَدُومُ ،
وَمِتَ تَمُوتُ . وَقَالُوا أَيْضًا فِيمَا جَاءَ مِنْ فَعَلٍ يَفْعُلُ ، وَلَيْسَ عَيْنُهُ ، وَلَا لَامُهُ
حَرَفًا حَلَقِيًّا ، نَحْوُ : قَلَى يَقْلَى ، وَسَلَا يَسْلَى ، وَجَبَى يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرَكُنُ ،
وَقَنْطَ يَقْنُطُ . وَمَا عَدَّوه شاذًّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ فَعْلٍ فَهُوَ فاعِلٌ ، نَحْوُ : طَهَّرَ فَهُوَ
طَاهِرٌ ، وَشَعَرَ فَهُوَ شَاعِرٌ ، وَحُمِضَ فَهُوَ حَامِضٌ ، وَعَقَرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ .
وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ . وَاعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ وَعَامَّتُهُ ؛ إِنَّمَا هُوَ لُغَاتٌ تَدَاخَلَتْ
فَتَرَكِبَتْ ، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي هَذَا الْبَابُ يَلِيهِ . هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ
يُحْتَقَدَ ، وَهُوَ أَشْبَهَ بِحِكْمَةِ الْعَرَبِ " .

٢ — قَلَى يَقْلَى ، بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ فَإِنَّ مُضَارِعَ قَلَى الْمَفْتُوحِ
يَقْلَى بِالْكَسْرِ ، وَمَاضِي يَقْلَى الْمَفْتُوحِ قَلَى بِالْكَسْرِ ، فَرَكِبُوا مِنَ اللَّغَتَيْنِ لُغَةً
ثَالِثَةً . وَمَعْنَى قَلَى : أَبْقَضَ .

٣ — سَلَا يَسْلَى ، بِالْفَتْحِ فِيهِمَا أَيْضًا ، مَعَ فَقْدَانِ حُرْفِ الْحَلَقِ مِنَ الْعَيْنِ
وَاللَّامِ ، وَالْمَشْهُورُ سَلَا يَسْلُو ، أَوْ سَلَى يَسْلَى ؛ فَالْفَتْحُ فِيهِمَا مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا .
وَالسَّلَوَانُ : النِّسْيَانُ ، وَسَلَاهُ نَسِيَهُ .

وطَهَّرَ فهو طَاهِرٌ ، وشَعَرَ فهو شَاعِرٌ ^(١) .
فكلُّ ذلك إنما هو لغاتٌ تَدَاخَلَتْ فترَكِبَتْ بأن أخذَ الماضي من
لغة ، والمضارع أو الوصف ^(٢) من لغة أخرى ، لا تُنطق بالماضي
كذلك ، فَحَصَلَ التَّدَاخُلُ والجمعُ بين اللغتين ^(٣) .
فإن مَنْ يقول : قَلَا ، يقول في المضارع : يَقْلَى ، والذي يقول :
يَقْلَا ، يقول في الماضي : قَلِيَ . وكذا مَنْ يقول : سَلَا ، يقول في
المضارع : يَسْلُو ، وَمَنْ يقول : يَسْلَا ، يقول في الماضي : سَلِيَ .
فتَلَقَّى أصحابُ اللغتين ، فَسَمِعَ هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ،
فأخذ كلُّ واحد من صاحبه ما ضَمَّهُ إلى لغته ، فترَكِبَتْ هناك لغة
ثالثة .

وكذا شَاعِرٌ ، وطَاهِرٌ ؛ إنما هو من شَعَرَ ، وطَهَّرَ ، بالفتح . وأما
بالضمِّ فوَصَفُهُ على (فَعِيل) ؛ فالجمع بينهما من التداخل " .

١ — الأصل أن يكون اسم الفاعل على وزن (فاعل) من فَعَلَ المفتوح
العين كقَاعِدٍ وَجَالِي . واسمُ الفاعل من فَعَلَ المضموه العين على (فَعِيل)
ككَرِيمٍ من كَرَّمَ ، وشَرِيفٍ من شَرَّفَ .

٢ — الوصف : مصطلح صرفي ، وهو الاسم المشتق الذي يدل على معنى
وذاة متصفة به ، ويشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ،
وأسمثلة المبالغة ، وأفعِل التفضيل . ويدل الوصف هنا على اسم الفاعل من
الفعلين طَهَّرَ وشَعَرَ .

٣ — أي التداخل بين الماضي والمضارع في الأولين ، وبينه وبين الوصف في
الأخيرين .

انتهى كلامُ ابنِ جنِّي^(١) .

وقد حَكَّى غيرُه^(٢) في استعمال اللّصين التداخلتين قولَين :

أحدهما : أنه يجوز مطلقاً^(٣) .

والثاني : إنما يجوز بشرط أن لا يُؤدِّي إلى استعمال لفظ مهمَل

كـ (الحَبْك)^(٤) .

* * *

١ — أجمَعُ السيوطي بكلام ابنِ جنِّي غاية الإححاف ، وجعل بايِن مستقلين في فرع واحد ، وأدخل بعضهما في بعض تداخلاً عجيباً ، فلا بُدَّ من مطالعة كلام ابنِ جنِّي ومراجعته في (الخصائص ١ / ٣٧٠ — ٣٨٥) .

٢ — أي غير ابنِ جنِّي من أهل العربية .

٣ — أي يجوز مطلقاً ، ولو أدى إلى تركيب لا أصل له في الكلام ، وبناء لا نظير له في الأبنية ، كما يدلّ مقابلُه .

٤ — الحَبْك : هو مثال للمهمَل ، والمراد ما نُقِلَ أنه قيل فيه : حَبْك بكسر الحاء وضمّ الباء . وهذا بناء مهمَل ، لا وجود له ، إلا أنهم وجَّهوه بأنه من تداخل اللغتين ، وهما ضَمُّ أَوَّلِيهِ وكسْرُهُما ، فدخل ضم الثاني في لغة كسر الأول في الأخرى . وقد قرأ الحسن قول الله تعالى (والسماء ذات الحُبُك) الذاريات ٧ : الحُبُك ، والحَبْك ، والحَبْك ، والحَبْك . والحيك . والسوِجّه السادس (الحَبْك) قراءة الناس . ورُوي عن عِكْرَمَة (الحَبْك) . وجميعه هو بمعنى : طرائق الغيم ، وأثرُ حُسْنِ الصنعة فيه . انظر : المختصِب لابنِ جنِّي : ٢ / ٢٨٧ .

[الفرع] الثامن

[لا يُحْتَجُّ بكلام المولدين]

أَجْمَعُوا ^(١) على أنه لا يُحْتَجُّ بكلام المولدين ، والمُحَدِّثِينَ ^(٢) في اللغة والعربية .

١ — أي : أجمع أئمة النحر والصرف واللغة ، ومن في معناهم ممن يستدل على إثبات التراكيب والألفاظ ، دون علماء المعاني والبيان والبدیع ؛ فإنهم يستدلون بأنواع الشعراء على اختلاف طبقاتهم .

٢ — (بكلام المولدين والمحدثين) كلاهما بصيغة اسم المفعول ، جمع مُولَد ، ومُحَدِّث ، وكلاهما بمعنى ؛ فالمعطف تفسيري . وبعضهم فرق بينهما فقال : المولدون من بعد الإسلاميين كبشار بن برد ، والمحدثون من بعدهم كأبي تمام . ونشير إلى أن اللغويين قَسَمُوا الشعراء إلى أربع طبقات :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كأمريئ القيس ، والأعشى ، وطرفة بن العبد ، وزهير بن أبي سلمى .

الطبقة الثانية : المحضرون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد بن ربيعة ، وحسان بن ثابت ، والخنساء ، وكعب بن زهير .

الطبقة الثالثة : المتقدمون ، ويُقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كحريز ، والفرزدق ، والأعطل .

الطبقة الرابعة : المولدون ، ويُقال لهم المحدثون ، وهم يبدعون في العصر العباسي ببشار بن برد ، وأبي نؤاس .

والطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعاً . وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً .

وفي (الكشاف) ^(١) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ؛ فإنه ^(٢) استشهد على مسألة ^(٣) بقول حبيب بن أوس ^(٤) ، ثم قال :

١ — هو التفسير العجيب الذي لا نظير له في موضوعه (الكشاف عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل ، في وجوه التأويل) تأليف الإمام الفاضل أبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الزعشمري (٤٦٧ — ٥٣٨ هـ) .

٢ — (فإنه) أي : صاحب (الكشاف) المفهوم من المقام .

٣ — توقف الزعشمري في (الكشاف ١ / ٢٢٠ وما بعدها) أمام قول الله تعالى : (وإذا أظلم عليهم قاموا) البقرة / ٢٠ قائلًا : " و (أظلم) يحتمل أن يكون غير مُتَعَدٍّ ، وهو الظاهر ، وأن يكون متعديًا منقولاً من : ظلم الليل وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أظلم) على ما لم يُسم فاعله . وجاء في شعر حبيب بن أوس :

هُمَا أَظْلَمَا حَالِي ثُمْتُ أَحَلِّيَا ظَلَامِيَهُمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَةٍ أَشْيَبِ

وهو ، وإن كان مُحَدَّثًا ... " . والضمير (هُما) في بيت أبي تمام عائد إلى العقل والذهن اللذين ذكرهما في بيت سابق على هذا ؛ وإنما أسند الإظلام إلى العقل ؛ لأن الميـش لا يطيب لعافل ، وإلى الدهر ؛ لأنه يعادي كل فاضل . وأحسب : كَشَفًا . ومعنى البيت : كفاني ما علمني إياه عقلي وذهري ؛ فقد ساقًا إلي ظلمة الخطوب التي ابتعثت بياض الشيب في مفرقي ، على الرغم من أني ما زلتُ أمرًا شابًا .

٤ — هو الشاعر المعروف حبيب بن أوس الطائي ، وكنيته أبو تمام ، وبها اشتهر . مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين ومائتين من الهجرة .

" وهو ، وإن كان مُحدثًا ، لا يُستشهدُ بشعره في اللغة ؛ فهو
من علماء العربية ، فاجْعَلْ ما يقوله بِمَثَرَةٍ ما يَرَوِيهِ ؛ ألا تَرَى إلى
قول العلماء : الدليلُ عليه بيتُ الحماسة ^(١) ، فيَقْتَنُونَ بذلك
لثبوتهم بروايته وإتقانه " ^(٢) .

* * *

-
- ١ — (الحماسة) هو الديوان المشهور الذي جمعه أبو تمام ، واختاره من
كلام العرب والإسلاميين ، وأودعه أبوابًا من الأدب ، وصدره بباب
الحماسة ، وهي الشجاعة وزنا ومعنى ؛ فسُمِّي الكتاب بأول أبوابه .
- ٢ — يرى اللغويون والنحويون أن ما ذكره الزمخشري في كشفه ممنوع ؛ إذ
لو فُتِحَ هذا الباب ، لاحتُجَّ بكل ما وقع من شعر المحدثين بهذا الطريق ، على
الرغم مما فيه من لحن ، وما عليه من مأخذ . وأشاروا إلى أن مَبْنَى الرواية
على الوثوق والضبط ، ومبنى القول على الدراية والإحاطة بالأوضاع
والقوانين ، والإتقان في الأول لا يستلزمه في الثاني ، وغايةُ أمر أبي تمام أنه
جَمَعَ في (الحماسة) أشعار مَنْ يُستشهدُ بشعرهم ، وصَدَقَ فيه .

[أول الشعراء المحدثين]

أول الشعراء المحدثين بشار بن بُرد^(١) ، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقريباً إليه^(٢) ؛ لأنه كان هجاء ، لتركة الاحتجاج بشعره . ذكره المرزباني وغيره^(٣) .

١ — هو أبو معاذ بشار بن برد العُقَيْليّ ، الضرير ولادة ، أحد مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، شاعر مُجِدُّ مُفْلِقٍ ظريف مُحْسِن ، أستاذ أهل عصره من الشعراء غير مُدَّافِع ، يجتمعون إليه وينشُدونه ، ويرضون بحكمه . توفي سنة سبع وستين ومائة من الهجرة .

٢ — نسب أصحاب بشار إلى سيبويه أنه استشهد في كتابه بيت من شعر بشار ، بعد أن توَعَّده بالهجاء . وأصحابُ بشار يروون له هذا البيت :

وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وما كُلُّ مُوتٍ نُصْحَهُ بَلِيبٍ

وهذا البيت في (الكتاب ١ / ٤٠٩) ، وهو ليس من شعر بشار ؛ وإنما هو لأبي الأسود الدؤلي (في ديوانه ص ٢٠٧) ، من قصيدته التي مطلعها :

أَمِنْتَ امْرَأً فِي السَّرِّ لَمْ يَكْ حَازِماً ولكنَّه فِي النُّصْحِ غَيْرُ مُرِيبٍ

وليس في كتاب سيبويه شواهد من شعر بشار ؛ لذلك يجوز أن يكون استشهاده بشعره على نحو ما يذكِّره المتناكرون في المجالس ، وبجامع القوم . انظر : رسالة الغفران لأبي العلاء المعري (٣٦٣ — ٤٤٩ هـ) ص ٤٣١ .

٣ — المرزباني : الموشح ص ٣٨٥ وما بعدها . وقد أورد المرزباني ما قاله بشار في هجاء سيبويه .

وَقَلَّ ثَعْلَبٌ ^(١) عَنِ الْأَصْمَعِيِّ ، قَالَ : خُتِمَ الشَّعْرُ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ
هَرَمَةَ ^(٢) ، وَهُوَ آخِرُ الْحَجَجِ .

* * *

١ — هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ سَيَّارِ الشَّيْبَانِيِّ النَّحْوِيُّ
الْمَعْرُوفُ بِثَعْلَبٍ ، إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ فِي زَمَانِهِ ، ثِقَّةٌ ، دِينٌ ،
مَشْهُورٌ بِصَدَقِ اللَّهَجَةِ ، وَالْمَعْرِفَةِ بِالْغَرِيبِ ، مُقَدِّمٌ بَيْنَ الشُّبُوحِ وَهُوَ حَدَّثَ .
وُلِدَ سَنَةَ مِائَتَيْنِ ، وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ مِنَ الْمُهَجَرَةِ .

٢ — هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ هَرَمَةَ الْقُرَشِيُّ ، أَحَدُ بَنِي
قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ فِهْرٍ ، حِجَازِيٌّ ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ ، مِنْ مَخْضَرَمِي
الدَّوْلَتَيْنِ الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ . مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً . وَنَلَاظُ أَنْ ابْنَ
هَرَمَةَ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ١٧٦ هـ آخِرُ مَنْ يُحْتَجُّ بِشَعْرِهِ ، فِي حِينِ أَنْ بَشَارًا الْمَتَوَفَى
سَنَةَ ١٦٧ هـ لَا يُحْتَجُّ بِشَعْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَسَاسَ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ
هُوَ الْعَصَرُ ، لَا السَّنَةُ ؛ لِذَلِكَ مَنْ عَاشَ فِي عَصْرِ ابْنِ هَرَمَةَ ، وَكَانَ فَصِيحًا لَا
يَلْحَنُ ، يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِ . وَقَدْ كَانَ الْأَخْفَشُ يَطْعَنُ عَلَى بَشَارٍ فِي قَوْلِهِ :
وَالْآنَ أَقْصَرَ عَنْ سُنَّةِ بَاطِلِيٍّ وَأَشَارَ بِالْوَجَلَى عَلَى مُشِيرٍ
وَبِی قَوْلِهِ :

عَلَى الْغَزَلَى مِثْلِي السَّلَامُ قَرِيبًا لَهَوْتُ بِهَا فِي ظِلِّ مُخْضَرَّةٍ زُهْرٍ
وَقَالَ : لَمْ يُسَمَّ مِنَ الْوَجَلِ وَالْغَزَلِ (فَعَلَى) ؛ وَإِنَّمَا قَاسَمَهُمَا بَشَارٌ ، وَلَيْسَ
مِمَّا يُقَالُ ، إِنَّمَا يُعْمَلُ فِيهِ بِالسَّمَاعِ . وَالْوَجَلَى : مُصْدَرٌ صَاغَهُ عَلَى وَزْنِ
الْفَعْلَى ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَجَلِ ، أَرَادَ بِهِ التَّقْوَى ؛ أَيْ نَصَحَنِي نَاصِحٌ
بِالْخُشُوفِ مِنَ اللَّهِ . وَأَرَادَ أَنَّهُ لَمَّا أَقْصَرَ عَنِ الْمُنْتِيحَةِ ، لَمَزَهُ مِنْ يَلْمَزُهُ .
وَالْغَزَلَى : اسْمٌ بِمَعْنَى الْغَزْلِ ، وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنِ الْإِقْلَاعِ عَنِ الْغَزْلِ .

[الفرع] التاسع

[لا يُحْتَاجُ بِشَعْرٍ أَوْ نَثْرٍ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ]

لا يَحُوزُ الاحتِجَاجُ بِشَعْرٍ ، أَوْ نَثْرٍ ، لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ . صَرَّحَ بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف) (١) . وكان علة ذلك خَوْفُ أن يكون لِمَوْلَدٍ ، أَوْ مَنْ لَا يُوثَّقُ بِفَصَاحَتِهِ . وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : " أجاز الكوفيون إظهارَ (أن) بعد (كَيَ) ، واستشهدوا بقول الشاعر :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تُطِيرَ بِقُرْبَتِي فَتَرْكُهَا شَتَاً بِيَدَاءَ بَلْقَعِ (٢)

١ — الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة (٨٠) . قال ابن الأنباري في تعليقه على أحد الشواهد التي احتج بها الكوفيون : " إن هذا البيت غير معروف ، ولا يُعْرَفُ قَائِلُهُ ، فلا يكون فيه حُجَّةٌ " .

٢ — قائل البيت غير معروف . و (ما) من (لكَيْمَا) زائدة بالإجماع . وتطير : تذهب بسرعة ، أو تسير سراً سريعاً . والقربة : معروفة . وشتاً : يابسة متخرقة . والبيداء : الصحراء . وبلقع : قفر . والشاهد في البيت : أن (كسي) تحتل وجهين : فإمّا أن تكون جارة بمعنى اللام ، وإمّا أن تكون بمعنى (أن) المصدربة : قال ابن مالك : " فيُحْتَمَلُ أن تكون (كي) فيه بمعنى (أن) ، وشَدُّ اجتماعهما على سبيل التوكيد ، ويُحْتَمَلُ أن تكون جارة ، وشَدُّ اجتماعها مع اللام " . انظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٣٣ ، والإنصاف (المسألة ٨٠) ، وشرح المفصل : ١٩ / ٧

قال : والجوابُ أن هذا البيتَ غيرُ معروفٍ قائله ، ولو عُرفَ ^(١) لَحَازَ أن يكون من ضرورة الشعر .

وقال أيضًا ^(٢) : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لَكِنْ) ، واحتجوا بقول الشاعر :

ولَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ ^(٣)

١ — شرط ما يُستدل به أن يكون قائله معروفًا مشهورًا بالفصاحة ، (ولو عُرف) هو انتقال من المنع إلى التسليم ؛ أي سلمنا أنه معروف ، لكنه لئدرته لا تثبت به القواعد ، وتخالف به القوانين ؛ بل يُحمل على الضرورة .

٢ — أي : وقال أيضًا ابنُ النحاس في (التلمية) .

٣ — نصُّ أكثر العلماء على أن هذا الشاهد لا يُعلم قائله ، ولا تُعرف له تمة ، ولا سوابق أو لواحق ، إلا ابن عقيل (في شرحه على ألفية ابن مالك ١ / ٣٦٣) ؛ فإنه رواه يثًا كاملاً من غير عزو ، هكذا :

يَلُوْمُوْنِي فِي حَبِّ ثَلِي عَوَاذِلِي
ولكنني من حبيها لَعَمِيْدُ
والعميد والمعمود : هو الذي أمرضه العشق وهذه . ويروى : لَكَمِيْدُ ، وهو الحزين ، وهي رواية الفراء (معاني القرآن ١ / ٤٦٥) . والاستشهاد بالبيت في قوله (لَعَمِيْدُ) حيث قرن خبر (لكن) باللام ، ويرى البصريون أن هذا شاذ لا يجوز الفيلس عليه ، والكوفيون يرونه سائغًا جائزًا . وقال ابن هشام في (المغني ٣ / ٥٤٧) : " ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين ، احتجوا بقوله :

ولكنني من حبيها لَعَمِيْدُ

ولا يُعرف له قائل ، ولا تمة ، ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على أن الأصل (لَكِنْ إِنْ) ، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً ، ونون (لَكِنْ) للساكنين . "

والجواب : أن هذا البيت لا يُعرف قائله ، ولا أوّله ، ولم يُذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحدٌ ممن وثق في اللغة ، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك ما فيه ^(١) .

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية : " استدَلَّ الكوفيون على جواز مدِّ المقصور للضرورة بقوله :

قَدْ عَلِمْتُ أَحْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ
وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ
أَنْ نَعْمَ مَاكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ
يَا لَكَ مِنْ ثَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ
يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ ^(٢)

١ — (وفي ذلك ما فيه) أي من موجبات التوقف عن الاستدلال به .

٢ — هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقال الفراء : إن هذا الرجز لأعرابي من أهل البادية ، ولم يُسمَّه ، وقال أبو عبيد البكري في (سمط اللآلي ٢ / ٨٧٤) : هو لأبي المقدم الراجز (يهس بن ضبيب بن عامر المتوفى نحو سنة ١٠٠ هـ) . والسَّعْلَاءُ : أصله السَّعْلَاءُ ، قيل : هي الغول ، أو ساحرة الحسن ، وتُجمَع على السَّعَالِي . والجَرَاءُ : من قولهم : جارية بينة الجراء ؛ أي الصِّبَا والفتاء . والخَوَاءُ : بخُلُوف الجُحُوف من الطعام . والشيشاء : التمر الذي لم يشتد نواه ، وهو أردأ التمر . وينشب : يعلّق . والمسعل : الحلق ؛ لأنه موضع السَّعَال . واللهاء : جمع لهأة ، وهي الهنة التي في أقصى سقف الحلق . وعمل الاستشهاد : استعمال السعلاء ، والخواء ، واللهاء ، مملودة ، وهي مقصورات .

فَعَدَّ السَّعْلَا ، وَالْحَوَا ، وَاللَّهْمَا وَهِيَ مَقْصُورَاتُ .
 قال ^(١) : والجوابُ عندنا ^(٢) أنه لا يُعْلَمُ قائله ، فلا حُجَّةَ فيه " .

لكن ذَكَرَ ^(٣) في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك ؛ فإنه قال :
 طَعَنَ عَبْدُ الْوَاحِدِ الطَّوَّاحُ فِي كِتَابِهِ (بُغْيَةُ الْآمِلِ) ^(٤) فِي الْإِسْتِشْهَادِ
 بِقَوْلِهِ :

لَا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا ^(٥)
 وقال ^(٦) : هو بيتٌ مجهولٌ ، لم ينسبه الشَّراحُ إلى أحدٍ ، فسَقَطَ
 الاحتجاجُ به .

١ — أي : قال ابن هشام .

٢ — أي : والجواب عند معاصر الجاردين على قوانين أهل البصرة .

٣ — أي : لكن ذكر ابن هشام

٤ — ورد في (كشف الظنون ١ / ٢٤٧) : الطَّوَّاحُ ، وكتابه (بُغْيَةُ الْآمِلِ
 وَمُنِيَّةُ السَّائِلِ) ، وضعه في ترتيب في ترتيب (الكامل) للمبرد .

٥ — رجز قائله رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه عن ١٨٥ ، وصدره :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَنْلِ مُلِحًا دَائِمًا

والمعنى : أيها انعاذل الملح في عَنَلِهِ ، لا يمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من
 السبِّ ؛ فإني صائم عن مخاطبتك . والشاهد فيه : قوله (عَسَيْتُ صَائِمًا) ؛
 حيث جاء خبر (عسى) مفردًا ، وهو قوله (صَائِمًا) ، والأصل فيه أن
 يكون فعلًا مضارعًا .

٦ — أي : قال عبد الواحد الطَّوَّاحُ .

ولو صَحَّ (١) ما قاله لسَقَطَ الاحتجاجُ بخمسين بيتًا من (كتاب
سيبويه) ؛ فإن فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِفَ قائلوها ، وخمسين مجهولة
القائلين .

* * *

١ — (ولو صَحَّ ...) هو كلام ابن هشام المعارض لكلامه السابق .

[الفرع] العاشر

[هل يُقْبَلُ قولُ القائل : حَدَّثَنِي الثقة]

إذا قال ^(١) : حَدَّثَنِي الثَّقَةُ ، فهل يُقْبَلُ ؟ قولان :
في علم الحديث ، وأصول الفقه رَجَّحَ كلاً مُرَجِّحُونَ ، وقد وَقَعَ
ذلك لسيبويه كثيراً ^(٢) ؛ يعني به الخليل وغيره .
وكان يونس ^(٣) يقول : حَدَّثَنِي الثَّقَةُ عن العرب ، فقبل له :
مَنِ الثَّقَةُ ؟ فقال : أبو زيد ، قيل له : فَلِمَ لَا تُسَمِّيهِ ؟ قال : هو
حَيٌّ ^(٤) ، فأنا لَا أَسْمِيهِ .

* * *

١ — أي : إذا قال النحوي ، أو اللغوي ، المفهوم من الكلام .

٢ — سبق في (الفرع الثاني) ما يتعلق بذلك .

٣ — هو يونس بن حبيب البصري ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وسمع من العرب كما سمع من قبله ، وأخذ عنه سيبويه ، وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه أيضاً أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وأبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء . وكان له مذاهب وأقيسة تفرَّد بها ، وكانت خلقتة بالبصرة ، وكان يقصده طلبة العربية ، وفصحاء الأعراب والبادية . وتوفي يونس سنة ثلاث وثمانين ومائة من الهجرة .

٤ — (هو حي) ؛ أي ربما ينسى ما حدثه به ، فيقع التاكُّرُ ، فيؤدي إلى المعارضة والعقوق ، فكانه رأى أن الوقوع في مثل هذا ضررٌ ، وعزُّو القول لقائله ، وإن كان هو الأصل والأليق بالإنصاف ، إلا أنه عارضه هذا العارض فقدمه ؛ لأن دفع المضار ، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

[الفرع] الحادي عشر

[طَرَحُ الشاذِّ ونحوه]

قال ابن السراج ^(١) في (الأصول) ^(٢) ، بعد أن قرّر أن
(أفعل) التفضيل لا يأتي من الألوان :
" فإن قيل : قد أثبت بعض الناس :
يا لَيْتِي مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض ^(٣)

١ — هو أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السراج ، أحد العلماء
المذكورين ، وأئمة النحو المشهورين . أخذ عن أبي العباس المبرد ، وإليه
انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد ، وأخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن
إسحاق الزجاجي ، وأبو سعيد السيرافي ، وأبو علي الفارسي ، وعلي بن
عيسى الرمثاني . ولابن السراج مصنفات حسنة ، وأحسنها وأكثرها كتاب
الأصول ؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيويه ، ورثبها
أحسن ترتيب . توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة من الهجرة .

٢ — الأصول في النحو : ١ / ١٠٤ وما بعدها . والنص الذي نقله
المصوّط عن (الأصول) رواه ابن السراج بدوره عن أستاذه المبرد .

٣ — يُنسب هذا الرجز إلى رؤية بن المعجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ،
ومضى فيه الرواية على هذا النحو :

لقد أتى في رمضان الماضي
جارية في درعها الفضفاض
تقطع الحديث بالإماض
أبيض من أخت بني أباض

فالجواب (١) : أن هذا معمولٌ على فساد (٢) ، وليس البيتُ الشاذُّ ، والكلامُ المحفوظُ بأدنى إسناد ، حُجَّةٌ على الأصلِ المجتمعِ عليه في كلام ، ولا نُحْوٍ ، ولا فِقْه (٣) ؛ وإنما يَرَكُنُ (٤) إلى هذا ضَعْفَةُ أهلِ النحو ، وَمَنْ لا حُجَّةَ معه (٥) .

والاستشهاد بالبيت في قوله (أيض) ؛ حيث جاء بأفعل التفضيل مر البياض ، وهو يشهد للكوفيين الذين يميزون بحى أفعل التفضيل وصيغتي التعجب من خصوص البياض والسود ، دون سائر الألوان ؛ لكونهما أصلاً للألوان كلها . والبصريون يمنعون ذلك ، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ ، أو يكون (أفعل) في مثل قول رؤية صفة مشبهة ، لا أفعل تفضيل . وفي رمضان الماضي : كان جَمَعَهُم الربيعُ في ذلك السوقت . والدرع : القميص . والفضفاض : الواسع . والإيماض : ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك . ومعنى قوله (تقطع الحيث بالإيماض) : أن القوم إذا كانوا يتحدثون ، فأومضت ، تركوا الحديث ، واشتغلوا بالنظر إليها لبراعة جمالها . وبنو أباض : قوم اشتهروا بياض ألوانهم .

١ — أي : الجواب عن الشعر الذي استدل به الكوفيون .

٢ — المراد بالفساد : الخروج عن الأصل المتداول .

٣ — أي : في شيء من هذه الفنون الثلاثة ولا غيرها ؛ لأن الحكم للغالب .
والنادرُ القليلُ لا حُكْمُ له .

٤ — يركن : يميل ويسكن .

٥ — أي ومن لا حجة قوية ؛ لمخالفتها الأصل ، وإلا فالسماغ من الدلائل القوية في هذا الفن .

وتأويلُ هذا ^(١) وما أشبهه كتأويل ضَعْفَةِ أصحاب الحديث ،
وأتباع القُصَّاصِ ^(٢) في الفقه " . انتهى .
فأشار ^(٣) بهذا الكلام إلى أن الشاذَّ ونحوه يُطْرَحُ طَرْحًا ^(٤) ،
ولا يُهْتَمُّ بتأويله ^(٥) .

* * *

-
- ١ — (وتأويل هذا) الإشارة لِمَنْ ذكر من الضعفة ؛ أي تأويل الضعيف في العربية السالك هذه المسالك ، الخارجة عن الأصول كتأويل ضعفة الحديث .
 - ٢ — القُصَّاص : جمع قاص ، وهو مَنْ يذكر الأخبار الماضية ، ويحكى عن القرون السابقة ، والأمم المالكة .
 - ٣ — أي : فأشار ابن السراج .
 - ٤ — يُطْرَحُ : يُلقَى ويُرمى ، ولا يُلتفت إليه ؛ لأنه من سَقَط المتاع ، وأكد ذلك بقوله (طَرْحًا) .
 - ٥ — (لا يُهْتَمُّ بتأويله) لا يُعْتَنَى بشأنه ، ولا يُنْظَرُ فيه ؛ لخروجه عن الأصول المجمع عليها .

[الفرع] الثاني عشر

[متى يسوغ التأويل ؟]

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) :
" التأويلُ ^(١) إنما يسوغُ ^(٢) إذا كانت الجأدة ^(٣) على شيء ،
ثم جاء شيء يخالفُ الجأدةَ ^(٤) ، فيتأول .
إمّا إذا كان ^(٥) لغة طائفة من العرب ، لم تتكلم إلا بها ، فلا
تأويل .

١ — أول الكلام : فسرّه وردّه إلى الغاية المرجوة منه . والتأويل : هو صرّفُ
الكلام ، والخروجُ به عما يقتضيه لفظه . ويرى بعض العلماء أن التأويل
والتفسير مترادفان ، ويرى بعضهم الآخر أنهما متباينان .

٢ — يسوغ : يجوز .

٣ — الجأدة : هي معظم الطريق ، أو هي الطريقة المسلوكة الواضحة . ولا
يوصف الباطل بالجاودة ؛ فلا يُقال : هو على جادة الباطل ، بل يُقال : على
مزَلَّة الباطل ومزلته ، أو مهلكته .

٤ — (ثم جاء شيء يخالف الجأدة) وهذا يكون فيه التعارض ؛ لأنه لا يمكن
ردّه ، لسوروده عن فصيح مُحْتَجّ بكلامه ، ولا تُنقض القواعد به ؛ لأنها
أصول لا تُنقض بمحرد ما يسمع ، ولهذا يجب ردُّ ما ورد من ذلك للأصول
بالتأويل ، كما أشار إليه أبو حيان بقوله (فيتأول) .

٥ — أي : إمّا إذا كان ما ثبت عن العرب ، وكان مخالفاً للقواعد ، لغة
معروفة لطائفة

ومن ثمَّ كان مردودًا تأويلُ أبي علي (١) : " لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا
 الْمِسْكُ " (٢) على أن فيها (٣) ضميرَ شأن ؛ لأن أبا عمرو (٤) نقلَ
 أن ذلك لغةُ عميم " (٥) .

* * *

١ — أي : ومن أجل ما ذكر من أن ما كان لغة لطائفة من العرب لا يتأول
 كان تأويل أبي علي الفارسي مردودًا .

٢ — (إلا المسك) بالرفع . والمسك : الطيب المعروف الذي ورد في
 حديث الإمام مسلم وغيره أنه سيّد الطيب الدنيوي والأخروي . وإنما رُفِعَ
 خبر (ليس) ختمًا لها في الإهمال ، عند اقتران خبرها بـ (إلا) ، على
 (ما) النافية في ذلك ؛ فأولّه أبو علي الفارسي بما أشار إليه المصنّف .

٣ — (فسيها) أي في (ليس) ؛ أي، والجملة الاسمية (الطيب إلا المسك)
 هي خبر (ليس) . ولو كان كما زعم أبو علي الفارسي لدخلت (إلا)
 على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا .

٤ — أي أبو عمرو بن العلاء .

٥ — انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (١٨) .

[الفرع] الثالث عشر

[إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال]

قال أبو حيان أيضًا :

" إذا دَخَلَ الدليلُ الاحتمالُ ^(١) سَقَطَ به الاستدلالُ " . وردَّ به ^(٢) على ابن مالك كثيرًا في مسائل ، استدَلَّ عليها بأدلة تقبل التأويل ؛ منها ^(٣) استدلاله على قَصْرِ (الأخ) بقوله ^(٤) :
أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِيبَكَ بِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي ^(٥)
فإنه يحتمل أن يكون منصوبًا بإضمار فعل ؛ أي : الزَّمُ ^(٦) .
وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

* * *

١ — أي : إذا دخل الشاهد الاحتمال سقط به الاستدلال ؛ لأن دخوله يكسوه ثوب الاحتمال ، فيسقط عن مقام الاستدلال ..

٢ — أي : وردَّ أبو حيان بهذا الأصل .

٣ — أي : من المسائل التي ردّها أبو حيان على ابن مالك ؛ لكون دليله ليس نصًّا ، بل محتملاً .

٤ — انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٩ .

٥ — الملمة : من الألام ، المصيبة النازلة . وتبغى : تطلب وتريد ، من البَغْيَةِ وهي الحاجة . ويَبْغِي : من البَغْيِ ، وهو التعدي .

٦ — (فإنه يحتمل ...) ردُّ للكلام ابن مالك ؛ أي وما ذكره من كونه مبتدأ على لغة القصر ، لا يتعين ؛ لاحتمال كونه منصوبًا على الإغراء ، جريًا على اللغة الفاشية ؛ أي الزَّمُ أَخَاكَ .

[الفرع الرابع عشر]

[رواية الآيات على أوجه مختلفة]

كثيراً ما ^(١) تُروى الآيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض . وقد سُئِلْتُ عن ذلك قديماً ، فأجبتُ باحتمال أن يكون الشاعرُ أنشده لمرّةً هكذا ، ومرّةً هكذا ^(٢) . ثم رأيتُ ابن هشام قال في (شرح الشواهد) :

" رُويَ قوله :

ولا أرضَ أبْقَلْ إِبْقَالَهَا ^(٣)

بالتذكير ^(٤) ، والتأنيث مع نقل الهمزة ^(٥) ؛ فإن صَحَّ أن القائل بالتأنيث ، هو القائل بالتذكير ، صَحَّ الاستشهادُ به على الجواز في

١ — كثيراً : منصوب على الظرفية ، أو على أنه مفعول مطلق ، وهو الأكثر ، وما : زائدة للتأكيد .

٢ — أي : الشاعر ، بفصاحته ، يتلاعب بمقولاته ، فينشدها كيف أراد . وكلمة (مرة) استعملوها منصوبة على الظرفية ، أو المصدرية .

٣ — هذا عَجَزُ بيت لعامر بن جُوَيْنٍ الطائي ، والبيت بتمامه :

فلا مُزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا ولا أرضَ أبْقَلْ إِبْقَالَهَا

وَصَفَّ أرضًا مُنْصَبَةً لكثرة ما نَزَلَ بها من الغيث . والودْقُ : المطر . والمُزَنَةُ : السباحة . والشاهد فيه : حذف التاء من (أبقلت) ؛ لأن الأرض بمعنى المكان ، فكانه قال : ولا مكانَ أبْقَلْ إِبْقَالَهَا .

٤ — بالتذكير : أي تجريد الفعل الماضي (أبقل) من تاء التأنيث الساكنة .

غير الضرورة ، وإلا فقد كانت العربُ يُنشدُ بعضهم شعراً بعض ،
وكلُّ يتكلم على مُقتضى سجيته التي فطرَ عليها ، ومن هنا تكثرُ
الرواياتُ في بعض الآيات ^(١) . انتهى .

* * *

٥ — أي تكون الرواية :

ولا أرض أبقلت أبقالها

بتخفيف الهمزة ، ولا ضرورة فيه . والمراد بقوله (نقل الهمزة) ؛ أي نقل
حركة الهمزة لئلا التانيث الساكنة قبلها ، وحذفها لإقامة البحر المتقارب .
١ — أي تعددت الروايات بتعدد الراوي ، ويُعمل بالروايات كلها لفصاحة
القاتل والناقل ؛ لما يقرر : أن رواية لا تعدُّ في أخرى .

فصل

مُلَخَّصٌ من (المحصول) للإمام فخر الدين ^(١) ، مع زيادات من شروحه ^(٢) . قال :

" اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فَرَضٌ كفاية ؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مُسْتَحِيلٌ ؛ فلا بُدَّ من معرفة أدلتها ، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة ^(٣) ، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم . فإذا توقَّفَ العِلْمُ بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة ^(٤) تتوقَّفُ على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقَّفُ على الواجب

١ — هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) صاحب كتاب (المحصول) .

٢ — ومن تلك الشروح : (الكاشف عن المحصول) لشمس الدين محمد ابن محمود الأصبهاني (ت ٦٧٨ هـ) ، و (نفائس الأصول في شرح المحصول) لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي (ت ٦٨٤ هـ) .

٣ — إذا أطلق الأصوليون (الكتاب) فالمراد القرآن الكريم ، وأما السنة عندهم فهي أقوال الرسول المصطفى ﷺ وأفعاله وأحواله وتقريراته ، كما هو مشهور بين أهل مصطلح الحديث . انظر : المحصول ١ / ١ / ١١٩ و ٢٧٥ .

٤ — المراد بالأدلة : الأصلية ، وهي الكتاب والسنة .

المطلّسق^(١) ، وهو مقدورٌ للمكلف^(٢) ، فهو واجب^(٣) ؛ فإذا
معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة^(٤) . قال^(٥) :

" ثم الطريقُ إلى معرفتها : إمّا النقلُ المحض^(٥) كأكثر اللغة ، أو
العقلُ مع النقل ، كقولنا : " الجمعُ المُحلّى باللام للعموم " ؛ لأنه
يَصِحُّ استثناء أيّ فرد منه ؛ فإن صحّة الاستثناء بالنقل ، وكونه معيارَ
العموم بالعقل .

فمعرفة كون الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقل ،
وأما العقلُ المحضُ فلا مَحَال^(٦) له في ذلك " . قال :
" فالنقلُ المحضُ : إمّا تواتر ، أو آحاد ، وعلى كُلِّ منهما^(٧)
إشكالات .

١ — قوله (الواجب المطلق) أخرجَ الواجبَ المقيدَ وجوبه بذلك الأمر ،
كالنصاب للزكاة ، لتوقف وجوبه عليه ؛ فإن وجوبها لا يستلزم وجوبه ؛
لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب .

٢ — (وهو مقدور) جملة حالية ، أخرج بها ما قدرة للمكلف عليه مما
يتوقف عليه الواجب المطلق ، كالسلامة مع موانع الوجوب .

٣ — أي : لأن الوسائل لها حكم المقاصد ، وما لا يتم الواجب إلا به
فحكمه الوجوب .

٤ — انظر : المحصول ١ / ١ / ٢٧٦ — ٢٨٥ .

٥ — أي : النقل الخالص الذي لا شائبة للعقل فيه .

٦ — مَحَال : مصدر ميمي ؛ أي جَوَلان .

٧ — (منهما) أي نوعي التواتر والآحاد .

أما (التواتر) فالإشكالُ عليه من وجوه :

أحدها : أَنَّا نَجِدُ النَّاسَ مُخْتَلِفِينَ فِي مَعَانِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ الْأَلْفَاظِ تَدَاوُلًا وَتَوَرَّأًا عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُسْلِمِينَ اخْتِلَافًا شَدِيدًا ، لَا يُمْكِنُ فِيهِ الْقَطْعُ بِمَا هُوَ الْحَقُّ .

كلفظة (الله) ؛ فَإِنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهَا عِبْرِيَّةٌ ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا سُرْيَانِيَّةٌ . وَالَّذِينَ جَعَلُوهَا عَرَبِيَّةً اخْتَلَفُوا : هَلْ هِيَ مُشْتَقَّةٌ ، أَوْ لَا ؟ ^(١) وَالْقَائِلُونَ بِالِاشْتِقَاقِ اخْتَلَفُوا اخْتِلَافًا شَدِيدًا ، وَمَنْ تَأَمَّلَ أَدْلَتَهُمْ فِي تَعْيِينِ مَدْلُولِ هَذَا اللَّفْظِ عَلِمَ أَنَّهَا مُتَعَارِضَةٌ ، وَأَنَّ شَيْئًا مِنْهَا لَا يَفِيدُ الظَّنَّ الْغَالِبَ ، فَضْلًا ^(٢) عَنْ الْيَقِينِ .

وكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي لَفْظِ (الْإِيمَانِ) ^(٣) ، وَ (الْكُفْرِ) ^(٤) ، وَ (الصَّلَاةِ) ^(٥) ، وَ (الزَّكَاةِ) ^(٦) .

١ — أَوْ لَيْسَتْ بِمُشْتَقَّةٍ ؟ أَيِ ثَرْجَلَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ مَنْحَصِرَةً فِي الْقِسْمَيْنِ .
٢ — يُسْتَعْمَلُ (فَضْلًا) فِي مَوْضِعٍ يُسَبَّحُ فِيهِ الْأَوَّلُ ، وَيُرَادُ بِهِ اسْتِحَالَةُ مَا فَسَوْهُ ؛ وَلِهَذَا يَقَعُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَفَايِرِي الْمَعْنَى ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ نَفْسِي . وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارْسِيِّ أَنَّ (فَضْلًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ .

٣ — هَلْ (الْإِيمَانُ) مَصْدَرٌ آمَنَ بِهِ ، عَلَى أَفْعَلَ إِفْعَالًا ، لَا مِنْ فَاعِلٍ ، كَقَاتَلَ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقِيلَ : إِيْمَانٌ بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ كَقَاتَلَ ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ ، وَادْعَاءُ زِيَادَةِ الْيَاءِ فِيهِ كَقَاتَلَ بَعِيدٌ .

٤ — هَلْ (الْكُفْرُ) هُوَ الْجَمْعُ أَوْ هُوَ السِّرُّ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ؟

فإذا كان هذا الحال في هذه الألفاظ التي هي أشهر الألفاظ ،
التي هي أشهر الألفاظ ، والحاجة إليها ماسة جدًا ^(١) ، فما ظنك
بسائر الألفاظ ؟

وإذا كان كذلك ظهر أن دَعَوَى التواتر في اللغة والنحو متعذر .
وأجيب عنه بأنه ، وإن لم يمكن دعوى التواتر في معانيها على
سبيل التفصيل ؛ فإننا نعلم معانيها في الجملة .

فنعلم أنهم يطلقون لفظة (الله) على الإله المعبود بحق ، وإن
كنّا لا نعلم مُسمّى هذا اللفظ : أذاته ، أم كونه معبودًا ، أم كونه
قادرًا على الاختراع ، أم كونه ملجأًا للخلق ، أم كونه بحيث تُتَحَيَّرُ
العقول في إدراكه ؟ إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ .
وكذا القول في سائر الألفاظ ^(٢) .

الإشكال الثاني : أن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة .

٥ — هل (الصلاة) مصدر أو اسم مصدر ؟ وهل معناها الدعاء ، أو
الرحمة ، أو العطف ، أو الحنو ، أو غير ذلك ؟

٦ — هل (الزكاة) مصدر ؟ وهل معناها الطهارة ، أو النمو والزيادة ، أو
غير ذلك ؟

١ — الحاجة إليها ماسة جدًا ؛ لأنها أركان الإسلام ، وبها قوامه ، وعليها
قيامه ، مع كثرة تداولها على الألسنة ، وشهرتها بين المسلمين ، وقع فيها
هذا الاختلاف الذي كاد لا يحصل معه إيلاف ، فما بالك بغيرها من
الألفاظ التي ليست بمنزلتها في الشهرة ، وميسر الحاجة .

٢ — أي : وتُعلم بقية الألفاظ على جهة الإجمال ، دون التفصيل .

فَهَسِبْنَا أَنَّا عَلِمْنَا حِصُولَ شَرَايِطِ التَّوَاتُرِ فِي حِفْظِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ
وَالتَّصْرِيفِ فِي زَمَانِنَا ، فَكَيْفَ نَعْلَمُ حِصُولَهَا فِي سَائِرِ الْأَزْمَنَةِ ؟
وَإِذَا جَهِلْنَا شَرْطَ التَّوَاتُرِ جَهِلْنَا التَّوَاتُرَ ضَرُورَةً ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ
بِالشَّرْطِ يُوجِبُ الْجَهْلَ بِالشَّرْطِ .
فَإِنْ قِيلَ : الطَّرِيقُ إِلَيْهِ أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الَّذِينَ شَاهَدْنَاهُمْ أَخْبَرُونَا أَنَّ الَّذِينَ أَخْبَرُوهُمْ بِهَذِهِ
اللُّغَاتِ كَانُوا مُوصُوفِينَ بِالصِّفَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي التَّوَاتُرِ ، وَأَنَّ الَّذِينَ
أَخْبَرُوا مَنْ أَخْبَرَهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ ، إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ النُّقْلُ بِزَمَانِ
الرَّسُولِ ﷺ .

وَالْآخَرُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ ، لَوْ لَمْ تَكُنْ مَوْضُوعَةً لِهَذِهِ اللُّغَاتِ ،
ثُمَّ وَضَعَهَا وَاضِعٌ لِهَذِهِ الْمَعَانِي ، لَاشْتَهَرَ ذَلِكَ وَعُرِفَ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا
تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ .

قُلْنَا : أَمَّا الْأَوَّلُ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِمَّا ، حِينَ سَمِعَ
لُغَةً مَخْصُوصَةً مِنْ إِنْسَانٍ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَهْلِ
التَّوَاتُرِ ، وَهَكَذَا ؛ بَلْ تَحْرِيرُ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِمَّا لَا
يَفْهَمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَدْبَاءِ ^(١) ، فَكَيْفَ يُدْعَى عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ عَلِمُوهُ
بِالضَّرُورَةِ ؟ بَلِ الْغَايَةُ الْقَصْوَى فِي رَاوِيِ اللُّغَةِ أَنْ يَسْنِدَهُ إِلَى كِتَابٍ

١ — (مِمَّا لَا يَفْهَمُهُ ...) أَيِّ لِأَنَّهُمْ لَا اعْتِنَاءَ لَهُمْ بِالْإِسْنَادِ ، وَلَا اِهْتِمَامَ
لَهُمْ بِمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْ تَوَاتُرٍ ، أَوْ أَحَادٍ .

صحيح^(١) ، أو إلى إسناد مُتَقَنٍ^(٢) . ومعلوم أن ذلك لا يفيد اليقين^(٣) .

وأما الثاني فضعيفٌ أيضًا ؛ لأن ذلك الاشتهار إنما يجب في الأمور العظيمة^(٤) ، وليس هذا منه ، سَلَمًا أنه منه ، لكن لا نُسَلِّمُ أنه لم يشتهر ؛ فإنه قد اشتهر ، بل بَلَغَ مبلغ التواتر أن هذه اللغات إنما أُحِذَتْ عن جَمْعٍ مخصوصٍ كالخليل ، وأبي عمرو ، والأصمعي ، وأقرانهم ، ولا شَكَّ أن هؤلاء ما كانوا معصومين ، ولا بالغين حَدًّا التواتر ، وإذا كان كذلك ، لم يَحْصُلِ القطعُ واليقينُ بقولهم .

أقصى^(٥) ما في الباب أن يُقال : نعلم قطعًا أن هذه اللغات بأسرها غيرُ منقولة على سبيل الكذب ، ونقطعُ بأن فيها ما هو صدقٌ قطعًا ، لَكِنَّ كُلَّ لفظة عِيْنُهَا ؛ فإِنَّا لا يمكننا القطعُ بأنها من قبيل ما نُقِلَ صدقًا ، وحيثُ لا يَبْقَى القطعُ في لفظ معين أصلاً . وهذا هو الإشكال على مَنْ ادَّعَى التواترَ في نقل اللغات .

١ — المراد بقوله : (إلى كتاب صحيح) المعاجم اللغوية التي اهتم أصحابها بتحري الدقة والصواب والصحيح من الألفاظ التي جمعوها .

٢ — ورد في بعض نُسخ (الاقتراح) ، وكذلك في (الزهر ١ / ١١٦) : أستاذ مُتَقَنٍ ، ويجوز فتح القاف ؛ أي مُتَقَنٌ عِلْمُهُ . والمقصود بقوله (إسناد مُتَقَنٍ) أي : من غير اعتبار تواتر ولا غيره .

٣ — لا يفيد اليقين ؛ لعدم وجود التواتر .

٤ — في (الزهر ١ / ١١٦) : الأمور المهمة .

٥ — (أقصى) معناه : أبعدُ ، والمراد هنا : غاية ما في الباب ومنتهاه .

هذا كلام الإمام ^(١) .

وتعقبه الأصهباني ^(٢) بأن كَوْن اللغة مأخوذة عَمَّن لم يبلغ عدد التواتر لا يصلح أن يكون سندًا لِمَنْع عدم شُهْرَة نقل اللغات عن موضوعاتها الأصلية إلى غيرها ؛ لأن عدم عصمتهم لا يَسْتَلْزِم وقوع النقل والتغيير ، بل يثبت به ^(٣) احتمالُه ؛ وذلك لا يَقْدَحُ في دعوى انتفاء اللزوم ^(٤) . انتهى . والأمرُ كما قال .

ثم قال الإمام ^(٥) :

" وأما الآحادُ فالإشكال عليه من وجوه :

منها أن الرواة له مُحَرَّحُونَ ، ليسوا سَالِمِينَ عن القَدَح ^(٦) .

١ — أي كلام الإمام فخر الدين الرازي . انظر المزمع : ١ / ١١٣ — ١٢٤ (النوع الثالث ، معرفة المتواتر والآحاد) ، وحديث السيوطي فيه عن المتواتر والآحاد أكثر وضوحًا وشمولاً مما ذكره في (الاقتراح) .

٢ — أي : اعترض كلامه في (الكاشف عن المحصول) الذي أشرنا إليه .

٣ — بل يثبت به : أي بعدم عصمتهم .

٤ — (لا يقدح في دعوى انتفاء اللزوم) أي بأنه الأصل ؛ لأن الأصل العدم حتى يقوم دليل على خلافه ، وحينئذ فيكون بقاء الموضوعات بحالها ، لا من جهة نقلهم بذلك ، والأصل عدم التغيير ، حتى يثبت مقتضيه ، فيبقى خبرهم الأول بحاله ؛ لعدم وجود ما يقتضي خلافه .

٥ — أي في (المحصول ١ / ١ / ٢٨٥) .

٦ — مُحَرَّحُونَ : اسم مفعول من التحريح ، وقوله (ليسوا سَالِمِينَ ...) بيان وتفسير لـ (مُحَرَّحُونَ) ، أو استئناف بياني ، جيء به إطنابًا .

بيانه ^(١) : أن أصل الكُتُب المصنفة في النحو ، واللغة (كتاب سيويه) و (كتاب العين) ^(٢) .

أما (كتاب سيويه) فقد حُ الكوفيين فيه ، وفي صاحبه ، أظهر من الشمس ^(٣) .

وأيضاً فالمبرد كان من أجلّ البصريين ، وهو أقرَد كتاباً في القدر فيه ^(٤) .

-
- ١ — أي : بيان القدر ، أو التحريج المفهوم من (مُحَرَّحُونَ) .
 - ٢ — في التعبير لَفٌ وَتَشْرُ مَرْتَبٌ ؛ فد (كتاب سيويه) يرجع للنحو ، وهو عَلَمٌ بالغلبة عليه ، إذا أُطْلِقَ عند النحاة ، و (كتاب العين) يرجع إلى اللغة ، وهو مصنّف للخليل بن أحمد على ما اشتهر .
 - ٣ — القدرُ في (كتاب سيويه) غير ضارّ ، ولا مُلْتَفَتٌ إليه ؛ بل هو الإمام المرجوع إليه ، والأصل المعوّل عليه ، وما انتقدوه كلّهُ صَوِّبَ ، وأجْرِيَ على الأصول ، كما يُعلَمُ بمراجعة شراحه .
 - ٤ — سار المبرد في ردّه على سيويه أو (مسائل الغلط) على أن يذكر القطعة من كلام سيويه ، مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ، ثم ينتقدها ، مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد . وكان ينتقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة ، لم يعرض لها ؛ وإنما كان يقف حيثما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإعرابية ، وفي الرواية والاستشهاد ، وفي العوامل ، وفي التعبير ، وأحياناً كان يصرّح بأن هذا النقد هو رأي الأخصّش أو الجرّمي أو المازني . وقد اعتذر المبرد من (مسائل الغلط) ، وكان يقول : " هنا شيء كُنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا " ، و " إن هذا كتابٌ كُنا عملناه في أوان الشبية والحداثة " . مقدمة المقتضب : ٩٦ / ١ .

وأما (كتاب العين) فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه ^(١) .

١ — أصل الكتب المصنفة في جمع اللغة وضبطها (كتاب العين) ، ونقدم آراء القدماء في تحقيق نسبه .

— قال السمرائي في ترجمة الخليل : " عمل أول (كتاب العين) المعروف المشهور الذي به يتهم ضبط اللغة " . وهذه العبارة من السمرائي صريحة في أن الخليل لم يكمل كتاب العين .

— قال بعضهم : ليس (كتاب العين) للخليل ، وإنما هو لليث بن المظفر بن نصر بن سيار الخراساني ، وأضاف أبو منصور الأزهري : كان الليث رجلاً صالحاً عمل كتاب العين ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ويرغب فيه من حوله .

— قال بعضهم : عمل الخليل من (كتاب العين) قطعة من أوله ، إلى حرف الغين ، وكمله الليث ؛ ولهذا لا يشبه أوله آخره .

— قال ابن المعتز : كان الخليل منقطعاً إلى الليث ، فلما صنف كتابه العين خصه به ، فحظي عنده جداً ، ووقع منه موقفاً عظيماً ، ووهب له مائة ألف درهم ، وأقبل على حفظه وملازمته ؛ فحفظ منه النصف ، وكانت تحتها ابنة عمه ، وأنفق أنه اشترى جارية نفيسة ، فغارت ابنة عمه وقالت : والله لأغيظنسه ، وإن غظته في المال فذاك بما لا يبالي ، ولكني أراه مكباً إليه ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأفجعه به ؛ فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه ، ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ؛ فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره ، وأمرهم أن يكملوه على غظه ، وقال لهم : مثلوا عليه واجتهدوا ، فعملوا هذا التصنيف الذي بأيدي الناس .

— قال أبو الطيب اللغوي في كتابه (مراتب النحويين) : " أبدع الخليل بدائع لم يُسبق إليها ؛ فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في كتابه المسمى (كتاب العين) ؛ فإنه هو الذي رتب أبوابه ، وتوفي من قبل أن يحشوه " .

— قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : " إنما وقع الغلط في (كتاب العين) ؛ لأن الخليل رسمه ولم يحشّه ، ولو كان هو حشاه ما بقي فيه شيء ؛ لأن الخليل رجل لم يُر مثله ، وقد حشا الكتاب أيضاً قوم علماء ، إلا أنه لم يؤخذ منهم رواية ، وإنما وُجد بنقل الوراقين ؛ فاختلف الكتاب لهذه الجهة " .

— قال محمد بن عبد الواحد الزاهد : حدثني فقي قدم علينا من خراسان ، وكان يقرأ عليّ (كتاب العين) ، قال : أخبرني أبي عن إسحاق بن راهويه قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلاً صالحاً ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل ؛ فصنف باقي الكتاب ، وسمى نفسه الخليل ، وقال لي مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه للخليل بن أحمد . فهو إذا قال في الكتاب : قال الخليل ابن أحمد فهو الخليل ، وإذا قال : وقال الخليل مطلقاً فهو يحكي عن نفسه ؛ فكل ما في الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل .

— قال النووي : " كتاب العين المنسوب إلى الخليل إنما هو من جمع الليث عن الخليل " .

— قدّح الناس في (كتاب العين) : أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح في كتاب العين ، دون التعرض للمكانة العلمية المتميزة التي يحتلها الخليل في تاريخ التفكير اللغوي ؛ بل أنزلوه منزلة التي هو جدير بها ؛ لأنهم يربأون بالخليل عن نسبة الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له ، وقد

وأيضاً فإن ابن جني أورد باباً في (الخصائص) ^(٢) في قذح
أكابر الأدباء بعضهم في بعض ، وتكذيب بعضهم بعضاً .
وأورد باباً آخر ^(٣) في لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المندر .
وغرضه من ذلك القذح في الكوفيين .
وأورد باباً آخر ^(٤) في كلمات من الغريب ، لا يُعلم أحد أتى
بها إلا ابن أحرر الباهلي .

عمر عن هذا ابن جني قائلاً : " أما كتاب العين فيه من التخليط والخلل
والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه ،
ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غره ؛ فإن كان للخليل
فيه عمل فلعله أوماً إلى عمل هذا الكتاب إماء ، ولم يله بنفسه ، ولا قرره
ولا حرره " .

وألّف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي كتاباً استدرّك فيه الغلط الواقع في
كتاب العين ، دون أن يلجأ إلى تخطئة الخليل ؛ لأن الخليل أوحّد العصر ،
وقربح الدهر ، وجهّذ الأمة ، وأستاذ أهل الفطنة ، الذي لم يُرَ نظيره ، ولا
عُرفَ في الدنيا عديله ، وهو الذي بسط النحو ، ومدّ أطنابه ، وسبّب علله ،
وفسّق معانيه ، وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى
أبعد غاياته . انظر : المزهري ١ / ٨٩ وما بعدها .

٢ — الخصائص : ٣ / ٢٨٢ — ٣٠٩ .

٣ — الخصائص : ٢ / ٥ — ١٠ .

٤ — الخصائص : ٢ / ٢١ — ٢٤ .

وَرُوِيَ عَنْ رُؤْبَةِ وَأَبِيهِ أَنَّهُمَا كَانَا يَرْتَجِلَانِ أَلْفَاظًا ^(١) ، لَمْ يَسْمَعَاهَا ، وَلَا سُبِقًا إِلَيْهَا .

وعلى ذلك قال المازني ^(٢) : " مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِمْ " ^(٣) . وَأَيْضًا فَلِأَصْمَعِيِّ كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى الْخَلَاعَةِ ، وَمَشْهُورًا بِأَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي اللُّغَةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا ^(٤) .

١ — رُؤْبَةُ وَأَبُوهُ الْعِجَاجُ رَاجِزَانِ عَظِيمَانِ جَامِعَانِ لِفَضَائِلِ لِسَانِ الْعَرَبِ . وَقَدْ وَرَدَ فِي (الْخَصَائِصِ ٢ / ٢٥) أَنَّهُمَا كَانَا يَرْتَجِلَانِ أَلْفَاظًا ...

٢ — هُوَ أَبُو عَثْمَانَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ بَقِيَّةِ الْمَازِنِيِّ ، نَزَلَ فِي بَنِي مَازَنَ ، فَتَسَبَّأَ إِلَيْهِمْ ، وَهُوَ بَصْرِيٌّ ، رَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَالْأَصْمَعِيِّ ، وَرَوَى عَنْهُ الْمُبَرَّدُ ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ . وَكَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، مُتَسَعًّا فِي الرِّوَايَةِ . وَمِنْ أَهَمِّ مَصْنُفَاتِهِ (كِتَابُ التَّصْرِيفِ) الَّذِي شَرَحَهُ ابْنُ جَنِّي فِي (الْمَنْصَافِ شَرْحُ كِتَابِ التَّصْرِيفِ لِلْمَازِنِيِّ) . مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ ، أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، كُنَّا قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْلَادِيُّ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : سَنَةَ ثَلَاثِينَ .

٣ — قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي (بَابِ فِي أَنْ مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ) : " هَذَا مَوْضِعٌ شَرِيفٌ ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَضَعُفُ عَنْ احْتِمَالِهِ ؛ لِفِعْمُوضِهِ وَلُطْفِهِ ، وَالْمَنْفَعَةُ بِهِ عَامَةٌ ، وَالتَّسَانُدُ إِلَيْهِ مُقَوٌّ مُحَدِّدٌ . وَقَدْ نَصَّ أَبُو عَثْمَانَ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّكَ وَلَا غَيْرُكَ اسْمَ كُلِّ فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ ؛ وَإِنَّمَا سَمِعْتَ الْبَعْضَ فَقَسَمْتَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . فَإِذَا سَمِعْتَ : قَامَ زَيْدٌ ، أَجَزَتْ : ظَرَفٌ بِشَرٍّ ، وَكَرُمٌ خَالِدٌ " . الْخَصَائِصُ : ١ / ٣٥٧

٤ — الْخَلَاعَةُ : الْإِنْهِيَائُ فِي الْجَوْنِ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ : لَمْ يَكُنِ الْأَصْمَعِيُّ مَعْنً يَكْذِبُ ؛ بَلْ كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ فِي قَنَّةٍ .

وَالْعَجَبُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّهُمْ أَقَامُوا الدَّلَائِلَ عَلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِي الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَقِيمُوا الدَّلَالََةَ ^(١) عَلَى ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ ، وَكَانَ هَذَا أَوَّلَى ^(٢) ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَبْحَثُوا عَنْ أَحْوَالِ اللُّغَاتِ ، وَالنَّحْوِ ، وَأَنْ يَتَفَحَّصُوا عَنْ أَحْوَالِ جَرِّهِمْ وَتَعْدِيلِهِمْ ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ ، لَكِنَّهُمْ تَرَكَوا ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّ اللُّغَةَ وَالنَّحْوَ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْأَصْلِ لِلِاسْتِدْلَالِ بِالنُّصُوصِ . انْتَهَى .

قال الأصهباني :

أَمَّا قَوْلُهُ : " وَأُورِدَ ابْنُ حَنِيٍّ بَابًا فِي كَلِمَاتٍ عَنِ الْغَرِيبِ لَمْ يَأْتِ بِهَا إِلَّا الْبَاهِلِيُّ " ، فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ ، وَهُوَ انْفِرَادُ شَخْصٍ بِتَقْلٍ شَيْءٍ فِي اللُّغَةِ الْغَرِيبَةِ لَا يَقْدَحُ فِي عِدَالَتِهِ ^(٣) ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ تَقْلٍ الْغَرِيبِ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا فِي نَقْلِهِ ، وَلَا قَصَدَ ابْنُ حَنِيٍّ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمَازِنِيِّ : " مَا قِيسٌ ... إِلَى آخِرِهِ " ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِكَذِبٍ وَلَا تَجْوِيزٍ لِلْكَذِبِ ؛ لِحَوَازِ أَنْ يُرَكَّمَ الْقِيَاسُ فِي اللُّغَاتِ ، أَوْ يُحْمَلَ

١ — يَسْرَى بَعْضُ شُرَاحٍ (الاقتراح) أَنَّ الصَّوَابَ (وَلَمْ يَقِيمُوا الْأَدْلَةَ ...) جَمْعُ دَلِيلٍ ، أَوْ (الدَّلِيلُ) بِالْأَفْرَادِ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ الدَّلَالََةَ بِمَعْنَى الدَّلِيلِ ، عَلَى طَرِيقَةِ الْمَجَازِ ، تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِمَصْدَرِهِ .

٢ — (وَكَانَ هَذَا أَوَّلَى ...) لِأَنَّ الْأُمُورَ الشَّرْعِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى فُنُونِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا آلَتُهَا وَوَسَائِلُهَا ، فَكَانَتْ أَحَقُّ بِالِاعْتِنَاءِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَصُولِ لَهَا .

٣ — (لَا يَقْدَحُ فِي عِدَالَتِهِ) لِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ زِيَادَةُ الثِّقَةِ ، وَهِيَ مَقْبُولَةٌ بِالْإِجْمَاعِ .

كلامه على هذه القاعدة وأمثالها ، وهي أن الفاعل في كلام العرب مرفوع ، فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع .

وأما قوله : " إن الأصوليين لم يقيموا ... إلى آخره " فضعيف جداً ؛ وذلك أن الدليل الدال على أن خير الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة أحياناً ، إذا وجدت الشروط المعتبرة في خير الواحد ، فلعلهم أهملوا ذلك ؛ اكتفاء منهم بالأدلة على أنه حجة في الشرع .

وأما قوله : " كان من الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرواة ... إلى آخره " فهذا حق^(١) ؛ فقد كان الواجب أن يفعل ذلك ، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدائه .

وقال القرافي^(٢) في هذا الأخير : إنما أهملوا ذلك ؛ لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع .

١ — ظاهره ككلام القرافي أن العلماء أهملوا البحث عن أحوال الرواة ، وليس كذلك ؛ بل اعتنى بذلك أئمة الأدب ، وصنفوا في طبقات الأدباء وأحوالهم ، وقد أشار السيوطي إلى أن أهل اللغة لم يهتموا بالبحث عن أحوال اللغة ورواتها تجريباً وتعديلاً ؛ بل فحصوا ذلك وبيّنوه كما بيّنوا ذلك في رواة الأخبار . (المزهر ، النوع السادس ، معرفة من تُقبل روايته ومن تُردّ) . (١٣٧ / ١ — ١٤٤) .

٢ — في شرحه (نقائس الأصول من شرح المحصول) .

وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف ، وكذلك كُتِبَ الفقه ، لا تكاد تجد فروعاً موضوعة على الشافعي ، أو مالك^(١) أو غيرهما ؛ ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة ، وجدوها ، ولم يجدوا في اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ، ولا قريباً منه ، ولَمَّا كان الكذب والخطأ في اللغة ، وغيرها ، في غاية الندرة^(٢) ، اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة ؛ فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له . فهذا هو الفرق .

ثم قال الإمام^(٣) :

والجواب عن الإشكالات كلها^(٤) : أن اللغة والنحو والتصريف ينقسم إلى قسمين :

قسم منه متواتر ، والعِلْمُ الضروري حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني ؛ فإننا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنه ﷺ في معناهما المعروف . وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها .

١ — هو الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك ، أحد أعلام الإسلام ، وإمام دار الهجرة . توفي سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة .

٢ — الندرة بفتح النون المشددة وضمها : القلة ، أو هي القلة المفرطة جداً .

٣ — الإمام فخر الدين الرازي : المحصول ١ / ١ / ٢٩٤ .

٤ — أي الإشكالات المتعلقة بالتواتر والآحاد .

وكذلك لم يَزَلِ الفاعلُ مرفوعًا ، والمفعول منصوبًا ، والمضاف إليه مجرورًا .

وقسم منه مَظنون ، وهو الألفاظ الغريبة ، والطريقُ إلى معرفتها الآحاد .

وأكثرُ ألفاظ القرآن ونَحْوِه وتصريفه من القسم الأول .
والثاني فيه قليلٌ جدًا ، فلا يُتَمَسَّكُ به في القطعيات ، ويُتَمَسَّكُ به في الظنَّيات . انتهى .

* * *

خاتمة

[النقل عن النفي]

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) :
" النقلُ عن النفي ، فيه شيء ^(١) ؛ لأن حاصله ^(٢) أني لم أسمع
هذا ، وهذا لا يدلُّ على أنه لم يكن " .

* * *

-
- ١ — (فيه شيء) أي فيه بحث ومناقشة ، وهو أن يقول القائل : لم أره ،
لم أقفْ على شيء فيه ، لم أجِدْهُ . ونفي العِلْم لا يدل على نفي الوجود .
- ٢ — يمكن أن يُجَاب بأن هذا الحاصل ، إذا صدر عن إمام مخبر متبع واسع
الاطلاع ، كان بمنزلة التصريح بعدم ورود ذلك . قال ابن فارس : " ولقد
بلغنا عن أبي الأسود أن امرأ كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود عنه ، فقال :
هذه لغة لم تُلْفَك . فقال له : يا ابن أخي ، إنه لا خير لك فيما لم يبلغني .
فرَّقه بلطفٍ أن الذي تكلم به مُخْتَلَق " . الصاحبي : ص ٨ .

[النقل عند ابن الأنباري]

بعد أن حَرَّرْتُ هذا الكتابَ بفروعه وجدتُ ابن الأنباري قال في (أصوله) ^(١) :

" أدلة النحو ثلاثة : نَقْلٌ ^(٢) ، وقياسٌ ، واستصحابُ حالٍ ^(٣) .
فالنقل : هو الكلام العربي الفصيح ، المنقولُ النقلَ الصحيح ،
الخارج عن حَدِّ القلة إلى حَدِّ الكثرة .

وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين
وغيرهم ^(٤) ، وما جاء شاذًّا في كلامهم ^(٥) ، نحو الجزم —

١ — لَمَعَ الأدلة في أصول النحو : ص ٨١ . وقد اختصر السيوطي كلام
أبي البركات الأنباري ، وغير في بعض ألفاظه ، وحذف الشواهد التي ذكرها
للجزم — (لن) ، والنصب — (لم) ... وغير ذلك .

٢ — النقل : مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي المنقول .

٣ — قال ابن الأنباري عن أقسام أدلة النحو : " أقسام أدلته ثلاثة : نَقْلٌ ،
وقياسٌ ، واستصحابُ حالٍ . وراثتها كذلك ، وكذلك استدلالُها .
والدليل : ما يُرْسَدُ إلى المطلوب . وقيل : معلومٌ ، يُتوصَّلُ بصحيح النظر فيه
إلى عِلْمٍ ما لا يُعْلَمُ في العادة اضطراباً ... " . لمع الأدلة : ص ٨١

٤ — أي : وغير المولدين مِمَّنْ لا يُعْتَدُّ به ، ولا يُحْتَجُّ بكلامه .

٥ — أي : في كلام العرب .

(لَنْ) ^(٦) ، والنصب بـ (لَمْ) ^(٧) ، والجر بـ (لَعَلَّ) ^(٨) ،
ونُصِبَ الجزأين بها ^(٩) ، وبـ (كَيْتَ) ^(١٠) .

٦ — قال كثير عبد الرحمن المعروف بكثير عزة :

أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّةُ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ
فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنِينَ بَعْدَكَ مَنَظَرُ
والتقدير فيه : يَا عَزَّةُ ، كُنْتُ بَعْدَكُمْ أَيَادِي سَبَا ، والأَيَادِي : كناية عن
التفرقة ، وَسُمُّوا كَذَلِكَ ؛ لأنهم تَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ . وقيل : أَيَادِي سَبَا ؛ أَي
أَوْلَادِ سَبَا ، سُمُّوا أَيَادِي ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ أَعْضَادَهُ لِقَوِّهِ بِهِمْ . وَهُوَ مَثَلُ
مَضْرُوبٍ لِلتَّفَرِيقِ . وقوله : لَنْ يَحُلَّ ... ؛ أَي كُنْتُ بَعْدَ فِرَاقِكَ مَشْتَتَا
الْحَالِ ، مَفْرَقَ الْبَالِ ، لَا يَحِلُّو لِعَيْنِي مَنَظَرُ . والشاهد في قوله : فَلَنْ يَحُلَّ ؛
حَيْثُ حَزَمَ الْفَعْلُ بـ (لَنْ) ، وحذف حرف العلة . ودخل أعْرَابِي ، المدينة
المنورة ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَجُولُ فِي أَزْقَتِهَا ، فَمَرَّ بِبَابِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَلَمَّا عَرَفَ الدَّارَ ، أَنْشَأَ يَقُولُ :

لَنْ يَحِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ
والشاهد في قوله : لَنْ يَحِيبَ ، عَلَى أَنَّ (لَنْ) فِيهِ حَازِمَةٌ ، بِدَلِيلِ حَذْفِ
الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفَعْلِ لِاتِّفَاعِ السَّاكِنِينَ : سَكُونُ الْجَزْمِ الْعَارِضِ عَلَى الْبَاءِ ،
وَسَكُونُ الْيَاءِ . وَلَوْ كَانَتْ (لَنْ) نَاصِبَةً لَقِيلَ : لَنْ يَحِيبَ ، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ
وَفَتْحِ الْآخِرِ .

٧ — قرأ أبو جعفر المنصور : (أَلَمْ تَشْرَحْ) الشرح / ١ . وللعلماء في هذه
القراءة تخریجات هي : النصب بـ (لَمْ) (حَمَلًا عَلَى (لَنْ) ؛ وَأَنَّ الْجَزْمَ بـ
(لَنْ) لَفْظٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ؛ وَأَنَّ الْفَعْلَ كَانَ مُوَكَّدًا بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ (أَلَمْ
تَشْرَحَنْ) ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ وَبَقِيَ الْفَتْحُ ؛ وَأَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ قَدْ يَكُونُ بَيْنَ الْخَاءِ
وَأَشْبَعِهَا فَظْنٌ مَنْ سَمِعَ هَذَا مِنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ بِفَتْحِهَا ؛ وَقَدْ تَكُونُ الْخَاءُ قُتِحَتْ تَبَعًا

سلام بعلمها في (لك) ؛ وقد تكون الحاء مفتوحة تبعاً للرأى قبلها . وقال الإمام الشوكاني (فتح القدير ٥ / ٤٦١) : "وعلى كُلِّ فقرة هذا الرجل ، مع شدة جَوْرِهِ ، ومزيد ظُلْمِهِ ، وكثرة جبروته ، وقلة عِلْمِهِ ، ليست بحقيقة بالاشتغال بها " . ومن شواهد النصب — (لم) قول الحارث بن المنذر :

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ
أَيُّومٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمٍ قُدِّرَ

والشاهد في قوله : لَمْ يُقَدَّرْ ؛ حيث نصب الفعل بـ (لم) .

٨ — تستعمل قبيلة عُقَيْل (لعل) حرف جر ، ويمجرون بها المبتدأ ، ومن ذلك قول كعب بن سعد الغنوي من قصيدة يرثي فيها أخاه أبا المغوار :
فَقُلْتُ : اذْغُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
والشاهد فيه : قوله (لعل أبي) حيث جرّ بـ (لعل) لفظ المبتدأ (أبي) ، وهو مرفوع تقديرًا ، ولعل هنا : حرف تُرْجٍّ وجر شبهه بالزائد . وهذا شعر قلبي ، ومثلُ هذا يُروى على شذوذه ، ولا يُقاسُ عليه .

٩ — أي : نصب الجزأين بـ (لعل) ، حكاه يونس عن بعض العرب في قولهم : لَعَلَّ أَبَاكَ مِنْطَلَقًا .

١٠ — نسب بعضهم إلى العجاج قوله ، وهو ليس في ديوانه :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

الشاهد فيه : نَصَبُ (رواجع) على الحال ، وحذف الخبر ، والتقدير : يا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا ، أو يا لَيْتَهَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا . ومن النحويين مَنْ يميز نَصَبَ الاسم والخبر بعد (ليت) ؛ تشبيهاً لَهَا بِوَدِدْتُ ، وَتَمَنَيْتُ ؛ لأنها في معناها ، فيكون هذا اليت على تلك اللغة ، إن كانت صحيحة مسموعة . وقال ابن سلام (طبقات فحول الشعراء ١ / ٧٨ و ٧٩) :

وهو ^(١) ينقسم إلى تواتر وآحاد .

فأمَّا التواتر ف لغة القرآن ، وما تَوَاتَرَ من السُّنة ، وكلام العرب .
وهذا القسم قطعي من أدلة النحو ، يفيد العلم .

وأما الآحادُ فما تفرَّدَ بنقله بعضُ أهلِ اللغة ^(٢) ، ولم يوجد فيه
شرطُ التواتر ، وهو دليلٌ مأخوذ به ، والأكثرُ على أنه يفيد
الظن .

وشرطُ التواتر أن يبلغ عددُ ناقله عددًا ، لا يجوزُ على مثلهم
الاتفاقُ على الكذب .

وشرطُ الآحاد أن يكون ناقله عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حُرّاً
كان أو عَبْدًا ، كما يُشترطُ في نقل الحديث ؛ لأنَّ باللغة مَعْرِفَةً
تفسره وتأويله ، فاشترطُ في نقلها ما اشترطُ في نقله ، فإن كان
ناقلُ اللغة فاسقًا لم يُقبَلْ نقله .

وَيُقبَلُ نقلُ العدلِ الواحدِ ، وأهلِ الأهواء ^(٣) ، إلا أن يكونوا
مِمَّنْ يتدينُ بالكذب ^(٤) .

" سَمِعْتُ أَبَا عَوْنٍ الْحَرَمَازِي يَقُولُ : لَيْتَ أَبَاكَ مُنْطَلِقًا ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَاعِدًا .
وَأَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ مَنْشَاءَ بِلَادِ الْعَجَّاجِ ، فَأَخَذَهَا عَنْهُمْ " . وَالضَّمِيرُ فِي
(مَنْشَاءَ) يَعُودُ إِلَى أَبِي عَوْنٍ الْحَرَمَازِي .

١ — (وهو) أي : النقل .

٢ — (فما تفرَّدَ : .) هو المسمَّى عندهم بالفَرْدِ .

وأما المرسل : وهو الذي انقطع سنه ، نحو أن يرَوِّي ابنُ
دُرَيْد ^(١) عن أبي زيد ^(٢) .

والجهول : وهو الذي لم يُعرف ناقله ، نحو أن يقول أبو بكر ابن
الأنباري ^(٣) : حدثني رجلٌ عن ابن الأعرابي ^(٤) .

٣ — الأهواء : جمع هَوًى ، وهو العشق والحب ، ثم إذا أطلقوه ، أرادوا
الشيء المستحب . وأهل الأهواء : أهل الأهواء الفاسدة ، والآراء الضالة من
المتبذعة ، كالمعتزلة والرافضة ونحوهم .

٤ — أي يتخذون الكذب ديناً كالخطابية ، وهم أتباع أبي الخطاب الأسدي
الذي قُتل سنة ثلاث وأربعين ومائة .

١ — هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي اللغوي ، وهو الذي
انتهت إليه لغة البصري ، وكان أحفظ الناس ، وأوسعهم علماً ، وأقدرهم
على الشعر ، وكان يُقال : ابن دريد أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء . وله من
التصانيف : جمهرة اللغة ، والاشتقاق ، والملاحن . كان مولده بالبصرة سنة
ثلاث وعشرين ومائتين ، ثم صار إلى عُمان ، فأقام بها إلى أن مات سنة
إحدى وعشرين وثلاثمائة .

٢ — وُلد ابن دريد سنة ٢٢٣ هـ ، ومات سنة ٣٢١ هـ ، في حين أن أبا زيد
وُلد سنة ١١٩ هـ ، ومات سنة ٢١٥ هـ ؛ لذلك لم يدرك ابنُ دريد أبا زيد ،
وبينهما رابٍ أو أكثر ، وهذا هو المقصود بالذي انقطع سنه .

٣ — هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن الأنباري
السنحوي اللغوي ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظاً ،
وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة . وله من التصانيف : المذكر
والمؤنث ، والأضداد ، والزاهر في معاني كلمات الناس ، وشرح القصائد

فلا يُقْبَلان ؛ لأن العدالة شرطٌ في النقل ، وانقطاعُ السند ،
والجهل بالنقل يُوجبُان الجهلَ بالعدالة ؛ فإن لم يُذكر اسمُه ، أو ذُكر
ولم يُعرف ، لم تُعرف عدالته ، فلا يُقبَل نقله .

وقيل : يُقْبَلان ؛ لأن الإرسالَ صَدَرَ مِنْ لو أَسْتَدَ لَقَبِلَ ، ولم
يُتَّهَم في إسناده ، فكذلك في إرساله ؛ فإن التهمة لو تَطَرَّقَتْ إلى
إرساله لَتَطَرَّقَتْ إلى إسناده ، وإذا لم يُتَّهَم في إسناده ؛ فكذلك في
إرساله .

وكذلك النقلُ عن المجهول صَدَرَ مِنْ لا يُتَّهَم في نقله ؛ لأن
التهمة لو تَطَرَّقَتْ إلى نقله عن المجهول ، لتَطَرَّقَتْ إلى نقله عن
المعروف ، وهذا ليس بصحيح .

واختلف العلماء في جواز الإجازة ^(١) ، والصحيحُ جوازُها .

السبع الطوال الجاهليات . وُلِدَ يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من
رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين ، ومات ليلة النحر من ذي الحجة سنة
ثمان وعشرين وثلثمائة ببغداد .

٤ — هو أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي ، من موالى بني هاشم ، كان
نحوياً ، عالِماً باللغة والشعر ، ناصباً ، كثير السماع من المفضل بن محمد
الضبي ، راوية للأشعار ، حَسَنَ الحفظ لها ، ولم يكن أحد من الكوفيين
أشبه برواية البصريين منه . وله من الكتب : النوادر ، والأنواء ، والخيل ،
والبئر . مات بِسُرٍّ مَنْ رَأَى سنة إحدى وثلثين ومائتين .

١ — من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله الإجازة ، وهي متنوعة أنواعاً ؛
أولها : أن يُحَيِّزَ لمَعْنٍ في معنٍ ، مثل أن يقول : أجزتُ لك الكتابَ الفلاني ،

هذا حاصلُ ما ذكره ابن الأنباري ، في ثمانية فصول ^(١) ، من كتابه .

* * *

أو ما اشتملتُ عليه فهِرَسِي هذه . وهذا أعلى أنواع الإجازة . والنوع الثاني : أن يُجِيزَ لمَعِينٍ في غير مَعِينٍ ، مثل أن يقول : أجزتُ لك ، أو لكم جميعَ مَروءاتي ، وما أشبه ذلك . والنوع الثالث : أن يُجِيزَ لمَعِينٍ بوصف العموم ، مثل أن يقول : أجزتُ للمسلمين ، أو أجزتُ لكل أحد ، أو أجزتُ لِمَنْ أدرك زماني ، وما أشبه ذلك . وهناك أنواع أخرى للإجازة . انظر : مقدمة ابن الصلاح (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ) ص ٣٣١ وما بعدها .

١ - الفصول الثمانية هي : في أقسام أدلة النحو ، في النقل ، في انقسام النقل ، في شرط نقل المتواتر ، في شرط نقل الآحاد ، في قبول نقل أهل الأهواء ، في قبول المرسل والمجهول ، في جواز الإجازة .

الكتاب الثاني

في الإجماع^(١)

والمراد به إجماعُ ثَخَاةِ البلدين : البصرة ، والكوفة .

قال في (الخصائص)^(٢) :

" وإنما يكون حُجَّةٌ إذا لم يُخَالَفِ المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص^(٣) ، وإلا فلا ؛ لأنه لم يَرِدْ في قرآن ، ولا سُنَّةٍ أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصُّ بذلك في كل الأئمة^(٤) ، وإنما هو عِلْمٌ مُتَنَزَّعٌ من استقرار هذه اللغة ، فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن

١ — الإجماع : الاتفاق على الشيء . تقول : أَجْمَعُوا على كذا إجماعاً ؛ أي اتفقوا عليه . وقال الإمام أبو حامد الغزالي (المستصفى ١ / ٢١٥) عن (الإجماع) في علم أصول الفقه : " الإجماع دليلٌ قاطعٌ ، يُحكَّم به على الكتاب والسنة المتواترة " . وقال ابن قدامة (روضة الناظر ٢ / ٥٠١) : " وقد قيل : الإجماع أقوى من النص ؛ لتطرق النسخ إلى النص ، وسلامة الإجماع منه " .

٢ — الخصائص : ١ / ١٨٩ وما بعدها ، (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حُجَّةٌ) .

٣ — فإن خالف الإجماع المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فلا يكون حُجَّةً ، والنصُّ مقدَّم عليه . كذا قال ابن علان في (داعي الفلاح) .

٤ — المراد بقوله : (في كل الأمة) مَنْ جَمَعَهُمْ زمانٌ واحدٌ ، لا الأمة من أولها إلى آخرها ؛ فإنه متعذر .

علة صحيحة ، وطريق نَهْجَةٍ ^(١) ، كان خليل نفسه ^(٢) ، وأبا عمرو فكره " ^(٣) .

"إلا أننا مع ذلك لا نَسْمَحُ له بالإقدام على مُخالفة الجماعة ^(٤) التي طَالَ بَحْثُهَا ، وتقدّم نظرها ، إلا بعد إمعان وإتقان " ^(٥) . انتهى .

وقال في موضع آخر ^(٦) :

١ — فُرِقَ : كُشِفَ وَأَيِّنَ . وطريق : طريق عطف على (علة) . ونَهْجَةٌ : صفة (طريق) ؛ أي واضحة .

٢ — (كان خليل نفسه ...) أي قام له من نفسه دليل قاطع ، أغناه عن الخليل بن أحمد ، وثبت لديه من فكره برهان ساطع ، كفاه عن أبي عمرو ابن العلاء .

٣ — قال ابن جني : " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّةً ، إذا أعطاك خَصْمُكَ يَدَهُ أَلَّا يُخَالِفَ المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يُنْطِ يَدَهُ بذلك ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه ؛ وذلك أنه لم يَرِدْ مِنْ يُطَاع أمره في قرآن ، ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : (أمي لا تجتمع على ضلالة) ، وإنما هو عِلْمٌ مُتَّزِعٌ من استقراء هذه اللغة . فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن علة صحيحة ، وطريق نَهْجَةٍ ، كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره " .

٤ — أي لا تُحْيِزُ له خَرَقٌ ذلك الإجماع ، ولا الجرأة على مخالفته ؛ لأن مخالفة الإجماع ، بعد اعتقاده كمخالفة النص .

٥ — الخصائص : ١ / ١٩٠ . وقد تصرف فيه السيوطي .

٦ — الخصائص : ١ / ١٨٨ .

" يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين ؛ وذلك كإنكار أبي العباس حوازَ تقدم خبر (ليس) عليها ^(١) ؛ فأخذ ما يُحتجُّ به عليه ^(٢) أن يُقال له : هذا أجازه سيويه ، وكافةُ أصحابنا ^(٣) ، والكوفيون أيضًا . فإذا كان ذلك مذهبًا للبلدين ، وَجَبَ أن تُنْفَرَ عن خلافة " . قال ^(٤) : " وَلَعَمْرِي إن هذا ليس بموضع قَطْعٍ على الخصم ؛ لأنَّ للإنسان أن يَرْتَجِل ^(٥) من المذاهب ما يدعو إليه القياسُ ، ما لم يخالف نصًّا " .

١ — قال أبو البركات الأنباري في (الإنصاف ، المسألة ١٨) : " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقدم خبر (ليس) عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المسيرد من البصريين . وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نصٌّ . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقدم خبر (ليس) عليها ، كما يجوز تقدم خبر (كان) عليها " . وما أشار إليه ابن جني من إجماع أهل البلدين موضع نظر عند النحويين ؛ لأنَّ الخلاف بين البصريين والكوفيين مذكور في دواوين النحو .

٢ — أي : أحد الوجوه ، أو الأدلة ، أو الحجج التي يُحتجُّ بها على أبي العباس الميرد .

٣ — أي : أصحاب الميرد وابن جني ، وهم البصريون .

٤ — الخصائص : ١ / ١٨٩ .

٥ — أن يَسْرَتَجِل : أن يبتدع ويتكر ، وأصله التكلُّم بالشيء بداهةً ، كأنه يقول ، وهو واقف على رجلٍ ؛ لسرعة قريحته .

قال ^(١) : " فِيمَا جَازَ خِلَافَ الإِجْمَاعِ الْوَاقِعُ فِيهِ مِنْذُ بُدِئَ هَذَا الْعِلْمُ ، وَإِلَى آخِرِ هَذَا الْوَقْتِ ، قَوْلُهُمْ فِي : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ^(٢) : إِنَّهُ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ رَدُّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا أَنَا فَعِنْدِي أَنَّ فِي الْقُرْآنِ مِثْلَ ذَلِكَ نَيْفًا ^(٣) عَلَى أَلْفٍ مَوْضِعٍ ^(٤) ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ، وَالْأَصْلُ : جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ ، فَجَرَى (خَرِبَ) وَصَفًا عَلَى (ضَبٌّ) ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ لـ (الْجُحْرُ) ؛ كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبْوَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَامُ لِلْأَبْ ، لَا لِلرَّجُلِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْجُحْرُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَاءِ ، وَأَقِيمَتِ الْمَاءُ مَقَامَهُ ، فَارْتَفَعَتْ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ الْمَحْذُوفَ

١ — الْخِصَائِصُ : ١ / ١٩١ .

٢ — خَرِبَ : بِمَحْرُورٍ بِإِجْمَاعِهِمْ ، خَالَفُوا فِيهِ الْأَصْلَ ، وَكَانَ حَقُّهُ الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ (جُحْرٌ) ، وَالْأَصْلُ فِي الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ تَابِعَةً لِلْمَوْصُوفِ بِالْإِجْمَاعِ ؛ فَهَذَا مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ ، مِنْ أَوَّلِ الدُّنْيَا إِلَى الْآنَ ، وَمَا بَعْدَ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَرْجَعُ غَيْرُهُ إِلَيْهِ ، كَمَا ذَهَبَ ابْنُ جَنِّي .

٣ — نَسِيفٌ عَلَيْهِ : زَادَ عَلَيْهِ ، يُقَالُ : نَيْفٌ الْعَدُوُّ عَلَى مَا تَقُولُ . وَالنَّيْفُ : السَّائِدُ عَلَى غَيْرِهِ ، يُقَالُ : هَذَا الْجَبَلُ نَيْفٌ عَلَى ذَلِكَ . وَالنَّيْفُ : الزَّائِدُ عَلَى الْعَقْدِ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَمَا كَانَ مِنْ أَرْبَعَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ فَهُوَ بَضْعٌ .

٤ — الْمُسَرَادُ : أَنَّ أَمْثَالَ هَذَا التَّرَكِيبِ الْمَعْدُودِ مِنْ شَوَازِ الْكَلَامِ ، وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ مَا يَزِيدُ عَلَى أَلْفٍ مَوْضِعٍ ، وَأَرَادَ ابْنُ جَنِّي تَخْرِيجَهُ عَلَى التَّأْوِيلِ .

كان مرفوعًا ، فلمَّا ارتفعت ، استتر الضميرُ المرفوع في نفس
(خَرِب) ^(١) . انتهى .

وقال غيره ^(٢) : إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعْتَبَرٌ ^(٣) ؛
خلافًا لِمَنْ تَرَدَّدَ فيه ، وخرَّقه مَمْنُوعٌ ، ومن ثَمَّ رُدُّ .
وقال ابن الخشاب ^(٤) في (الْمُرتَجَل) ^(٥) :

" لو قيل : إن (مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب
لَكَانَ قَوْلًا ^(٦) ؛ إجماعٌ لها مُجَرَّي (إن) الشرطية ، وتلك لا

١ — هذا المسلك الذي سلكه ابن جني ، عند بعض العلماء ، ظاهرٌ على
وجهه التكلف ، غير محتاج لما ارتكبه في تخريبه من التعسف ، وارتكابُ
التأويل في الآي والأحاديث بقدر الإمكان ؛ إنما يسموغي إذا سلم من التكلف
والركاكة الخارجة عن نهج الفصاحة .

٢ — أي : قال غيره ابن جني .

٣ — مُعْتَبَرٌ : معمول به ، لا يجوز لأحد خرقه ، ولا عبرة بمن تَرَدَّدَ فيه .

٤ — هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله
ابن نصر بن الخشاب ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، حتى يُقال : إنه كان
في درجة أبي علي الفارسي ، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة
والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة ، ومها من علم من العلوم إلا وكانت له
فيه يدٌ حسنة . تُروى عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة .

٥ — ابن الخشاب : المرتجل ص ١٢٩ . والمُرتَجَل : بصيغة اسم المفعول
كتابٌ له ، شرح فيه (الجَمَل) لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) .

٦ — أي : لكان قولاً صحيحًا مستقيمًا عند النظر .

موضع لها من الإعراب ^(١) ، لكنَّ مُخَالَفة المتقدِّمين ^(٢) لا
تَحُوز ^(٣) .

انتهى .

* * *

١ — (وتلك) أي (إن) ، وأثَّته باعتبار الكلمة ؛ وإنما لم يكن لـ (إن)
الشرطية موضعٌ من الإعراب ؛ لأنها حرفٌ ، والحروفُ ليس لها حظٌّ من
الإعراب . كما عُرِفَ .

٢ — (لكنَّ مُخَالَفة المتقدِّمين) أي : المجمعين على أن (مَنْ) لها محل من
الإعراب ، على ما تقتضيه العوامل .

٣ — (لا تجوز) تصريح بعدم جواز مخالفتهم ، وخرق إجماعهم .

مسألة

وإجماعُ العربِ حُجَّةٌ ^(١) ، وَلَكِنْ أُنِيَ لَنَا ^(٢) بالوقوف عليه ١٩
ومن صَوْرِهِ ^(٣) : أَنْ يَتَكَلَّمَ الْعَرَبِي بِشَيْءٍ ، وَيَتَلَعَّهْم ، وَيَسْكُتُونَ
عليه . قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) ^(٤) :

" اسْتَدِلُّ عَلَى جَوَازِ تَوْسِيطِ خَيْرٍ (مَا) الْحِجَازِيَّةِ وَنُصْبِهِ بِقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ ^(٥)

١ — إِنَّمَا كَانَ إِجْمَاعُ الْعَرَبِ حُجَّةً ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَانَ لِسَانَهُمْ عَنِ الْخَطَا
فِي التَّعْبِيرِ ، وَصَانَهُمْ عَنِ الْإِقْرَارِ عَلَى الْخَطَا وَالتَّغْيِيرِ .

٢ — أُنِيَ لَنَا : أَيُّ مِنْ أَيْنَ لَنَا . وَأُنِيَ : كَلِمَةٌ تُقَالُ فِي اسْتِبْعَادِ حَصُولِ
الشَّيْءِ ، وَفِي مَقَامَاتِ التَّمَنِّي ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . يَعْنِي : أَنَّ حَصُولَ إِجْمَاعِ الْعَرَبِ
وَالظَّفَرُ بِهِ شَيْءٌ مُسْتَبْعَدٌ ، لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ .

٣ — أَيُّ مِنْ صُورِ إِجْمَاعِ الْعَرَبِ نَوْعٌ مِنْهُ ، وَهُوَ الْإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ الَّذِي
أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَيَسْكُتُونَ عَلَيْهِ) .

٤ — شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١ / ٥٦ وَمَا بَعْدَهَا .

٥ — تَعْمَلُ (مَا) عَمَلُ (لَيْسَ) عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَتَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ
الْخَبَرَ ، بِشُرُوطٍ مَعِينَةٍ ، فِي حِينِ أَنْ يَبْنِيَ بِهَمْزٍ يَهْمَلُونَهَا . وَقَدْ وَرَدَ خَيْرٌ (مَا)
مَقْلُوبًا مَنْصُوبًا فِي شَعْرِ الْفَرَزْدَقِ ، وَالْفَرَزْدَقِ ثَمِيمِي ، يَرْفَعُ الْخَبَرَ مُؤَخَّرًا ،
فَكَيفَ إِذَا تَقَلَّمُ ! قَالَ : مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ ؛ فَمَا : نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ ، وَمِثْلُهُمْ :
خَبَرُهَا مَقْدَمٌ مَنْصُوبٌ ، وَيَشَرُ : اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ ، فَأَخَذَ مِنْ إِقْرَارِ سَامِعِيهِ لَهُ
عَلَى ذَلِكَ ، وَعَدَمِ إِنْكَارِهِمْ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ إِجْمَاعُ سُكُوتِيٍّ ، تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى

ورَدَّةُ المانعون بأن الفرزدق تميمي ، تكلم بهذا مُعْتَقِداً جَوَازَهُ
عند الحجازيين ، فلم يُصِبْ (١) .

ويُحَابُّ بأن الفرزدق كان له أصدادٌ من الحجازيين والتميميين ،
ومن متاهم أن يظفروا له بزلَّةٍ يُشْنَعُونَ بِهَا عليه ، مُبَادِرِينَ لِتَخْطِئَتِهِ ،
ولو جَرَى شيءٌ من ذلك لثَقُلَ ؛ لتَوَفَّرِ الدَّوَاعِي على التحدُّثِ بمثل
ذلك إذا اتفق ، فقي عدم ثَقُلِ ذلك دليلٌ على إجماع أصداده
الحجازيين والتميميين على تصويب قَوْلِهِ " . انتهى .

* * *

جواز مثل ذلك التركيب . وقد علق سيبويه (الكتاب ١ / ٦٠) على بيت
الفرزدق بقوله : " وهذا لا يكادُ يُعْرَفُ " . ويمدح الفرزدق بالشعر الذي
منه البيتُ بني أمية ، فيقول : كان مُلْكُ العرب في الجاهلية لغو قريش وسائر
مُضَرٍّ ، وكانوا أحقُّ به لفضلهم على جميع البشر ، فقد أصبحوا بالإسلام
والمُلْكُ فيهم ، فعاد إليهم ما خرج عن غيرهم مما كان واجباً لهم لفضلهم .
١ — أي : رَدُّ المانعون بأن الفرزدق أخطأ في التعبير ، وفي ذلك يقول أبو
العباس أحمد بن علي الوَجَارِي النحوي (ت ١١٤١ هـ) :

رجاء في شعرِ الفرَزْدَقِ العَجَبُ	خَبَرٌ (ما) مُقَدِّمًا قَدْ انْتَصَبَ
وهو تَمِيمِي فكيف يَنْصِبُهُ ؟	ورَفَعَهُ في كُلِّ حَالٍ مَنْهَبُهُ

فصل

[في تركيب المذاهب]

مِمَّا يُشْبِهُ تَدَاخُلَ اللُّغَاتِ السَّابِقِ تَرْكِيبُ الْمَذَاهِبِ . وَقَدْ عَقَّدَ لَهُ
ابن حنبلٍ بَابًا فِي (الْخَصَائِصِ) (١) .

وَيُشَبِّهُهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ أَحَادِثُ قَوْلِ ثَالِثٍ (٢) ، وَالتَّلْفِيقُ بَيْنَ
الْمَذَاهِبِ . قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ :

" وَذَلِكَ أَنْ تَضُمَّ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ إِلَى بَعْضٍ ، وَتَتَحِلَّ بَيْنَ ذَلِكَ
مَذْهَبًا ثَالِثًا .

مِثَالُهُ أَنَّ الْمَازَنِي كَانَ يَعْتَقِدُ مَذْهَبَ يُونُسَ فِي رَدِّ الْمَحْذُوفِ فِي
التَّحْقِيرِ (٣) ، وَإِنْ غَنِيَ الْمَثَلُ عَنْهُ (٤) ، فَيَقُولُ فِي تَحْقِيرِ (يَضْعُ) (٥)
اسْمَ رَجُلٍ (٦) : (يُؤَضِّعُ) .

١ — الْخَصَائِصُ : ٣ / ٧١ . وَهَذَا الْبَابُ يَذْكُرُ فِيهِ ابْنُ حَنْبَلٍ كَيْفَ تَتَرَكَّبُ
الْمَذَاهِبُ ، إِذَا ضُمَّتْ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَأَتَتْحَتَ بَيْنَ ذَلِكَ مَذْهَبًا .

٢ — قَوْلُ ثَالِثٍ فِي مَسْأَلَةِ فِيهَا قَوْلَانِ : هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا يَجُوزُ ؟

٣ — التَّحْقِيرُ : التَّصْغِيرُ .

٤ — غَنِيَ : اسْتَغْنَى . وَالْمُرَادُ أَنَّ الْمَثَلُ ؛ أَيْ الْهَيْئَةُ وَالصِّفَةُ تَسْتَغْنِي عَنْ رَدِّ
الْمَحْذُوفِ بِحُرُوفِهَا الْمَوْجُودَةِ ، فَتَقْبَلُ التَّصْغِيرَ بِلَا رَدِّ .

٥ — يَضْعُ : مُضَارِعٌ وَضَعٌ ، وَأَصْلُهُ يَوْضِعُ ، حُذِفَتْ مِنْهُ الْوَاوُ ؛ لِوُقُوعِهَا
بَيْنَ الْيَاءِ وَكَسْرَةِ الْقَاذِ ، ثُمَّ فُتِحَتْ الضَّادُ .

٦ — اسْمٌ : حَالٌ ؛ أَيْ حَالُ كَوْنِ هَذَا اللَّفْظِ ثَقُلَ عَنِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَصَارَ عِلْمًا .

وسيبويه ، إذا استوفى التحقير مثاله ، لا يَرُدُّ^(١) ، فيقول :
 (يُضَيِّع) ، وكان المازني يرى رأي سيبويه في صرف نحو (جَوَارِ)
 عَلَمًا^(٢) ، ويونس لا يَصْرِفُهُ^(٣) .
 فقد تَحَصَّلَ إذن للمازني مذهب مُرْكَبٌ من مذهب الرجلين ،
 وهو الصَّرْفُ على مذهب سيبويه ، والردُّ على مذهب يونس .
 فيقول في تحقير اسم رجل سَمَّيْتَهُ (يَرَى) : رَأَيْتُ يُرَيِّئًا ، فردَّ
 الهمزة من (يَرَى) ؛ إذ أصله (يَرَأَى)^(٤) على قول يونس ،
 ويُصَرَّفُ على قول سيبويه^(٥) .
 ويونس يَرُدُّ ولا يَصْرِفُ^(٦) ، فيقول : رَأَيْتُ يُرَيِّئِي .

١ — إذا استكمل التصغير هيته وصيغته ، لا يَرُدُّ سيبويه المحنوف ، ويقطع
 عنه النظر ، ويجعل الكلمة كأنها ثلاثية ، لا زائدة فيها ، فيقول (يُضَيِّع)
 كما يُصَغِّرُ جَبَلٌ على جَبَلٍ .

٢ — قوله (في صرف نحو جَوَارٍ ...) ؛ أي لأن المنع إنما كان لصيغة منتهى
 الجموع ، وقد فُقدت بتصغيره مفردًا ، فيفقد المنع ، ويبقى مصروفًا .

٣ — قوله (ويونس لا يصرفه) ؛ أي استصحابًا للأصل ، وإبقاء لِمَا كان ،
 كما كان . وانظر الكتاب : ٥٧ / ٢ .

٤ — مثل (يَرَضَى) نُطْقًا وضبطًا .

٥ — ويُصَرَّفُ على قول سيبويه ؛ لزوال مانع الصرف الذي هو وزنُ الفعل
 بسبب التصغير .

٦ — أي : يَرُدُّ يونس المحنوف الذي هو الهمزة ، ولا يَصْرِفُ مراعاةً للأصل
 الذي ثَقُلَ عنه .

وسيويه يَصْرِفُ ولا يَرُدُّ^(١) ، فيقول : رأيتُ يُرَيَّا ؛ بإدغام ياء
التحقير في الياء المنقلبة عن الألف .

فقد عُرِفَ تَرْكِبُ مذهب المازني عن مذهب الرجلين^(٢) .

* * *

١ — أي : سيويه يَصْرِفُ لزوال المانع ، ولا يَرُدُّ اكتفاء بالحروف الموجودة ؛
لأنها كافية ، فلم يَحْتِجِ الأصل .

٢ — أخذ المازني من قول يونس الرَّدُّ ، والصَّرْفُ من رأي سيويه .

مسألة

قال أبو البقاء ^(١) في (التبيين) ^(٢) :

١ — هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي البغدادي الضرير النحوي الحنبلي ، ونسبه إلى بلدة عُكْبَرِي . وَلِدَ في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ببغداد ، ومات ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة للهجرة . أُضِرَّ العكبري في صباه بالجذري ، وقضى حياته كفيفاً ، منصرفاً إلى العلم ، متلقياً متعلماً ، ثم شيخاً معلماً . وكان ثقةً صدوقاً ، غزير الفضل ، كثير المحفوظ ، ديناً ، حسن الأخلاق ، متواضعاً ، وله تردد إلى الرؤساء لتعليم الأدب . أخذ العكبري النحو عن أبي البركات يحيى بن نجاح المؤدَّب (ت ٥٦٩) وابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) ؛ حتى حاز قصب السبق ، وصار فيه من الرؤساء المتقدمين ، وقصده الناس من الأقطار . وبرع أبو البقاء في جملة من الفنون ، وكان يفتي في تسعة علوم ، وكان أوَحَدَ زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القرآن الكريم والقراءات الشاذة ، وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسطات . وكان أبو البقاء متمسكاً بالمنهج الحنبلي ، وقد سأله جماعة من الشافعية أن ينتقل إلى المنهج الشافعي ويمطوره تدريس النحو بالمدرسة النظامية ، فقال : لو أقسموني ، وصبيتم الذهب عليّ حتى وارثتموني ، ما رجعت عن مذهبي . وللعكبري مؤلفات كثيرة ، أهمها (إملأ ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) .

٢ — هو كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) ، والنص الذي نقله السيوطي غير موجود فيه .

" جاء في الشعر ^(١) (لَوْلَايَ) ^(٢) ، و (لَوْلَاكَ) ^(٣) ؛ فقال معظم البصريين : الياء ، والكاف في موضع جرّ .

١ — كلام سيويه صريح في أنه لا يختص بالشعر ؛ بل هو مسموع منهم في غير الضرائر . قال سيويه : " هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم مُتَحَوِّلاً عن حاله إذا أَظْهَرَ الاسم بعده ؛ وذلك قولك : لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَايَ ، إذا أَضْمَرْتَ الاسم فيه جرّ ، وإذا أَظْهَرْتَ رُفِعَ . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنتَ ، كما قال سبحانه : (لولا أنتم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ / ٣١] ، ولكنهم جعلوه مضمراً بحروراً . والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع " . الكتاب : ١ / ٣٨٨

٢ — قال يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى يعاتب أخاه أو ابن عمّه :
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّبِيِّ مُنْهَوَى
وكم : لإنشاء التكثير ، وغيرها محذوف ، تقديره : لي . والموطن : الموقف من مواقف الحروب . وطخت : سقطت وملكنت . وهوى : سقط من أعلى إلى أسفل . والأجرام جمع جرّم : وجرّم كل شيء جثته . والقلة : أعلى الجبل . والنبي : أرفع موضع في الجبل . والمنهوي : الساقط . ومحل الشاهد : قوله (لولاي) ؛ حيث وقع الضمير المتصل الذي أصله أن يكون في محل جر ، أو في محل نصب ، بعد لولا . وقد اختلف النحويون في إعرابه .
٣ — قال عمر بن أبي ربيعة :

أَوَمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ
لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجَعْ
أومت : أشارت ، وأصله : أومات . والهودج : مركب من مراكب النساء . ومحل الشاهد : قوله (لولاك) ؛ حيث وقع الضمير المتصل الذي أصله أن يكون في محل جر ، أو في محل نصب بعد (لولا) .

وقال الأخفش والكوفيون : في موضع رفع ^(١) .

قال أبو البقاء : وعندي أنه يمكن أمران آخران ^(٢) :

أحدهما : أن لا يكون للضمير موضع ؛ لتعذر العامل ، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل . وغير مُمتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل ^(٣) .

ويمكن أن يُقال ^(٤) : موضعه نصب ؛ لأنه من ضمائر المنصوب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص ؛ ألا ترى أن التمييز

١ — ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في (لولاي) و (لولاك) في موضع رفع . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـ (لولا) . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يُقال : لولاي ، ولولاك ، ويجب أن يُقال : لولا أنا ، ولولا أنت ، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله : (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) سبأ / ٣١ . ولِهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلاً .

٢ — (وعندي) أي من طريق البحث والنظر والاجتهاد ، (آخران) أي غير القولين المشهورين .

٣ — (وغير ممتنع ...) كأنه جواب لسؤال تقريره : إذا تقرر أنه ضمير ، فهو اسم من الأسماء ، ولا تكون الأسماء إلا معرفة ، لَهَا محل من الإعراب فكيف تُحكم على هذا الضمير بأنه لا محل له ؟ فأجاب أبو البقاء بأنه لا يمتنع ذلك في الصناعة ، ثم قاسه على ضمير الفصل بقوله (كالفصل) ؛ فهو على حذف مضاف .

٤ — (ويمكن أن يُقال ...) هو الأمر الثاني .

في نحو : عشرين درهماً ، لا ناصب له على التحقيق ؛ وإنما هو مُشَبَّه
بالمفعول ، حيث كان فَضْلَةً .

وكذلك قولهم : لي مِلْوَةٌ عَسَلًا ؛ فهذا منصوبٌ ، وليس له
ناصبٌ على التحقيق ؛ وإنما هو مُشَبَّه بما له عاملٌ .

ومثل ذلك يمكن في (لَوْلَايَ) ، و (لَوْلَاكَ) ، وهو أن يُحْعَلَ
منصوبًا ؛ حيث كان من ضمائر المنصوب .

فإن قيل : الحكمُ بأنه ^(١) لا موضع له ، وأن موضعه نصبٌ ،
خلافُ الإجماع ؛ إذ الإجماعُ مُنْحَصِرٌ في قولين : إمَّا الرفعُ ^(٢) ،
وإمَّا الجرُّ ^(٣) ، والقولُ بحكم آخر خلافُ الإجماع ، وخلافُ
الإجماع مردودٌ ^(٤) .

فالجوابُ عنه من وجهين :

أحدهما : أن هذا من إجماع مُستَفَادٍ من السكوت ؛ وذلك أنهم
لم يُصَرِّحُوا بِالْمَنْعِ من قول ثالث ، وإنما سَكَنُوا عنه . والإجماعُ هو
الإجماعُ على حُكْمِ الحادثة قَوْلًا ^(٥) .

١ — بأنه : أي الضمير المتصل بـ (لولا) ، وهو الياء والكاف .

٢ — أي الكاف ، أو الياء ، في موضع رفع على الابتداء .

٣ — أي (لولا) حرف جر ، والضمير في محل جر بسها .

٤ — خلاف الإجماع مردود بناء على ما هو التحقيق من أنه لا يجوز خرقُ
إجماع أهل العربية .

٥ — (قَوْلًا) هو بالنصب على التمييز ، أو حال بمعنى المفعول ؛ أي مَقُولًا
منصوصًا مُصَرِّحًا به ، فلا يُكْفَى بالسكوت .

والثاني : أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين ، جاز
لِمَنْ بَعْدَهُمْ إحداهُ قولٍ ثالثٍ .

هذا معلومٌ من أصول الشريعة ^(١) ، وأصول اللغة عمولةٌ على
أصول الشريعة ^(٢) .

وقد صَنَعَ مثلَ ذلك ^(٣) من النحويين ، على الخصوص ، أبو
علي ^(٤) ؛ فإن له مسائلَ كثيرةً ، قد سُبِقَ إليها بِحُكْمٍ ، وأثبتَ هو
فيها حُكْمًا آخرَ .

منها : أن لفظة (كُلٌّ) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأول
وجوز هو فيها ذلك ، وقد أفردَها بمسألة في (الحَلِيَّاتِ) ^(٥) ،
واستدلَّ على ذلك بالقياس .

فغيرُ ممتنع أن يذهب ذاهبٌ هنا ^(٦) إلى مذهب ثالث ؛ لوجود
الدليل عليه " . انتهى .

* * *

١ — أصول الشريعة : أصول الفقه . والشريعة : ما شرَّعَ الله تعالى لعباده .

٢ — أصول اللغة عمولة على أصول الشريعة ؛ لذلك ما جاز في الأصول
الشرعية جاز في الأصول اللغوية من باب أولى .

٣ — أي مثل ما صنعه أبو البقاء من إحداهُ قول ثالث ، وزيادته على نا
قاله الأولون .

٤ — أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني .

٥ — (الحَلِيَّاتِ) كتاب له ، وهي المسائل المنسوبة إلى حَلَبٍ بيلاد الشام .

٦ — (هنا) أي في الضمير المتصل الواقع بعد (لولا) .

الكتاب الثالث

في القياس (١)

قال ابن الأنباري في (جَدَلَه) :

" هو حَمْلٌ غير المنقولِ على المنقولِ ، إذا كان في معناه " (٢) .

انتهى .

وهو معظم أدلة النحو ، والمعوّل في غالب مسائله عليه ، كما

قيل :

١ — قال ابن الأنباري : " اعلم أن القياس في وَضْع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر : قَاهَسْتَ الشيءَ بالشيءِ مُقَاسَةً وَقِيَاسًا . ومنه المقياس ؛ أي المقسّار ، وَقَيْسُ رُمْحٍ ؛ أي قَدَرُ رُمْحٍ . وهو في عُرْف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل : هو حَمْلُ فرع على أصل بعِثَةٍ ، وإجراء حُكْم الأصل على الفرع . وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع . وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . وهذه الحدودُ كلّها متقاربة " . لمع الأدلة : الفصل العاشر (في القياس) ص ٩٣ .

٢ — قال ابن الأنباري : " وأما القياس فهو حَمْلٌ غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه ؛ كَرَفَعَ الفاعل ، وَنَصَبَ المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنما لَمَّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول ، كان معمولاً عليه . وكذلك كل مَقْيَسٍ في صناعة الإعراب " . الإعراب في جَدَل الإعراب : ص ٤٥ وما بعدها . وقد جَرَتْ عادة المصنّف بنقل كلام ابن الأنباري مُختَصراً في غالب المواضع .

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ ^(١)

ولهذا قيل في حده : إنه عِلْمٌ بِمَقَاسِ ^(٢) مُسْتَبْطَءٍ مِنْ اسْتِقْرَاءِ
كَلَامِ الْعَرَبِ .

وقال صاحب (المستوفى) : " كُلُّ عِلْمٍ ؛ فَبَعْضُهُ مَأْخُوذٌ
بِالسَّمَاعِ وَالنَّصُوصِ ، وَبَعْضُهُ بِالِاسْتِبْطَاءِ وَالْقِيَاسِ ، وَبَعْضُهُ
بِالِاتِّزَاعِ مِنْ عِلْمٍ آخَرَ " .

١ — هنا صدر بيت من عدة أبيات للكسائي ، يتحدث فيها عن مكانة علم
النحو ، وهي كما يأتي :

أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْمًا نَافِعًا	اطْلُبِ النَّحْوَ وَدَعْ عَنْكَ الطَّمَعُ
إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ	وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُتَّبَعُ
وَإِذَا مَا أَهْوَى النَّحْوُ فَتَى	مَرٌّ فِي الْمُنْطِقِ مَرًّا فَائِسُ
فَالْقَاءُ كُلُّ مَنْ جَالَسَهُ	مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ
وَإِذَا لَمْ يُنْصَرِ النَّحْوُ الْفَتَى	هَابَ أَنْ يَنْطِقَ جُبْنًا فَانْقَطَعَ
قَرَأَ يَنْصِبُ الرُّفْعَ وَمَا	كَانَ مِنْ نَصْبٍ وَمِنْ خَفَضٍ رَفَعَ
يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لَا يَعْرِفُ مَا	صَرَّفَ الْإِعْرَابُ فِيهِ وَصَنَعَ
وَالَّذِي يَعْرِفُهُ يَقْرُوهُ	وَإِذَا مَا شَكَّ فِي حَرْفٍ رَجَعَ
نَاطِرًا فِيهِ وَفِي إِعْرَابِهِ	فَإِذَا مَا عَرَفَ اللَّحْنَ صَدَعَ
فَهُمَا فِي سَوَاءٍ عِنْدَكُمْ	لَيْسَتْ السُّنَّةُ مِثْلًا كَالْبِدْعُ
كَمْ وَضِيعٌ رَفَعَ النَّحْوُ وَكَمْ	مِنْ شَرِيفٍ قَدْ رَأَيْنَاهُ وَضَعَ

انظر : إنباء الرواة على أنباء النحاة : ٢ / ٢٦٧ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٦٤

٢ — مقاييس : جمع مقياس ، كـ (مِقْدَار) وزنًا ومعنى ، لكن المراد هنا
القياس ، كما يدل له قولهم في غيره : عِلْمٌ بِأَقْيَسَةٍ ...

قال : " فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة ،
وبعضه بالاستنباط والقياس ؛ والطب بعضه مُستفاد من التجربة ^(١) ،
وبعضه من علوم آخر ؛ والهيئة ^(٢) بعضها من علم التقدير ^(٣) ،
وبعضها تجربة يشهد بها الرصد ؛ والموسيقى من جُلّها مُنتزع من
علم الحساب ؛ والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب ^(٤) ،
وبعضه مُستنبط بالفكر والرؤية ^(٥) ، وهو ^(٦) التعليقات ^(٧) ،
وبعضه يُؤخذ من صناعة أخرى .

كقولهم : الحرف الذي تُختلس حركته ^(٨) هو في حكم
المتحرك ، لا الساكن ؛ فإنه مأخوذ من علم العروض .

١ — التجربة : مصدر جرّبه تجريباً وتجرّبه ، إذا اختبره وبلاه المرّة بعد المرّة
حتى يحصل له العلم أو النظر بذلك الأمر الذي جرّبه .

٢ — الهيئة : هي علم يُعرف به أحوال الكواكب وجريائها ومنازلها .

٣ — علم التقدير : هو المعروف بالهندسة .

٤ — مأخوذ من العرب نصّاً ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول .

٥ — الرؤية : الفكر والتدبّر ؛ فهو كمعطف التفسير . جرّت على ألسنتهم
بغير همز ، وأصلها الهمزة من رَوَات في الأمر ، إذا تدبّرت وتفكرت فيه .

٦ — (وهو) أي : المستنبط بالرؤية والفكر .

٧ — التعليقات : جمع تعليل ، وهي غير مأثورة عن العرب ، ولا معروفة
لديهم ؛ وإنما استخرجها حنّاق أهل العربية من أفكارهم الثاقبة .

٨ — (تُختلس حركته) أي : كـ (ذِه) و (تِه) بكسر الهماء فيهما
من غير إشباع ، من الألفاظ التي يُشار بها إلى الأنتى .

وكقولهم : الحركات أنواع : صَاعِدٌ عَالٍ ، وَمُنْحَدِرٌ سَافِلٌ ،
ومتوسط بينهما ^(١) ؛ فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى " . انتهى .
وقال ابن الأنباري في (أصوله) ^(٢) :

" اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ^(٣) ؛ لأن النحو
كله قياسٌ ؛ ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من
استقراء كلام العرب . فمن أنكّر القياس فقد أنكر النحو ^(٤) ، ولا
يُعلم أحد من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلالة القاطعة ؛ وذلك أنا
أجمعنا على أنه إذا قال العربي : كَتَبَ زيدٌ ، فإنه يجوز أن يُسند هذا
الفعل إلى كل اسم مُسمًى تصح منه الكتابة ، نحو : عمرو ، وبشر ،
وأزدشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت
الحصر بطريق النقل مُحالٌ .

١ — (صاعد) كفتحة دَعَا ، و (منحدر) ككسرة يَرْمِي ، والمتوسط
كالختلس .

٢ — لَمَعَ الأدلة ، الفصل الحادي عشر (في الرد على من أنكر القياس) ،
ص ٩٥ — ١٠٠ .

٣ — (اعلم أن إنكار القياس ...) جرياً على إنكار جماعة له في الفقه
كالظاهرية ؛ فإنهم ينكرونه ، ولا يميزون العمل به ؛ ولذلك وقعوا في
مضائق عجيبة . و (لا يتحقق) أي لم يقل به أحد من علماء اللسان .

٤ — (فمن أنكر ...) أي قياساً على إنكاره في الفقه ، وجاء به على
طريقة الفرض والتقدير ؛ ليرتب عليه (فقد أنكر النحو) لأنه أنكر معظمه
وقوامه .

وكذلك القولُ في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال ،
 الرافعة والناصبة والجارّة والجازمة ؛ فإنه يجوز إدخال كل منها على
 ما لا يدخل تحت الحصر ، وذلك ^(١) بالنقل مُتَعَذِّرٌ ، فلو لم يُجِزِ
 القياسُ ، واقتصرَ على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لَبَقِيَ كثيرٌ
 من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ؛ وذلك ^(٢) مُتَافٍ لحكمة
 الوضع ، فَوَجَبَ أن يُوضَعَ وَضْعًا قِيَاسِيًّا عَقْلِيًّا ^(٣) ، لا نَقْلِيًّا ^(٤) ،
 بخلاف اللغة ^(٥) ؛ فَإِنَّهَا وُضِعَتْ وَضْعًا نَقْلِيًّا ^(٦) ، لا عَقْلِيًّا ، فلا
 يجوز القياسُ فيها ؛ بل يُقْتَصَرُ على ما ورد به النقل ؛ ألا تَرَى أن
 (القارورة) سُمِّيت بذلك لاستقرار الشيء فيها ، ولا يُسَمَّى كُلُّ
 مُسْتَقَرٍّ فيه قارورة ، وكذلك سُمِّيت (الدار) دارًا لاستدارتها ،
 ولا يُسَمَّى كُلُّ مُسْتَدِيرٍ دارًا " . انتهى .

* * *

- ١ — (وذلك) أي ما لا يدخل تحت حصر متعذر .
- ٢ — (وذلك) أي عدم إمكان التعبير عن كثير من المعاني مناف لحكمة
 وضع الألفاظ ؛ لأنه من الألفاظ بيني آدم ؛ ليتوصلوا بسها للإخبار عن
 مقاصدهم ، وما يعرض لهم من المعاني بأقرب طريق وأيسره ، وأكثره فائدة .
- ٣ — (عَقْلِيًّا) أي مقتصرًا فيه على معرفة أنواعه ، دون الأفراد .
- ٤ — (لا نَقْلِيًّا) أي مقتصرًا فيه على التراكيب الواردة عنهم .
- ٥ — المقصود باللغة : مفردات الألفاظ .
- ٦ — وَضْعًا نَقْلِيًّا : أي شخصيًا ، يرجع كله إلى النقل .

فصل

[في أركان القياس]

للقياس أربعة أركان : أصل ، وهو المقيس عليه ؛ وفرع ، وهو المقيس ؛ وحكم ؛ وعلّة جامعة ^(١) . قال ابن الأنباري :

" وذلك مثل أن تُركّب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله ، فتقول : اسمُ أسندَ الفعلُ إليه مُقدّمًا عليه ، فوجبَ أن يكون مرفوعًا ، قياسًا على الأصل .

فالأصل : هو الفاعلُ .

والفرع : هو ما لم يُسمّ فاعله .

والحكم ^(٢) : هو الرفعُ .

والعلّة الجامعة : هي الإسنادُ .

والأصلُ في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ؛ وإنما أُجرِيَ ^(٣) على الفرع ^(٤) الذي هو ما لم يُسمّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد " .

* * *

١ — أي علّة جامعة بين الأصل والفرع ؛ ليحمله بسها عليه .

٢ — أي الحكم المقصود نقله من الفاعل لنائبه ، وهو الرفع .

٣ — أُجرِيَ : بالبناء للمجهول ، ونائبه ضمير الرفع ، وهو الحكم .

٤ — (على الفرع) الذي هو النائب عن الفاعل ، مع أن الإسناد فيه خلاف الأصل ؛ ولذلك أوجبوا تنكير صيغة الفعل عن هيتها الأصلية إعلًا بذلك .

الفصل الأول^(١)

في المقيس عليه ، وفيه مسائل

[المسألة الأولى]

من شرطه^(٢) أن لا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس^(٣) ،
فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه ؛ كتصحيح : استحوذَ ،
واستصوبَ ، واستنوقَ^(٤) . وكحذف نون التوكيد في قوله :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا^(٥)

أي : اضْرِبْنِ .

١ — عقده للحديث عن الأصل ، الذي هو المقيس عليه ، كما صدر به .

٢ — أي من شرط المقيس عليه .

٣ — أي : عن طريقه ، ونهجه الواضح ، فإن خرج عن نهج القياس ؛ فإنه لا يُقاسُ عليه ، وإن لم يكن مردودًا في نفسه عند البلغاء لورود السماع به .

٤ — والقياس إعلاؤها . وقد مرَّ الحديثُ عنه .

٥ — هذا صدر بيت ، عجزه : ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

وهو منسوب إلى طرفة ، وليس في ديوانه ، والذي عليه النحويون أنه مدفوع
مصنوع ، ولا رواية تثبت فيه . ويُروى : ضَرَبَكَ بِالسَّوْطِ وطارقها :
اسم فاعل من طرق يطرق ، إذا أتى ليلاً ، وهو بدل من الهموم . والقونس :
العظم الناتئ بين أذني الفرس . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : اضْرِبْ ؛ فإن
الرواية بفتح الباء ، وقد خرَّج العلماء هذه الرواية على أن أصل الكلام :
اضْرِبْنِ عَنْكَ ، بنون خفيفة ساكنة ، ثم حذفها الشاعر ، وهو ينويها ؛ لذلك
أبقى الفعل مبنياً على الفتح على ما كان عليه ، وهو مقرون بها .

وَوَجْهٌ ضَعْفُهُ فِي الْقِيَاسِ أَنْ التَّوَكِيدَ لِلتَّحْقِيقِ ؛ وَإِنَّمَا يَلِيقُ بِهِ
الْإِسْهَابُ وَالْإِطْنَابُ ، لَا الْإِخْتِصَارُ وَالْحَذْفُ ^(١) .

وَكَحَذْفِ صِلَةِ الضَّمِيرِ ^(٢) دُونَ الضَّمَّةِ فِي قَوْلِهِ :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ^(٣)

وَوَجْهٌ ضَعْفُهُ فِي الْقِيَاسِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ الْوَصْلِ ، وَلَا حَدِّ الْوَقْفِ ؛
لَأَنَّ الْوَصْلَ يَجِبُ أَنْ تَتِمَّكَرَنَ فِيهِ وَآوَهُ ، كَمَا تَتِمَّكَتُ فِي قَوْلِهِ : لَهُ
زَجَلٌ ، وَالْوَقْفُ يَجِبُ أَنْ تُحَذَفَ فِيهِ الْوَآوُ وَالضَّمَّةُ مَعًا ، فَحَذْفُ

١ - قَالَ ابْنُ حَنِي : " وَأَمَّا ضَعْفُ الشَّيْءِ فِي الْقِيَاسِ ، وَقَلْتُهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ
فَمُرْذُولٌ مُطَّرَحٌ ؛ غَيْرُ أَنَّهُ قَدْ يَجِيئُ مِنْهُ الشَّيْءُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ . وَذَلِكَ نَحْوُ مَا
أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ ... قَالُوا : أَرَادَ (أَضْرِبَنَّ عَنْكَ) فَحَذَفَ
نَوْنَ التَّوَكِيدِ ، وَهَذَا مِنَ الشَّدُوذِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ عَلَى مَا تَرَاهُ ، وَمِنْ الضَّعْفِ
فِي الْقِيَاسِ عَلَى مَا أَذْكَرُ لَكَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْغَرَضَ فِي التَّوَكِيدِ إِنَّمَا هُوَ التَّحْقِيقُ
وَالتَّسَدِيدُ ، وَهَذَا مِمَّا يَلِيقُ بِهِ الْإِطْنَابُ وَالْإِسْهَابُ ، وَيَنْتَفِي عَنْهُ الْإِيجَازُ
وَالْإِخْتِصَارُ . فَقَدْ حَذَفَ هَذِهِ النَّوْنَ نَقْضُ الْغَرَضِ " . الْخَصَائِصُ : ١ / ١٢٦
٢ - صِلَةُ الضَّمِيرِ : هُوَ حَرْفُ اللَّيْنِ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْ حَرَكَتِهِ عِنْدَ إِشْبَاعِهَا .

٣ - هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ ، وَعَجَزُهُ : إِذَا طَلَّبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ
وَهُوَ لِلشَّمَاخِ بْنِ ضَرَّارٍ . وَصَفَ حِمَارًا وَحَشَ هَائِجًا ، فَيَقُولُ : إِذَا طَلَبَ
وَسَبِقَتَهُ ، وَهِيَ أَنَّهُ الَّتِي يَضُمُّهَا وَيَجْمَعُهَا ، وَهُوَ مِنْ وَسَقَتُ الشَّيْءَ ؛ أَيِ
جَمَعْتُهُ ، صَوْتُ بِهَا ، فَكَأَنَّ صَوْتَهُ لَمَّا فِيهِ مِنَ الزَّجَلِ وَالْحَنِينِ ، وَمِنْ حُسْنِ
التَّطْرِيبِ وَالتَّرْجِيعِ صَوْتُ حَادِي إِبِلٍ ، يَتَغَنَّى فَيَطْرُبُهَا ، أَوْ صَوْتُ مَزْمَارٍ .
وَالزَّجَلُ : صَوْتُ فِيهِ حَنِينٌ وَتَرْتُّمٌ . وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : كَأَنَّهُ ، أَرَادَ : كَأَنَّهُوَ
فَحَذَفَ الْوَآوَ ضَرُورَةً .

الصلة ، وإبقاء الضمة ^(١) مَنزِلَةً بين مَنزِلَتَي الوصل والوقف ، لم تُعْهَدْ ^(٢) قياساً ^(٣) .

نعم يجوز القياسُ على ما استُعمل للضرورة في الضرورة ^(٤) .
قال أبو علي ^(٥) :

|

١ — (فحذف الصلة) : أي الواو الناشئة عن الضمة ، من قول الشماخ :
(كأنه) ، (وإبقاء الضمة) بلا إشباع

٢ — (لم تُعْهَدْ) جملة في عل رفع صفة لـ (مَنزِلَةٌ) .

٣ — قال ابن جني : " وما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيتُ الكتاب ... فقوله (كأنه) ، بحذف الواو وتبقي الضمة ، ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجهُ ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ، ولا على حد الوقف ؛ وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه ، كما تمكنت في قوله في أول البيت (لَهْوٌ رَجَلٌ) ، والوقف يجب أن تُحذف الواو والضمة فيه جميعاً ، وتُسكَّن الهاء ، فيقال (كَأَنَّ) ، فضمُّ الهاء بغير واو مَنزِلَةٌ بين مَنزِلَتَي الوصل والوقف " . الخصائص : ١ / ١٢٧ وما بعدها . والبيت في الكتاب : ١ / ١١ .

٤ — قوله (نعم ...) كأنه جواب عما استشعره من أن الضرورة يُرتكَب فيها مثل ذلك ، فقال (نعم) ؛ أي ما ذكرناه إنما هو في واسع الكلام ، أما الضرورات فتبيح المحظورات ، ولا تختص الضرائر بالعرب ، خلافاً لمن زعم ذلك ؛ بل تجوز لنا أيضاً ، كما جازت لهم . واستند السيوطي في ذلك لكلام إمام من أئمة الصنعة ، وهو أبو علي الفارسي ، وكفى به حجةً في مثل هذا .

٥ — هو أبو علي الفارسي ، كما مرُّ بنا .

كما جاز لنا أن نقيسَ متشورنا على مشورهم كذلك يجوزُ أن
نقيسَ شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم ، أجازته ،
وما لا فلا ^(١) .

قال ابن جني ^(٢) :

" فإن قيل : هلا امتنع متابعتهم في الضرورة ^(٣) ، من حيث
كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل ^(٤) المولدين ؛ وإنما

١ — قال ابن جني في (الخصائص ١ / ٣٢٣) : (باب في هل يجوز لنا في
الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟) : " سألتُ أبا علي ، رحمه الله ،
عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس متشورنا على مشورهم ، فكذلك يجوز لنا
أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما
حَظَرته عليهم حظَرته علينا .

وإذا كان كذلك فما كان أحسن ضرورتهم ، فليكن من أحسن
ضروراتنا ، وما كان من أقبحها ، فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك
بين ذلك " .

٢ — الخصائص : ١ / ٣٢٤ . وقد أراد ابن جني هنا تصحيح ما اختاره
أستاذه أبو علي الفارسي .

٣ — (في الضرورة) أي : وإن جازت المتابعة في الشر بشرطه .

٤ — (من حيث) من : تعليلية ؛ أي لأجل أن القوم ، وهم العرب
والترسل : التروّي والتأني . وترسل المولدين : أي الذين يجيلون أفكارهم ،
ويستعملون رويّاتهم في التحرّز عن مثل تلك الضرائر التي يقع فيها أولئك
المرجلون الذين لا يبالون بما تبديهم قرائحهم من عواهن الكلام .

كان اربحاً ، فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا ، فينبغي أن يكون
عذرهم فيه أوسع^(١) ؟

قيل : ليس جميع الشعر القديم مرتحلاً ؛ بل كان لهم فيه نحو ما
للمولدين من الترسل .

رؤي عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت
تسمى (حوِّيات زهير)^(٢) .

وعن ابن أبي حفصة^(٣) قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة
أشهر ، وأحككها^(٤) في أربعة أشهر ، وأعريضها^(٥) في أربعة
أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس^(٦) .

١ — (أقوى) أشد وأضيق ؛ لأننا لترونا نرتكب ما يحسن ، وللقي ما
يقبح ، فلا نتصور الضرائر (فينبغي ...) فلا يجوز لنا ما يجوز لهم . قال ابن
رشيقي (العملة ٢ / ٢٦٩) : " وأذكر هنا ما يجوز للشاعر استعماله إذا
اضطر إليه ، على أنه لا خير في الضرورة ، على أن بعضها أسهل من بعض ،
ومسئها ما يُسمع عن العرب ، ولا يُعمل به ؛ لأنهم أتوا به على جبلتهم ،
والمولّد المحدث قد عرف أنه عيب ، ودعوله في العيب يُلزمه إياه " .

٢ — حوِّيات : نسبة إلى الحوّل ، وهو السنة ؛ أي كانت تُنظم في حوّل .

٣ — هو مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة (١٠٥ — ١٨٢ هـ) .

انظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٧٦٣ ، ومعجم الشعراء : ص ٣١٧ .

٤ — أحككها : التحريك مبالغة في الحكّ ، وحكّ الشيء : قشّره ومعالجته
والمراد بتحريك الشعر : تنقيحه ونفي الرديّ عنه . وورد في بعض شروح
الاقتراح (أحكّمها) بدلاً من (أحككها) ؛ أي ألقنها وأحسنها .

وحكاياتهم في ذلك كثيرة .
وأيضاً فإن من المولدين من يَرْتَجِلُ^(١) .

* * *

٥ — أي أعرضها على فكري بعد التحلية والإحكام والتزيين بحلية البلاغة والبراعة ، أنظرُ فيها ناقدًا متأملًا ، كأني أعرضها على ناقد .

٦ — أي : إذا هذبتها وأبديتها وجلّيتها على أكمل وصف ، وأجمل رصف ، أخرجُ بها إلى الناس . وكان بعض الفضلاء يُنشد :

لا تَقْرِضَنَّ عَلَى الرِّوَاةِ قَصِيدَةً مَا لَمْ تُكُنْ بِالْقَتِّ فِي تَهْذِيبِهَا

فَإِذَا رَوَيْتَ الشَّعْرَ غَيْرَ مُهَذَّبٍ عَدُوهُ مِنْكَ وَسَاوِسًا تَهْذِي بِهَا

١ — (فإن من المولدين ...) فتساوى الأول والآخر . ولعل الفرق غلبة الارتجال على الأولين ؛ لاعتمادهم على سحايهم وقرائحهم السيّالة ؛ إذ ليست لهم قواعد يرجعون إليها ، ولا كانت لهم في ذلك ضوابط يستندون عليها ، بخلاف المولدين ؛ فإن سحايهم قاصرة ، وقرائحهم بالنسبة لأولئك فاترة ، فحُملَ لهم ما يتنون كلامهم عليه ، ويرجعون في مضايقهم إليه ؛ ولذلك كان الأولون غير مؤاخذين بالضرائر ، بخلاف من بعدهم ؛ فإنه لا يُغْفَرُ لهم من ذلك إلا النادر .

[المسألة الثانية]

كما لا يُقَاسُ على الشاذِّ نطقاً ^(١) ، لا يُقَاسُ عليه ترسكاً ^(٢) .
قال في (الخصائص) ^(٣) :

" إذا كان الشيء شاذّاً في السَّماع ، مُطَرِّداً في القياس ، تَحَامَيْتَ
ما تَحَامَتِ العربُ من ذلك ^(٤) ، وَجَرَيْتَ في نظيره على الواجب
في أمثاله .

من ذلك ^(٥) امتناعك من (وَذَرَ) و (وَدَعَ) ؛ لأنهم لم
يقولوها ^(٦) ، ولا مُنِعَ أن يُستعملَ نظيرُهما ، نحو : وَزَنَ ، ووَعَدَ ،
وإن لم تسمعهما أنتَ " ^(٧) .

* * *

-
- ١ — نطقاً : أي فلا يقال : اسْتَقْرَمَ ، قياساً على اسْتَحْوَذَ .
 - ٢ — ترسكاً : أي كتركهم ماضي يَدْعُ وَيَلْزُ ، فلا يُقَاسُ عليه ماضي يَتْرُكُ ،
أو غيره . ونطقاً وترسكاً : منصوبان بترجع الخافض .
 - ٣ — الخصائص : ١ / ٩٩ .
 - ٤ — أي تَحَامَيْتَ — أيها النحوي ، وَتَبَاعَدْتَ ما تَبَاعَدَتْهُ العربُ .
 - ٥ — (من ذلك) أي من ذلك الشاذ استعمالاً ، المطرد قياساً
 - ٦ — أي لم تُقَلِّ العربُ وَذَرَ ، وَوَدَعَ ماضيين بمعنى تَرَكَ ، ومراده على سبيل
الكثرة والاطراد والشيوع .
 - ٧ — قال ابن جني : " فأما قولُ أبي الأسود :
لَيْتَ شِعْرِي عَنْ جَلِيلِي مَا الَّذِي
غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ
فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى) الضحى / ٣ " .

[المسألة] الثالثة

ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يُقاسُ على القليل لموافقته للقياس ، ويُمتنع على الكثير لمخالفته له ^(١) .
 مثال الأول ^(٢) : قولهم في النسب إلى شئوة : شَتِيّ ^(٣) ،
 فلك أن تقول في رَكُوبَة ^(٤) : رَكِيبِي ، وفي حَلُوبَة ^(٥) : حَلِيبِي ،
 وفي قَتُوبَة ^(٦) : قَتِيّ ، قياسًا على (شَتِيّ) ؛ وذلك أنهم أجروا
 (فَعُولَة) مُجَرًى (فَعِيلَة) لمشابهتها إياه ^(٧) من أوجه :

١ — قال ابن جنِّي في (باب في جواز القياس على ما يَقلُّ ، ورفضه فيما هو أكثر منه) : " هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهرُ التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يَقلُّ الشيء ، وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس . الأول : قولهم في النسب إلى شئوة ... " .
 الخصائص : ١ / ١١٥ .

٢ — مثال الأول : وهو القياس على القليل .

٣ — شئوة : اسم قبيلة ، كما مرَّ بنا .

٤ — الرَكُوبَة : ما يُركَب من الدواب . وقيل : هي السُّمَيْنَة للرُّكُوب .

٥ — الحَلُوبَة : الناقة السُّمَعْدَة للحلب .

٦ — القَتُوبَة : الإبل التي تُقَتَّبها بالقَتَب ، وهو الرُّحَيْل الصغير على قَدَر سَنَام البعير .

٧ — (لمشابهتها) أي فَعُولَة (إياه) أي فَعِيلَة . وذكر الضمير ثانيًا إشارة إلى التفنن ، وجواز الأمرين ، باعتبار اللفظ أو الكلمة ، أو وجود الهاء فيهما . ولو ذكرهما معًا ، أو أثهما معًا ، لكان صحيحًا .

— أَنْ كُلاًّ مِنْهُمَا ثَلَاثِي .

— وَأَنْ ثَاثَهُ حَرْفٌ لَيْنٌ .

— وَأَنْ آخِرُهُ تَاءُ التَّانِيثِ .

— وَأَنْ فَعُولًا وَفَعِيلًا يَتَوَارَدَانِ ^(١) ، نَحْوُ : أَثِيمٌ وَأَثُومٌ ، وَرَحِيمٌ

وَرَحُومٌ ، وَمَشِيٌّ وَمَشُوءٌ ^(٢) ، وَنَهِيَ عَنِ الشَّيْءِ وَنَهْوٌ ^(٣) .

فَلَمَّا اسْتَمَرَّتْ حَالُ (فَعِيلَةٌ) وَ (فَعُولَةٌ) هَذَا الْاسْتِمْرَارُ ^(٤) ،

جَرَتْ وَאוُ (شَنْوَةٌ) مَجْرِي بَاءِ (حَنِيفَةٌ) ، فَكَمَا قَالُوا : حَنْفِيٌّ ،

قِيَاسًا ، قَالُوا : شَنْتِيٌّ ، قِيَاسًا .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ^(٥) : فَإِنْ قُلْتَ ^(٦) : إِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي حَرْفٍ

وَاحِدٍ ، يَعْنِي (شَنْوَةٌ) .

١ — مَعْنَى يَتَوَارَدَانِ : اصْطَحَابَ فَعُولٍ وَفَعِيلٍ عَلَى الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ . كَمَا

قَالَ ابْنُ جَنِّي . الْخَصَائِصُ : ١ / ١١٥ . وَقَدْ فُسِّرَ بَعْضُ شُرَاحٍ (الْاِقْتِرَاحُ)

الْمَعْنَى بِأَنْ يَأْتِيَ أَحَدُهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ ، وَيَرِدُ مَوْرَدَهُ ، وَيُؤَدِّي مَعْنَاهُ .

٢ — الْمَشِيٌّ وَالْمَشُوءُ : الدَّوَاءُ الْمُسْنَهُلُ .

٣ — التَّهْيِيُّ وَالتَّهْوُ : الْعَاقِلُ .

٤ — هَذَا الْاسْتِمْرَارُ : أَيُّ التَّوَارِدِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ .

٥ — أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ الْأُرْسُطُ (سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ ت ٣١٥ هـ) .

٦ — الْمَقْصُودُ بِـ (فَإِنْ قُلْتَ) : كَيْفَ جَعَلَ سَيُوبُهُ ذَلِكَ قِيَاسًا ، وَلَمْ يَرِدْ

غَيْرُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ ؟ قَالَ سَيُوبُهُ : "هَذَا بَابٌ مَا حَذَفُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ الْقِيَاسُ" .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رَبِيعَةٍ : رَبْعِيٌّ ، وَفِي قُنْيَةٍ : قُنْيِيٌّ ، وَفِي شَنْوَةٍ : شَنْتِيٌّ .

الْكِتَابُ : ٢ / ٧٠ (بَوَلَّاقُ) .

فالجواب ^(١) : أنه جميع ما جاء .

قال في (الخصائص) ^(٢) :

" وما ألطفَ هذا الجوابَ ^(٣) ! ومعناه : أن الذي جاء في (فَعُولَة) هو هذا الحرفُ ، والقياسُ قَابِلُهُ ، ولم يأتِ فيه شيءٌ يَنْقُضُهُ . فإذا قَاسَ الإنسانُ على جميع ما جاء ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس ، مقبولاً ، فلا لَوْمَ ^(٤) .

ولمَّا ^(٥) ذكرناه من المناسبة بين (فَعُولَة) و (فَعِيلَة) لم يَحْزُ في نحو ضَرُورَة : ضَرَرِيَّ ^(٦) ، ولا يُقَالُ في حَرُورَة : حَرَرِيَّ ^(٧) ؛

١ — في (الخصائص ١ / ١١٦) : قال ، مكان : فالجواب ؛ أي قال أبو الحسن ، وإنما ذَكَرَ (قال) لِيُثَبِّتَ على أن هذا كلامُ أبي الحسن .

٢ — الخصائص : ١ / ١١٦ . وقد تصرفَ السيوطي في كلام ابن جني .

٣ — يثير أسلوب التعجب الذي ورد في كلام ابن جني إلى ما حواه جوابُ الأخصف من كمال الاختصار ، والفائدة التامة .

٤ — فلا لَوْمَ : فلا عَثْبَ ، ولا اعتراضَ في إلحاق جميع ما ذكر به — (فَعِيلَة) وإن لم يقع عن العرب إلا في (شِنُوعَة) ؛ للموافقة السابقة .

٥ — لِمَا : هو بكسر اللام الجارة ، متعلق به — (لم يَحْزُ) الآتي ؛ أي لأجل المناسبة التي أوضحناها في الأوجه الأربعة .

٦ — ضَرُورَة : هي الاحتياج والاضطرار ؛ فلا يُنسَبُ إليها (ضَرَرِيَّ) ؛ بل ضَرُورِيَّ على الأصل . وقد ورد في (الخصائص) : ضَرُورَة ، بدلاً من ضَرُورَة ، والصَّرُورَة : الذي لا يأتي النساء .

٧ — الحرورة : السحر .

لأن باب (قَعِيلَة) المضاعف نحو : جَلِيلَة ، لا يُقَال فيه : جَلَلِيّ ؛
استقلالاً ^(١) ، بل هو جَلِيلِيّ .

ومثال الثاني ^(٢) : قولهم في ثَقِيفٍ ، وقُرَيْشٍ ، وسُلَيْمٍ : ثَقَفِيّ ،
وقُرَشِيّ ، وسُلَمِيّ ؛ فهو — وإن كان أكثر من شَتْنِيّ — فإنه عند
سيبويه ضعيفٌ في القياس ^(٣) . ولا يُقَال في سَعِيدٍ : سَعَدِيّ ، ولا
في كَرِيمٍ : كَرَمِيّ ^(٤) .

* * *

١ — (استقلالاً) أي لستوالي المثلين ، فيبقون الياء في (جليلي) فاصلة ،
والواو في (ضرورة) فاصلة أيضاً ؛ فراراً من الاستقلال .

٢ — مثال الثاني : وهو عدم القياس على الوارد الكثير ؛ لمخالفته للقياس .
وعبارة ابن جني : " وأما ما هو أكثر من باب شَتْنِيّ ، ولا يجوز القياس عليه ؛
لأنه لم يكن هو على قياس ؛ فقولهم في ثَقِيفٍ ... " .

٣ — قال سيبويه : " قال الخليل : كلُّ شيء من ذلك عَدَلْتُهُ العربُ ثَرَكْتُهُ
على ما عَدَلْتُهُ عليه ، وما جاء تأماً ، لم تُحْدِثِ العربُ فيه شيئاً ، فهو على
القياس . فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْلٍ : هُذَلِيّ ...
وفي ثَقِيفٍ ثَقَفِيّ " . الكتاب : ٢ / ٦٩ . وقال المبرد : " واعلم أن الاسم إذا
كانت فيه ياء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز ؛ لأنها
حرف مِيّت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع
الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك . وسيبويه وأصحابه يقولون : إثباتها
السوحي ؛ وذلك قولهم في النسب إلى سُلَيْمٍ : سُلَمِيّ ، وإلى ثَقِيفٍ : ثَقَفِيّ ،
وإلى قُرَيْشٍ : قُرَشِيّ " . المقتضب : ١ / ١٣٣

٤ — ولا يُقَال في سعيد ... ، قياساً على ثَقِيفٍ وثَقَفِيّ لضعفه عند سيبويه .

[المسألة الرابعة]

[أقسام القياس]

القياس في العربية على أربعة أقسام :

— حَمْلُ فرعٍ على أصل .

— حَمْلُ أصلٍ على فرع .

— حَمْلُ نظيرٍ على نظير^(١) .

— حَمْلُ ضِدٍّ على ضِدٍّ .

وينبغي أن يُسمَّى الأول والثالث : قياس المساوي^(٢) . والثاني : قياس الأولي^(٣) . والرابع : قياس الأدون^(٤) .

فمن أمثلة الأول : إعلالُ الجمع وتصحيحه ؛ حَمْلًا على المفرد في ذلك^(٥) ، كقولهم : قِيمَ ، ودِيمَ ، في : قِيَمَة ، ودِيَمَة^(٦) .

١ — حَمْلُ نظيرٍ على نظير ، إن لم يكن أحدهما أصلًا للآخر ، أو فرعًا له .

٢ — قياس المساوي ؛ أي للمساواة بين المحمول والمحمول عليه .

٣ — قياس الأولي ؛ لأنه إذا ثبت الحكم للفرع ، فالأصلُ أولى به .

٤ — قياس الأدون ؛ لأنه تقيضٌ ، وشأنُ التقيضِ المبانيَّةُ في الحكم لا الموافقة .

وأدُون : مأخوذ من دُون ، ولا تُصاغ (أفعل) التفضيل إلا من الأفعال .

٥ — حَمْلًا على المفرد في ذلك ؛ أي إعلالًا وتصحيحًا ، والمفردُ أصلٌ ، والجمعُ فرعٌ ، فحَمْلُ الفرعِ على الأصل .

٦ — القِيَمَة : من التقويم ، والديَمَة : وهو مَطَرٌ يُلُوم في سكون بلا رعد وبرق ، من الدوام ، فأبدلت الواو ياء لوقوعها إثرَ كسرة .

وَزَوْجَةٌ وَثَوْرَةٌ^(١) ، فِي : زَوْجٌ ، وَثَوْرٌ^(٢) .

ومن أمثلة الثاني : إِعْلَالُ الْمَصْدَرِ^(٣) لإِعْلَالِ فَعْلِهِ ، وَتَصْحِيحُهُ لَصَحَّتْهُ كـ (قُمْتُ قِيَامًا) ، وَ (قَاوَمْتُ قَوَامًا) .
وَفِي (الْخَصَائِصِ)^(٤) :

١ — قوله (وَزَوْجَةٌ ...) مثال للتصحيح ، كما أن الأول مثال للإعلال .
وَالزَّوْجَةُ ، وَعَلَى وَزْنِ (ثَوْرَةٍ) ، جَمْعُ ثَوْرٍ ، وَهُوَ الْفَعْلُ ، أَوِ الذَّكَرُ مِنَ الْبَقَرِ ، وَلَمْ يُعْلَوْا الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ ؛ لِسَلَامَتِهَا فِي الْمَفْرَدِ .

٢ — قال ابن جني : " واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملتَه عرفتَ منه قوةَ عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ... ومن ذلك مراعاتُهم في الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبقُ من الجمع ؛ ألا تراهم لَمَّا أَعْلَتِ الْوَاوُ فِي الْوَاحِدِ ، أَعْلَوْهَا فِي الْجَمْعِ ، فِي نَحْوِ : قِيَمَةٌ وَقِيَمٌ ، وَدِمَةٌ وَدِمٌ ، وَلَمَّا صَحَّحْتُ فِي الْوَاحِدِ صَحَّحُوهَا فِي الْجَمْعِ فَقَالُوا : زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ " . الْخَصَائِصُ : ١ / ١١١ و ١١٢ .

٣ — إِعْلَالُ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ أَصْلُ لِلْفَعْلِ وَالْوَصْفِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمُخْتَارِ ؛ فَسَلِّمُوا لَمَّا أَعْلَوْا الْفَعْلَ ، وَهُوَ قَامَ ، أَعْلَوْا مَصْدَرَهُ الَّذِي هُوَ الْقِيَامُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ وَجْهُ الْإِعْلَالِ . وَلَمَّا صَحَّحُوا الْفَعْلَ ، وَهُوَ قَاوَمَ ، صَحَّحُوا الْمَصْدَرَ ، وَهُوَ الْقَوَامُ ، فَسَلِّمَتْ الْعَيْنُ فِي الْمَصْدَرِ لِسَلَامَتِهَا فِي الْفَعْلِ .

٤ — الْخَصَائِصُ : ١ / ٣٠١ — ٣١١ . قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي (بَابِ مِنْ غَلَبَةِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ) : " هَذَا فَصْلٌ مِنْ فُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ طَرِيفٌ ؛ تَجَدُّهُ فِي مَعَانِي الْعَرَبِ ، كَمَا تَجَدُّهُ فِي مَعَانِي الْإِعْرَابِ . وَلَا تَكَادُ تَجَدُّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَالْغَرَضُ فِيهِ الْمُبَالَغَةُ . فَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ لِلْعَرَبِ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ :

وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَنْدَارَى قَطَعْتَهُ إِذَا أَبْسَنَتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ

" من حَمَلَ الأصلِ على الفرع ؛ تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرعُ ، من ذلك الأصل ؛ تَحْوِيزُ سيبويه ^(١) في قولك : هذا الحسنُ الوجهِ ، أن يكون الجُرُّ في (الوجه) تشبيهاً بـ (الضارب الرجلِ) ^(٢) ، الذي إنما جاز فيه الجُرُّ ؛ تشبيهاً بـ (الحسن الوجه) ^(٣) .

أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً ، والفرع أصلاً ؛ وذلك أن العُصْرَفَ والعادة في نحو هذا أن تُشَبَّهَ أعجاز النساء بكُتُبَانِ الأنقاء ... فقلب ذو الرمة العادة والعُصْرَفَ في هذا ، فشَبَّهَ كُتُبَانِ الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا كأنه يَخْرِجُ مَخْرَجَ المبالغة ؛ أي قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء ، وصار كأنه الأصلُ فيه ، حتى شَبَّهَ به كُتُبَانِ الأنقاء ... وهذا المعنى عَيْنُهُ قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشَبَّهُوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرعُ من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك هذا الحسنُ الوجهِ ، أن يكون الجُرُّ في (الوجه) من موضعين ، أحدهما : الإضافة ، والآخر : تشبيهه بالضارب الرجل ، الذي إنما جاز فيه الجُرُّ تشبيهاً له بالحسن الوجه ... " .

١ — قال سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : هو الحسنُ الوجهِ ، على قوله : هو الضاربُ الرجلِ . فالجر في هذا الباب [يقصد باب الصفة المشبهة] من وجهين : من الباب الذي هو له ، وهو الإضافة ؛ ومن إعمال الفعل ، ثم يُسْتَخَفُّ ، فيُضَافُ " . الكتاب : ١ / ١٠٣

٢ — أي بإضافة الصفة المحلاة بـ (أل) لِمَا فيه (أل) .

٣ — حَمَلَ الأصل ، وهو (الحسن الوجه) على الفرع ، وهو (الضارب الرجل) .

قال : فإن قيل : وما الذي سَوَّغ لسيبويه هذا ، وليس مِمَّا رواه
عن العرب ؛ وإنما هو شيء رآه ^(١) ، وعلَّلَ به ؟
قيل : يدل على صحته ^(٢) ما عُرِفَ من أن العرب إذا شَبَّهَتْ
شيئًا بشيء ، مَكَّنَتْ ذلك الشَّبهَ الذي لهُمَا ، وعَمَرَتْ به الحالَ
بينهما ^(٣) ؛ ألا تَرَاهُم لَمَّا شَبَّهُوا المضارع بالاسم فأعربوه ، تَمَّمُوا
ذلك المعنى بينهما ؛ بأن شَبَّهُوا اسم الفاعل بالفعل ، فأعملوه ^(٤) .
ولَمَّا شَبَّهُوا الوقفَ بالوصل ^(٥) في نحو قولهم : عليه السلامُ
والرَّحْمَتُ ^(٦) ، وقوله ^(٧) :

؛

١ — (مما رواه) أي نَقَلَهُ عن العرب . و (رآه) اعتقده ، وتَمَذَّهَبَ به ،
وصبَّره رأياً ومذهباً .

٢ — أي على صحة الرأي الذي رآه سيبويه .

٣ — (وعَمَرَتْ به ...) أي جَمَعَتْ بينهما ، وقَارَبَتْ هَيْئَتَهُمَا ، وَحَمَلَتْ
كُلًّا عَلَى حُكْمِ صَاحِبِهِ ؛ تَبَيَّنَا لِلْمَشَابَهَةِ ، وإظهاراً لأثر المماثلة بينهما .

٤ — (بينهما) أي بين المضارع والاسم بأن عكسوا فشَبَّهُوا اسم الفاعل
بالفعل في التجدد والحدوث ، فأعملوه عمله تَمَيُّناً لِلْمَشَابَهَةِ ، وأن كُلًّا
كالأصل لِمُقَابَلِهِ .

٥ — (شَبَّهُوا الوقف ...) في إبقاء التاء لِحَالِهَا ، ولم يبدلوا هاء ، كما هو
قياس الوقف .

٦ — (في نحو قولهم) أي العرب في تَحَايَاهُم ، إذا حَيُّوا أَحَدًا : (عليه
السلامُ) أي التحية (والرحمة) بالتاء من غير إبدال ، على خلاف القياس .

٧ — هو أبو النجم العِجْلِي (الفضل بن قدامة بن عُبَيْد الله ت ١٣٠ هـ) .

اللَّهُ تَجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتٌ (١)

كذلك أيضًا شبهوا الوصل بالوقف في قولهم : سَبَبًا وَكَلَكَلًا (٢).

١ — وبعده :

مِنْ بَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ

وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ

الفلصمت : طرف الخلقوم . والشاهد فيه : قوله مَسَلَمَةٌ ، والفلصمة ، وأمة ؛ حيث لم يُبَيَّنْ تاء التانيث في الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها . وأما قوله : مِتْ ؛ فإن الأصل (ما) ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ؛ ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات .

٢ — أي لو جَرَّمَا في الشعر . ومن الأول قوله :

إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ الْمَتُونِ دَبَا وَهَبَتْ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَا

تَتَرَكُّ مَا أَبْقَى الدَّبِّيَ سَبَبًا

والدَّبِّي : الجراد . والمتون : جمع المتن ، وهو ما صلب من الأرض . والمور ، بضم الميم : الغبار . والسبب : القفر والمفاضة . ومن الثاني قوله :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلَكَلِ

وَمَوْقِعًا مِنْ ثَفَنَاتِ زُلٍّ

مَوْقِعٌ كَفِّي رَاهِبٍ يُصَلِّي

فِي غَبَشِ الصُّبْحِ وَفِي التَّحَلِّي

وهو في وصف ناقته . والكلكل : الصلر . والثفنات : جمع الثفنة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل . وزل : خفاف . الخصائص : ١ / ٣٠٥ من تعليقات الشيخ محمد علي النحطر .

وكما أُجْرُوا غَيْرَ اللازم مُخْرَى اللازم في قوله ^(١) :

فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ ^(٢)

وقوله :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ ^(٣)

كذلك أُجْرُوا اللازم مُخْرَى غيره في قوله تعالى : (عَلَى أَنْ يُخَيِّ
الموتى) ^(٤) ، فَأَجْرِي النصب مُخْرَى الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف
أصلاً .

١ — الشاهد من قصيدة ، عدتها ثلاثة وأربعون بيتاً للمرار بن منقذ ، وقيل :
لزياد بن منقذ ، أو زياد بن حملي . وذكر صاحب الأغاني أنه للمرار بن
سعيد الفقعسي ، وقيل : لبدر أبي المرار بن سعيد .

٢ — هذا عَجَزُ بيت ، صدره :
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرْقَنِي
وَبُرْوَى : فَقُمْتُ لِلزَّوْرِ
وَبُرْوَى أَيْضًا : فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ
والطيف : الخيال الطائف في النوم . والزور : مصدر بمعنى الزائر ، يستوي
فيه الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنث . ومرتاعًا : خائفًا فرعًا . وعادني :
جاءني بعد إعراضه . والحلم : الرؤيا . والشاهد فيه : قوله (أَهْيَ) ؛ حيث
سَكَنَ الهاء بعد ألف الاستفهام ، إجراء لها مُخْرَى واو العطف وفاته .

٣ — هذا صدر بيت مجهول القائل ، وعجزه :
وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادِي
فقال ابن جني عن محل الشاهد : " أجرى (تَقِيَفَ) مُخْرَى (عَلِمَ) ، حتى
صار (تَقَفَ) كـ (عَلِمَ) " ، مُحَقَّقًا بإسكان ثانيه .

٤ — القسيامة / ٤٠ . أي بالاقتنصار على ياء واحدة ، وهذا في قراءة طلحة
ابن سليمان والفيض بن غزوان ، أما قراءة الجمهور فنصب (يُخَيِّ) وإظهار
الياء الثانية . انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٩١

وكما حُمِلَ النصبُ على الجر في المثني والجمع ، حُمِلَ الجرُّ على
النصب في ما لا ينصرف^(١) .

وكما شُبِّهَت الياء بالألف^(٢) في قوله^(٣) :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ^(٤)

حُمِلَت الألف على الياء في قوله^(٥) :

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ^(٦)

١ — لأن جرَّ ما لا ينصرفُ بالفتحة خلافُ الأصل .

٢ — شُبِّهَت الياء بالألف في تقدير الفتحة عليها .

٣ — هو رؤية ، والرجز في مُلحقات ديوانه ص ١٧٩ .

٤ — وتمة البيت :

أَيْدِي حَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِيقَ

وهو في وصف إبل بسرعة السير . والقاع : الأرض السهلة المظمتنة ، وقد
انفرجت عنها الجبال والآكام . والقَرِيقُ : المكان المستو ، أو القاع الأملس
لا حجارة فيه . وفي المثل : (تَحَاوَزَ الرُّوضُ إِلَى الْقَاعِ الْقَرِيقِ) يُضْرَبُ لِمَنْ
عَدَلَ بمحاجته عن الكرم إلى اللئيم (بجمع الأمثال : ١ / ٢٢٢) . والوَرِيقُ :
الدراهم . والشاهد في قوله : أَيْدِيَهُنَّ ؛ بسكون الياء ، وحقها الفتح ؛ لكون
اللفظ منقوصاً منصوباً ؛ لأنه اسم (كَانَ) ، والنصبُ في مثله يظهر لحفته ،
إلا أن الشاعر قدَّره إجراءً للياء مُحَرَّرِ الألف .

٥ — هو رؤية ، والرجز في مُلحقات ديوانه ص ١٧٩ .

٦ — قبله : إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ

والشاهد في قوله : تَرْضَاهَا ؛ حيث أثبت الألفَ ، وقدَّر السكون عليها ؛
حَمَلًا عَلَى الْيَاءِ الَّتِي حُمِلَتْ فِي تَقْدِيرِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهَا عَلَى الْأَلْفِ ؛ حَمَلًا

وكما وُضِعَ الضميرُ المنفصلُ موضعَ المتصل في قوله ^(١) :

... قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ ... ^(٢)

وُضِعَ المتصلُ موضعَ المنفصل في قوله :

إِلَّاكَ دُبَّارُ ^(٣)

للأصل على الفرع . وذهب ابن عصفور إلى أن (لا) نافية ، وليست ناهية ،
والسواو قبلها للحال (ضرائر الشعر ص ٤٦) . وقال ابن جني : " فأنبت
الألف ... في موضع الجزم . على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف :
ولا تُرْضُهَا وَلَا تَمْلُقِ " . سر صناعة الإعراب : ١ / ٧٩

١ - هو الفرزدق (في ديوانه ٢٦٢ - ٢٦٧) من قصيدة يمدح بها يزيد
ابن عبد الملك بن مروان ، وليس لأمية بن أبي الصلت .

٢ - البيت بتمامه :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي ذَهْرِ الدَّهَارِ
وَالسَّبَاعِثِ : الذي يبعث الأموات ويحييهم ، والوارث : الذي ترجع إليه
الأملاك بعد فناء الملاك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى . وضمنت :
اشتملت عليهم ، ومثله تَضَمَّنْتُ ، والدهارير : جمع لا واحد له من لفظه ،
وهي الشدائد . ومحل الاستشهاد من البيت قوله : ضمنت إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ ،
حيث جاء بالضمير منفصلاً ، مع أنه في موضع يمكن الإتيان به متصلاً ،
فَيُقَالُ : ضَمِنْتَهُمُ الْأَرْضُ .

٣ - هذا جزء من بيت مجهول القائل ، وهو بتمامه :

وما علينا إذا ما كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَا يُحَاوِرُنَا إِلَّاكَ دُبَّارُ

وما علينا : رُوي في مكان هذه الكلمة (وما بُيَالِي) ، وبالي : فعل مضارع
من المبالاة ، بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية . وألا يحاورنا إلّاك :

فلما رأى سيويه العرب ، إذا شَبَّهت شيئاً بشيء ، فحَمَلَتْه على حُكْمِهِ ، عَادَتْ أَيْضاً فَحَمَلَتْ الْآخَرَ عَلَى حُكْمِ صَاحِبِهِ ؛ تَشْبِيْهُمَا وَتَتَمِيمًا لِمَعْنَى الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا — حَكَمَ أَيْضًا بِأَن (الْوَجْهَ) مَحْمُولٌ عَلَى (الرَّجُلِ) (١) .

وَلَمَّا كَانَ النِّهَاةُ بِالْعَرَبِ لِأَحْقَيْنِ ، وَعَلَى سَمْتِهِمْ آخِذِينَ ، جَازَ لَهُمْ أَنْ يَرَوْا فِيهِ نَحْوَ مَا رَأَوْا ، وَيُحْذُوا عَلَى أَمَثَلَتِهِم الَّتِي حَدَّوْا (٢) .
قَالَ : وَمَنْ حَمَلَ الْأَصْلَ عَلَى الْفَرْعِ حَذَفَ الْحُرُوفَ لِلْحَزْمِ ، وَهِيَ أَصُولٌ ؛ حَمَلًا عَلَى حَذْفِ الْحَرَكَاتِ لَهُ ، وَهِيَ زَوَائِدُ (٣) ،

ثُرَوَى هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ : أَلَا يُجَاوِرُنَا حَاشَاكَ ، وَثُرَوَى : أَلَا يُجَاوِرُنَا سِوَاكَ ، وَلَا ضَرُورَةَ فِيهِ فِي هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ . دِيَارٌ : مَعْنَاهُ أَحَدٌ .
وَمَعْنَى الْبَيْتِ : إِذَا جَاوَرْتَنَا ، وَكُنْتَ قَرِيبَةً مِنَّا ، فَإِنَّا نَكْتَفِي بِجَوَارِكَ ، وَنَقْنَعُ بِقُرْبِكَ ، وَلَيْسَ يَعْنِينَا بَعْدَ ذَلِكَ أَلَا يُجَاوِرُنَا أَحَدٌ سِوَاكَ . وَعَمِلَ الشَّاهِدُ : قَوْلُهُ (إِلَّاكَ) حَيْثُ أَوْقَعَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بَعْدَ (إِلَّا) حَتَّى يَقِيمَ الْبَحْرَ الْبَسِيطَ ، وَحَقُّهُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ (إِلَّا أَنْتَ) .

١ — (بَأَن الْوَجْهَ) فِي الْحَسَنِ الْوَجْهَ ، مَحْمُولٌ عَلَى (الرَّجُلِ) فِي الضَّارِبِ الرَّجُلِ .

٢ — انْظُرْ ثَنَاءَ ابْنِ جَنِّي عَلَى سَيَوِيهِ فِي (الْخَصَائِصِ ١ / ٣٠٨) .

٣ — قَالَ ابْنُ جَنِّي : " وَمِنْ غَلْبَةِ الْفُرُوعِ لِلْأَصُولِ ... حَذَفُهَا الْأَصْلَ ؛ لِشَبْهِهِ عِنْدَهُمْ بِالْفَرْعِ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْحَرَكَاتَ — وَغَنَ نَعْلَمُ أَنَّهَا زَوَائِدُ فِي نَحْوِ : لَمْ يَذْهَبَ ، وَلَمْ يَنْطَلِقْ — تَجَاوَزُوا ذَلِكَ إِلَى أَنْ حَذَفُوا لِلْحَزْمِ أَيْضًا الْحُرُوفَ الْأَصُولَ ، فَقَالُوا : لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَغْزُ " .

وَحَمَلَ الاسم ^(١) على الفعل في مَنع الصرف ^(٢) ، وعلى الحرف في البناء ^(٣) ، وهو أَصْلٌ عليهما .

وَحَمَلَ (ليس) ، و (عسى) في عدم التصرف ^(٤) ، على (ما) و (لعل) ^(٥) .

كما حُمِلَتْ (ما) على (ليس) في العمل ^(٦) .

١ — أي : حَمَلَ الاسم ، وهو أَصْلٌ للفعل ؛ لاشتقاقه من نوع منه ، وهو المصدر .

٢ — (في مَنع الصرف) أي عند مشابهته بالفعل في وجود علتين : إحداهما راجعة إلى اللفظ ، والأخرى راجعة إلى المعنى ، أو ما يقوم مقامهما .

٣ — (وعلى الحرف) الذي مرتبته دون الاسم ؛ لأنه للربط بينه وبين الفعل (في البناء) أي عند قيام التشبه ، وهو التشبه المقرَّب من الحروف .

٤ — (في عدم التصرف) أي عدم صَوِّغ غير الماضي منهما ...

٥ — في العبارة لَفٌ وَتَشْتَرُّ مُرُوبٌ ؛ فـ (ما) لـ (ليس) ، و (لعل) لـ (عسى) .

٦ — (في العمل) لكون (ليس) فعلاً ، وأَصْلُ العمل للأفعال . قال ابن جني : " ومن غلبة الفروع للأصول ... حَمَلُهم الاسم ، وهو الأصل ، على الفعل ، وهو الفرع ، في باب ما لا ينصرف . نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه ، وهو الحرف ، فَبَيَّنُوهُ ، نحو : أمْسِ ، وأَيْنَ ، وكيفَ ، وَكَمْ ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في تَرْكِ تصرُّفِ (ليس) إلى أنها ألحقَّت بـ (ما) فيه ؛ كما ألحقَّت (ما) بها في العمل في اللغة الحجازية . وكذلك قال أيضاً في (عسى) إنها مُنعت التصرُّف ؛ لِحَمَلِهِم إياها على (لعل) " . الخصائص : ١ / ٣١١ .

انتهى (١).

وفي (التذكيرة) لأبي حيان :

ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَطَ اتِّحَادُ الزَّمَانِ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ (٢) ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ (٣) ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَثْنِيَةُ الْمُخْتَلِفِينَ ، لَا يَجُوزُ عَطْفُ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الزَّمَانِ (٤) . قَالَ أَبُو حَيَّانَ : " وَهَذَا مِنْ حَمَلِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ (٥) ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ أَصْلُ التَّثْنِيَةِ (٦) ، إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّهُ فِي الْفِعْلِ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ فِي الْأِسْمِ (٧) " . وَأَمَّا الثَّالِثُ (٨) : فَالنَّظِيرُ إِمَّا فِي اللَّفْظِ ، أَوْ فِي الْمَعْنَى ، أَوْ فِيهِمَا .

١ — انتهى النقل عن الخصائص : ١ / ٣٠٣ — ٣١١ ، مُلَخَّصًا .

٢ — أي : اتِّحَادُ الزَّمَانِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الصَّبْغُ ، فَيَجُوزُ عَطْفُ الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ ، إِذَا أُريدَ بِالْمَضَارِعِ الْمَاضِي مَعْنًى ، أَوْ بِالْمَاضِي مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى . وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ زَمَانُهُمَا فَلَا يَجُوزُ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ . عَلَى هَذَا الرَّأْيِ .

٣ — لِأَنَّ الْعَطْفَ فِي الْأَفْعَالِ كَالتَّثْنِيَةِ فِي الْأَسْمَاءِ .

٤ — مِنْ أَمْثَلَةِ الْمُخْتَلِفِينَ زَمَانًا : ضَارِبُ الْآنِ ، وَضَارِبُ غَدًا ، أَوْ أَمْسٍ ، فَلَا يُقَالُ فِيهِمَا : ضَارِبَانِ ؛ لِهَذَا الْاِخْتِلَافِ .

٥ — وَهَذَا مِنْ حَمَلِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْعَطْفُ ، عَلَى الْفَرْعِ ، وَهُوَ التَّثْنِيَةُ .

٦ — (أَصْلُ التَّثْنِيَةِ) أَيِ الْمُتْنَى ، وَهُوَ زَيْدَانِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ مَا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ ، وَأَعْنَى عَنِ الْمُتَعَاظِفِينَ .

٧ — (إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّهُ) أَيِ الْعَطْفِ (فِي الْفِعْلِ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ ...) لِعَدَمِ قَوْلِهِ لَهَا ، فَكَانَ الْعَطْفُ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ فِي الْأَسْمَاءِ .

٨ — وَهُوَ حَمَلُ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ .

فمن أمثلة الأول : زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية ^(١) ،
والموصولة ^(٢) ؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية .
ودخول لام الابتداء على (ما) النافية ؛ حملاً لها في اللفظ
على (ما) الموصولة ^(٣) .

١ — من شواهد زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية للتوكيد قول
المعلوط بن بدّل القرطبي ، نسبة إلى قرّيع بن عوف بن كعب بن سعد بن
زيد بن مناة بن تميم ، وهو شاعر إسلامي :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
وعلى السَّنِّ : على زيادة السَّنِّ . والفعل (يَزِيدُ) في البيت يكون متعدياً
ولازماً ؛ فإن عُدَّ متعدياً كان مفعوله الأول محذوفاً ، وخيراً : مفعوله الثاني ،
والتقدير : لا يزال يزيدُ خيرُهُ خيراً ، وإن عُدَّ لازماً كان (خيراً) تمييزاً
مقدماً للضرورة ، والتقدير فيه : لا يزالُ يزيدُ خيرُهُ ، فأضمرَ الفاعلَ ونصب
الخير ، كما تقول : طيبْتُ نفساً ؛ أي طابت نفسي . ومعنى البيت : رَجَّه
للخير ما إن رأيتَه يزيدُ خيرُهُ بزيادة سنِّه ، يُؤَكِّفُ عن صباه وجهله .

٢ — من شواهد زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة الاسمية قولُ جابر بن
رَأْلَانَ الطائي ، وقيل : إلياس بن الأرت :

بُرْجِي السَّرَّاءَ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ
وَبُرْجِي : مبالغةٌ يَرَجُو ؛ أي يَأْمُلُ . وَتَعْرِضُ : تَحُولُ ، من عَرَضَتْ لَهُ بِسُوءٍ
أَوْ تَعَرَّضَتْ . وَأَدْنَاهُ : أَقْرَبُهُ . وَالْخُطُوبُ : جمعُ عَطَبٍ ، وهو الأمر العظيم
الشديد .

٣ — صرَّح النحويون بدخول لام الابتداء على (ما) النافية ، ولم يذكروا
مثالاً له ، وأكثرُ ما وُجِدَتْ مقرونة بـ (ما) في جواب (لو) كقوله :

وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية ^(١) ؛ حَمَلًا لَهَا عَلَى
(لا) الناهية ^(٢) .

وحذف فاعلِ (أَفْعِلْ بِهِ) في التعجب ^(٣) ، لَمَّا كَانَ مُشَبَّهًا
لفعل الأمر في اللفظ .

وبناء باب (حَذَامِ) عَلَى الْكسْرِ ^(٤) ؛ تشبيهاً لَهُ بِـ (دَرَاكِ)
و (نَزَالِ) ^(٥) .

وَلَوْ نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا
والخِيَار : الاختيار ، وَخَصَّ اللَّيَالِي بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَقُ مِنَ الْأَيَّامِ ، وَالشَّهْرِ
أَوَّلُهُ لَيْلٌ . وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ : بِحَيِّ حَوَابٍ (لَوْ) ، وَهُوَ قَوْلُهُ (لَمَّا افْتَرَقْنَا)
مَاضِيًا مَنْفِيًّا مَقْتَرِنًا بِاللَّامِ . وَهُوَ قَلِيلٌ .

١ — مَنْ شَوَاهِدَ ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا
مِنْكُمْ) الْأَنْفَالُ / ٢٥ .

٢ — مَنْ شَوَاهِدَ ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ) آلِ عِمْرَانَ / ١٦٩ .

٣ — مَنْ شَوَاهِدَ ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) مَرْيَمَ / ٢٨ .
أَيَّ مَا أَسْمَعَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ
(أَسْمِعْ) ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ : وَأَبْصِرْ بِهِمْ ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ بِهِمْ أَكْتِفَاءً
بِذِكْرِهِ مَعَ (أَسْمِعْ) . وَ (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَلَيْسَ بِأَمْرٍ ؛
وَإِنَّمَا هُوَ تَعَجُّبٌ .

٤ — حَذَامِ : عِلْمٌ لِلْمَوْتِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ . قَالَ دَيْسَمُ بْنُ طَارِقٍ أَحَدُ
شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، أَوْ لَجِيمُ بْنُ صَعْبٍ وَالِدُ حَنِيفَةَ وَعَجَلُ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

وبناء (حَاشَا) الاسمِية ؛ لِشَبَهِهَا فِي اللَّفْظِ بـ (حَاشَا)
الحرفية ^(١).

ومنها إدغامُ الحرف في مقاربه في المخرج ^(٢) .
ومن أمثلة الثاني ^(٣) : جَوَازُ (غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ) ؛ حَمَلًا عَلَى
(مَسَا قَامِ الزَّيْدَانِ) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ^(٤) ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَحْزَرْ ؛ لِأَنَّ
الْمَبْتَدَأَ إِذَا أُنْ كُنَ ذَا خَيْرٍ ، أَوْ ذَا مَرْفُوعٍ يُغْنِي عَنِ الْخَيْرِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (حَذَامِ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ ؛ فَإِنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِكَسْرِ آخِرِهِ ،
وَهُوَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فَاعِلٌ ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ .
وَيَكُونُ الْاسْمُ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ) ، وَهُوَ سَبَبٌ لِلْمَوْنِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ
إِلَى فِي النَّدَاءِ ، نَحْوُ : يَا عَجَبَاتٍ ، بِمَعْنَى يَا حَبِيبَاتُ .
٥ — ذَرَاكَ : اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٌ بِمَعْنَى أَذْرِكْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ ، وَهُوَ مِنْ أَذْرَكَ
الرِّبَاعِيِّ . وَتَزَالِ : اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٌ بِمَعْنَى أَثْرِلْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ ، وَهُوَ مِنْ
الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرُودِ .

- ١ — (الْاسْمِيَّةُ) التَّنْزِيهِيَّةُ ، وَالْحَرْفِيَّةُ الْجَارَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ .
- ٢ — (فِي مَقَارِبِهِ ...) فَهُوَ لِقُرْبِهِ مِنْهُ فِي الْمَخْرَجِ صَارَ كَنَظِيرِهِ ، فَحَازَ إِدْغَامَ
أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ ، كِإِدْغَامِ الْمُثَلِّينِ .
- ٣ — أَيِ حَمَلِ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ .
- ٤ — (لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ) أَيِ وَإِنْ اخْتَلَفَا صُورَةً ؛ فَإِنَّ النِّفْيَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ
(مَسَا) ذَلَّتْ عَلَيْهِ (غَيْرِ) ، وَهِيَ الْمُسَوِّغَةُ . وَغَيْرُ : مَبْتَدَأٌ ، وَقَالِمٌ : مُضَافٌ
إِلَيْهِ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ .

ومنها إهمالُ (أن) المصدرية مع المضارع ؛ حَمَلًا على (ما)
المصدرية ^(١).

ومن أمثلة الثالث ^(٢) اسمُ التفضيل ^(٣) ، و (أفعل) في
التعجب ^(٤) ؛ فَإِنَّهُمْ منعوا (أفعل) التفضيل أن يَرْفَعَ الظاهرَ لشبهه
بـ (أفعل) في التعجب وزنًا وأصلًا ^(٥) وإفادَةً للمبالغة ، وأجازوا
تصغير (أفعل) في التعجب ^(٦) ؛ لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك .

١ — أي إهمال (أن) الساكنة النون التي من شأنها نصبُ المضارع ،
فأهملوها — أحيانًا — حَمَلًا على (ما) المصدرية . قال الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّْي السَّلامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

و (أن) في قوله (أن تقرأ) هي المصدرية التي تختص بالدخول على
المضارع ، والتي ينصب بها عائدة العرب ، ولكنها أهملت في هذا البيت ؛
حَمَلًا على (ما) المصدرية أختها ، لاشتراكهما في معنى المصدرية ، وفي أن
كل واحدة منهما تسبك ما بعدها بمصدر . وذهب بعض النحويين إلى أن
إهمال (أن) المصدرية لغة لجماعة من العرب .

٢ — أي النظر في اللفظ والمعنى .

٣ — قد أجمعوا على اسمية (أفعل) التفضيل .

٤ — اختلفوا في (أفعل) في التعجب ، وصحَّحوا أنه فعل ماضٍ ، فاعله
ضمير مستتر راجع لـ (ما) ، والمنصوب على التعجب مفعوله .

٥ — أصلًا ؛ أي مأخذًا . يعني أن الشروط التي تُعْتَبَر فيما يُبنى منه (أفعل)
التفضيل مشروطة في التعجب أيضًا . وهذا والذي قبله نظيرٌ باعتبار المبنى ،
وإفادَةُ المبالغة باعتبار المعنى .

٦ — أجاز النحويون تصغيره مع أنه فعلٌ ، والتصغير خاص بالأسماء .

قال الجوهري (١) :

" ولم يُسمَّع تصغيره (٢) إلا في (أملح) و (أحسن) ، ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما " .

١ — هو أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري ، صاحب معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) الذي أحسن تصنيفه ، وجود تأليفه . كان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماً ، وأصله من قاراب من بلاد الترك ، وكان أماً في اللغة والأدب ، وخطه يضرب به المثل ؛ لا يكاد يُفرق بينه وبين خط ابن مقلة ، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول . مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وقيل : في حدود الأربعمئة .

٢ — في (الصحاح م ل ح) : يقولون : ما أمْلِحَ زيدًا ، وما أحيِسَتْه ا . وقد أشار النحويون أن (أفعل) المتعجب منه ؛ لشبهه بـ (أفعِلْ التفضيل) أقدم على تصغيره بعض العرب ، ومن ذلك قول بدوي اسمه كاهل الثففي (ونسبه آخرون إلى غيره) :

يا ما أمْلِحَ غِزْلًا شَدَنَّا
مِنْ هَوْلَيْائِكُنَّ الضَّالِّ السَّمْرِ
والغزلان : جمع غزال ، وأصله ولد الظبية ، ويشبه العرب به حسان النساء . وشَدَنَ : أصله قولهم شَدَنَ الظبيُّ شُدُنْ شُدُونًا ، إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء على غير قياس . والضال : السمر البري ، واحدته ضالة . والسمر : شجر الطلح ، واحدته سَمرة . ومحل الشاهد في قوله (أمليح) ؛ فإنه تصغير (أمْلَحَ) ، وأصل التصغير من خصائص الأسماء ولهذا قال الكوفيون : إن صيغة (أفعل) في التعجب اسم بدليل مجئها مصغرة في هذا البيت ، والبصريون لا يرتضون ذلك ، ويقولون : إن تصغير أملح في هذا البيت في غاية من الشذوذ ، فلا يُقاس عليه .

وأما الرابع ^(١) : فمن أمثله النصبُ بـ (لَمْ) ؛ حَمَلًا على
الجزم بـ (لَنْ) ^(٢) .

فإن الأولى لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل ^(٣) .
وفي (الجزؤية) ^(٤) : " قد يُحْمَلُ الشيءُ على مقابله ، وعلى
مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله .
مثال الأول : لَمْ يَضْرِبِ الرجلُ ^(٥) ، حُمِلَ الجزمُ على الجرِّ ^(٦) .
ومثال الثاني : اضْرِبِ الرجلَ ، حُمِلَ الجزمُ فيه على الكسر ^(٧)
الذي هو مقابل الجرِّ ، من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجرِّ في
الإعراب ^(٨) .

-
- ١ — وهو حمل النقيض على النقيض .
 - ٢ — مرَّ الحديثُ عن النصب بـ (لَمْ) ، والجزم بـ (لَنْ) .
 - ٣ — قوله (فإن الأولى ...) بيان لوجه النقيضية ، وإن كبل واحدة تدل على
نقيض ما تدل عليه الأخرى .
 - ٤ — الجزؤية مقدمة في النحو ، وهي حواشي على الحَمَلِ للزجاجي ، وضعها
أبو موسى عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي الجزولي المتوفى سنة سبع
وستمائة . وجزؤلة بطن من البربر .
 - ٥ — بكسر الباء من (يضرب) لالتقاء الساكنين .
 - ٦ — أي حُمِلَ الجزم في كسر المخزوم على الجر لمقابلته به ؛ فالجر في الأسماء
يقابله الجزم في الأفعال .
 - ٧ — أي في (اضرب) وقوله (على الكسر) أي في لم يضرب .
 - ٨ — مراده : أن الكسر من ألقاب البناء ، والجر من ألقاب الإعراب .

ومثال الثالث : اضْرَبِ الرجلَ ، حُمِلَ السكونُ ^(١) فيه على
الكسر ^(٢) ، الذي هو ^(٣) مقابلٌ للجرّ ، الذي هو ^(٤) مقابل
للجزم ، والجزمُ مقابلٌ للسكون ^(٥) " .

* * *

١ — أي السكون الواجب للفعل (اضرب) لولا ما عَرَضَ له من التقاء الساكنين .

٢ — (على الكسر) أي فكُسِرَ لدفع التقاء الساكنين .

٣ — (الذي هو) أي الكسر مقابل الجرّ ، لِما عُرِفَ أن الكسر من ألقاب البناء ، والجر من ألقاب الإعراب .

٤ — (الذي هو) أي الجرّ مقابل الجزم ؛ لأن ذلك في الأسماء ، وهذا في الأفعال .

٥ — الجزم ؛ لأنه من ألقاب الإعراب ، مقابل للسكون الذي هو من ألقاب البناء .

[المسألة الخامسة]

[تعدد الأصول]

اختلف : هل يجوز تعدُّد الأصول المقيس عليها لفرع واحد ؟
والأصحُّ نعم . ومن أمثلة ذلك : (أي) في الاستفهام ^(١) ،
والشرط ^(٢) ؛ فإنها أعربت حملاً على نظيرتها (بعض) ^(٣) ،
وعلى نقيضتها (كل) ^(٤) .

* * *

١ — من شواهد (أي) في الاستفهام قول الله تعالى : (أُنْهَآ أَزْكَى طَعَامًا)
الكهف / ١٩ .

٢ — من شواهد (أي) في الشرط قول الله تعالى : (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الحسن) الإسراء / ١١٠ .

٣ — على نظيرتها من حيث المعنى ؛ فإن (أَيَا) سواء أكانت استفهامية أم
شرطية ، مدلولها بعض ذلك .

٤ — (نقيضتها كل) لأنسها دالة في المعنى على العموم للمدلولها وغيره .

الفصل الثاني

في المقيس

وهل يُوصَف بأنه من كلام العرب ^(١) أو لا ^(٢) ؟

قال المازني :

"ما قيسَ على كلام العرب ، فهو من كلام العرب ^(٣) ". قال :
" ألا ترى أنك لم تسمع أنتَ ولا غيرُك اسمَ كل فاعل ، ولا
مفعولٍ ؛ وإنما سَمِعْتَ البعضَ فَقَسْتَ عليه غيره ، فإذا سَمِعْتَ (قام
زيدٌ) ، أجزتَ ^(٤) : ظَرَفَ بِشَرٍّ ، وَكَرَّمَ خَالِدٌ ^(٥) " .

١ — من كلام العرب ؛ لأنه صيغ في قوالِهم ، وجاء على نَفَج كلامهم ،
وُتِجَ على منوالِهم .

٢ — أو لا ؛ لأنها لم تتكلم به ، فلا يُنسَب إليها . والجواب عن السؤال
(وهل يُوصَف بأنه من كلام العرب أو لا ؟) : نعم ، ويدل له ما ساقه من
كلام المازني .

٣ — أي فهو من كلام العرب حُكْمًا وَعَمَلًا ، وإن لم يَرِدْ ذلك عنهم بعينه
ولا فاهوا بالفاظه .

٤ — أي : أجزتَ قياسًا على ما سمعته من الجملة الفعلية

٥ — انظر : النصف شرح كتاب التصريف للمازني ١ / ١٨٠ . وقال ابن
جسني (الخصائص ١ / ١١٤) : " واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقادُ
النحويين أن ما قيس على كلام العرب ، فهو عندهم من كلام العرب ، نحو
قولك في قوله : كيف تَبَيَّن من (ضَرَبَ) مثل (جَعَفَر) : ضَرَبَ ، هذا من
كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضَرَبَ ، أو ضَوَّرَب ، أو ضَرَوَّب ، أو نحو

قال أبو علي :

" وكذلك يجوز أن يُبنى بإلحاق اللام ما شئت^(١) ، كقولك :
خَرَجَجَ ، ودَخَلَلْ ، وضَرَبَبْ ، من خَرَجَ ، ودَخَلَ ، وضَرَبَ^(٢) ،
على مثال شَمَلَلْ ، وصَغَرَرَّ^(٣) " (٤) .

قال ابن جني :

ذلك ، لم يُعتَقَد من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً ،
والأضعف قياساً " . وقال ابن جني (الخصائص ١ / ٣٥٧) : " باب في أن
ما قياس على كلام العرب فهو من كلام العرب : هذا موضع شريف .
وأكثرُ الناس يَضَعُفُ عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه ، والمنفعة به عامة ،
والتأند إليه مُقَوِّ مُجَدِّد . وقد نصَّ أبو عثمان [المازني] عليه ، فقال : ما
قياس على كلام العرب ... " .

١ — أي ما شئتَ من الأوزان والأبنية .

٢ — هذه كلها تُبنى للإلحاق بـ (فَعْلَلْ) ، ولا يلزم أن تكون لها معان
معروفة ، وإنما ذلك تمرين للصرفيين ، إذا أرادوا بناء مثال من مثال .

٣ — شَمَلَلْ وصَغَرَرَّ بمعنى : أَسْرَعَ .

٤ — قال ابن جني : " قال أبو علي وقتَ القراءة عليه كتابَ أبي عثمان : لو
شاء شاعر ، أو ساجع ، أو مُتَشَبِّع ، أن يُبْنِيَ بإلحاق اللام اسماً ، وفعلاً ،
وصفةً لَحَازَ له ، ولكان من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خَرَجَجَ أَكْرَمُ
مَنْ دَخَلَلِي ، وضَرَبَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، ومررتُ برجلٍ ضَرَبَبٍ وَكَرَمَمٍ ، ونحو
ذلك . قلتُ له : أَفَتَرْتَجِلُ اللغةَ اِرْتِجَالًا ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس
على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم " . الخصائص : ١ / ٣٥٩

" وكذلك تقول في مثال (صَمَحَمَح) من الضَّرَب : ضَرَبَ ،
ومن القتل : قَتَلَ ، ومن الشُّرب : شَرَبَ ، ومن الخروج :
خَرَجَ . وهو من العربية بلا شك ، وإن لم تنطق العرب بواحد
من هذه الحروف (١) .

قال : " فإن قيل : فقد منع الخليل ، لَمَّا أُشِيدَ :

تَرَفَعَ العِزُّ بنا فارتفعَا (٢)

قياسًا على قول العجاج :

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فاقعَنَسَا (٣)

١ — المقصود بالحروف : الكلمات ؛ لأن لفظ الحرف يُطلق مجازًا على
الاسم والفعل ، وجاء ذلك في كلام سيويه كثيرًا . قال ابن جني (الخصائص
١ / ٣٦٠) : " ومما يدلُّ على أن ما قيس على كلام العرب ؛ فإنه من
كلامها أنك لو مررت على قوم ، يتلافون بينهم مسائل أبنية التصريف ، نحو
قولهم من الضرب : ضَرَبَ ، ومن القتل : قَتَلَ ، ومن الأكل : أَكَلَ ،
ومن الشرب : شَرَبَ ، ومن الخروج : خَرَجَ ، ومن الدخول : دَخَلَ ،
... ونحو ذلك ، فقال لك قائل : بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تحد
بُداً مسن أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه
الحروف " .

٢ — تَرَفَعَ : استعمل التفاعل للمبالغة . والعز : خلاف الدل . وفارتفعما :
مطاروع ترفع ، أحدثه هذا القائل قياسًا على (اقعنس) ، وغفل عن شرطه
الذي أشار إليه المصنف ؛ فلذلك منعه الخليل ورَّده .

٣ — تَقَاعَسَ : تأخر كـ (اقعنس) .

فَدَلَّ عَلَى امْتِنَاعِ الْقِيَاسِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ إِنَّمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيمَا لَامُهُ حَرْفُ حَلْقِيٍّ ،
وَالْعَرَبُ لَمْ تَبَيِّنْ هَذَا الْمِثَالَ مِمَّا لَامُهُ حَرْفُ حَلْقٍ ؛ خُصُوصًا وَحَرْفُ
الْحَلْقِ فِيهِ مُتَكَرِّرٌ ^(١) ، وَذَلِكَ مُسْتَكْرَّعٌ عَنْهُمْ ، مُسْتَقَلٌّ .

قَالَ : " فَتَبَيَّنَ إِذْنًا أَنَّ كُلَّ مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِهِمْ ، فَهُوَ مِنْ
كَلَامِهِمْ ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ فِي الْعِجَاجِ وَرُؤْيَا : إِنَّهُمَا قَاسَا اللُّغَةَ ،
وَتَصَرَّفَا فِيهَا ، وَأَقْدَمَا عَلَى مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ مَنْ قَبْلَهُمَا " ^(٢) .

١ — حَرْفُ الْحَلْقِ مُتَكَرِّرٌ فِي الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ (اِرْفَعْنَا) لِتَوَالِي الْعَيْنَيْنِ ، وَفِي
تَوَالِيهِمَا مِنَ التَّنَافُرِ وَالثَّقَلِ مَا يَخْفَى ، فَالثَّقَلُ هُوَ الْمَانِعُ ، لَا مَا قَدْ يُقَالُ مِنْ
الْقِيَاسِ .

٢ — قَالَ ابْنُ جَنِّي (الْخَصَائِصُ ١ / ٣٦٠) : " فَمَا تَصْنَعُ عِنْدَ حَدِّثِكُمْ بِهِ أَبُو
صَالِحِ السَّلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِيْسَى بْنِ الشَّيْخِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ الْعَبَّاسِ
الْبَزْزِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ أَسَدٍ التُّوشَحَّانِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ
هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ لِلْعِجَاجِ :

يَا صَاحِبَ هَلْ تُعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا

فَلَمَّا بَلَغْتُ :

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا

قَالَ لِي الْأَصْمَعِيُّ : قَالَ لِي الْخَلِيلُ : أَنْشَدْنَا رَجُلًا :

تَرَأَفَعَ الْعِزُّ بِنَا فَارْقَنْعَعَا

فَقُلْتُ : هَذَا لَا يَكُونُ ، فَقَالَ : كَيْفَ جَازَ لِلْعِجَاجِ أَنْ يَقُولَ :

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية ، على أنه من كلامهم . ألا ترى إلى قول الخليل ، وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع من هذا ، ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحًا ، ومذهبًا مرضيًا ، لَمَا أباه الخليل ، ولا منع منه ! فالجواب عن هذا من أوجه عدة : أحدها — أن الأصمعي لم يَحْك عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لَمَّا احتجّ عليه مُنْشِده ذلك البيت بيت العجاج عَرَفَ الخليلُ حُجَّتَهُ ، فترك مراجعته ، وَقَطَعَ الحكاية على هذا الموضع يكاد يَقْطَع بانقطاع الخليل عنده ، ولا يُنْكِر أن يَسْبِق الخليلُ إلى القول بشيء ، فيكون فيه تعقّب له ، فيُنَبِّه عليه .

وقد يجوز أيضًا أن يكون الأصمعي سَمِع من الخليل في هذا من قبوله ، أو رَدّه على المحتجّ به ، ما لم يَحْكِهِ للخليل بن أسد ، لا سيما والأصمعي ليس مما ينشط للمقاييس ، ولا للحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضًا أَمْسَكَ عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله لمنشِده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعي لمعرفة قلة انبعاثه في النظر ، وتوفّره على ما يُروى ويُحفظ . وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن الأصمعي ، وقد كان أراد الأصمعي على أن يعلمه العروض ، فتعذّر ذلك على الأصمعي ، وبُعْدَ عنه ، فيس الخليل منه ، فقال له يومًا : يا أبا سعيد ، كيف تقطّع قول الشاعر :

إذا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعَهُ
وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ
قال : فَعَلِمَ الأصمعي أن الخليل قد تَأَذَّى بِبُعْدِهِ عن علم العروض ، فلم يعاوده فيه .

قال (١) : " وذكر أبو بكر (٢) أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها (٣) ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها ، أنس بها ، وزال استحاشه منها . وهذا تثبت اللغة بالقياس " .

وقال في موضع آخر من (الخصائص) (٤) :

" من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلامهم ، نحو قولك في بناء مثل (جعفر) من ضرب : ضرب ، وهذا من كلامهم ، ولو بنيت منه ضورب ، أو ضيرب ، لم يكن من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً ، والأضعف قياساً " .

* * *

وجهه غير هذا ، وهو أطف من جميع ما جرى ، وأصنعه ، وأغمضه ؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناء مما لاه حرف خلقي ، والعرب لم تبين هذا المثال مما لاه أحد حروف الخلق ؛ إنما هو مما لاه حرف قموي ، وذلك نحو : اقنسس ، واسحنكك ، واكندد ، واعفنجج . فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا) أنكر ذلك من حيث أرينا " .

١ — الخصائص : ١ / ٣٦٩ .

٢ — يقصد ابن السراج في كتابه (الاشتقاق) .

٣ — فيشك فيها : أمي عربية أم معربة ؟

٤ — الخصائص : ١ / ١١٤ .

الفصل الثالث

في الحكم

فيه ^(١) مسألتان :

[المسألة الأولى]

إنما يُقَاسُ على حُكْمٍ ثَبَتَ استعمالُهُ عن العرب .

وهل يَحُوزُ أن يُقَاسَ على ما ثَبَتَ بالقياس والاستنباط ؟

ظاهرُ كلامهم : نَعَمْ .

وقد ترجم عليه في (الخصائص) ^(٢) : (باب الاعتلال لَهُم

بأفعالهم) ^(٣) . قال :

" من ذلك أن تقول : إذا كان اسمُ الفاعل — على قوَّةٍ تَحْمِلُهُ

لِلضَّمِيرِ ^(٤) — متى جرى على غير مَنْ هو له : صفة ، أو صلة ، أو

١ — أي : في الحكم .

٢ — الخصائص : ١ / ١٨٦ .

٣ — (لَهُم) أي للعرب . والاعتلال : طلبُ العلة وإظهارها ؛ أي في أن

يَعْتَلَّ النحوي للعرب ؛ أي يذكر علةً لأحكام كلامهم ، ويوجهها بتوجيه

ماخوذ من أصول قواعد خطاباتِهِم بأفعالِهِم الصادرة منهم ، فيستنبط منها

ترجيئاتٍ لأفعالٍ أُخِّرَ في الكلام . والمراد بأفعالِهِم : تصرفاتِهِم في الكلام

وتفنناتِهِم فيه .

٤ — (على) للمصاحبة ؛ أي مع قوَّةٍ تَحْمِلُهُ ... ، وأرادوا قوَّةً مُشَبَّهَةً

بالفعل الحامل له عند استتاره فيه .

خبراً ، لم يَتَحَمَّلَ الضمير ، فما ظَنُّكَ بالصفة المشبهة باسم الفاعل ؛
فإن الحُكْمَ الثابت ^(١) للمقيس عليه إنما هو بالاستتباط ، والقياس
على الفعل الرفع للظاهر ؛ حيث لا تَلَحُّقه العلامات ^(٢) " .

* * *

١ — (فإن الحكم ...) أي إبراز مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير
مَنْ هو له .

٢ — المراد من كلام ابن جني أن عدم تحمل الوصف للضمير حال جريان
الوصف على غير مَنْ هو له حُكْمٌ مأخوذ بالقياس على رفع اسم الفاعل
للظاهر ؛ فإنه لا فاعل فيه مضمّر ، بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له ،
فَعُلِمَ أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز ، فكذا الصفة المشبهة به . وكونُ
الإبراز المذكور مستنداً للقياس فقد قد يخلش فيه ورودُه في كلامهم . قال
ذو الرِّمَّة :

غَيْلَانُ مَيَّةٌ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذٌ بَدَتْ لَهُ فَحِجَاهُ بَانَ أَوْ كَرَبَا
والشاهد فيه : وجوب انفصال الضمير إذا رُفِعَ بصفة جَرَتْ على غير
صاحبها ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو . وقال ابن الأنباري (الإنصاف ،
المسألة الثامنة) : " ذهب الكوفيون إلى أن الضمير إذا جرى على غير مَنْ هو
له ، نحو قولك : هندٌ زيدٌ ضارِبُتهُ هي ، لا يجب إبرازُه . وذهب البصريون
إلى أنه يجب إبرازُه . وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل ، إذا جرى
على مَنْ هو له ، لا يجب إبرازُه " .

[المسألة] الثانية

قال ابن الأنباري (١) :

" اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه .

فأجازه قومٌ ؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه ، صار بمنزلة المتفق عليه .

ومنه آخرون ؛ لأن المختلف فيه فرعٌ لغيره ، فكيف يكون أصلاً ؟

وأجيب : بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء ، أصلاً لشيء آخر ؛ فإن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل (٢) ، وأصل للصفة المشبهة (٣) .

١ — لمع الأدلة : الفصل الثاني والعشرون ، في الأصل الذي يُردُّ إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه : ص ١٢٤ — ١٢٥ . وقد تَخَصَّ السيوطي هذا الفصل وقَدَّم فيه ، وأخر .

٢ — قال ابن يعيش : " اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى . أمَّا اللفظُ فلأنه جَارٍ عليه في حركاته وسكناته ، ويطرد فيه ؛ وذلك نحو : ضَارِبٌ ومُكْرِمٌ ومُنْطَلِقٌ ومُسْتَحْرِجٌ ومُذْهِجٌ ، كُلُّهُ جَارٍ على فعله الذي هو يَضْرِبُ ويُكْرِمُ وينْطَلِقُ ويستَحْرِجُ ويُذْهِجُ . فإذا أُريدَ به ما أنت فيه ، فهو الحال أو الاستقبال ، صار مثله من جهة اللفظ والمعنى ، فَجَرَى مَجْرَاهُ ، وحُمِلَ عليه في العمل " .

٣ — وقال : " الصفة المشبهة باسم الفاعل ضَرْبٌ من الصفات تُجْرَى على الموصوفين مَجْرَى أسماء الفاعلين ، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف " . شرح المفصل : ٦ / ٦٨ و ٨١

وكذلك (لات) ^(١) فرع على (لا) ^(٢) ، و (لا) فرع على (ليس) ^(٣) ؛ فـ (لا) أصل لـ (لات) ، وفرع على (ليس) ، ولا تناقض في ذلك ^(٤) ؛ لاختلاف الجهة .

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فتقول : حرف قام مقام فعل ^(٥) يعمل النصب ، فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء ^(٦) ؛ فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه ؛ فمنهم من قال : إنه العامل ^(٧) ، ومنهم من قال : فعلٌ مقدّرٌ .

* * *

١ — (وكذلك) أي مثل اسم الفاعل في أصله بالنسبة للصفة المشبهة ، وفرعيته بالنسبة للفعل (لات) .

٢ — (لات) فرع على (لا) ؛ لأن (لات) لما كانت مقرونة بحرف التانيث ، صارت فرعاً لـ (لا) المجردة عنها .

٣ — (لا) فرع على (ليس) لمشابتها لها في النفي والجمود .

٤ — أي لا تناقض في كون الشيء الواحد يتصف بالأصالة والفرعية ؛ لاختلاف الجهة كما قال . قال ابن الأنباري : " وإنما يقع التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأما من وجهين مختلفين ، فلا تناقض في ذلك " . لمع الأدلة : ص ١٢٥

٥ — مفعولٌ فعلٍ ، هو أَسْثَنِي ، أو أَخْرِجُ .

٦ — فـ (يا) مقيس عليه .

٧ — (يا) هو العامل لقيامه مقام أَدْعُو ، أو أُنَادِي ، مع كونه حرفاً .

الفصل الرابع

في العلة ^(١)

فيه مسائل :

[المسألة الأولى]

قال صاحب (المستوفي) :

" إذا استقرت ^(٢) أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ^(٣) ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ^(٤) ، ولا متسمع فيها ^(٥) .

وأما ما ذهب إليه غفلة العوام ^(٦) من أن علل النحو تكون واهية ^(٧) ومتمحلة ^(٨) ، واستدلّهم على ذلك بأنّها أبدًا تكون

١ — (في العلة) التي حُملَ بها الفرغ على الأصل ، أو على حكمه .

٢ — استقرت الأشياء : تبعتها لمعرفة أحوالها وخواصها .

٣ — الوثاقة : مصدر وثق الشيء ؛ أي صار وثيقًا مُحْكَمًا .

٤ — غير مدخولة بالنقص والإبطال .

٥ — مُتَسَمِعٌ : اسم مفعول من التسمع ، وهو كالتسامح ، عدم الثبوت في الأمر ، مع القدرة على تحقيقه .

٦ — غفلة : جمع غافل ، والعوام : خلاف الخواص ، وهم الذين لا تحقيق عندهم ، ولا تثبت في آرائهم .

٧ — واهية : ضعيفة جدًا . قال الشاعر :

هي تابعة للوجود ^(١) ، لا الوجود ^(٢) تابعا لها ، فيمَعزِلُ عن الحق ^(٣) .

وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ ^(٤) ، وإن كنا نحن نستعملها ، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداء ؛ بل على وجه الاقتداء والاتباع ^(٥) ، ولا بُدَّ فيها من التوقيف ، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة ، والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وَضْعٍ واضحٍ حَكِيمٍ — حَلٍّ وتعالى — تطلبنا بها وجه

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءَ مَحْدُولَةٍ ثُرْكِيَّةٍ تُنَمَى لثُرْكِيٍّ

تُرْتَوِ بِطَرْفِ فَاتِرٍ فَاتِرٍ أضعفَ مِنْ حُجَّةٍ نُحْوِيٍّ

٨ — مُتَمَحِّلَةٌ : مصنوعة معمولة باليد ، وأصلُ التمحُّلِ الاحتيالُ .

١ — (تابعة للوجود) أي فهي مناسبات تُذكر بعد الوقوع ، فتجري على حسب ما وُجدت له ، إن قويا أو ضعيفا .

٢ — (لا الوجود ...) أي كما هو شأن العلة الحقيقية ؛ فإن الحكم دائر معها وجودا وعدما ، لا عكسه .

٣ — فيمَعزِلُ عن الحق ؛ لأن قائله قاله من غير تأمل ولا نظَرٍ صحيح .

٤ — الأوضاع : الموضوعات الشخصية من مفردات الألفاظ ، والصيغ : الموضوعات النوعية كاسم الفاعل من الثلاثي المجرد ، ومن المزيد بوزن المضارع إلا أنه يُبدَلُ حرف المضارعة بميم مضمومة ، ويُكسَرُ ما قبل آخره .

٥ — الابتداء : الاختراع والابتكار ، والابتداء : كعطف التفسير . والاقتداء والاتباع بمعنى ؛ أي : اقتفاء أثر الواضع السابق .

الحكمة ^(١) لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه ، فذلك غاية المطلوب ^(٢) .

وقال ابن جني في (الخصائص) ^(٣) :

" اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين ^(٤) منها إلى علل المتفقهين ^(٥) ؛ وذلك أنهم إنما يُحِيلُونَ ^(٦) على الحس ، ويحتجّون فيه بنقل الحال أو خفيّتها على النفس ^(٧) ، وليس كذلك علل الفقه ؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات ^(٨) لوقوع الأحكام ،

١ — تطلبنا بها وجه الحكمة ؛ لأن الواضع حكيم ، وله في كل أمر حكمة ؛ بل حكمٌ بالغة ، لكن منها ما يظهر ظهوراً بيّناً ، ومنها ما يكون فيه خفاء .
٢ — (فذلك ...) أي الحصول والاطلاع ومعرفة الخصوصية غاية المطلوب لظهور الحكمة ، وبيان الفائدة ، وتلوج الصدر وانشراحه لتلك المعرفة التي هي كالدليل لذلك المطلب .

٣ — الخصائص : ١ / ٤٨ و ٥٣ و ١٤٤ .

٤ — علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين في المثانة والقوة وظهور الوجه .
٥ — (من علل المتفقهين) أي المتعاطين للفقه ؛ لأن عللهم مبنية على الظنون ؛ لأن الفقه مبناه غلبة الظن .

٦ — يحيلون : مضارع أحالّه على الأمر ، وحوّله إليه . وجرى استعمال المصنفين له في معنى الإرادة ؛ أي يديرُونَ أمورَهم النحوية على (الحس) الذي هو أقوى الأدلة ، دون الظن والخس الذي هو مَبْتَنَى مسائل الفقه .

٧ — يُدرك أمر الثقل والخفة على النفس بالأذواق السليمة ، والطبائع المستقيمة .

٨ — أعلام : جمع عَلَم ، وهي العلامة ، والامارة : كالعلامة وزناً ومعنى .

وكثيرٌ منه لا يظهرُ فيه وجهُ الحكمة ، كالأحكام التعبدية ^(١) ،
بخلاف النحو ؛ فإن كَلَّهُ ^(٢) أو غالبه مِمَّا تُدْرِكُ علته ^(٣) ، وتَظْهَرُ
حِكْمَتُهُ ^(٤) .

قال سيوييه ^(٥) : " وليس شيء مِمَّا يُضْطَرُّون إليه إلا وهم
يحاولون به وَجْهًا " . انتهى .

نعم ، قد لا يظهر فيه وجهُ الحكمة ^(٦) .

قال بعضهم : إذا عَجَزَ الفقيه عن تعليل الحكم ، قال : هذا
تُعْبُدِي ^(٧) ، وإذا عَجَزَ النحوي عنه ، قال : هذا مسموعٌ ^(٨) .

١ — الأحكام التعبدية هي التي يفعلها العبدُ تقريبًا لمولاه ، ويتعبد بهامثالاً
للأمر واتباعاً من غير أن يظهر له وجهها ولا معناها ، كأكثر مسائل الحج .

٢ — (فإن كَلَّهُ) أي كل تعاليله ، أو الغالب منها ، وهو ما بُنِيَ هو عليها ،
والنادر ليس له حُكْمٌ ، ولا بُنِيَ عليه قاعدة .

٣ — تُدْرِكُ علته لِمَدَارِ أمرها على الحسن والذوق .

٤ — أي حكمته المبيّن هو عليها .

٥ — الكتاب : ١ / ١٣ . قال سيوييه : " ومعنى الكاف معنى مثل ، وليس
شيء يُضْطَرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا ، وما يجوز في الشعر أكثر من
أن أذكره لك ها هنا " .

٦ — (قد لا يظهر ...) أي في الحكم النحوي ، أو بعضه وجهُ الحكمة ؛
لغموضه وخفائه .

٧ — منسوب للتعبُد ؛ أي امتثال الأمر ؛ إظهاراً للعبودية .

٨ — مسموع : أي لا مجال للرأي فيه ، ولا مدخل للنظر .

وفي موضع آخر من (الخصائص) (١) :

" لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والإغراض (٢) ما نسبناه إليها ؛ ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من الشبهة ، والجمع ، والإضافة ، والنسب ، والتحقيق ، وما يطول شرحه (٣) .
فهل يحسنُ بذِي لُبٍّ (٤) أن يعتقد هذا كله اتفاقاً وقَعَ ، وتواردً اتَّحَ ؟

فإن قلت : فلعلة شيءٌ طَبِعُوا عليه (٥) ، من غير اعتقادٍ لِعِلَّةٍ ، ولا لِقَصْدٍ من القصد التي تُنسبها إليهم ؛ بل لأن آخرًا منهم حَدَا على ما نَهَجَ الأولُ فقام به .

قيل : إن الله إنما هَدَاهُمْ لذلك وجَبَلَهُم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواءً على صحة الوضع فيه .

١ — الخصائص : ١ / ٢٣٤ — ٢٤٤ .

٢ — الأغراض : جمع غَرَضٍ ، وهو الباعث على الأمر الداعي له .

٣ — وما يطول شرحه من أبواب العربية العارضة للكلم .

٤ — اللَّسَبَ : العقل الخالص من الشوائب ، وسُمِّيَ بذلك لكونه خالصاً ما في الإنسان من معانيه كالألباب واللُّبُّ من الشيء . وقيل : هو ما زَكَّى من العقل ، فكلُّ لُبٍّ عَقْلٌ ، وليس كل عقل لُبًّا ؛ ولهذا علّق الله تعالى الأحكامَ التي لا يدركها إلا العقولُ الزَكِيَّةُ بأولي الألباب . انظر : مفردات الراغب الأصفهاني (ل ب ب) .

٥ — أي : طَبِعَهُم الله عليه ، وأودعه في جبلاتهم وسجايهم .

قيل : إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم ^(١) عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ^(٢) ، وانطواءً ^(٣) على صحة الوضع فيه ، وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة ، وتواردوا عليها .

فإن قلت : كيف تدعى الاجتماع ، وهذا اختلافهم موجودٌ ظاهرٌ ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية ، والتميمية ، إلى غير ذلك ^(٤) ؟

قيل : هذا القدر والخلاف ، لقلته ، مُحْتَقَرٌ ^(٥) ، غيرُ مُحْتَفَلٍ به ؛ وإنما هو في شيء من الفروع يسير ، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف عليه ^(٦) .

وأيضاً ^(٧) فإن أهل كل واحدة من اللغتين عددٌ كثير ، وخلقٌ عظيم ، وكلُّ منهم مُحَافِظٌ على لغته لا يخالف شيئاً منها .

١ — جَبَلَهُمْ : طَبَعَهُمْ ، وأودع في جبلتهم ؛ بحيث لا يستطيعون العدول عنه ولو تكلفوه .

٢ — أي قبولاً له بحسب ما أودع الله تعالى فيها من الاستعداد .

٣ — انطواء : اجتماعاً .

٤ — أي إلى غير ذلك من الخلافات الواقعة بين البصريين والكوفيين .

٥ — مُحْتَقَرٌ : غير مُهْتَمٍّ به .

٦ — لا تكاد طائفة من العرب تتكلم بنصب الفاعل ، ورفع المفعول ، أو نحو ذلك مما وقع إجماعهم عليه ؛ فإنه لا يكاد يخطئ أبداً .

٧ — (وأيضاً) فالاجتماع : اتفاق طائفة ؛ وذلك موجود فيما ذكر مما اختلفوا فيه .

فهل ذلك إلا لأنهم يَحْتَاطُونَ ، وَيَقْتَسُونَ ^(١) ، ولا يَفْرَطُونَ ،
ولا يُخْلَطُونَ ؟

ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف ، على قَلْتِهِ ، إلا وله
وَجْهٌ من القياس يُؤْخَذُ به .

ولو كانت اللغة حَشَوًا ^(٢) مَكِيلًا ، وَحَثَوًا مَهِيلاً ^(٣) ، لَكَثُرَ
خلافُها ، وَتَعَادَتْ ^(٤) أوصافُها ، فحاء عنهم جَرُّ الفاعل ، وَرَفَعَ
المضاف إليه ، والنصبُ بحروف الجزم .

وأيضًا فقد ثَبَتَ عنهم التعليلُ في مواضع نُقلت عنهم ، كما
سيأتي .

* * *

١ — آثر يقتاسون على يقيسون ؛ لمشاكلة (يَحْتَاطُونَ) ، وَلِمَا فِيهِ من
المبالغة ، وإيماء إلى صعوبة القياس ، وعدم اقتدار كل أحد عليه .

٢ — حَشَوًا : شيئًا يُحْشَى به المكيال ، كائنًا ما كان ، من غير نظر ، ولا
تحقيق .

٣ — حَثَوًا : تَرَاثًا ، أو رَمْلًا مَهِيلاً ؛ أي يَنْهَالُ وَيَنْصَبُ عند سقوطه بلا
مقدار ولا ضبط .

٤ — تعادت : تَجَاوَزَت الحد . أي : لكن لم يكثر الخلاف ، ولم يقع تجاوز
الأوصاف ، فلم يَحْصُلْ ما ذكر ؛ فدلَّ على أن لغاتهم في غاية الضبط ، وإن
وقع فيها اختلاف قليل ؛ فإنه لا يؤدي إلى اختلالها واختلاطها ، بل إذا وقع
خلاف رَجَعَ لوجه من القياس يقتضيه ، ومذهب واضح يقبله قانون كلامهم
ويرتضيه .

[المسألة الثانية]

[في أقسام العلل]

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري^(١) الجليسي^(٢) في كتابه (ثمار الصناعة)^(٣) :

" اعتلالات النحويين صنفان :

علة تَطَرَّدُ على كلام العرب ، وتَنساق إلى قانون لغتهم .
وعلة تُظْهِرُ حِكْمَتَهُمْ ، وتُكشِفُ عن صَحَّةِ أغراضهم ومقاصدهم
في موضوعاتهم .

وهم لسأولى أكثرُ استعمالاً ، وأشدُّ تداولاً ، وهي واسعةُ
الشُعْبِ^(٤) ، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً ،
وهي :

١ — الدينوري : بكسر الدال ، لا فتحها ، بلدة مشهورة من بلاد الجبل ،
وبلادُ الجبل : مُدُنُ بين أذربيجان وعراق العرب وخوزستان وفارس وبلاد
الدَّيْلَم . القاموس المحيط : (ج ب ل) .

٢ — الجليسي : بفتح الجيم من الجلوس ، لقبٌ له اشتهرَ به ، فلا يُعْبَرُ عنه في
الغالب إلا بالجليسي .

٣ — (ثمار الصناعة) : كتاب للجليسي في النحو ، وقد سبق للمصنّف
النقل عنه .

٤ — واسعةُ الشُعْبِ : جمع شُعْبَةٍ ، وهي ناحية الشيء ؛ أي متسعة الأطراف
والنواحي . أراد بذلك الإيحاء إلى أنها لا تُحَصَّرُ .

علة سَمَاع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة
فَرَق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ،
وعلة حَمَل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قُرْب
وَمَجَاوَرَة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة
اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة
تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أُولَى .

وشرح ذلك التاج ابن مکتوم ^(١) في (تَذَكُّرَتِه) ^(٢) ، فقال :
" قوله :

علة سَمَاع : مثل قولهم : امرأةٌ ثَدْيَاءُ ^(٣) ، ولا يُقال : رجلٌ
أَثْدَى ^(٤) .

١ — هو تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مکتوم بن
أحمد الحنفي النحوي ، وُلد في آخر ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين وستمائة ،
وأخذ النحو عن البهاء بن النحاس ، ولازم أبا حيان دهرًا طويلاً ، وتقدّم في
لفقه والنحو واللغة . وله تصانيف حسان ، منها : الجمعُ بين العُباب
والمحكم في اللغة ، وشرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافيته ، والدر اللقيط
من البحر المحيط وغيرها . تُوفي في رمضان سنة تسع وأربعين ومبعمائة .

٢ — تقع التذكرة في ثلاث مجلدات ، وقد سَمَّاهَا التاج قَيْد الأوابد .

٣ — أي عظيمة الثديين .

٤ — لا يُقال : رجلٌ أَثْدَى ، مع أن كلَّ فَعْلَاءَ لَهَا أَفْعَلُ ؛ كحمرَاءَ وأحمر ،
وهذا بناء على أنه لا يُقال : ثَدْيُ الرجل ؛ وإنما يُقال : ثُدُوءٌ ، وهي مَعْرِزُ
الثدي . وقيل : هي للرجل بمنزلة الثدي للمرأة .

وليس لذلك علة سوى السماع ^(١) .
وعلة تشبيه : مثل إعراب المضارع ^(٢) لمشايبته الاسم ^(٣) ،
وبناء بعض الأسماء لمشايبته الحروف ^(٤) .

١ — أي ليس للمنع المشار إليه علة تقتضيه سوى السماع من العرب ؛
فإنهم قالوا : نذياء للمرأة ، ولم يصفوا به الرجل ، مع أن الوصف قائم
بكل منهما ؛ فحيث امتنعوا منه لا يجوز لنا أن نقوله ، وإن اقتضاه القياس .

٢ — إعراب المضارع إذا كان آخره خالياً من موجبات البناء .

٣ — يشبه المضارعُ الاسمَ في تعاقب معان تنكشف بالإعراب كما في (لا
تأكل السمك وتشرب اللبن) ؛ فإنه شبيه بتعاقب المعاني المقنضي للإعراب
في نحو (ما أحسن زيد) ، إلى أن المعاني المتواردة على الاسم لا يكشفها إلا
الإعرابُ ، فكان فيه أصلاً ، وفي الفعل يكشفها هو ، أو إظهار العامل ،
فكان فيه فرعاً .

٤ — سُمي الفعل المضارع بهذا الاسم ؛ لأنه يضارعُ ؛ أي يشبه أو يساوي
اسمَ الفاعل في عدد الحروف ونسق الحركات والسكون . يقول سيويه :
" وإنما ضارعت [يقصد الأفعال المضارعة] أسماء الفاعلين أنك تقول : إنَّ
عبد الله لَيَفْعَلُ ، فيوافق قولك : لَفَاعِلٌ ... " . أما عن علة بناء بعض الأسماء
فكلها ترجع عند سيويه إلى شبه الحرف ؛ لأن الأصل في وضع الاسم أن
يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يُحصى من الأسماء ، ومن أمثلة
ذلك أن يكون الاسم على حرف واحد كتاء الفاعل في ضَرَبْتُ ، وهو ضمير
مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، أو يكون
الاسم على حرفين كالضمير (نا) الواقع مفعولاً به في قولنا : أَكْرَمَنَا زيدٌ ،
وهو ضمير مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع ، في كونه على حرفين .

وعلة استغناء : كاستغنائهم بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ) .
وعلة استثقال : كاستثقالهم الواو في (يَعِدُ) ؛ لوقوعها بين ياء
وكسرة (١) .
وعلة فَرَّقَ : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب
المفعول ، وفتح نون الجمع ، وكسر نون المثني .
وعلة توكيد : مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر
لتأكيد إيقاعه .
وعلة تعويض : مثل تعويضهم الميم في (اللَّهُمَّ) (٢) من حرف
النداء .

١ — ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو : يَعِدُ (أصله يُوْعِدُ) حُذِفَتْ
للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي ؛ لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل
لازم ، وإلى فعل متعدي ، وكلا القسمين يقع فيما فاؤه واو ، فلما تباينوا في
اللزوم والتعدي ، واتفقا في وقوع فائهما واوًا وَجَبَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي
الْحُكْمِ ، فَبَقِيَ الْوَاوُ فِي مَضَارِعِ الْلازِمِ نَحْوُ : وَجَلَّ يُوْجَلُّ ، وَوَجَلَّ يُوْجَلُّ ،
وحذفوا الواو من المتعدي نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، وكان المتعدي أولئ
بالحذف ؛ لأن التعدي عوضاً من حذف الواو . وذهب البصريون إلى أن
الواو حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ : يَعِدُ ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة (يُوْعِدُ) ؛ وذلك
لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه
الأشياء المستكررة التي توجب ثقلاً ، وَجَبَ أَنْ يَحْذَرُوا مِنْهَا ؛ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ
فَحَذَرُوا الْوَاوَ ؛ لِيَخَفَ أَمْرُ الْاِسْتِقَالِ .

٢ — ولذلك لَا يُجَمَعُ بَيْنَ الْمِيمِ وَحَرْفِ النَّدَاءِ الْمَحْذُوفِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ .

وعلة نظير : مثل كَسَرَهُم أَحَدَ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا فِي الْجَزْمِ ؛
حَمَلًا عَلَى الْجَرَ ، إِذْ هُوَ نَظِيرُهُ ^(١) .

وعلة نقيض : مثل نَصَبَهُم النُّكْرَةَ — (لَا) حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهَا
(إِنَّ) ^(٢) .

وعلة حَمَلٍ عَلَى الْمَعْنَى : مثل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ) ^(٣) ؛ ذَكَرَ
فعل الموعظة ، وهي مؤنثة ؛ حَمَلًا لَهَا عَلَى الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْوَعْظُ .
وعلة مُشَاكَلَةٍ : مثل قوله : (سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا) ^(٤) .

١ — أَي الْجَرِّ فِي الْأَسْمِ نَظِيرُ الْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ .

٢ — (لَا) تَأْكِيدٌ لِلنَّفْيِ ، وَ (إِنَّ) تَأْكِيدٌ لِلْإِثْبَاتِ ، وَهُمَا مُتَنَاقِضَانِ .

٢ — الْبَقَرَةُ / ٢٧٥ .

وَقَدْ أَشَارَ النُّحَوِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ (جَاءَ) ذَكَرَ ؛ أَي وَرَدَ دُونَ تَاءِ
التَّانِيثِ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

— الْأَوَّلُ : أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ (مَوْعِظَةً) بِمَعْنَى وَعْظٍ ،
وَالْحَمَلُ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

— الثَّانِي : إِنَّمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ (مَوْعِظَةٍ) لَيْسَ بِمُحَقِّقٍ .

— الثَّالِثُ : إِنَّمَا ذَكَرَ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ (جَاءَ) وَالْفَاعِلِ (مَوْعِظَةٍ)
بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهُوَ السَّهَاءُ .

٣ — الْإِنْسَانُ / ٤ . وَتَنْوِينُ (سَلَسَلًا) مَعَ أَنَّهُ صِيغَةٌ مُتَنَهِيَةُ الْجُمُوعِ
الْمَوْجِبَةُ لِعَدَمِ تَنْوِينِهِ ؛ لِمُنَاسَبَةِ (أَغْلَالًا) ، وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَعَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ
أَبِي بَكْرٍ وَالْكَسَائِيِّ . وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَوَنَّنُ إِذَا وَصَلَ ،
وَيَقِفُ بِالْأَلْفِ . كِتَابُ السَّبْعَةِ : ص ٦٦٣

وعلة مُعَادَلَة : مثل جَرَّهم ما لا يتصرفُ بالفتح ^(١) ؛ حَمَلًا
على النصب ، ثم عَادَلُوا بينهما ، فَحَمَلُوا النصبَ على الجرِّ في جمع
المؤنث السالم .

وعلة مُجَاوَرَة : مثل الجرَّ بالمجاورة في قولهم : جُحِرَ ضَبٌّ
عَرِبٍ ^(٢) ، وَضَمَّ لام (لله) في (الحمد لله) ^(٣) لمجاورتها الدال .
وعلة وجوب : وذلك تعليلهم رفعَ الفاعل ونحوه ^(٤) .

وعلة جَوَاز : وذلك ما ذكروه في تعليل الإمامة ^(٥) من الأسباب
المعروفة ؛ فإن ذلك علة لجواز الإمامة فيما أُمِيلَ ، لا لوجوبها .

١ — قيل : بالفتحة أوّلَى ؛ لأن الفتح من ألقاب البناء .

٢ — قوله (عَرِب) حقه الرفع ؛ لأنه صفة لـ (جُحِر) ، إلا أنه لما جاور
(ضَبًّا) المجرور بالإضافة جُرَّ بمجاورته . وتحدث السيوطي عن هذا المثال
أول الكتاب الثاني .

٣ — الفاتحة / ٢ . وقراءة أهل البادية ؛ أي ما يقرؤه بعضهم بسليقته ، لا
براعي الرواية في القراءة : (الحمد لله) مضمومة الدال واللام . قال ابن
جنّي : " ورواها لي بعضُ أصحابنا قراءة لإبراهيم بن أبي عيلة (الحمد لله)
مكسورتان ، ورواها أيضًا لي في قراءة لزيد بن علي ، رضي الله عنهما ،
والحسن البصري ، رحمه الله " . المحتسب : ١ / ٣٧

٤ — أي : ونحو الرفع من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة .

٥ — الإمامة مصدر : أَمَلْتُهُ أَمِيلُهُ إِمَالَةً . وَالْمَيْلُ : الانحراف عن القصد ؛
يقال منه : مَالَ الشيءُ ، ومنه مَالَ الحاكمُ إذا عَدَلَ عن الاستواء .
وَأَمَالَ قارئ القرآن : استعمل الإمامة في قراءته .

والإمالة ظاهرة صوتية ؛ لأنها عبارة عن تقريب الألف نحو الياء ،
والفتحة التي قبلها نحو الكسرة .

ولما كانت الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من
التشاكل ؛ فإنها تؤدي إلى ضرب من تجانس الصوت ، وإلى الاقتصاد في
المجهود العضلي في الأداء الصوتي ؛ لأن عمل اللسان يكون من وجه واحد .

يقول ابن جني : " إنما وقعت (الإمالة) في الكلام لتقريب الصوت من
الصوت ؛ وذلك نحو : عَالَم ، وَكِتَاب ، وَسَعَى ، وَقَضَى ، وَاسْتَقْضَى . ألا
تراك قُرْبَت فتحة العين من عَالِم إلى كسرة اللام منه ، بَأَن نَحَوْتَ بالفتحة
نحو الكسرة ، فَأَمَلْتَ الألفَ نحو الياء . وكذلك سَعَى وَقَضَى ، نَحَوْتَ
بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها " . الخصائص : ٢ / ١٤١

ويقول ابن الجزري : " وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ ؛ وذلك أن
اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخفُّ على اللسان من
الانحدار " . النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٥

والإمالة في اصطلاح العلماء هي :

— أن تُمَالَ الألفُ نحو الياء ، فتكون بين الألف والياء في اللفظ .

— عُدُولُ بالألف عن استوائه ، وجُنُوح به إلى الياء ، فيصير مخرجها بين

مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء .

— أن تُنَحَوَ بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء كثيراً .

— تُطَقُّ الألف بين الألف والياء ، والفتحة كالكسرة .

أسباب الإمالة : وقد ذكر النحويون أسباباً للإمالة ، ومن بينها :

— أن الألف تُمَالَ إذا كان بعدها حرف مكسور ؛ وذلك قولك : عَابِدٌ

وعَالِمٌ وَمَسَاجِدٌ وَمَفَاتِيحٌ ، وهَائِلٌ ، وإنما أمالوا للكسرة التي بعدها .

- وعلة تغليب : مثل (وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) ^(١) .
 وعلة اختصار : مثل باب الترخيم ^(٢) ، و (لَمْ يَكُ) ^(٣) .
 وعلة تخفيف : كالإدغام ^(٤) .

— وأن الألف تُمال إذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك ، والأول مكسور ، نحو : عماد .

— وأن الألف تُمال إذا كان بين أول حرف من الكلمة ، وهو مكسور ، وبين الألف حرفان ، الأول ساكن ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي ؛ وذلك قولك : شِمْلَالٌ ، وسِرْبَالٌ .

ولكن ليس في العربية سببٌ يوجب الإمالة ؛ بل كل مُمالٍ لِعِلَّةٍ ، لك أن لا تُميله ، مع وجوده فيها .

١ — التحريم / ١٢ . وقوله تعالى : (من القانتين) ، دون (القانتات) ؛ لتغليب المذكر على المؤنث ، فأدرجت فيه السيدة مريم ، عليها السلام . ويكون التغليب للشرف كما في الآية الكريمة ، أو للتخفيف ، أو للكثرة .

٢ — الترخيم : هو حذف آخر الكلمة المناداة تخفيفاً .

٣ — النحل / ١٢٠ . والشاهد في قوله تعالى (يَكُ) ، وهو حذف نون مضارع (كان) المحزوم بالسكون .

٤ — يُقَالُ : دَغَمَ الغيثُ الأرضَ : غَمَرَهَا ، وأدغَمَ الشيءَ في الشيء : أدخله فيه ، ويُقَالُ : أدغَمَ اللحامُ في فَمِ الدابةِ ، وأدغَمَ الحرفُ في الحرف . والإدغام في اصطلاح النحويين : هو أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك ، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ، يرتفع اللسانُ عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير الحرف الأول كالستهلك ، لا على حقيقة التداخل والإدغام . شرح المفصل : ١٠ / ١٢١

وعلة أصل : كـ (اسْتَحَوَذَ)^(١) ، و (يُؤَكِّرِمُ)^(٢) ، وصَرَفَ ما لا ينصرف .

وعلة أوَّلَى^(٣) : كقولهم : إن الفاعل أوَّلَى برتبة التقلد من المفعول .

وعلة دلالة حال : كقول المُسْتَهْلِ^(٤) : الْهَيْلَالُ^(٥) ؛ أي هذا الْهَيْلَالُ ، فحُذِفَ لدلالة الحال عليه .

وعلة إشعار^(٦) : كقولهم في جمع مُوسَى : مُوسَوْنُ^(٧) ؛ بفتح ما قبل الواو ؛ إشعاراً بأن المحذوف أَلَفٌ .

-
- ١ — قياس بابه (اسْتَحَاذَ) لتحرك الواو فيه ، وأصلتها ، وانفتاح ما قبلها ، لكنه بقي على الأصل ؛ تنبيهاً عليه . قال تعالى : (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) المجادلة / ١٩ . و (استحوذ) فصيح استعمالاً ، شاذ قياساً ، وقد أخرج أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، على القياس ، فقرأ (اسْتَحَاذَ) كاستقام .
 - ٢ — (يُؤَكِّرِمُ) بإثبات الهمزة كيُدْخِرُ مَضَارِعَ (أَكْرَمَ) ، ومقتضى القياس حذف الهمزة ، لكنهم أبقوها ؛ تنبيهاً على الأصل .
 - ٣ — أوَّلَى : أَحَقُّ .

٤ — المُسْتَهْلُ : أي الذي يرى الهلال ، وأصل الاستهلال رَفْعُ الصوت عند رؤية الهلال ، ثم صار الاستهلال يُسْتَعْمَلُ بمعنى طلب رؤية الهلال .

٥ — (الهلال) بالرفع : خير لمبتدأ محذوف ؛ أي هذا الهلال . محذوف لدلالة الحال القائمة بالرأي عليه . ويجوز نصبه بفعل محذوف لدلالة الحال أيضاً ؛ أي : انْظُرْهُ ، ونحوه ، واقتصر على الرفع ؛ لأنه الظاهر ليادي الرأي ، أو لأن النصب يُفْهَمُ بالقياس عليه .

وعلة تضاد : مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها ^(١) : متى تقدّمت ^(٢) ، وأكّدت بالمصدر ، أو بضميره ، لم تُلغ أصلاً ، لِمَا بين التأكيد والإلغاء من التضاد ^(٣) .

قال ابن مکتوم :

" وأما علة التحليل فقد اعتَصَصَ ^(٤) عَلَيَّ شَرْحُهَا ، وفكرت فيها أياماً ، فلم يظهر لي فيها شيء " . ا

٦ — إشعار : مصدر أشعره بالشيء ؛ أي أعلمه به ؛ فالإشعار كالإعلام وزناً ومعنى .

٧ — أصله (مُوسِيُونَ) ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم حُذفت لملاقاتها ساكنة مع الواو الساكنة على ما تقرر في نظرائه من كل مقصور يُجمَعُ جَمْعَ مذكر سَالِمًا .

١ — (إلغاؤها) كأفعال القلوب .

٢ — أي تقدّمت على المفعول به .

٣ — يقتضي الإلغاء الإهمال ، وعدم الاعتداد بالشيء الملغى ، في حين أن التأكيد بخلافه .

٤ — اعتَصَصَ : اشتدَّ وصعب ، والقويصُ : الصعب الشديد الذي لا يُدرَكُ إلا بمشقة . وهكذا يكون الإنصاف والتحلي بحميل الأوصاف ، وإن من العلم أن يقول المرء لِمَا لا يعلم : الله ورسوله أعلم . وعن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أيُّ البقاع خَيْرٌ ؟ قال : لا أدري ، فقال : أيُّ البقاع شرٌّ ؟ فقال : لا أدري . قال : مَلْ رَبُّكَ . فأتاه جبريلُ ﷺ فقال : يا جبريلُ ، أيُّ البقاع خيرٌ ؟ قال : لا أدري ، فقال : أيُّ البقاع شرٌّ ؟ فقال : لا أدري . فقال : مَلْ رَبُّكَ .

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ ^(١) :

" قد رأيتها ^(٢) مذكورة في كُتُب المحققين ، كابن الحشَّاب
البغدادي ، حاكياً لها عن السَّلَف ، في نحو الاستدلال على اسمية
(كيف) بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ^(٣) ، ونفي

فانتفض جبريل انتفاضة ، كاد يُصعق منها محمد ﷺ ، وقال : ما أسأله عن
شيء . فقال الله ، عَزَّ وَجَلَّ ، لجبريل : سالك محمد : أي البقاع خير ؟
فقلت : لا أدري ، وسالك : أي البقاع شر ؟ فقلت : لا أدري . فأخبره أن
خير البقاع المساجد ، وأن شرَّ البقاع الأسواق . انظر : جامع بيان العلم
وفضله لابن عبد البر ، باب في ما يلزم العالم إذا سُئل عما لا يدريه من
وجوه العلم ، ٢ / ٤٩ وما بعدها .

١ — هو الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن
الزمردّي ابن الصائغ النحوي ، وُلد قبل سنة عشر وسبعمائة ، واشتغل بالعلم
وسرع في اللغة والنحو والفقه ، وأخذ عن أبي حيَّان وغيره ، وكان كثير
المعاشرة للرؤساء ، فاضلاً بارعاً ، حَسَنَ النظم والنثر ، قويَّ البادرة ، دَمِثَ
الأخلاق . ولي قضاء العسكر وإفتاء دار العدل ، ودرّس بالجامع الطولوني
وغیره . وله من التصانيف : شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن والجمع
والاختصار ، وله حاشية على (المغني) لابن هشام . مات في خامس عشر
شعبان سنة ست وسبعين وسبعمائة .

٢ — أي قد رأيتُ العلة المذكورة .

٣ — تكون (كيف) مع الاسم كلاماً ، نحو : كَيْفَ حَالُكَ ؟ وأما الحرفُ
فالقاعدة أنه لا يكون بضميمته لثله ، أو للفعل ، كلاماً ، وقد تركب من
(كيف) إذا ضُمَّتْ للاسم كلام ، فدلَّ على أنها اسم .

فعليتها ؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل^(١) ، فَتَحَلَّلَ^(٢) عَقْدُ شُبِّهِ^(٣) خلاف المدَّعي^(٤) . انتهى

وأما الصنف الثاني^(٥) فلم يتعرض له الجليس ، ولا بينه . وقد بينه ابن السراج في (الأصول)^(٦) ، فقال :

" اعتلالات^(٧) النحويين ضربان :

ضَرْبٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب ؛ كقولنا : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، وكلُّ مفعولٍ منصوبٌ^(٨) .

وضَرْبٌ يُسَمَّى علة العلة ؛ مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعلُ مرفوعاً ، والمفعولُ منصوباً ؟

١ — قال الله تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) / ١

وهو دليل على أن (كيف) ليست فعلاً ؛ لأن الفعل لا يُسند لثله .

٢ — تَحَلَّلَ : التحلَّ مطاوع حلَّله تحليلاً فَتَحَلَّلَ ، وحلَّه فالتحلَّ ؛ أي نقضه وفكَّك بعضه من بعض ، بخلاف (عَقْدُهُ) .

٣ — عَقْدٌ : مصدر عَقَدَهُ ، إذا رَبَطَهُ . وشُبِّهِ : جمع شُبْهَةٍ ، وهو الالتباس .

٤ — المدَّعي ، بكسر العين ، اسم فاعل ، ويجوز الفتح . والمعنى : التحلَّت دعوى علم اسمية (كيف) بعدم إمكان قسيمي الاسم ، وهما الفعل والحرف ، فتعيَّن كوثبها اسماً ؛ إذ لا قسيم للفعل والحرف سوى الاسم .

٥ — يَقصد بالثاني : غير المطرد من العلة .

٦ — ابن السراج : الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

٧ — اعتلالات : جمع اعتلال ، ومرادُه تعليل .

٨ — هو المؤدِّي إلى كلام العرب ؛ لدورانه عليه وجوداً وعِلماً .

وهذا ليس يُكسِبُنَا أن نتكلّم كما تكلمت العرب ؛ وإنما يُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ويَتَبَيَّن به فَضْلُ هذه اللغة على غيرها ^(١) .

وقال ابن جني في (الخصائص) ^(٢) :

" هذا الذي سَمَّاه ^(٣) علة العلة ؛ إنما هو تَجَوُّز في اللفظ ، فأما في الحقيقة ، فإنه شَرَح وتَحْمِيمٌ للعلة ؛ ألا تَرى أنه إذا قيل : فلم يرتفع الفاعل ؟

١ — قال ابن السراج : " النحو إنما أُريدَ به أن يتحوّ المتكلّم ، إذا تعلّم ، كلام العرب . وهو علّم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة . فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَبٌ ؛ وأن فَعَلَ مما عيَّنه بَاء ، أو واو ، ثَقَلَبَ عيَّنه ، من قولهم : قَامَ وَبَاعَ .

واعتلالات النحويين على ضربين : ضربٌ منها هو المؤدّي إلى كلام العرب ؛ كقولنا : كل فاعل مرفوع . وضربٌ آخر يُسمّى علة العلة ؛ مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً ، والمفعول به منصوباً ؛ وَلِمَ إذا تحركت الباء والواو ، وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلِبَا ألفاً . وهذا ليس يُكسِبُنَا أن نتكلّم كما تكلمت العرب ؛ وإنما تستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بمثلها ، وجعل فضلها غير مدفوع " . الأصول ١ / ٣٥

٢ — الخصائص : ١ / ١٧٣ .

٣ — يقصد ابن السراج .

قيل : لإسناد الفعل إليه ^(١) ، ولو شاء لابتدأ هذا ^(٢) ، فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) : إنما ارتفع ^(٣) لإسناد الفعل إليه ، فكان مُغْنِيًا عن قوله : إنه ارتفع لأنه فاعل حتى يُسأل ، فيما بعد ، عن العلة التي لَهَا رُفِعَ الفاعلُ " .

* * *

-
- ١ — حصلت قوة للفاعل ؛ لإسناد الفعل إليه ، هي التي أكسبته الرفع .
 - ٢ — (لابتدأ ...) وإنما صَحَّ الابتداء به ؛ لأنه تعليل صحيح .
 - ٣ — (إنما ارتفع ...) أي : فتبيّن أن ذلك ليس بتعليل للتعليل ؛ بل شرّح له وإيضاح ، لقيامه مقامه ، وليس ذلك شأن المعلول وعلمته .

[المسألة الثالثة]

[في العلل الموجبة وغيرها]

قال في (الخصائص) (١) :

" أَكْثَرُ الْعِلَلِ عِنْدَنَا مَبْنَاهَا عَلَى الْإِيجَابِ (٢) بِهَا ؛ كَنَصَبِ
الْفَضْلَةِ أَوْ مَا شَابَهَهَا (٣) ، وَرَفْعِ الْعَمْدَةِ ، وَجَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا مُفَادٌ (٤) كَلَامِ الْعَرَبِ .
وَضَرَبَ آخَرُ يُسَمَّى عِلَّةً ؛ وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ سَبَبٌ يُجَوِّزُهُ ،
وَلَا يُوجِبُهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَسْبَابُ الْإِمَالَةِ ؛ فَإِنَّهَا عِلَّةُ الْجَوَازِ ، لَا الْوَجُوبِ (٥) .

١ — الخصائص : ١ / ١٦٤ — ١٦٦ (باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة) .

٢ — أي : على الإيجاب الصناعي ، فُلِحْنَ تَارِكُهُ ، وَيُنْسَبُ إِلَى الْجَهْلِ
بِالْعَرَبِيَّةِ ؛ بَلِ الشَّرْعِيُّ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ،
فَيَحْرُمُ مَخْلَافُهُ ؛ بَلِ يُكْفَرُ مُرْتَكِبُهُ قَصْدًا .

٣ — مَا شَابَهَ الْفَضْلَةَ : كَنَحْرِ كَانَ ، وَمَفْعُولِي ظَنٍّ ؛ فَإِنَّهَا عُمْدَةٌ فِي الْأَصْلِ ،
لَكِنِهَا شَابَهَتْ الْفَضْلَةَ ، فَحَرَتْ مَحَرَّاهَا .

٤ — مُفَادٌ : هُوَ بَضْمُ الْمِيمِ ، بِمَعْنَى فَائِدَةٍ . وَفِي الْخَصَائِصِ (مَقَاد) .

٥ — لَوْ كَانَتْ أَسْبَابُ الْإِمَالَةِ عِلَّةَ حَقِيقِيَّةٍ لِأَوْجِبَتِهَا ؛ لِلتَّوَرَانِ الْحَكَمِ مَعَ
عَلْتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا .

وكذا علة قلب واو (وُقَّتْ) همزة ، وهي كونها انضمت ضمًا لازماً^(١) ؛ فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً ، فعلتها مُحَوَّزةٌ ، لا مَوْجِبَةٌ^(٢) . قال :

١ — ضُمَّتِ الواو ضَمًّا لازماً ؛ لأن ذلك شأن المبني للمجهول . قال الله تعالى : (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ) الرسائل / ١١ . قال أبو البركات الأنباري : " أصل (أقبت) وُقَّتْ ، إلا أنه لما انضمت الواو ضمًا لازماً قلبت همزة ؛ كقولهم في وُجُوه : أوجوه " . البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٨٧

٢ — في الخصائص ١ / ١٦٤ : " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ؛ كنصب الفضلة ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجر المضاف إليه ، وغير ذلك . فعلى هذه الداعية إليها مَوْجِبَةٌ لها ، غير مُقْتَصَرٍ بها على تجويزها ، وعلى هذا مقاد كلام العرب . وضرب آخر يسمى علة ؛ وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يُوجِبُ .

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، هي علة الجواز ، لا علة الوجوب ؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يُوجِبُ الإمالة لا بد منها ، وأن كل مُمَالٍ لعله من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه . فهذه إذا علة الجواز ، لا علة الوجوب .

ومن ذلك أن يُقال لك : ما علة قلب واو (أَقْبَتْ) همزة ؟ فنقول : علة ذلك أن الواو انضمت ضمًا لازماً . وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة ، فنقول : وُقَّتْ . فهذه علة الجواز إذا ، لا علة الوجوب . وهذا ، وإن كان في ظاهر ما تراه ، فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ، كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب ، فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا يُنْكَرُ ، ومعنى مفهوم لا يُتَدَاخَلُ " .

" وكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر ، كالذي يجوز جعله بدلاً وحالاً ^(١) ؛ وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي ^(٢) ، نحو : مررتُ بزيدٍ رجلٍ ^(٣) صالحٍ ، ورجلاً صالحاً ؛ فإن علته لجواز ما جاز لا لوجوبه " ^(٤) . انتهى

فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان مُوجِباً يُسمى علة ، وما كان مُجَوِّزاً يُسمى سبباً ^(٥) .

١ — هو في الكلام كثير ، ومثله بنحو : رأيته رجلاً ضاحكاً ؛ فلك في (رجلاً) أن تجعله بدلاً من الضمير ، وحالاً موطئة .

٢ — الضمير الأول يعود للنكرة ، والثاني يعود للمعرفة ؛ أي النكرة في المعنى هي المعرفة السابقة .

٣ — (رجل) نكرة وقع بعد معرفة ، وهو المراد بها ، فيحوز فيه الأمران .

٤ — تصرف السيوطي في كلام ابن جني ، ولو تركه على نحو ماورد في (الخصائص ١ / ١٦٥) لكان أوضح . قال ابن جني : " ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلامُ بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مُخَيَّرًا في جَعْلِكَ تلك النكرة ، إن شئت ، حالاً ، وإن شئت ، بدلاً ، فتقول على هذا : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، على البدل ، وإن شئت قلت : مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحاً ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه " .

٦ — بيّن السيوطي بهذا الكلام الفرق بين العلة والسبب في اصطلاح هذا الفن ، وأن ما كان مُوجِباً للحكم يُسمى علة ؛ لأن من شأنها وجود معلولها عند وجودها ، وما كان مُجَوِّزاً فقط يُسمى سبباً .

وقال في موضع آخر ^(١) :

"اعلم أن محمول مذهب أصحابنا ، ومُتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل ^(٢) ؛ فإنها وإن تقدمت علل الفقه ، فأكثرها يحجري مجرى التخفيف ^(٣) والفرق . ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، وإن كان على غير قياس ، مُستقلاً ^(٤) ؛ كما لو تكلف تصحيح فاء (ميزان) و (ميعاد) ^(٥) ، ونصب الفاعل ، ورفع المفعول ، وليست كذلك علل المتكلمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها ^(٦) .

١ — الخصائص : ١ / ١٤٤ — ١٦٣ (باب في تخصيص العلل) .

٢ — أي جواز تخصيص العلل ببعض العلولات ؛ لأنها مناسبات بعد الوقوع ، فلا يجب اطرادها .

٣ — قوله (مجرى التخفيف) أي فيحوز ترك المعلول مع وجود علته .

٤ — عبارة ابن حني هي : " ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، وإن كان على غير قياس ، ومستقلاً ... " .

٥ — المقصود بتصحيح فاء ميزان وميعاد إبقاء الواو بغير إعلال . قال ابن حني : " ألا تسراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرت على ذلك ، فقلت : موزان وموَعاد ... " .

٦ — المقصود : وليست علل المتكلمين كعلل النحويين ؛ فإن الثانية تتخلف بخلاف الأولى ، فإنها ملازماتها لمعلولها وجوداً وعدمًا ، لا قُترةً على غير العمل بمقتضاها بوجه من الوجوه .

فإذن علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين ، متقدمة علل المتفقهين .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان :
واجب لا بُد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . وهذا لاحق بعلم المتكلمين .
والآخر : ما يمكن تحمله ، لكن على استكراه . وهذا لاحق بعلم الفقهاء .

فالأول : ما لا بُد للطبع منه ؛ كقلب الألف واوا للضمّة قبلها ^(١) ، وياء للكسرة قبلها ^(٢) ، ومنع الابتداء بالساكن ، والجمع بين الألفين المدتين ؛ إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا ، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن .
والثاني : ما يمكن النطق به على مشقة ؛ كقلب الواو ياء بعد الكسرة ؛ إذ يمكن أن تقول في عَصَافِيرٍ : عَصَافُورٌ ، ولكن يُكره ^(٣) .

١ — تُقَلَّبُ الألف واوا كما في (فاعَلَ) ، إذا بَنَيْتَهُ للمجهول ، فتقول : فُعِلَ ، نحو : رَاجَعَ ورُوجِعَ .

٢ — تُقَلَّبُ الألف ياء إذا وقعت بعد كسرة ، ومثله به — (قِتَال) مصدر (قَاتَلَ) ، فأبدلوا الألف ياء .

٣ — عَصَافِيرٍ : جمع عصفور ، وهو الطائر المعروف ، وقُلِبَت الواو في الجمع ياء ؛ لوقوعها إثر كسرة . ولو قلت : عَصَافُورٌ ، بكسر القاء ، وإبقاء الواو على حالها لأمكن ذلك ، لكنه في غاية النقل والمشقة والكراهية .

قلتُ : ومن الأول ^(١) : تقدير الحركات في المقصور .

ومن الثاني ^(٢) : تقدير الضمة والكسرة في المنقوص .

وقال في موضع آخر ^(٣) :

" اعلم أن أصحابنا انتزعوا العِلَّ من كُتِبَ محمد بن الحسن ^(٤) ،
وجَمَعُوا منها بالملاطفة والرفق " .

* * *

١ — (ومن الأول) أي الحكم الواجب تقدير الحركات كلها في المقصور ؛
كالفتى والعصا ، فإن الألف ، مع بقائها على حالها ، لا تقبل الحركة أصلاً .
وقد تُظَرَّفَ زَيْن العابدين محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن
العذري المحلب المعروف بابن الرِّعَاد (ت ٧٠٠ هـ) ؛ حيث قال يخاطب
ابن النحلّس ، ويتشوّق إليه :

سَلَّمَ عَلَى الْمَوْلَى الْبَهَاءِ وَصِفَ لَهُ	شَوَّقِي إِلَيْهِ ، وَأَنْبِي مَمْلُوكُهُ
أَبْدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي	جِسْمِي بِهِ مَشْطُورَةٌ مَنُوكُهُ
وَلَقَدْ نَحَلْتُ لُبِّعْدِهِ فَكَانَنِي	أَلِفٌ ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

٢ — (ومن الثاني) أي الجائز ، وهو تقدير الضمة والكسرة في المنقوص ؛
فإن الضمة والكسرة لو أُظْهِرَا لَأَمَكَنَّ ذَلِكَ ، إلا أنه ثقيل .

٣ — الخصائص : ١ / ١٦٣ .

٤ — هو صاحب الإمام أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ؛
منها الجامع الكبير ، والجامع الصغير . وهو ابن خالة الفراء . ويُروى عن
الإمام الشافعي أنه قال : ما رأيتُ سَمِيئًا ذَكِيًّا إلا مُحَمَّدَ بنَ الْحَسَنِ . مات
بالريّ سنة تسع وثمانين ومائة في اليوم الذي مات فيه الكسائي النحوي ،
فقال الرشيد : دفنّا الفقه والعريّة في الريّ ، في يوم واحد .

[المسألة الرابعة]

[إثبات الحكم في محل النص]

قال ابن الأنباري ^(١) :

" اختلفوا في إثبات الحكم في محل النص ^(٢) : بماذا ثَبَتَ بالنص أم بالعلة ؟

فقال الأكثرون : بالعلة لا بالنص ^(٣) ؛ لأنه لو كان ثابتًا به ، لا بها ^(٤) ، لأدَّى إلى إبطال الإلحاق ^(٥) ، وسَدَّ باب القياس ؛ لأن القياس حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بعلة جامعة ، فإذا فَقَدَتِ العلة الجامعة بَطَلَ القياسُ ، وكان الفرع مُقْتَبَسًا من غير أصل ، وذلك مُحَالٌ ^(٦) ؛ ألا ترى أننا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو : (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) بالنص ، لا بالعلة ، لَبَطَلَ الإلحاقُ بالفاعل والمفعول ، والقياس عليهما ، وذلك لا يَحُوز .

١ — لَمَعَ الأدلة : ص ١٢١ — ١٢٢ .

٢ — (في محل النص) أي من الكتاب أو الحديث أو كلام العرب ؛ وذلك كرفع لفظ الجلالة في (قال الله) ، بماذا ثَبَتَ ؟

٣ — بالعلة التي هي الفاعلية كما في المثال السابق ، بالنص من المتكلم به .

٤ — في لَمَعَ الأدلة : " لأنه لو كان ثابتًا بالنص لا بالعلة لأدَّى ... " .

٥ — الإلحاق : القياس ؛ لأنه إلحاق شيء بشيء في حُكْمٍ ، كما مرَّ .

٦ — (مُقْتَبَسًا) بصيغة اسم المفعول ؛ أي مأخوذًا (من غير أصل) لَفَقَدَ القياس بَفَقَدَ عِلَّتَهُ (وذلك مُحَالٌ) لَفَقَدَ الماهية عند فقد جزء من أجزائها .

زَيْدٌ عَمْرًا) بالنصّ ، لا بالعلة ، كَبَطَلَ الإلحاق بالفاعل والمفعول ،
والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز .

وقال بعضهم : يثبت ^(١) في محلّ النصّ بالنصّ ^(٢) ، وفيما
عداه ^(٣) بالعلة ؛ وذلك نحو النصوص المنقولة ^(٤) عن العرب ،
المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية .

واستدلّ لذلك بأنّ النصّ مقطوعٌ به ^(٥) ، والعلة مظنونة ^(٦) ،
وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون ^(٧) .
ولا يجوز أن يكون الحكمُ ثابتاً بالنصّ والعلة معاً ؛ لأنه يؤدي
إلى أن يكون الحكمُ مقطوعاً به مظنوناً ، وكون الشيء الواحد
مقطوعاً به مظنوناً في حال واحدة مُحَالٌ ^(٨) .

١ — مضارعٌ ثَبَتَ ، وفاعله الحكمُ المقطّر .

٢ — (بالنصّ) لأنه أصلٌ غير مفتقرٍ لِمَا بُنِيَ عليه كلامه .

٣ — أي وفيما عداه من الكلام المولّد الذي لا يكون المتكلم به أهلاً للنصّ .

٤ — في (لُتَمَعَ الأدلة) : المقبولة ، بدلاً من المنقولة .

٥ — فاعل (استدل) ضميرٌ مستترٌ يعود على البعض . والنصّ مقطوعٌ به ؛
لشبوته عن قائله .

٦ — العلة مظنونة ؛ إذ ربما يكون فرق بين الأصل والفرع .

٧ — (على المقطوع به) هو النصّ ، و (المظنون) هو القياس المبني على
العلة الجامعة .

٨ — مُحَالٌ لِمَا بين القطع والظن من التضاد .

وأجيبَ عن هذا الاستدلال بأن الحكم إنما يثبت بطريقٍ مقطوعٍ به ، وهو النص ، ولكن العلة هي التي دَعَتْ إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أن العلة هي التي دَعَتْ الواضعَ إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ؛ بل هما متغايران ^(١) ، فلا منافاة " . انتهى كلام ابن الأنباري

* * *

١ — (متغايران) أي فالأول باعتبار المثال الوارد ، والثاني باعتبار العلة الجامعة .

[المسألة الخامسة]

[العلة البسيطة والمركبة]

العلة قد تكون بسيطة ، وهي التي يقع التعليلُ بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال ^(١) ، والجوار ^(٢) ، والمشابهة ^(٣) ، ونحو ذلك . وقد تكون مُركبة من عدة أوصاف ؛ اثنين فصاعدًا ؛ كتعليل قَلْب (ميزان) بوقوع الياء ^(٤) ساكنة بعد كسرة ، فالعلة ليس مُجرد سكونها ، ولا وقوعها بعد كسرة ؛ بل بمجموع الأمرين ^(٥) . وذلك كثير جدًا .

وقد يُزاد في العلة صفة ^(٦) لُضْرَبٍ من الاحتياط ؛ بحيث لو أُسْقِطت لم يَقْدَحْ ^(٧) فيها ، كما سيأتي في القواعد .

١ — بالاستثقال : كتقدير الضمة والفتحة في المنقوص .

٢ — والجوار : كحَرَّ غَرِبَ لمجاورة حُحِرَ ، في : هذا جُحِرُ ضَبَّ غَرِبَ .

٣ — والمشابهة : كإعراب المضارع لأجل مشابته الاسم .

٤ — كذا في النسخ المصححة ، والأصول المقروءة من (الاقتراح) ، والصواب (الواو) ، لا الياء .

٥ — الأمران هما : الوقوع بعد كسرة ، والسكون ؛ فهي علة مركبة من مجموع الاثنين معًا .

٦ — يُزاد في العلة صفة لا يترتبُ عليها حُكْمٌ .

٧ — فاعل (يَقْدَحُ) سقوطها أو إسقاطها المفهوم من (أُسْقِطت) . أو هو مبني للمفعول ؛ أي لم يقع قَدْحٌ في العلة بترك شيء مما يتوقف عليه صحتها .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) :

"عَلَّلَ ابنُ عصفور حَذْفَ التَّوِينِ مِنَ الْعَلَمِ الْمُوصُوفِ بِـ (ابن)
مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ يعلِّمُ بعلّةٍ مركبةٍ من مجموع أمرين ، وهو : كثرة
الاستعمال ، مع التقاء الساكنين .

والسحابة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط ؛ بدليل حذفه من
(هند بنت عاصم) على لغة مَنْ صَرَفَ هَذَا ، وإن لم يَلْتَقِ هنا
ساكنان ، وكأنه ^(١) لَمَّا رَأَى انْتِقَاضَ الْعِلَّةِ ، احتاج إلى قوله :
وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ لِمَجْرَدِ كَثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وهذه العلة ^(٢)
الصحيحة المطردة في الجميع ، لا ما علَّلَ به أولاً " .

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في (المفصل) في (الذي) :
" ولا استطالّتهم إياه بصلته ، مع كثرة الاستعمال ، خففوه من
غير وجه ، فقالوا : اللَّذِ ، بحذف الياء ، ثم اللَّذْ ، بحذف الحركة ، ثم
حذفوه رأساً ، واجتزعوا بلام التعريف الذي في أوّله . وكذا فعلوا
في (التي) " ^(٣) .

١ — أي : وكان ابن عصفور

٢ — (وهذه العلة) أي البسيطة .

٣ — قال الزمخشري في (المفصل ص ١٤٣) : " و (الذي) وُضِعَ وصلة
إلى وصف المعارف بالجمل ، وحقّ الجملة التي يُوصَلُ بِهَا أن تكون معلومة
للمخاطب ، كقولك : هذا الذي قدم من الحضرة ، لمن بلغه ذلك .
ولا استطالّتهم إياه بصلته ... " .

وقال ابن النحاس : " إنما التزموا الفصل بين (أن) إذا خُفِّت ،
وبين خبرها إذا كان فعلاً ^(١) لعله مركبة من مجموع أمرين ، وهما :
العوضُ من تخفيفها وإيلاؤها ما لم يكن يليها ^(٢) " .

* * *

|

١ — أي فعلاً متصرفاً ؛ فإن كان الفعل الذي يلي (أن) غير متصرف ، لم
يؤتَ بفاصل ، نحو قول الله تبارك وتعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)
الأنعم / ٣٩ ، وقول الله تبارك وتعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ
أَجَلُهُمْ) الأعراف / ١٨٥ .

٢ — (وإيلاؤها ...) أي إيلاؤها الفعل ؛ فإنه كان لا يليها حال تشديدها
إلا اسم . وقد أشار النحويون إلى أن ضم (أن) إذا كان جملة فعلية ؛ فلا
بد أن يكون مفصلاً بما يأتي :

— قد : كما في قوله تعالى : (وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صدَقْنَا) المائدة / ١١٣
— السين ، أو سوف كما في قوله تعالى : (عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ
مَرْضَى) المزمل / ٢٠

— أحد حروف النفي الثلاثة : لا ، لن ، لم . قال تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ
لَنْ يَغْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) البلد / ٥ . وقال تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)
البلد / ٧ .

— لو : كما في قوله تعالى : (وَأَنْ لَوْ استقاموا على الطريقة لأسقيناهم
ماءً غَدَقًا) الجن / ١٦

[المسألة السادسة]

[العلة مُوجبة للحكم في المقيس عليه]

من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ،
ومن ثَمَّ خَطَأُ ابنِ مالك البصريين في قولهم: إن علة إعراب المضارع
مُشَابَهَتُهُ للاسم في حركاته، وسَكَنَاتِهِ، وإِنْهَامِهِ ^(١)، وتَخْصِيصِهِ ^(٢)؛
فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ^(٣)، وإنما الموجب
له ^(٤) قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، ولا يُمَيِّزُهَا إِلَّا الإِعْرَابُ؛
تقول: ما أَحْسَنَ زيدٌ ^(٥)، فيحتمل النفي، والتعجب، والاستفهام.
فإن أردتَ الأولَ رفعتَ زيدًا ^(٦)، أو الثانيَ نصبته ^(٧)، أو
الثالثَ جرَّرتَه ^(٨).

١ — إِنْهَامِهِ : لأنه محتمل للحال والاستقبال .

٢ — وتَخْصِيصِهِ يكون بأحد الزمانين بقرينة أو تنصيص .

٣ — (ليست ...) وشرط القياس كون العلة موجبة للحكم في المقيس عليه .

٤ — أي : إنما الموجب لإعراب الاسم

٥ — بالوقف على كل من أحسن ، وزيد ؛ لأن الاحتمال إنما يكون مع الوقف ، فإذا تَحَرَّكَ ظَهَرَ المعنى بظهور الإعراب ؛ لأنه مُوَضَّحٌ للمراد .

٦ — تقول مع الأول ، وهو النفي : ما أَحْسَنَ زيدٌ .

٧ — تقول مع الثاني ، وهو التعجب : ما أَحْسَنَ زيدًا .

٨ — تقول مع الثالث ، وهو الاستفهام : ما أَحْسَنُ زيدٍ .

فلا بُدَّ أن تكون هذه العلة ^(١) هي الموجبة لإعراب المضارع ؛
 فإنك تقول : لا تأكل السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ ، فيحتمل النهي عن
 كسل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط ،
 والثاني مستأنف ، ولا يبيِّن ذلك إلا الإعرابُ ؛ بأن تُحْزَمَ الثاني أيضًا
 إن أردتَ الأول ^(٢)، وتنصبه إن أردتَ الثاني ^(٣)، وترفعه إن أردتَ
 الثالث ^(٤) .

* * *

-
- ١ — المقصود بتلك العلة المعاني المفتقرة للإعراب على التركيب .
- ٢ — إن أردتَ الأول ، وهو النهي عن كل منهما على انفراده ، تقول : لا
 تأكلِ السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ ، فتحزم (تشرب) كما حُزِمَت الأول ؛ لأنه
 معطوف عليه ، وقَصِدَ تشريكه معه في الحكم والإعراب .
- ٣ — إن أردتَ الثاني ، وهو النهي عن الجمع بينهما ، تقول : لا تأكلِ
 السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ ، فت نصب (تشرب) بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد
 الواو في جواب النهي .
- ٤ — إن أردتَ النهي عن الأول فقط ، والثاني مستأنف ، تقول : لا تأكلِ
 السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ ، فترفع (تشرب) على الاستئناف .

[المسألة] السابعة

[التعليل بالعلة القاصرة]

قال ابن الأنباري ^(١) :

" اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة ^(٢) ، فجوزها قوم ، ولم يشترطوا التعدية ^(٣) في صحتها ؛ وذلك كالعلة في قولهم : ما جاءت حاجتك ^(٤) ؟ وعسى الغويّر أبؤساً ^(٥) .

١ — نقل السيوطي المعنى من (لُمع الأدلة ، الفصل السابع عشر ، ص ١١٢ — ١١٥) مختصراً .

٢ — العلة القاصرة : هي التي لا تتجاوز محلّ النص لغيره ؛ لكونها محلّ الحكم ، أو جزؤه ، أو وصفه الخاص به .

٣ — (التعدية ...) المجاوزة لها عن معلولها ؛ لحصول المقصود من ذلك التعليل .

٤ — أول من قال ذلك الخوارج ، قالوه لابن عباس ، رضي الله عنهما ، حين جاء إليهم رسولاً من الإمام علي ، كرّم الله وجهه ، و (جاء) في هذا التركيب بمعنى صار ، و (حاجتك) يُروى بالرفع ؛ فـ (ما) استفهامية في محل نصب على أنها خير قُلّم لأجل الاستفهام ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتُك . ويُروى بالنصب على أنها خير (جاءت) ، واسمها ضمير (ما) ، وصحّ تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة ، مثل : مَنْ كانت أمك ؟

٥ — الغويّر : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة . والمعنى : لعل الشرّ يأتاكم من قبل الغار . وهو مثّل يُضرب للمهتم بالأمر ، أو هو مثل لكل شيء يُخاف أن يأتي منه شرّ .

فإن (جَاءَتْ) و (عَسَى) أُجْرِيَا مُجْرَى (صَارَ) ^(١) ، فُجْعِلَ
لَهُمَا اسْمٌ مرفوع ، وخبرٌ منصوب . ولا يجوز أن يَجْرِيَا ^(٢) مُجْرَى
(صَارَ) في غير هذين الموضعين ، فلا يُقال : ما جَاءَتْ حَالَتُكَ ؛
أي صَارَتْ ، ولا : جاء زيدٌ قائماً ؛ أي صار زيدٌ قائماً .

وكذلك لا يُقال : عَسَى العَوَّيرُ أَنْعَمًا ، ولا : عَسَى زيدٌ قائماً ؛
بإجراء (عَسَى) مُجْرَى (صَارَ) .

واستدلَّ على صحتها ^(٣) بأنها سَاوَتْ العلةَ المتعدية في الإحالة
والمناسبة ^(٤) ، وزَادَتْ عليها بظاهر النقل ^(٥) ؛ فإن لم يَكُنْ ذلك ^(٦)
عَلَمًا ^(٧) للصحة ، فلا أقلُّ من أن لا يكونَ عَلَمًا على الفساد .

١ — (مُجْرَى صَارَ) الذي هو فعل ناقص ، مُلْحَقٌ بباب (كَانَ) . وهذا
الإجراء خاصٌّ بهذين اللفظين ، في هذين التركيبين ، فلا يجوز استعماله في
غيرهما .

٢ — يصح بناء (يَجْرِيَا) للفاعل والمفعول .

٣ — أي : واستدلَّ ابنُ الأنباري على صحة العلة القاصرة .

٤ — الإحالة : هي المناسبة ، فعطفها عليها تفسيري .

٥ — (بظاهر النقل ...) أي فيما هي خاصة به ، وقاصرة عليه . والأصحُّ
عند الأصوليين جوازُ التعليلِ بها ؛ قالوا : من فوائدها معرفةُ المناسبة ، وتقويةُ
النص .

٦ — الإشارة بـ (ذلك) إلى التعليل .

٧ — عَلَمًا : بمعنى علامة .

وقال قوم : إنها علة باطلة ؛ لأن العلة إنما تُرَادُ ^(١) للتعدية ،
وهذه العلة لا تعدية فيها ، وإذا لم تكن متعدية ، فلا فائدة لها ؛
لأنها لا فرع لها ، فالحكم فيها ثابت بالنص ^(٢) ، لا بها .
وأجيب : بأننا لا نسلم أنها إنما تُرَادُ للتعدية ؛ فإن العلة إنما
كانت علة لإحالتها ومناسبتها ، لا لتعديتها ^(٣) .
ولا نسلم أيضاً : عَدَمَ فائدتها ؛ فإنها تفيد الفرق بين المنصوص
الذي يُعرَفُ معناه ^(٤) ، والذي لا يُعرَفُ معناه ^(٥) .
وتفيد ^(٦) أنه مُمتنع رُدُّ غير المنصوص عليه ، وتفيد أيضاً أن
الحكم ثَبَتَ في المنصوص عليه بهذه العلة ^(٧) .
انتهى كلام ابن الأنباري .
وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) ^(٨) :

-
- ١ — تُرَادُ : بالراء المهملة ، من الإرادة ؛ أي تُقصد ويُجاء بها لتعدية حكم
الأصل إلى الفرع .
 - ٢ — أي : فيكون ذكرها حيتز عبثاً .
 - ٣ — (لا لتعديتها) أي : وإن كانت التعدية لازمة لها غالباً .
 - ٤ — المنصوص الذي يُعرَفُ معناه : هو الذي يُعبّر عنه بمقول المعنى ، فإذا
وجد ذلك المعنى ، وكان متعدياً في غير المنصوص ، حُمل عليه .
 - ٥ — والذي لا يُعرَفُ معناه هو الذي يُقال له : السماعي ؛ فلا يُقاس عليه .
 - ٦ — أي : وتفيد العلة
 - ٧ — (أن الحكم ثبت) أي : بالقياس .
 - ٨ — شرح التسهيل : ١ / ١٢٤ .

"عَلَّلُوا سَكُونَ آخر الفعل المسند إلى التاء وَتَحَوِّهِ بِقَوْلِهِمْ : لئلاً
تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة ^(١) ، وهذه العلة
ضعيفة ؛ لأنها قاصرة ^(٢) ؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي
الصحيح ، وبعض الحماسي كـ (انْطَلَقَ) ^(٣) ، و (انْكَسَرَ) ،
والكثير لا يتوالى فيه ذلك ، والسكون عام في الجميع " . انتهى
فَمَنَعَ العلة القاصرة .

* * *

-
- ١ — (ككلمة واحدة ...) الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ، ولا سيما
إذا كان ضميراً ، فهو أشد التزاماً ولصوقاً بفعله ، لا يتفصل إلا لضرورة ،
ولذا قالوا : إن الفاعل كالجاء من فعله .
- ٢ — قاصرة : لا تُعمُّ جميع أفراد الماضي المسند ، لِمَا ذَكَرَ .
- ٣ — إذا بقي الفعل (انطلق) على حركاته لزم اجتماع أربع حركات .

[المسألة [الثامنة

[التعليل بعلتين]

قال في (الخصائص) (^(١)) :

"يُحْوزُ التعليلُ بعلتين (^(٢)) ، ومن أمثلة ذلك قولك : هؤلاء مُسْلِمِيٌّ ؛ فإن الأصل : مُسْلِمُوِيٌّ ، فقلبت الواو ياءً لأمرين ، كُلٌّ منهما مُوجِبٌ للقلب :

أحدهما : اجتماع الواو والياء ، وسَبَقُ الأولى منهما بالسكون .
والآخر : ياء المتكلم أبدأً يُكْسَرُ الحرف الذي قبلها .

فَوَجَبَ قلبُ الواو ياءً ، وإدغامها ؛ ليمكن كَسْرُ ما تليه (^(٣)) ."
"ومن ذلك قولهم : سِيٌّ في (لا سِيِّمًا) أصله سِيُوِيٌّ ؛ فَلَبَّتِ الواو ياءً ، إن شئت ؛ لأنها ساكنة ، غير مُدْغَمَةٌ بعد كسرة ، وإن شئت ؛ لأنها ساكنة قبل ياء .

١ — الخصائص (باب في حكم المعلول بعلتين) : ١ / ١٧٤ — ١٨٠ .

٢ — يجوز التعليل بعلتين ؛ لأن المعاني لا تتزاحم ، والعلل موضحة ومعروفة ، لا مؤثرة ؛ لأنها بعد الوقوع .

٣ — قال ابن جني : " ... هؤلاء مُسْلِمِيٌّ . فقياسُ هذا على قولك : ... مُسْلِمُوكَ أن يكون أصله ... مُسْلِمُوِيٌّ ؛ فقلبت الواو ياءً لأمرين ، كل منهما مُوجِبٌ للقلب ، غير مُحتَاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه ، أحدهما : اجتماع الواو والياء ، وسَبَقُ الأولى منهما بالسكون ، والآخر : أن ياء المتكلم أبدأً تُكْسَرُ الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحًا ... " .

فهاتان علتان ^(١) ، إحداهما : كعلة قلب (ميزان) ^(٢) ،
والأخرى : كعلة طَيِّ ، وَلَيَّ ، مَصْدَرَيَّ : طَوَيْتُ ، وَلَوَيْتُ ^(٣) ،
وكل منهما مؤثرة " .

وقال في موضع آخر ^(٤) :

" قَدْ يَكْثُرُ الشَّيْءُ ، فَيُسْأَلُ عَنْ عِلَّتِهِ ؛ كَرَفَعَ الْفَاعِلُ ، وَنَصَبَ
المَفْعُولَ ، فَيَذْهَبُ قَوْمٌ إِلَى شَيْءٍ ، وَآخَرُونَ إِلَى غَيْرِهِ ، فَيَجِبُ إِذَنْ
تَأْمُلُ الْقَوْلَيْنِ ، وَاعْتِقَادُ أَقْوَاهُمَا ، وَرَفْضُ الْآخَرِ . فَإِنْ تَسَاوَيَا فِي
الْقُوَّةِ ، لَمْ يَنْكَرْ اعْتِقَادُهُمَا جَمِيعًا ؛ فَقَدْ يَكُونُ الْحُكْمُ الْوَاحِدُ مَعْلُولًا
بِعِلَّتَيْنِ " . انتهى

وقال ابن الأنباري ^(٥) :

" اختلفوا في تعليل الحكم بعِلَّتَيْنِ فصاعداً :

١ — فهاتان علتان لقلب واو (سَوِيَّ) .

٢ — هو على حَذَفٍ مضاف ؛ أي قلب واو (ميزان) . قيل : الأولى
مَوْزَانٌ ؛ أي بالواو .

٣ — (كعلة طَيِّ ...) أي كعلة قلب واو طَيِّ وَلَيَّ ، وهما ، كما قال ،
مصدران لـ (طَوَيْتُ الشَّيْءَ طَيًّا) إِذَا لَفَقْتَهُ ، بخلاف النشْر ، و (لَوَيْتُ
الشَّيْءَ لَيًّا) إِذَا قَتَلْتَهُ وَتَنَيْتَهُ ، وأصلهما : طَوَيْي وَلَوَيْي ؛ لأنَّ عَيْنَهُمَا واو ،
وَقُلْتُ ، لِمَا قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ .

٤ — الخصائص : ١ / ١٠٠ — ١٠١ .

٥ — لَمَعَ الأدلة : الفصل التاسع عشر ، في جواز تعليل الحكم بعِلَّتَيْنِ فصاعداً
ص ١١٧ — ١٢١ . وقد اختصر السيوطي الفصل ، وتصرف فيه .

فذهب قومٌ إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلة مُشَبَّهة بالعلة العقلية،
والعلة العقلية لا يثبتُ الحكمُ معها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان
مُشَبَّهًا بِهَا .

وذهب قومٌ إلى الجواز ^(١) ؛ وذلك مثل أن يُدَلَّ على كَوْنِ
الفاعل يُنَزَّلُ مَنَزِلَةً الجِزءِ من الفعل ^(٢) بعللٍ :
كَوْنُهُ يُسَكِّنُ لام الفعل في نحو : ضَرَبْتُ ^(٣) .
وَيَمْتَنِعُ العطفُ عليه إذا كان ضميرًا متصلًا ^(٤) .
ووقوعُ الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة ^(٥) .
واتصال تاء التانيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا .

-
- ١ — ذهب قوم إلى الجواز بناء على أن هذه العلة الاعتبارية مُعَرَّفَةٌ مُوضَّحَةٌ
موضوعة بعد الوقوع .
 - ٢ — يُنَزَّلُ الفاعل مَنَزِلَةً الجِزءِ من الفعل ؛ لذلك وَجَبَ تسكينُ آخره عند
اتصال ضمير الرفع المتحرك به ؛ دفعًا لتوالي أربع حركات ، كما مرَّ بنا .
 - ٣ — يدخل في (ضَرَبْتُ) كل ضمير متصل مرفوع متحرك .
 - ٤ — يَمْتَنِعُ العطفُ على الفاعل إذا كان ضميرًا متصلًا قبل توكيده ، أمَّا إذا
أَكَّدَ فلا يَمْتَنِعُ العطف عليه ، كما في قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ
الْجَنَّةَ) البقرة / ٣٥ . وكذلك لا يَمْتَنِعُ العطف على الفاعل إذا فُصِّلَ بينه
وبين معطوفه بفواصل ، كما في قوله تعالى : (جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ
صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ) الرعد / ٢٣ ، وَمَنْ : اسم معطوف على واو الجماعة في
يدخلون ، وَصَحَّ العطف ؛ للفصل بالمفعول به (ها) في (يدخلونها) .
 - ٥ — وقوع الإعراب ، وهو النون ، بعد الفاعل ، في الأفعال الخمسة .

وقولهم في النسب إلى كُنْتُ : كُنْتِي ^(١) .
 وقولهم (حَبْنًا) بالتركيب ^(٢) .
 ولا أُحْبِنُهُ ؛ أي : لا أقول له : حَبْنًا ^(٣) .
 وقولهم في فَحَصْتُ : فَحَصْتُ ^(٤) ، بالإبدال طاء ^(٥) ؛
 لِحَبْنِ الصَّادِ في الإطباق ، وهذا الإبدال يكون في كلمة ، لا
 كلمتين .

١ — قوله (إِنْ كُنْتُ) أي إلى هذا اللفظ المركب من فعل ، وهو (كان)
 التامة ، وفاعل ، ولو لم يعتبروا أنه جزء من الفعل ، لاقتصروا فيه على
 النسب لصدره فقط ، فلمَّا نسبوا لمجموعهما ، دَلَّ على أنهم جعلوها
 كالشيء الواحد . و (الكُنْتِي) الكثر المفاخرة بما مضى وانقضى ، فلا يزال
 يقول : كُنْتُ أَفْعَلُ ، وَنَحْوَهُ ، وقد قال الشاعر :
 فَأَصْبَحْتُ كُنْتِي ، وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ حِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ
 والعاجن : الْمُسِنَّةُ الكبير الذي لا يفعل شيئاً إلا إذا اعتمد على يديه ، كما
 يعتمد عليهما العاجن حالة عَجْنِهِ .

٢ — (حَبْنًا) بالتركيب والتزام الأفراد والتذكير . وأصل (حَبٌّ) من
 حَبْنًا : حَبٌّ ؛ أي صار حببًا ، فادغم كغيره ، وَالزِّمَّ منع التصرف ، وإيلاء
 (ذا) فاعلاً في أفراد وتذكير وغيرهما
 ٣ — لَمَّا رَكِبُوا (حَبْنًا) ، وجعلوها وفاعلها كاللفظ الواحد بَتَوْا منها فعلاً
 مستقلاً ، فقالوا : حَبْنُهُ ؛ أي قال له : حَبْنًا ، ولا أُحْبِنُهُ ؛ أي : لا أقول له
 ذلك .

٤ — (فَحَصْتُ) مِنَ الْفَحْصِ ، وهو البحث عن الشيء والتقصير عنه .

٥ — أي : بإبدال تاء الفاعل في (فَحَصْتُ) طاء .

فهذه ثَمَانُ علل (١).

واستُدلَّ على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست مُوجِبة (٢) ؛
وَإِنَّمَا هي أَمارة (٣) ودلالة على الحكم ، فكما يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ
على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ؛ فكذلك يَجُوزُ أَنْ
يُسْتَدَلَّ عليه بأنواع من العلل .

وَأَجِيبَ : بأنه إن كان المعنى أَنَّها ليست مُوجِبة كالعلل العقلية ،
كالتحرُّك لا يُعْلَلُ إلا بالحركة (٤) ، والعالمية لا تُعْلَلُ إلا بالعلم ،

١ — فهذه ثمان علل عُلِّلَ بِهَا شيء واحد ، وهو كَوْنُ الفعل يُنْزَلُ مَنَزَلَةً
الجزء من الفعل ، فدلَّ على جواز تعدد العلل للمعلول الواحد في العربية .
وهناك عِلَّتَانِ ذَكَرَهُمَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ، ولم يذكرهما السيوطي ، وهما :
الأولى : أَنَّهُمْ قَالُوا : زَيْدٌ — ظَنَنْتُ — قائمٌ ، فَالْفَوَظُنْتُ ، والإلغاء إِنَّمَا
يَكُونُ فِي الْمَفْرَدَاتِ لَا فِي الْجُمْلِ ، فَلَوْ لَمْ يُنْزَلُوا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ
وَاحِدَةٍ ، وَإِلَّا لَمَّا جَازَ الْإِلْغَاءُ .

الثانية : قَوْلُهُمْ لِلوَاحِدِ (قَفَا) عَلَى التَّثْنَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : قَفَّ قَفَّ . قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ) ق / ٢٤ ، فَتَنَّى ، وَإِنْ كَانَ الْخَطَابُ لِمَلِكٍ
وَاحِدٍ ، وَهُوَ (مَالِك) خَازِنُ النَّارِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ : أَلْقَى أَلْقَى . فَلَوْ لَمْ يُنْزَلْ
الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ بِمَنْزِلَةِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَإِلَّا لَمَّا جَازَتْ التَّثْنَةُ .

٢ — (ليست موجبة ...) لتأخرها عن الحكم تارة لاعتبار النحاة لها .

٣ — أَمارة : كعلامة وزناً ومعنى ؛ فَأَمَّا الْإِمَارَةُ : فَهِيَ الْوَلَايَةُ وَالسُّلْطَانُ .

٤ — (إلا بالحركة) فَإِنَّهَا الْمَوْجِبَةُ لَهُ ؛ فَإِذَا فَقِدَتْ فَقَدَ .

فمُسَلَّمٌ ^(١) ؛ وإن كان المعنى أنَّها غيرُ مؤثِّرة بعد الوضع ^(٢) على الإطلاق ^(٣) فمَمْنُوعٌ ؛ فإنَّها بعد الوضع بِمَنْزِلَةِ العِلَلِ العقلية ، فينبغي أن تُحَرِّى مَحْرَاهَا " . انتهى

* * *

١ — (فمُسَلَّمٌ) أي عدم إيجابها .

٢ — (بعد الوضع) أي لكلا يلزم تحصيل الحاصل .

٣ — (على الإطلاق) أي الشامل للإيجاب وغيره .

[المسألة [التاسعة]

[تعليل حكمين بعلّة واحدة]

يَحْزُزُ تَعْلِيلُ حُكْمَيْنِ بَعْلَةً وَاحِدَةً . قَالَ فِي (الْخَصَائِصِ) (١) :
" سَوَاءٌ لَمْ يَتَضَادَّا ، أَمْ تَضَادَّا ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَإِنَّهُ
يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْجَارَ مَعْدُودٌ مِنْ جُمْلَةِ الْفِعْلِ ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ
أَنَّ الْبَاءَ فِيهِ مَعَاقِبَةٌ لِهَمْزَةِ النُّقْلِ فِي نَحْوِ : أَمَرْتُ زَيْدًا ، فَكَمَا أَنَّ هَمْزَةَ
(أَفْعَلَ) مَوْضُوعَةٌ فِيهِ (٢) ، كَائِنَةً مِنْ جُمْلَتِهِ ، فَكَذَلِكَ مَا عَاقَبَهَا مِنْ
حُرُوفِ الْجَرِّ ، يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مِنْ جُمْلَتِهِ ؛ لِمُعَاقِبَتِهِ مَا هُوَ مِنْ جُمْلَتِهِ .
وَيُسْتَدَلُّ بِهِ أَيْضًا عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنَّ الْجَارَ جَارٌ مَجْرَى
بَعْضُ مَا جَرَّهْ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا (٣) ، فَهَذَانِ تَقْدِيرَانِ
مُخْتَلِفَانِ (٤) ، مَقْبُولَانِ فِي الْقِيَاسِ ، مُتَلَقَّيَانِ بِالْبِشْرِ وَالْإِنْسَانِ (٥) .
وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : " بَابٌ فِي أَنَّ سَبَبَ الْحُكْمِ قَدْ يَكُونُ
سَبَبًا لَضِدِّهِ عَلَى وَجْهِ :

١ — الْخَصَائِصُ : ١ / ١٠٦ و ٣٤١ .

٢ — (مَوْضُوعَةٌ فِيهِ) أَيُّ بِمَعْوَلَةٍ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ بَنِي الْفِعْلِ . وَوَرَدَ فِي
(الْخَصَائِصِ) : مَصُوعَةٌ فِيهِ ، بَدَلًا مِنْ : مَوْضُوعَةٌ فِيهِ .

٣ — أَيُّ : لَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْكَلِمَةِ .

٤ — التَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ : كَوْنُهُ مَقْدَرًا يَجْزِءُ الْفِعْلَ ، وَالثَّانِي : كَحِزِّ الْمَجْرُورِ .

٥ — الْبِشْرُ : هُوَ طَلَاقَةُ الْوَجْهِ وَانْشِرَاحُهُ وَبَسْطُهُ ، وَالْإِنْسَانُ : كَعُطْفِ
التَّفْسِيرِ عَلَى (الْبِشْرِ) ، وَهُوَ خِلَافُ الْاسْتِيْحَاشِ .

" هذا بابٌ ظاهرُهُ التدافع^(١) ، وهو ، مع استغرابه ، صحيحٌ واقعٌ ؛ وذلك كقولهم : القَوْدُ^(٢) والحَوَكَةُ^(٣) ؛ فإن القاعدة^(٤) في مثله الإعلالُ بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لكنهم شبَّهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين^(٥) التابع لها ، فكانَ فعلاً فعَّالٌ^(٦) ، فكما صَحَّ نَحَوُ : جَوَابٌ وهَيَامٌ^(٧) ، صَحَّ باب

١ — التدافع : هو كالتعارض وزناً ومعنى ؛ أي المناقاة والمعارضة ، كان كل واحد يَدْفَعُ صاحبه ويمارضه ، ولا مدافعة في الحقيقة ؛ لاختلاف ذلك باختلاف الاعتبار والجهة ؛ ولذلك صرَّح بصحته ووقوعه .

٢ — القَوْدُ : القِصَاصُ ، وإذهاب الدم في الدم ، يُقَالُ : أَقَادَ الأميرُ القتيلَ بالقتيل ؛ أي قَتَلَهُ به .

٣ — في بعض نُسخ (الاقتراح) : " كقولهم : القَوْدُ بالحركة " . والصواب ما أثبتناه كما في (الخصائص : ٣ / ٥١) .

٤ — أي القاعدة من كل ما هو ثلاثي معتل العين ، وهو المعروف في الاصطلاح بالأجوف .

٥ — يقصد بحرف اللين الألف .

٦ — فعلاً : اسم (كان) وفَعَّالٌ : مخبرها ؛ أي صَيَّرُوا حركةَ فَعَلٍ المقصور كالفِ فَعَّالٍ كـ (سَحَابٌ) فمنعوه من الإعلال ، فحملوا نحو : القَوْدُ ، على الجَوَابِ والصَّوَابِ وأضربهما ؛ ولذلك قال (فكما صَحَّ ...) .

٧ — صَحَّ واو جَوَابٍ ، وباء هَيَامٍ ؛ فإنهما لوجود حرف اللين بعدهما ، وهو الألف ، لم يُعْلَلَا .

(الْقَوْد ، وَالْقَيْب) ^(١) ونحوه ^(٢) ، فأنت ترى حركة العين التي
 هي سبب الإعلال ، صارت على وجه آخر ^(٣) سبب التصحيح ،
 وهذا مذهب غريب المأخذ " . انتهى

* * *

-
- ١ — (بسبب القود) هو كل واوي العين مُحَرَّكُهَا ، و (باب القَيْب) هو
 كل يائي العين مُحَرَّكُهَا ، والقَيْب : جمع غائب .
- ٢ — ونحوه : أي مِمَّا جاء غير مُعَلٍّ في كلامهم ؛ لتثريب الحركة فيه مَنزلة
 حرف اللين .
- ٣ — أي : على وجه آخر ، هو تثريبها مَنزلة حرف اللين . كما مرَّ .

[المسألة العاشرة]

في دَوْرِ العلة ^(١)

قال في (الخصائص) :

" هو نوعٌ ظريف . ذهب الميرد في وجوب إسكان لام نحو :
(ضَرَبْتُ) إلى أنه لحركة ما بعده أمن الضمير ؛ لقلا يتوالى أربع
حركات .

وذهب أيضًا في حركة الضمير من ذلك ^(٢) إلى أنها لسكون ما
قبله ^(٣) ، فاعتلَّ لهذا بهذا ، ثم دار فاعتلَّ لهذا بهذا ^(٤) .

١ — عنوان الباب في (الخصائص ١ / ١٨٣) : (باب في دَوْرِ الاعتلال)
ويريد ابن جني بدَوْرِ الاعتلال : أن يُعَلَّل الشيء بعلّة مُعَلَّلة بذلك الشيء .
والدَوْر بين شيئين : توقّف كل منهما على الآخر ، وهذا من مصطلحات
المتكلمين ، ولهم فيه تقاسيمٌ وبحوث . وذهب ابن علان وابن الطيب الفاسي
إلى أن الدَوْر في هذا المقام هو الدَوْرَانُ ، وهو غير صحيح ؛ لأن الدوران هو
حدوث الحكم بحدوث العلة ، وانعدامها بعدمها ؛ كما في حرمة النيذ ،
تدور مع الإسكار وجودًا وعدمًا ، والدوران من مسالك العلة ، والدَوْر أدنى
إلى أن يكون من قوادحها . من تعليقات الشيخ محمد علي النجار .

٢ — أي نحو : ضَرَبْتُ

٣ — أي : فلو سُكِّن الضمير أيضًا لتوالى الساكنان على غير حدّهما .

٤ — لهذا : هو سكون آخر الماضي ، وبهذا : يرفع توالي أربع حركات ،
ثم دار فاعتلَّ لهذا : وهو سكون آخر الماضي .

قال ^(١) : " وهو نظير ما أجازته سيوييه في جرّ (الوجه) من قولك : الحسنُ الوجه ، وأنه جعله تشبيهاً بـ (الضارب الرجل) ، مع أنه جرّ (الرجل) تشبيهاً بـ (الحسن الوجه) " .

قال : " إلا أن مسألة سيوييه أقوى ^(٢) من مسألة الميرد ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه ^(٣) ، وإذا لم يكن كذلك ^(٤) ، كان من أن يكون علةً علةً أبعداً " .

* * *

-
- ١ — أي : قال ابن جني ، وكذلك النص الذي يليه .
- ٢ — مسألة سيوييه أقوى ؛ لاختلاف العلة لكل من النصب والجر ، ولا كذلك في مسألة الميرد .
- ٣ — (لا يكون ...) وذلك لازماً لقول الميرد .
- ٤ — (من أن يكون) متعلق بـ (أبعد) الذي بعده .

[المسألة] الحادية عشرة

في تعارض العلل

قال في (الخصائص) ^(١) : " هو ضَرْبان :
أحدهما : حُكْمٌ واحدٌ يتحاذه علتان فأكثرُ .
والآخر : حُكْمَانِ في شيء واحد مُتخِلِفَانِ ، دَعَتْ إِلَيْهِمَا علتان
مُتخِلِفَتَانِ .

فالأولُ : ذِكْرُ في التعليل بعلتين ^(٢) .

والثاني : كإعمال أهل الحجاز (ما) ، وإهمال بني عميم لها .
فالأولون لَمَّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس)
عليهما ، ونافية للحال نُفِيهَا إياها ، أَجْرَوْهَا في الرفع والنصب
مُجْرَاهَا .

والآخرون لَمَّا رأواها حرفاً داخلاً بمعناه ^(٣) على الجملة المستقلة
بنفسها ^(٤) ، ومباشرة لكل واحد من جُزْأَيْهَا ^(٥) أجروها مُجْرَى

١ — الخصائص : ١ / ١٦٦ — ١٦٨ . وقد تصرف السيوطي في كلام ابن

جني ، ولجأ إلى تلخيص كثير من العبارات .

٢ — أي : ومثل بـ (مُسْلِمِي) في (مُسْلِمِي) .

٣ — بمعناه الذي هو النفي .

٤ — على الجملة المستقلة بنفسها ، اسمية كانت ، نحو : ما زيد أخوك ، أو
فعلية ، نحو : ما قام زيد .

٥ — أي من جُزْأَي الجملة .

(هَلْ) ^(١) ؛ ولذلك كانت عند سيبويه ^(٢) أقوى قياساً من لغة أهل الحجاز .

وكذلك (ليتما) ^(٣) مَنْ أَلْغَاهَا أَلْحَقَهَا بِأَخَوَاتِهَا ^(٤) ، وَمَنْ أَعْمَلَهَا أَلْحَقَهَا بِحُرُوفِ الْجَرِّ ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) ^(٥) ، وَفَرَّقَ

١ — (مُجَرَّى هَلْ) أي في الإهمال ؛ لأن الأصل في الحروف التي لا تختص ألا تعمل ، فكان القياس في (ما) رأي تميم . و (مُجَرَّى) بضم الميم بمعنى الإجراء ؛ لأنه من أَجَرَى الرباعي ، وما يُتَنَّى من الثلاثي ، وهو جَرَى ، يكون بفتح الميم ، ومعناه : الجريان .

٢ — الكتاب : ١ / ٢٨ . قال سيبويه : " هذا باب ما أَجَرِيَ مُجَرَّى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصور إلى أصله . وذلك الحرف (ما) نقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً ، وأما بنو تميم فيجرونها مُجَرَّى أَمَّا ، وَهَلْ ، وهو القياس ؛ لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضماراً " .

٣ — (ليتما) هي (ليت) أخت (إن) دخلت عليها (ما) .

٤ — أَلْحَقَهَا بِأَخَوَاتِهَا طَرْدًا لِلْبَاب ؛ لأن (ما) تكف أخوات (إن) عن العمل ، وأما (ليت) فيحوز فيها الإعمال والإهمال . وقال ابن جني : " فَمَنْ ضَمَّ ما إلى ليت ، وكفها بها عن عملها ، أَلْحَقَهَا بِأَخَوَاتِهَا مِنْ كَانَ وَلَعَلْ وَلَكِنْ " .

٥ — قال ابن جني : " وَمَنْ أَلْفَى (ما) عنها ، وأقرَّ عملها ، جعلها كحرف الجر في إغناء (ما) معه ، نحو قول الله تعالى : (فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ) النساء / ١٥٥ والمائدة / ١٣ ، وقوله : (عَمَّا قَلِيلٍ) المؤمنون / ٤٠ ، و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) نوح / ٢٥ ، ونحو ذلك ... " .

بيسنها وبين أخواتها بأنها أشبه بالفعل ^(١) في الأفراد ، وعدد الحروف ^(٢) .

١ — قال ابن جني عن (ليت) : " وفصل بينهما وبين كأن ولعل بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها مفردة ، وهما مركبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة " . ونشير إلى أن (ليت) بوزن (ليس) بخلاف باقي الحروف فكانت أقوى حروف الباب ؛ لذلك اختار كثير إعمالها .

وقد قال ابن جني بعد أن انتهى من حديثه عن (ليت) وغيرها : " هذا طريق اختلاف العلل ؛ لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ، فأما أيها أقوى وبأيها يجب أن يؤخذ ؟ فشيء آخر ، ليس هذا موضعه ، ولا وُضع هذا الكتاب له " .

٢ — من الشواهد التي رواها النحويون لجواز إعمال (ليت) وإهمالها قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَوْ نَصْفُهُ فَقَدْ
فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرْتُ سِتًّا وَسِتِينَ لَمْ يَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ
ويصف النابغة زرقاء اليمامة التي عُرِفَتْ بحدة البصر ، وأنسها نظرت إلى سرب من القطا طائرًا ، فأحصت عدته في حال طيرانه ، وكان سِتًّا وَسِتِينَ ، فإذا ضُمَّ إليه نصفه في العدد ، وأضيف إلى الحمامة ، ثَمَّ مائة . ويروون عنها أنها قالت :

لَيْتَ الْحَمَامَ لِي إِلَى حَمَامَتِي
أَوْ نَصْفَهُ قَدِي ثَمَّ الْحَمَامَ مِي

وهم يروون قول النابغة : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ ، بَنَصْبِ (الْحَمَامِ) عَلَى إِعْمَالِ (لَيْتِ) ، ويرفعه على إهمالها .

[المسألة] الثانية عشرة
[التعليل بالأمور العدمية]

يَحُوزُ التعليل بالأمور العَدَمِيَّة ؛ كتعليل بعضهم بناء الضمير
باستغنائهِ ^(١) عن الإعراب باختلاف صيغهِ ^(٢) ؛ للحصول الامتياز
بذلك .

* * *

-
- ١ — استغناء الضمير عن الإعراب أمر عُرْفِي ؛ لأن معناه عدم حاجته إليه .
٢ — قيل : بُنِيَتْ المضمورات استغناءً عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف
المعاني .

خاتمة

قال أبو القاسم الزجاجي ^(١) في كتاب (إيضاح علل النحو) ^(٢) :

القول في علل النحو

أقول أولاً ^(٣) : إن علل النحو ليست موجبة ^(٤) ؛ وإنما هي مُستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلول بها ، ليس هذا من تلك الطرق ^(٥) .
وعلى النحو ، بعد هذا ، على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ،
وعلى قياسية ، وعلى جدلية نظرية .

١ — هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، وُلِدَ في نهاوند ، جنوبي همدان ، وطاف كثيراً من البلدان ، فترَلَّ بغداد حيث لقي أستاذه أبا إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج (ت ٣١١ هـ) ولازمه حتى نُسب إليه ، فقليل له الزجاجي . وسافر الزجاجي إلى الشام ، فأقام بحلب مدة ، ثم غادرها إلى دمشق حيث درّس وأملى ، ثم غادرها إلى طبرية ، ومات بها سنة ٣٣٧ ، أو ٣٤٠ هـ .

٢ — الإيضاح في علل النحو : ٦٤ — ٦٦ . وقد أثبتنا حديث الزجاجي على نحو ما ورد في كتابه ؛ لأن السيوطي اختصره بطريقة أخلّت بالمعنى .

٣ — (أولاً) أي قبل كل شيء ، وحيث لم يتوَّإضافته نصبه ونوّته .

٤ — ليست موجبة ؛ بل هي مُحَوِّزة ، كما مرَّ بنا .

٥ — الطرق : جمع طريق ؛ أي من طرق العلل الحقيقية الموجبة .

فأما التعليمية : فهي التي يُتوصَّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب ؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كُلَّ كلامها منها لفظاً ؛ وإنما سَمِعْنَا بعضاً ، ففَسَّرْنَا عليه نظيره ؛ مثال ذلك : أَنَا لَمَّا سَمِعْنَا قام زيدٌ فهو قائمٌ ، وَرَكِبَ فهو راکبٌ ، عرفنا اسم الفاعل ، فقلنا : ذهب فهو ذاهبٌ ، وأكل فهو آكلٌ ، وما أشبه ذلك . وهذا كثيرٌ جداً ، وفي الإيماء إليه كفاية لِمَنْ نَظَرَ في هذا العلم .

فَمِنْ هذا النوع من العلل قولنا : إن زيدا قائمٌ ، إن قيل : بِمَ نَصَبْتُم زيدا ؟ قلنا : بـ (إن) ؛ لأنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ؛ لأننا كذلك عَلِمْنَاهُ وَتَعَلَّمَهُ .

وكذلك : قام زيدٌ ، إن قيل : لِمَ رَفَعْتُم زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعلٌ اشْتَغَلَ به فِعْلُهُ ، فَرَفَعَهُ .

فهذا وما أَشَبَّهُهُ من نوع التعليم ، وبه ضَبَطُ كلام العرب .

فأما العلة القياسية : فَأَن يُقَالَ لِمَنْ قَالَ نَصَبْتُ زيدا بـ (إن) في قوله (إن زيدا قائمٌ) : وَلِمَ وَجَبَ أَن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجوابُ في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحُمِلَتْ عليه ، فَأُعْمِلَتْ إعماله لَمَّا ضارعته ، فالمنصوب بها مُشَبَّهٌ بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مُشَبَّهٌ بالفاعل لفظاً ، فهي تُشَبَّهُ من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله ، نحو : ضَرَبَ أَخَاكَ محمداً ، وما أَشَبَهُ ذلك .

وأما العلة الجدلية النظرية ^(١) : فكلُّ ما يُعْتَلُّ به في (باب إن)
بعد هذا ^(٢) ؛ مثل أن يُقال : فمن أي جهة شَابَهَتْ هذه الحروفُ
الأفعال ؟ وبأيِّ الأفعال شَبَّهْتُمُوهَا : أ بالماضية أم المستقبلَ أم الحادثة
في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مُهْلَةٍ ؟

وحين شَبَّهْتُمُوهَا بالأفعال لأيِّ شيء عَدَلْتُمْ بِهَا إلى ما قُدِّمَ
مفعوله على فاعله ، نحو : ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو ؟ وهَلَّا شَبَّهْتُمُوهَا بِمَا
قُدِّمَ فاعلُهُ على مفعوله ؛ لأنه هو الأصل ، وذاك فرعٌ ثانٍ ؟ فأيُّ
علة دَعَيْتُمْ إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ؟ وأيِّ قياسِ اطَّرَدَ
لكم في ذلك ؟

وحين شَبَّهْتُمُوهَا بِمَا قُدِّمَ مفعوله على فاعله هَلَّا أَجَزْتُمْ تَقْدِيمَ
فاعليها على مفعوليها كما أَجَزْتُمْ ذلك في المشَبِّه به في قولكم :
ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ ، وَضَرَبَ مُحَمَّدٌ أَخَاكَ ؟ وهَلَّا حين امتنعت من
ذلك لعلَّه لَزِمْتُمُوهُ ، ولم ترجعوا عنه ، فتجيزوه في بعض المواضع في
قولكم : إِنْ خَلَقَكَ زَيْدًا ، وَإِنْ أَمَانَكَ بَكْرًا ، وما أشبه ذلك ؟
وهَلَّا حين مثَلْتُمْ عَمَلَهَا بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ،
نحو : ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو ، امتنعتم من إجازة وقوع الحمل في موضع

١ — الجدلية : منسوب إلى الجدَل ، وهو القدرة على الخصومة ، وإقامة
الحجة ؛ بحيث لا يكاد صاحبه يُغْلَب . والنظرية : منسوب إلى النظر ، وهو
التأمل ، وإجالة الأفكار في الأمور الغامضة .

٢ — بعد هذا ؛ أي بعد ظهور الحكم في الرفع والنصب .

فاعلها في قولكم : إن زيدا أبوه قائمٌ ، وإن زيدا ماله كثيرٌ ، والفاعلُ لا يكون جملة ؟

ولمَ أحزمتُم وقوعَ الفعل موقعَ فاعلها في قولكم : إن زيدا يركبُ وإن عبدَ الله ركبَ ، رأيتمَ فعلاً وَقَعَ موقعَ الفاعل ، بدلاً منه نائباً عنه ؟

ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضُه بعضاً .

وكل شيء اعتلَّ به المستول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخلٌ في الجدل والنظر ...

وذكرَ بعضُ شيوخنا أن الخليل بن أحمد ، رحمه الله ، سئلَ عن العلل التي يعتل بها في النحو ، ف قيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها ^(١) من نفسك ؟ فقال :

إن العربَ نطقتْ على سجيَّتها وطبائعها ^(٢) ، وعرفتْ مواقعَ كلامها ، وقام في عقولها عللُها ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلَّتْ أنا بما عندي أنه علةٌ لما عللتهُ منه ؛ فإن أكنُ أصبتُ العلةَ ، فهو الذي التمسْتُ ^(٣) ؛ وإن تُكنُ هناك علةٌ غير ما ذكرتُ ، فالذي

١ — (اخترعتها) أي أتيت به من عندك بتوجه الفكر الناقد ، والنظر الصائب .

٢ — طباعها : جمع طبع أو طبيعة ، وهي السجية ، فالعطف كالتفسيري .

٣ — التمسْتُ : طلبتُ .

ذكرته مُحْتَمَلٌ أن يكون علة له . ومثلي ^(١) في ذلك مثل رجلٍ حكيمٍ ، دَخَلَ دارًا مُحْكَمَةً البناء ، عجيبةَ النظم والأقسام ، وقد صَحَّتْ عنده حِكْمَةُ بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحُجَجِ اللَّاتِحَةِ ، فَكُلَّمَا وَقَفَ هذا الرجلُ في الدارِ على شيءٍ منها قال : إِنَّمَا فَعَلَ هذا هكذا لعلَّه كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، لعلَّه سَنَحَتْ له ^(٢) ، وَخَطَرَتْ بِيَالِه ، مُحْتَمِلَةٌ ^(٣) أن تكون علةٌ لتلك ؛ فجائزٌ أن يكون الحكيمُ الباني للدارِ فَعَلَ ذلك للعلَّةِ التي ذَكَرَهَا هذا الذي دَخَلَ الدارَ ^(٤) ، وجائزٌ أن يكون فَعَلُهُ لغير تلك العلة ، إلا أن ما ذكره هذا الرجلُ مُحْتَمَلٌ أن يكون علةٌ لذلك . فإن سَنَحَتْ لغيري علةٌ لِمَا عَلَّلْتُهُ من النحو ، هي أليقُ مما ذكرته بالمعلول ، فليأتِ بها ^(٥) .

١ — مثلي : هو بتحريك الميم والثاء ، أفصح .

٢ — سَنَحَتْ له : ظَهَرَتْ له وَغَرَضَتْ ، يُقَالُ : سَنَعَ سُنُوحًا وَسُنْحًا .

٣ — يجوز نصب (محتملة) على الحال من فاعل (سنحت) ، وجرها صفة لـ (علة) السابقة عليها .

٤ — (فجائز ...) إشارة إلى أن ما يذكره الحكيم لا يكون هو مراد الباني للدار نصًّا ؛ إِنَّمَا يكون مُحْتَمَلًا ، فكذا ما أبداه هو من العلل في كلام العرب .

٥ — فليأتِ بها : أي بالعلَّة التي تُسَنِّعُ له ؛ حتى يُنْظَرَ فيها : هل توافق أو تخالف . والمراد أنه لا حَجَرَ في التعليقات ؛ بل كل مَنْ رَسَخَتْ قَدْمُهُ ، وتصرَّف في الكلام ، وَحَصَلَتْ له ملكةُ الاقتدار على النظر في كلام العرب ، فهو بصدد أن يأتي بعللٍ مُخْتَرَعَةٍ ، يُحْتَمَلُ أن تكون هي المقصودة .

وهذا كلامٌ مستقيمٌ ، وإنصافٌ من الخليل (١) . رحمةُ الله عليه .
وعلى هذه الأوجه الثلاثة مَدَارُ علل جميع النحو " .
هذا آخرُ كلام الزجاجي .

* * *

١ — (وهذا كلام ...) هو كلام الزجاجي ، عَقِبَ به كلامُ الخليل ، ولا
يَدْعُ له في شهادته له بالإنصاف ، ولكلامه بالاستقامة ؛ فهو الإمام ، والناسُ
عِيَالٌ عليه في الكلام ، وقد قال بعض أهل العلم : لا يَمُرُّ على الصراط بعد
الأنبياء أحدٌ أدقُّ ذهنًا من الخليل .

ذكر مسالك العلة ^(١)

أحدها : الإجماع ^(٢) :

بأن يُجمَعَ أهلُ العربيةِ على أن علة هذا الحكم كذا ؛ كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر ^(٣) ، وفي المنقوص الاستثقال ^(٤) .

الثاني : النص :

بأن ينصَّ العربي على العلة . قال أبو عمرو ^(٥) : سَمِعْتُ رجلاً من اليمن يقول : فلانٌ لَعُوبٌ ^(٦) ، جَاءَتْهُ ^(٧) كتابي فاحتقرها ، فقلتُ له : أَتَقُولُ : جاءته كتابي ؟ فقال : نَعَمْ ، أليسَ بصحيفةٍ ^(٨) ؟

١ — مسالك : جمع مَسَلَك ، مصدر ميمي ، أو اسم مكان .

٢ — انظر : الخصائص ١ / ١٨٩ .

٣ — تُقدَّر الحركات الثلاث في المقصور للتعذر ؛ لأن الألف ، مع بقائها على لينها ، لا تقبلُ الحركات أصلاً .

٤ — تُقدَّر الضمة والكسرة في المنقوص للثقل ، وتظهر الفتحة لخفتها .

٥ — (قال أبو عمرو) هو ابن العلاء ؛ لأنه المراد عند الإطلاق .

٦ — اللغوب : الأحمق الضعيف .

٧ — (جاءته) بالتأنيث على التأويل الذي يشير إليه ، ومثله إعادة الضمير مؤنثاً في (احتقرها) .

٨ — يُطلق على الكتاب صحيفة ، فيؤنث باعتبارها ؛ لأن الكتاب في المعنى صحيفة . انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٥ ، و ٣ / ٢٠٢ .

قال ابن جني : " فهذا الأعرابي الجلف ^(١) ، عُلِّلَ ^(٢) هذا
الموضع بهذه العلة ، واحتجَّ لتأنيث المذكر بما ذكره " ^(٣) .

قال : " وعن المبرد أنه قال : سمعتُ عُمارة بن عُقَيْل بن بلال بن
جرير ^(٤) يقرأ : (ولا الليلُ سَابِقُ النهارِ) ^(٥) ، فقلتُ له : ما
تريدُ ^(٦) ؟ قال أردتُ ^(٧) : (سَابِقُ النهارِ) ، فقيل له : فهَلَّا
قُلْتَهُ ؟ فقال : لو قُلْتُهُ لكان أَوْزَنَ ^(٨) " .

قال ابن جني : " ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراضٍ مُستَبْطَة
منها :

أحدها : تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا .

١ — الجلف : الجافي الغليظ الطبع .

٢ — أي عُلِّلَ الأعرابي ، فهو نُصِّرٌ من العرب ، والمراد في هذا المسلك إثباته .

٣ — الخصائص : ١ / ٢٤٩ .

٤ — هو شاعرٌ ، توفي سنة ٢٣٩ هـ ، كان واسعَ العلم ، غزيرَ الأدب ،
وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه . تاريخ بغداد : ١٢ / ٢٨٢ .

٥ — يس / ٤٠ .

٦ — أي : ما تريد بحذف التنوين من (سابق) ، ونصب المضاف إليه
(النهار) ؛ فإنه غير معروف في مشهور الكلام .

٧ — أي أردتُ بالتنوين الموجب للنصب .

٨ — أوزن : اتفصل على اللسان ، وأشقَّ على النفس ؛ أي عَدَلَ عن ذلك
فرارًا من الثقل للخفة .

والآخَر : قولنا : إِنَّهَا ^(١) فَعَلَتْ كَذَا لَكَذَا ؛ أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا طَلَبَ
 الخَفَةَ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : لَكَانَ أَوْزَنَ ؛ أَيِ أَثْقَلَ فِي النَّفْسِ وَأَقْوَى ،
 مِنْ قَوْلِهِمْ : هَذَا دِرْهَمٌ وَأَزَنٌ ؛ أَيِ ثَقِيلٌ لَهُ وَزَنٌ .
 والثَّالِثُ : أَنَّهَا قَدْ تَنَطَّقَ بِالشَّيْءِ ، غَيْرُهُ فِي نَفْسِهَا أَقْوَى مِنْهُ ؛
 لِإِثَارَتِهَا ^(٢) الخَفَةَ ^(٣) " .

وقال سيبويه :

" سَمِعْنَا بَعْضَهُمْ يَدْعُو عَلَى غَنَمِ رَجُلٍ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ ضَبُّعًا
 وَذُبًّا ^(٤) ، فَقُلْنَا لَهُ : مَا أَرَدْتَ ^(٥) ؟ فَقَالَ : أَرَدْتُ : اللَّهُمَّ اجْمَعْ
 فِيهَا ضَبُّعًا وَذُبًّا . ففَسَّرَ مَا نَوَى ^(٦) " ^(٧) .
 فهذا تصريحٌ منهم بالعلة . انتهى .

١ — الضمير في (إنها) يعود على العرب .

٢ — غيره : مبتدأ ، وأقوى : خبره ، والجملة حالية . وإِثَارَتِهَا : لاخْتِيارِهَا
 للتحفيف ، واختصاصها به ، فلهذا أسقط المتكلم التنوين ، مع أنه الأصل ؛
 لئلا يثقل التلفظ به ، وحُذِفَ تخفيفًا ، مع نيته وتقديره ، ولذلك أبقى
 (النهار) منصوبًا على حاله .

٣ — الخصائص : ١ / ١٢٥ و ٢٤٩ .

٤ — ذكر المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له ، لا دعاء عليه ؛ لأن الضبع والذئب
 إذا اجتمعا تقاتلا ، فأفلفت الغنم .

٥ — أي : ما أَرَدْتَ بنصب (ضَبُّعًا وَذُبًّا) ، ولا ناصب .

٦ — ففَسَّرَ ما نوى من العامل المخوف ، مع أنه لا دليل عليه في الكلام .

٧ — الكتاب : ١ / ١٢٩ .

الثالث : الإيماء ^(١) :

كما رُوِيَ أن قسوماً من العرب ، أتوا النبي ﷺ ، فقال : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا : نحن بنو غِيَّان ، فقال : بل أَنْتُمْ بنو رَشْدَان ^(٢) .
قال ابن جني : " فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان ﷺ لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من القِيِّ بِمَنْزِلَةِ قولنا نحن : إن الألف والنون زائدتان " ^(٣) .
ومن ذلك أيضاً ما حكاه غير واحد : أن الفرزدق حَضَرَ مجلس ابن أبي إسحاق ^(٤) ، فقال له : كيف تُنشِدُ هذا البيت :

١ — الإيماء في اللغة : الإشارة الخفية . وقد قيل : إن أصله الإشارة بالشفة والحاجب . والإيماء عند الأصوليين : اقتراء وَصْفٍ مَلْفُوظٍ بِحُكْمٍ ، ولو مُسْتَبْطَأً .

٢ — غِيَّان : على وزن فَعْلَان ، من القِيِّ والغَوَاية ، وهو الإلهماك في الجهل والضلال . وبنو رشدان : بفتح الراء وكسرها ، بَطْنٌ من العرب ، كانوا يُسَمُّونَ بني غيان ، فغيره النبي ﷺ ، وَفَتَحُ الراء لتحاكي (غِيَّان) .

٣ — الخصائص : ١ / ٢٥٠ و ٢٥١ .

٤ — هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الخَضْرَمي ، وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف ، أحد الأئمة في القراءات والعربية ، وهو الذي مدَّ القياس ، وشرح العلل ، وكان مائلاً إلى القياس في النحو . وسُئِلَ عنه يونس ابن حبيب ، فقال : هو والنحو سواء ؛ أي هو الغاية فيه . وكان يَطْعَنُ على العرب ، ويعيب الفرزدق ، وينسبه إلى اللحن ، فهجاه بقوله :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْرَتِهِ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ : كُونَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ ^(١)
 فقال الفرزدق : كَذَا أُنْشِدُ ^(٢) ، فقال ابنُ أبي إسحاق : ما كان
 عليك لو قلتَ : فَعُولَيْنِ ^(٣) ؟ فقال الفرزدق : لو شئتُ أَنْ أُسَبِّحَ
 لَسَبَّحْتُ ^(٤) . وَتَهَضَّ ^(٥) ، فلم يَعْرِفْ أَحَدٌ فِي الْمَجْلِسِ مَا أَرَادَ ^(٦) .

والمولى : الحليف ، والرجل إذا كان ذليلاً يُوالى قبيلة ، وينضم إليهم ؛ ليعتز
 بهم ، وإذا وَاَلَى مَوْلَى ، كان أذلَّ ذليل ، وأراد بالموالي الحضرميين ، وكانوا
 موالى بني عبد شمس بن عبد مناف . وحين سمع ابن أبي إسحاق هذا البيت
 قال للفرزدق : لَحَنْتُ ؛ ينبغي أَنْ تقول : مَوْلَى مَوَالٍ . ومات ابن أبي إسحاق
 سنة سبع عشرة ومائة .

١ — هذا البيت من شعر ذي الرمة ، وقبله :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَعِيْمُ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ

ويوافق الفرزدق ذا الرمة على إنشاد (فعولان) بالرفع ؛ لأنه لو نَصَبَ
 لأعبرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُمَا ، وأمرهما أَنْ تَفْعَلَا ذَلِكَ ؛ وإِغْمَا أَرَادَ (تَفْعَلَانِ) .
 وفعولان : نعت لـ (عينان) ، والمعنى على ذلك : هما تَفْعَلَانِ بِالْأَلْبَابِ ما
 تَفْعَلُ الْخَمْرُ . أو فعولان : خير لمبتدأ محذوف ؛ أي هما فعولان . و (كان)
 تامة غير محتاجة إلى خير . وفعولين : بالنصب خير (كان) الناقصة .

٢ — أي كَذَا أَنشده كما أَنشدته أَنْتَ برفع (فعولان) .

٣ — أي لو قلتَ (فعولين) بالنصب خير (كانتا) ؛ لأنه مثنى (فَعُول) .

٤ — أي لَسَبَّحْتُ اللَّهَ ، تعجباً من جهلك ؛ فإن التسييح يُدْكَرُ فِي مقامات
 التعجب كثيراً .

٥ — أي قام الفرزدق مُنْصَرِّفاً ؛ إظهاراً للإعراض عن ابن أبي إسحاق .

٦ — أي ما قَصَدَهُ الفرزدق من التخطئة والتعجب من الجهل .

قال ابن جني ^(١) : " أي لو نَصَبَ لأخبر أن الله خَلَقَهُمَا ، وأَمَرَهُمَا أن تَفْعَلَا ذلك ؛ وإنما أراد : هُمَا تَفْعَلَانِ ، و (كان) هنا تامة غير مُحتاجة إلى خبر ، فكانه قال : وعينان قال الله : اخذنا فحَدَّثَنَا ^(٢) " . انتهى

فهذا من الفرزدق إيماء ^(٣) إلى العلة .

الرابع : السَّبَرُ والتقسيم ^(٤) :

بأن يذكر جميع الوجوه المتحملة ^(٥) ، ثم يَسْبِرُهَا ؛ أي يختبرها ، فَيُبْقِي ما يَصْلُحُ ^(٦) ، وَيَنْفِي ما عداه ^(٧) بطريقه ^(٨) . قال ابن جني ^(٩) :

١ — الخصائص : ٣ / ٣٠٢ .

٢ — اخذنا : تفسير لـ (كُونَا) ، وحَدَّثَنَا : تفسير لـ (كانتا) .

٣ — إيماء إلى العلة ؛ لأنه لا دلالة فيه على ذلك المراد منطوقاً ، ولا مفهوماً ، ولا تعريضاً ، ولا كناية .

٤ — السبر في اللغة : الاختبار ، وأصله : امتحان غور الجرح ، ثم أطلق بمعنى الاختبار مطلقاً . والتقسيم : هو ذِكْرُ الأقسام المتحملة .

٥ — أي جميع الوجوه التي يحتملها ذلك الحكم النحوي .

٦ — أي يُنَزِّك في محله بلا تصرف فيه .

٧ — أي يُخْرِجُه عن محله وبزيله .

٨ — أي بطريق النفس عند ابن علان ، وبطريق الاختبار والنظر عند ابن

الطيب الفاسي ، على اختلاف في تقدير ما يعود عليه الضمير في (بطريقه) .

٩ — الخصائص : ٣ / ٦٧ .

" مثاله : إذا سئِلْتَ عن وزن (مَرَوَان) ، فتقول ^(١) : لا يَخْلُو
إمّا أن يكون فَعْلَان ^(٢) ، أو مَفْعَلًا ^(٣) ، أو فَعْوَالًا ^(٤) ، هذا ما
يَحْتَمِلُه ، ثم يُفْسِدُ كونه مَفْعَلًا ، أو فَعْوَالًا بأنَّهما مثالان ^(٥) لم
يَحِيثَا ، فلم يَبْقَ إلّا فَعْلَان " .

قال ابن جني :

" وليس لك أن تقول في التقسيم : ولا يجوز أن يكون فَعْوَان ،
أو مَفْعَوَالًا ، أو نحو ذلك ^(٦) ؛ لأن هذه ونحوها أمثلة ليست
موجودة أصلاً ، ولا قريبة من الوجود ^(٧) ، بخلاف مَفْعَال ؛ فإنه
وَرَدٌ قريبٌ منه ، وهو مِفْعَالٌ بالكسر كـ (مِحْرَاب) ، وفَعْوَال ،

١ — أي : فتقول أنت أيها المستقل على طريقة السر والتقسيم

٢ — فعْلَان : بزيادة الألف والنون ، فأصله مَرَو ، فالميم والراء والواو أصول
فيه .

٣ — مَفْعَال : بزيادة الميم في أوله ، والألف قبل اللام ، فأصله رَوْن ، فالراء
والواو والنون أصول فيه .

٤ — فَعْوَال : بزيادة الواو والألف ، فأصله مَرْن ، فالميم والراء والنون أصول
فيه .

٥ — أي : بناءً وصيغتان لم يَحِيثَا ، ولم يُبَيَّنَا عن العرب ، بخلاف فَعْلَان ؛
فإنه مُطَّرَدٌ في باب من الأوصاف ، كما عُرِفَ في الصرف .

٦ — أي : أو نحو ذلك من الأوزان التي لا وجود لها .

٧ — أي : إذا لم تكن تلك الأوزان موجودة ، ولا قريبة من الوجود ، بَطَلَ
كَوْنُ (مروان) على شيء منها .

وَرَدَ قَرِيبٌ مِنْهُ ، وَهُوَ فِعْوَالٌ بِالْكَسْرِ كـ (قِرَوَاش) ^(١) . وَكَذَلِكَ
تَقُولُ فِي مِثْلِ (أَيْمَنَ) مِنْ قَوْلِهِ :

يَبْرِي لَهَا مِنْ أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ ^(٢)

لَا يَخْلُو إِذَا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلًا ، أَوْ فَعْلُنَا ، أَوْ أَفْعَلًا ، أَوْ فَعْلًا ؛ لِأَنَّ
الْأَوَّلَ كَثِيرٌ كـ (أَكْلَبَ) ، وَفَعْلُنُ لَهُ نَظِيرٌ فِي أَمْثَلَتِهِمْ نَحْوُ : خَلَبَنِ
وَعَلَجَنِ ^(٣) ، وَأَيْفَلُ نَظِيرُهُ أَثَقُّ ، وَفَعْلٌ نَظِيرُهُ صَيَّرَفَ ^(٤) .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : وَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ أَفْعَا ، وَلَا فَعْمَلًا ، وَلَا
أَفْعَمًا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَمْثَلَةٌ لَا تَقْرُبُ مِنْ أَمْثَلَتِهِمْ ، فَيُحْتَاجُ
إِلَى ذِكْرِهَا فِي التَّقْسِيمِ " . انْتَهَى

قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ^(٥) :

" الْإِسْتِدْلَالُ بِالتَّقْسِيمِ ضَرِيانُ :

١ — قِرَوَاش : هُوَ الطَّفِيلِيُّ ، وَالْعَظِيمُ الرَّأْسُ ، وَاسْمُ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ .

٢ — الْبَيْتُ لِأَبِي النَّحْمِ الْمَحَلِيِّ مِنْ أَرْجُوزَتِهِ الطَّوِيلَةِ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَهَّابِ الْمُجْزِلِ

وَيَبْرِي لَهَا : يَعَارِضُهَا ، وَهُوَ بِصِفِّ الرَّاعِي يَعَارِضُ الْإِبِلَ مِنْ أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ .

وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَنِّي الشُّطْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَرَّةً أُخْرَى هَكَذَا :

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ

انْظُرِ الْخَصَائِصَ : ٢ / ١٣٠ ، وَ ٣ / ٦٨ .

٣ — خَلَبَنَ : هِيَ الْجَمْعَاءُ ، وَعَلَجَنَ : هِيَ النَّاقَةُ الْغَلِيظَةُ .

٤ — عِبَارَةُ ابْنِ جَنِّي : " وَأَنْ فَعْلًا أَخْتِ فَعْلَ كَصَيَّرَفَ ، وَفَعْلٌ كَصَيَّدَ " .

٥ — لَمَعَ الْأَدْلَةُ : ص ١٢٧ — ١٣١ .

أحدها : أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلّق الحُكْمُ بها ،
 فيبطلها جميعاً ، فيبطل بذلك قوله ^(١) ؛ وذلك مثل أن يقول : لو
 جَازَ دخولُ اللام في خبر (لَكِنَّ) لم يخلُ : إمّا أن تكون لامَ
 التوكيد ، أو لامَ القسم . بطلَ أن تكون لامَ التوكيد ؛ لأنها ^(٢)
 إنما حَسُنَتْ مع (إِنَّ) لاتفاقهما في المعنى ^(٣) ، وهو التأكيد ،
 و (لَكِنَّ) ليست كذلك ^(٤) ، وبطلَ أن تكون لامَ القسم ؛ لأنها
 إنما حَسُنَتْ مع (إِنَّ) ؛ لأن (إِنَّ) تقع في جواب القسم ^(٥)
 كاللام ، و (لَكِنَّ) ليست كذلك .

١ — أي : فيبطل بذلك قولُ المُنِيت للحكم المتعلّق بها في ضمن ما أبطله
 من الأقسام .

٢ — (لأنها) أي لام التأكيد .

٣ — تتفق اللام و (إِنَّ) في المعنى ؛ لذلك وَجِبَ تأخير اللام عن (إِنَّ)
 ودخولها على الخبر ؛ لئلا يتوالى مؤكّدان ، ومن ثَمَّ سُمِّيَت المرحّلة ،
 وتدخّل على الاسم إذا تأخّر لفقد تلك العلة ، نحو قول الله تعالى : (إِنَّ فِي
 ذَلِكَ لَعِبْرَةً) النازعات / ٢٦ ، ونحوه .

٤ — ليس في (لَكِنَّ) توكيد ، ولا هي موضوعة له .

٥ — تقع (إِنَّ) في جواب القسم نحو قوله تعالى : (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)
 يس / ٣ ، جواب لقوله تعالى : (يس . والقرآن الحكيم) يس / ١ و ٢ ،
 فحلّت (إِنَّ) التوكيدية محلّ لام القسم ، فصارت بينهما مناسبة ، بخلاف
 (لَكِنَّ) .

وإذا بَطُلَ أن تكون لام التوكيد ، ولام القسم ، بَطُلَ أن يجوز دخول اللام في خيرها .

والثاني ^(١) : أن تذكر الأقسام التي يحوز أن يتعلق الحكمُ بها فيبطلها ، إلا الذي يتعلق بالحكم به من جهته ، فيصح قوله ؛ وذلك كأن يقول : لا يَخْلُو نَصْبُ المستثنى في الواجب ^(٢) ، نحو : قَامَ القَوْمُ إلا زيدًا :

إمّا أن يكون بالفعل المتقدّم بتقوية (إلا) .

أو — (إلا) ؛ لأنها بمعنى (أَسْتَثْنِي) ^(٣) .

أو لأنها مُركّبة من (إن) المخففة ، و (لا) ^(٤) .

أو لأن التقدير فيه : إلا أن زيدًا لم يَقُمْ .

والثاني ^(٥) باطلٌ بنحو : قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ ؛ فإن نَصْبَ (غير)

لو كان — (إلا) لَصَارَ التقدير : إلا غيرَ زيدٍ ، وهو يُفْسِدُ المعنى .

١ — أي الضرب الثاني من ضَرْبَي الاستدلال بالتقسيم .

٢ — أي الواجب النصب ، وهو التام الموجب .

٣ — (لأنها بمعنى أَسْتَثْنِي) هو بيان لكون (إلا) عاملة مع أنها حرف ، فقبل : لقيامها مقامَ الفعل ، وهو المذكور أولاً ، وقيل : للتركيب ، وفيه وجهان ذكرهما المصنف .

٤ — أي (إن) المخففة المكسورة ، وأدغمت النون في لام (لا) لتقاربهما مَخْرَجًا .

٥ — والثاني : هو كون النصب — (إلا) نفسها .

وبأنه لو كان العاملُ (إلا) بمعنى (أَسْتَثْنِي) لَوَجَبَ النصبُ في
النفي ، كما يجب في الإيجاب ؛ لأنها فيه أيضًا بمعنى (أَسْتَثْنِي) ،
ولَجَازَ الرفعُ أيضًا بتقدير (امْتَنَعَ) ^(١) ؛ لاستوائهما ^(٢) في حُسْنِ
التقدير ، كما أوردَ ذلك عَضُدُ الدولة ^(٣) على أبي علي ^(٤) ؛
حيث إجابته بذلك ^(٥) .

-
- ١ — الفعل (امتنع) بصيغة الماضي ؛ لذلك يحتاج لفاعل ، هو ذلك المستثنى .
٢ — يستوي (أَسْتَثْنِي) المضارع ، و (امتنع) الماضي ؛ لأن المعنى مع كل
منهما مستقيم ظاهر ، فترجيحُ أحدهما على غيره تَحْكُمُ .
٣ — هو أبو شعاع فتاحسرو الملقب بعَضُد الدولة بن ركن الدولة بن بويه
الديلمي ، كان فاضلاً مُحِبّاً للفضلاء ، مُشارِكاً في عدة فنون ، وقصده
فُحول الشعراء في عصره ، ومدحوه فأحسنَ مدائحهم ، ومنهم المتنبي . ثوفي
عضد الدولة سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة .
٤ — تقدّم أبو علي الفارسي عند الملوك ، خصوصاً عضد الدولة ، ويُقال :
إنه اجتمع مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضدُ الدولة : بماذا يَنْتصب
الاسمُ المستثنى في نحو : قام القومُ إلا زيداً ، فقال له أبو علي : يَنْتصب
بتقدير : أَسْتَثْنِي زيداً ، فقال له عضد الدولة : لِمَ قُدِّرْتَ (أَسْتَثْنِي زيداً)
فنصبت ؟ وهلاً قُدِّرْتَ (امْتَنَعَ زيدٌ) فَرَفَعْتَ ! فقال له أبو علي : هذا
الجوابُ الذي ذكرته لك جوابٌ ميداني ، وإذا رجعتُ ذكرتُ لك الجواب
الصحيح . وقد ذكر أبو علي الفارسي في (كتاب الإيضاح) أن الاسم
المستثنى انتصب بالفعل المقدم بتقوية (إلا) ؛ يعني لَمَّا دخلت عليه (إلا)
قوته ؛ وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء .

٥ — (بذلك) أي بهذا الاستواء في الفعلين .

والثالث باطل^(١) بأن (إن) المخففة لا تعمل ، وبأن الحرف إذا رُكِبَ مع حرف آخر ، خَرَجَ كُلُّ منهما عن حُكْمِهِ ، وَتَبَتَ له بالتركيب حُكْمُ آخَرٍ .

والرابع^(٢) باطلٌ بأن (أن) لا تعملُ مُقَدَّرَةً^(٣) .
وإذا بَطُلَ الثلاثةُ تَبَتَ الأولُ ، وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية (إلا) . انتهى مُلَخَّصًا^(٤) .
وقال أبو البقاء في (التبيين)^(٥) :

" الدليلُ على أن (نِعَمَ) ، و (بَيْسَ) فعِلانُ السُّبُرِ والتقسيمُ ؛ وذلك أَنَّهُما ليسا حرفين بالإجماع ، وقد ذَلَّ الدليلُ على أَنَّهُما ليسا اسْمَيْنِ لوجهين :

أحدهما : بناؤهما على الفتح ، ولا سَبَبَ له لو كانا اسْمَيْنِ ؛ لأن الاسمَ إنما بُنِيَ إذا أَشْبَهَ الحرفَ ، ولا مُشَابَهَةً بين (نِعَمَ) و (بَيْسَ) وبين الحرف ، فلو كانت^(٦) اسْمًا لأُغْرِبَتْ .

-
- ١ — (والثالث) هو كون (إلا) بمعنى (إن) المخففة ، و (لا) النافية .
 - ٢ — (والرابع) هو التركيب بتقديم (أن) بعد (إلا) ؛ وإنما كان باطلاً ؛ لأن التقديم فيه : إلا أن زيداً لم يَقُمْ .
 - ٣ — لا تعمل (أن) مقدرة ؛ وإنما تعمل ظاهرة .
 - ٤ — أي : انتهى كلام ابن الأنباري مُلَخَّصًا .
 - ٥ — التبيين : ص ٢٧٥ .
 - ٦ — أي فلو كانت كل كلمة منهما اسْمًا ؛ فلذلك أفرَدَ تنوعاً في العبارة .

والثاني : أنَّها ^(١) لو كانت اسماً لكأنت إمّا جامداً ، أو وصفاً ،
ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها ؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر ؛
لأنها من (نِعَم الرجل) إذا أصاب نعمة ، والمُنْعَم عليه يُمدح ،
ولا يجوز أن يكون وصفاً ؛ إذ لو كانت كذلك لَظَهَرَ الموصوفُ
معها ؛ ولأن الصفة ليست على هذا البناء .

وإذا بَطَلَ كَوْنُها حرفاً ، وكَوْنُها اسماً ، ثَبَتَ أنَّها فعلٌ . انتهى .

وقال ابنُ فلاح ^(٢) في (المغني) :

" الدليلُ على أن (كَيْفَ) اسمُ السَّبَرِ والتَّقْسِيمِ ، فنقول : لا
يجوز أن تكون حرفاً لحصول الفائدة منها مع الاسم ^(٣) ، وليس
ذلك ^(٤) لغير حرف النداء ^(٥) ؛ ولا فعلاً ؛ لأن الفعل يليها بلا
فاصل ، نحو : كَيْفَ تَصْنَعُ ؟

١ — أفرد الكلام هنا عن (نِعَم) .

٢ — هو تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن مَعْمَر
اليميني المشهور بابن فلاح النحوي ، له مؤلفات في العربية ، منها (الكافي)
جزء في غاية الحُسْن ، يدل على معرفته بأصول الفقه ، و (المغني) الذي
نقل عنه المصنف ، وهو شرحه على الحاجبية . مات سنة ثمانين وستمائة .

٣ — أي نحسو : كيف زيد ؟ وكيف : خبر مقدم لصدارته ، وزيد : مبتدأ
مؤخر .

٤ — أي : حصول الفائدة من الاسم والحرف .

٥ — لغير حرف النداء ؛ لقيامه مقام الفعل ؛ لأنه بمعنى أنادي .

فيلزم أن تكون استمًا ؛ لأنه الأصل في الإفادة ^(١) .

الخامس : المناسبة :

وتُسمَّى الإخالة ^(٢) أيضًا ؛ لأن بها يُخَال ؛ أي يُظَنُّ ، أن الوصفَ علةٌ ، ويُسمَّى قياسُها قياسَ علةٍ ، وهو أن يُحمَلَ الفرعُ على الأصل بالعلة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل ، كَحَمَلِ ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد ، وَحَمَلِ المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار ^(٣) المعاني عليه .

ذكره ابن الأنباري ، قال ^(٤) :

" في إبراز الإخالة والمناسبة ^(٥) عند المطالبة .

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قومٌ إلى أنه لا يَحِبُّ إبرازُ الإخالة ؛ وذلك مثل أن يدل على جواز تقلص خبر (كان) عليها فيقول :

١ — تحصل الفائدة من الاسم وحده ؛ ولا كذلك الفعل والحرف ؛ فإنه لا يستقيم بهما وحدهما ، أو بمجموعهما كلامٌ .

٢ — الإخالة : مصدر أخَالَ ؛ أي صَيَّرَهُ خَالًا ؛ أي ظانًا .

٣ — اعتوار المعاني : تداولُها ، واعتَبَرُوا الشيءَ ، وتَعَوَّرُوهُ ، وتَعَاوَرُوهُ : تَدَاوَلُوهُ .

٤ — لَمَعَ الأدلة ، الفصل الحادي والعشرون ، ص ١٢٣ — ١٢٤ . وسنأتي بالفصل على نحو ما ورد في (اللَّمَع) ؛ لأن السيوطي حذف منه بعض العبارات والكلمات التي تفيد في فهم المعنى الذي قصده ابن الأنباري .

٥ — أي إبراز الإخالة والمناسبة بين الأصل والفرع .

هي فعلٌ متصرفٌ ، فَحَازَ تَقْدِيمَهُ ^(١) عليها ؛ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ
الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ ^(٢) .

فِي طَالِبِهِ ^(٣) بَوَاجِهُ الْإِخَالَةِ وَالْمُنَاسَبَةِ .

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِبُّ إِبرَازُ الْإِخَالَةِ ، بَأَنِ
الْمُسْتَدِلِّ أَتَى بِالْدَلِيلِ بَارِكَاثِهِ ^(٤) ، فَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ الْإِتْيَانُ بِوَجْهِ
الشَّرْطِ ، وَهُوَ الْإِخَالَةُ ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ بَيَانُ الشَّرْطِ ؛ بَلِ
يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَرِضِ بَيَانُ عَدَمِ الْإِخَالَةِ الَّتِي هِيَ الشَّرْطُ ^(٥) ، وَلَوْ
كَلَّفْنَاهُ أَنْ يَذْكَرَ الْأَسْئَلَةَ لَكَلَّفْنَاهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْمُنَاطَرَةِ وَحْدَهُ ، وَأَنْ
يُورِدَ الْأَسْئَلَةَ ، وَيُجِيبَ عَنْهَا ؛ وَذَلِكَ لَا يَحُوزُ ^(٦) .

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ إِبرَازُ الْإِخَالَةِ ، وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ
عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ إِبرَازُ الْإِخَالَةِ بَأَنِ الدَّلِيلِ إِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا إِذَا ارْتَبَطَ بِهِ
الْحُكْمُ ، وَتَعَلَّقَ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِهِ إِذَا بَانَ وَجْهُ الْإِخَالَةِ ، وَلَا

١ — أَي : تَقَدَّمَ الْخَيْرُ .

٢ — أَي : قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ فِي جَوَازِ تَقَدُّمِ مَفَاعِيلِهَا عَلَيْهَا .

٣ — أَي : فَيُطَالِبُهُ الْخَصْمُ بِوَجْهِ الْإِخَالَةِ بَيْنَ (كَانَ) وَبَاقِيِ الْأَفْعَالِ ؛ حَتَّى
يُحْمَلَ عَلَيْهَا .

٤ — (بَارِكَاثُهُ) أَي الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ .

٥ — أَيِ الَّتِي هِيَ الشَّرْطُ لَصِحَّةِ الْقِيَاسِ ؛ وَذَلِكَ يَنْجُ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْحُكْمِ
وَالْوَصْفِ .

٦ — وَذَلِكَ لَا يَحُوزُ ؛ لِأَنَّهُ إِلْزَامٌ بَعْدَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ .

يكفسي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من غير بيان ، ولا ارتباط ، وهذا ليس بصحيح .

وقولهم : إنه إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم ، وتعلق به ، فنقول : الارتباط موجود ؛ فإنه قد صرح بالحكم ، فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البيئة بعد الدعوى .

فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة إبانة عدالة الشهود ؛ فلا يجب ذلك على المدعي ^(١) ، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود ^(٢) ، فكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة ، وإنما على المعارض أن يقدح " . انتهى .

السادس : الشبهة :

قال ابن الأنباري :

" وهو أن يُحمَل الفرع على أصل بضرب من الشبهة ، غير العلة التي عُلّقَ عليها الحكم في الأصل ؛ وذلك مثل أن يدلّ على إعراب المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصّص بعد شياعه ، فكان مُعرباً كالاسم ، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم ، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه .

١ — (على المدعي) بكسر العين ، اسم فاعل ؛ لأنه عليه إحضار الشهود ، لا القدح فيهم .

٢ — أي : فإذا قدح الخصم في الشهود ، فعلى المدعي حجتهم تزكيتهم ، وإظهار عدالتهم .

وليس شيء من هذه العلل هي التي وَجَبَ لَهَا الإعرابُ في الأصل ؛ إنما هو إزالة اللبس ، كما تقدّم ^(١) .

١ — قال ابن الأنباري في (لَمَع الأدلة الفصل الخامس عشر ، في قياس الشبه ١٠٧ — ١٠٩) : "اعلم أن قياس الشبه أن يُحْمَلَ الفرعُ على الأصل بضَرْبٍ من الشبه ، غير العلة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل ؛ وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه ، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان مُعَرَّبًا كالاسم .

وبيان ذلك أنك تقول (يَقُومُ) ، فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السينَ اختصَّ بالاستقبال ؛ كما أنك تقول (رَجُلٌ) ، فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألفَ واللامَ قلتَ (الرجل) اختصَّ برجل بعينه . فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما كان الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابهَ الاسمَ ، والاسمُ مُعَرَّبٌ ، فكذلك ما شابهَهُ . أو يدل على إعرابه بأنه تدخل عليه لأمُ الابتداء كما تدخل على الاسم ، والاسمُ مُعَرَّبٌ ، فكذلك هذا الفعلُ ، وبيانه أنك تقول : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، كما تقول : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، و (قائم) مُعَرَّبٌ ، فكذلك ما قَامَ مقامه . أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال ، فأشبهَ الأسماءَ المشتركة ، والأسماءَ المشتركة مُعَرَّبَةٌ ، فكذلك ما أشبهَهَا . أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه ؛ فإن قولك (يَضْرِبُ) على وزن (ضَارِبٍ) ، وكما أن (ضَارِبًا) مُعَرَّبٌ ، فكذلك ما أشبهَهُ .

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول هي الاختصاص بعد الشياع ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني هي دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث الاشتراك ،

قال : " وقياسُ الشَّبه قِياسٌ صحيحٌ ، يجوزُ التمسُّكُ به في الأصحَّ ، كقياسِ العلة " .

السابع : الطَّرْدُ :

قال ابن الأتباري ^(١) :

" وهو الذي يوجدُ معه الحكمُ ، وتُفقدُ الإخالةُ في العلة .
واختلفوا في كونه حُجَّةً .

فقال قومٌ : ليس بحُجَّةٍ ؛ لأن مُجرَّد الطَّرْد لا يُوجبُ غلبةَ الظنِّ ^(٢) ؛ ألا ترى أنك لو علَّلتَ بناء (ليس) بعدم التصرف ؛

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع حرَّيَّته على الاسم المعرب في حركاته وسكونه .

وليس شيء من هذه العلل ، في هذه الأقيسة ، العلة التي وَجَبَ لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم ؛ إنما هي إزالة اللبس ؛ لأن الاسم يكون فاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافاً إليه ، فلو لم يُعرب لالتبسَ الفاعلُ بالمفعول وبالمضاف . وكذلك أيضاً كان اللبسُ يقع في نحو : ما أَحْسَنَ زيدًا ! إذا كنتَ مُتَعَجِّبًا ، وما أَحْسَنَ زيدٍ ؟ إذا كنتَ مُسْتَفْهِمًا ، وما أَحْسَنَ زيدٌ . إذا كنتَ نافيًا . فإنك لو لم تُعرب في هذه المواضع لالتبسَ التعجبُ بالاستفهام ، والاستفهامُ بالنفي ، فأعربُوا لإزالة اللبس . وليس هذا المعنى موجودًا في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياسِ العلة وقياسِ الشبه ، إلا أن قياسِ الشبه لا يُبدُ فيه من إشارة إلى طريق غلبة الظنِّ " .

١ — لَمَعَ الأدلة : ص ١١٠ — ١١١ .

٢ — أي : لا يوجب غلبة الظن بعللة جامعة بين الأصل والفرع .

لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف
 بعدم الانصراف ؛ لاطراد الإعراب في كل اسم غير مُنصرف — لَمَّا
 كان ذلك الطَرْدُ يَقلبُ على الظنِّ أن بناء (ليس) لعدم التصرف ،
 ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ؛ بل نعلمُ يقيناً أن
 (ليس) إنما بُنيَ ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف
 إنما أُعْربَ ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعرابُ ، وإذا ثبتَ بطلانُ هذه
 العلة مع اطرادها ، عَلِمَ أن مُحَرِّد الطرد لا يُكْتَفَى به ^(١) ، فلا بُدَّ
 من إخاله أو شبهه .

ويدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علةً لأدَّى إلى
 الدُّورِ ^(٢) ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له ^(٣) : ما الدليل على صحة
 دَعْوَاكَ ؟

فيقول : أن أدَّعي أن هذه العلة علةٌ في محلٍّ آخر ^(٤) .
 فإذا قيل له : وما الدليل على أنها علةٌ في محلٍّ آخر ؟
 فيقول : دَعْوَايَ على أنها علةٌ في مسألتنا ، فدعواه ^(٥) دليلٌ
 على صحة دعواه .

-
- ١ — أي لا يُكْتَفَى به في القياس في نقل حكم الأصل للفرع ونحوه ؛ بل لا
 بُدَّ من إخاله أو شبهه ، كما قال ، لِيَحْمَلَ عليه بواحد منهما .
 - ٢ — الدُّورُ : قد عَلِمَ أنه توقَّف الشيء على نفسه بموتبة أو مراتب .
 - ٣ — أي للمستدل مثلاً .
 - ٤ — أي غير ما هي علة فيه بالطرد .

فإذا قيل له : ما الدليل على أنها علة في الموضعين معاً ؟
فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة .
فإذا قيل له : إن الحكم قد يوجد مع الشرط ، كما يوجد مع
العلة ، فما الدليل على أن الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه ؟
فيقول : كونها علة .

فإذا قيل له : وما الدليل على كونها علة ^(١) ؟
فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع وُجِدَتْ فيه ^(٢) ،
فيصير الكلام دوراً ^(٣) .

وقال قوم : إنه حجة ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل
على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص ، وهذا موجود هنا ،
وربما قالوا : عجز المعارض ^(٤) دليل على صحة العلة .

٥ — أي : دَعَوَى أنها علة في محل آخر دليل على صحة دعواه في مسألتنا ،
وإثبات كل موقف على إثبات الآخر .

١ — أي : وهلاً كانت شرطاً .

٢ — يكون الحكم موجوداً مع العلة في كل موضع وُجِدَتْ فيه ، وليس
ذلك للشرط ؛ إذ من شأنه فقدُ الشروط عند فقدِه ، أمّا عند وجوده فيجوز
الوجود والعدم .

٣ — فيصير الكلام دوراً ؛ لأنه أثبت الحكم بسها ، وأثبتها به .

٤ — أي : عجز المعارض عن الفرق بين الموضعين المطرد فيهما العلة ؛ لأنها
لو لم تكن علة لهما لأبْدَى فرقاً .

وربما قالوا : نوع من القياس ^(١) ، فوجب أن يكون حُجَّةٌ ،
كما لو كان فيه إخالَةٌ أو شَبَّةٌ .

ورَدُّ الأولُ : بأنهم جعلوا الطردَ دليلاً على صحة العلة ،
وَادَّعَوْا هنا أنه العلةُ نفسُها ، وليس من ضرورة كونه دليلاً على
صحة العلة أن يكون هو العلة ؛ بل ينبغي أن يثبتوا العلةَ ، ثم يُدْلِلُوا
على صحتها بالطرد ؛ لأن الطردَ نَظَرٌ ثانٍ بعد ثبوت العلة .
ورَدُّ الثاني : بأن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليلٌ على
فسادها .

ورَدُّ الثالثُ : بأنه تَمَسَّكٌ بالطرد في إثبات الطرد ؛ فإن ما فيه
إخالَةٌ أو شَبَّةٌ لم يكن حُجَّةً ؛ لكونه قياساً لَقَباً وتسميةً ؛ بل لما فيه
من الإخالَةِ والشَبَّةِ الْمُغْلِبِ على الظنِّ ، وليس ذلك ^(٢) موجوداً في
الطرد ، فوجب أن لا يكون حُجَّةً " . انتهى .

الثامن : إلغاء الفارق ^(٣) :

وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر ، فيلزم
اشتراكهما ^(٤) .

١ — (نوعٌ من القياس) كأنه خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي الطرد نوعٌ ... ؛
لأن المحكيَّ — (قالوا) يجب أن يكون جملة ، وكان نوعاً من القياس ؛
لصدق تعريفه عليه .

٢ — أي : وليس ذلك الظن الغالب موجوداً في الطرد بالمهملات .

٣ — أي : إبطال الفارق بين الأصل والفرع ، وعدم الاعتداد به .

٤ — (فيما لا يؤثر) في القياس (فيلزم اشتراكهما) فيما سواه .

مثاله : قياسُ الظرف على المجرور في الأحكام بجامع أن لا فارق
بينهما ؛ فإنهما مستويان في جميع الأحكام ، وإنما وَقَعَ الخلافُ في
هذه المسألة (١) .

* * *

١ — (في هذه المسألة) أي كونه مقيماً عليه ، فإذا ألغِيَ الفارقُ بينهما
ثَبَتَ القياسُ لوجود الجامع .

ذكر التواحد في العلة

منها (النقض) (١)

قال ابن الأنباري في جده (٢) :

" وهو وجود العلة ، ولا حُكْم ، على مذهب مَنْ لا يرى تخصيص العلة (٣) " . وقال في (أصوله) (٤) :

" الأكثرون على أن الطَّرْد شرط في العلة ؛ وذلك أن يُوجد الحكم عند وجودها في كل موضع ، كرفع كل ما أسند إليه الفعلُ

١ — نَقَضَ الشَّيْءُ نَقْضًا : أَفْسَدَهُ بَعْدَ إِحْكَامِهِ ، وَنَقَضَ الْبِنَاءَ : هَدَمَهُ .

٢ — عقد ابن الأنباري في (الإغراب في جدل الإغراب ص ٥٤ — ٦٢) فصلاً عنوانه (في الاعتراض على الاستدلال بالقياس) ، وأشار إلى أن هذا الاعتراض من سبعة أوجه ، من بينها (النقض) الذي قال عنه : " وهو وجود العلة ، ولا حُكْم ، على مذهب مَنْ لا يرى تخصيص العلة ؛ وذلك مثل أن يقول : إنما بُنِيَ حَذَامٌ ، وَقَطَامٌ ، وَرَقَاشٌ ؛ لاجتماع ثلاث علل ، وهي التعريف والتأنيث والعنل عن حاذمة ، وقاطمة ، وراقشة ، فيقول : هذا يتنقض بـ (أذريجان) ؛ فإن فيه أكثر من ثلاث علل ، وليس بمبني ؛ بل هو مُعَرَّبٌ ، غير مُنْصَرَفٌ " .

٣ — أي : على مذهب مَنْ لا يرى تخصيص العلة ببعض الأفراد ؛ لوجود أطرادها ، فإذا وُجِدَتْ وَجِدَ معها الحكم ، فتخلقه عنها ، مع وجودها ، نَقَضَ لَهَا .

٤ — لَمَعَ الأدلة : ص ١١٢ — ١١٥ . وقد أثبتنا بعض العبارات والجمل التي حذفها السيوطي ؛ لأنها تفيد في توضيح المعنى .

في كل موضع ؛ لوجود علة الإسناد ، وَنَصَبِ كل مفعول وَقَعَ
فضلة ؛ لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وَجَرَّ كل ما دخل عليه
حرفُ الجرِّ ؛ لوجود عامله ، وكذلك وجودُ الجزم في كل ما دَخَلَ
عليه حرفُ الجزم ؛ لوجود عامله .

وإنما وَجَبَ أن يكون الطردُ شرطاً في العلة ها هنا ؛ لأن العلة
النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف في أن العلة العقلية لا تكون إلا
مُطَرِّدَةً ، ولا يجوز أن يَدْخُلَهَا التخصيصُ ، فكَذلك العلة النحوية .
وقال قومٌ : إن الطرد ليس بشرط في العلة ، فيجوز أن يَدْخُلَهَا
التخصيصُ ^(١) ؛ وذلك لأن هذه العلة دليلٌ على الحُكْمِ بِجَعْلِ
جَاعِلٍ ^(٢) ، فصارتُ بِمَنْزِلَةِ الاسم العام ^(٣) ، فكما يجوز تخصيصُ
الاسم العام ^(٤) ، فكَذلك ما كان في معناه ^(٥) ، وكذا إذا جاز
التمسُّكُ بالعموم المخصوص ، فكَذلك بالعلة المخصوصة .
وعلى الأول ^(٦) قال في (الجدَل) :

- ١ — يجوز أن يدخل العلة التخصيص ، ويكفي ثبوتها في الأعم الأغلب .
- ٢ — يجعل جاعل ، هو الواضع للفن .
- ٣ — بمنزلة الاسم العام ؛ أي الصادقُ على ما فوق الواحد ، من غير حصر
في أنه لا يجب تميمه عقلاً لجميع الأفراد ؛ بل يجوز تخصيصه ببعضها ؛ لأن
عمومه ظاهري ، لا قَاطِعِي .
- ٤ — فكما يجوز تخصيص الاسم العام ، بقصره على بعض أفراد .
- ٥ — ما كان في معناه من العلة الجعلية ، فيجوز تخصيصها .
- ٦ — المقصود بالأول : جواز عدم التخصيص .

”مثال النقص أن يقول : إنما بُنيتَ حَذَامٍ ، وَقَطَامٍ ، وَرَقَاشٍ
 لاجتماع ثلاثِ عللٍ ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعَدْلُ .
 فنقول هنا يَنْتَقِضُ — (أذريحان) ؛ فإن فيه ثلاثَ عللٍ ، بل
 أكثر ^(١) ، وليس بمبني ^(٢) .

قال : والجوابُ عن النقص أن يَمْنَعَ مسألة النقص ، إن كان فيها
 مَنَعٌ ^(٣) ، أو يَنْفَعُ النقص باللفظ ، أو بمعنى في اللفظ .
 فالمنعُ مثل أن تقول : إنما حَازَ النصبُ في نحو : يا زَيْدُ الظريفُ ؛
 حَمَلًا على الموضع ؛ لأنه وَصَفَ لِنَادِي مفرد مضموم .
 فيقال : هنا يَنْتَقِضُ بقولهم : يا أَيُّهَا الرجلُ ^(٤) ؛ فإن (الرجل)
 وَصَفَ لِنَادِي مفرد مضموم ، ولا يَحُوزُ فيه النصبُ ^(٥) .
 فنقول : لا نُسَلِّمُ أنه لا يَحُوزُ فيه النصبُ .
 ويُمْنَعُ على مذهب مَنْ يَرَى حَوَازَةً ^(٦) .

١ — العِللُ الثلاث هي العلمية والتأنيث والمحمدة ، وقوله (بل أكثر) كانه
 يشير إلى التركيب أيضًا ؛ لأنه قيل : إنه مركب من (أذري) و (حان) ،
 وزاد بعضهم : زيادة الألف والنون .

٢ — ليس أذريحان مبني ؛ لذلك انتقضت العلة بوجودها ، مع فقد الحكم .

٣ — أي احتمالُ مَنَعٍ ، بأن يمنع وجود العلة فيما نقضت به .

٤ — وَجَدت العلة في (يا أَيُّهَا الرجل) دون الحكم .

٥ — لا يجوز النصب في (الرجل) ؛ لأنه غير مسموع .

٦ — قوله (ومنع) تفسر لقوله (لا نسلم) ؛ لأن هذه العبارة هي المعروفة
 بالمنع عند أهل المناظرة ؛ أي يُمْنَعُ النقص . وحوازه : أي حواز النصب .

والدفعُ [يتنقض] باللفظ مثل أن يقول في حَدِّ المبتدأ : " كُلُّ
اسمٍ عَرِيَّتُهُ ^(١) من العوامل اللفظية لفظًا ، أو تقديرًا " .

فَيُقَالُ : هذا يَتَنَقُضُ بقولهم : إذا زَيْدٌ جاعني أَكْرَمْتُهُ ؛ فـ (زيد)
قد تَعَرَّى من العوامل اللفظية ، ومع هذا فليس مبتدأ .

فيقول : قد ذَكَرْتُ في الحَدِّ ما يدفع النقص ؛ لأني قلتُ : لفظًا
أو تقديرًا . وهو ، وإن تَعَرَّى لفظًا ، لم يَتَعَرَّ تقديرًا ؛ فإن التقدير :
إذا جاعني زَيْدٌ .

والدفعُ بمعنى في اللفظ مثل أن يقول : إنما ارتفع (يَكُتُبُ) في
نحو : مررتُ برجلٍ يَكُتُبُ ؛ لقيامه مقامَ الاسم ، وهو (كَاتِبٌ) .
فيقول : هذا يَتَنَقُضُ بقولك : مررتُ برجلٍ كَتَبَ ؛ فإنه فعلٌ قد
قام مقامَ الاسم ، وهو (كَاتِبٌ) ، وليس بمرفوع .

فنقول : قيامُ الفعلِ مقامَ الاسم إنما يكون مُوجِبًا للرفع إذا كان
الفعل مُعَرَّبًا ، وهو الفعل المضارع ، نحو : يَكُتُبُ ، و (كَتَبَ) فعلٌ
ماضٍ ، والفعلُ الماضي لا يَسْتَحِقُّ شيئًا من الإعراب ، فلمَّا لم يَسْتَحِقْ
من جنس الإعراب ، مُنِعَ الرفعُ الذي هو نوعٌ منه ، فكأنَّا قلنا : هذا
الفعلُ المستحقُّ للإعراب قام مقامَ الاسم ، فَوَجَبَ له الرفعُ ، فلا يُرَدُّ
النقضُ بالفعل الماضي الذي لا يَسْتَحِقُّ شيئًا من الإعراب .

أما على مَنْ يَرَى تخصيصَ العلة ؛ فإن النقصَ غيرُ مقبولٍ ^(٢) .

١ — عَرِيَّتُهُ : أَخْلِيَّتُهُ وَجَرَدَتْهُ من العوامل .

٢ — الإعراب في جَدَلِ الإعراب : ص ٦٠ — ٦١ .

ومنها (تَخَلَّفُ الْعَكْسُ) ^(١)

بناءً على أن العكس شرط في العلة ، وهو رأي الأكثرين ، وهو " أن يُعَدَمَ الحكمُ عند عدم العلة " ؛ كَعَدَمِ رَفْعِ الفاعل لعدم إسناده الفعل إليه لفظاً أو تقديرًا ، وَعَدَمِ نَصْبِ المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديرًا .

وقال قومٌ : إنه ^(٢) ليس بشرط ^(٣) ؛ لأن هذه العلة مُشَبَّهَةٌ بالدليل العقلي ، والدليل العقلي يدل وجوده ^(٤) على وجود الحكم ، ولا يدل عدمه على عدمه .

ومثال تَخَلَّفِ العكس ^(٥) قولُ بعض النحاة في نصب الظرف ، إذا وقع خبراً عن المبتدأ ، نحو (زيدٌ أمامك) : إنه منصوبٌ بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ^(٦) ؛ بل حُذِفَ الفعل ، واكْتَفِيَ

١ — أي من القوادح في العلة : تخلف العكس ؛ أي كون العلة غير منعكسة وقد تقرر : أن العكس أنه إذا فُقدت العلة فُقدَ الحكم .

٢ — (إنه) أي : العكس .

٣ — أي : ليس بشرط في صحة العلة .

٤ — أي : على وجود المعلول ، كما دل عليه المقام .

٥ — تخلف العكس : أي وجود الحكم مع فقد العلة .

٦ — أي : غير مطلوب إظهاره ، ولا مقدر وجوده . وبهذا المثال يُعلم أنه وحده المعلول ، وهو نصب الظرف بغير علته ، وهو الفعل الناصب له .

بالظرف منه ، وبَقِيَ منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل (١).

١ — حديث السيوطي عن (تخلف العكس) مأخوذ من (لَمَعَ الأدلة ، الفصل الثامن عشر ص ١١٥ — ١١٧) ، وقد لجأ فيه إلى التقسيم والتأخير وحذف بعض الشواهد والأمثلة . وهذا ما قاله ابن الأنباري : " (في كون العكس شرطًا في العلة) اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة ؛ وذلك أن يُعَدَّ الحكم عند عدمها ؛ وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظًا وتقديرًا ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظًا وتقديرًا . وقولنا (تقديرًا) احترازًا من نحو قولهم : إن الله أمكنني من فلان ، وأمرًا أتقى الله ؛ فإنه ، وإن كان إسناد الفعل إلى الفاعل ، ووقوع الفعل على المفعول ، قد عُدمَا لفظًا ، إلا أنه قد وُجِدَ تقديرًا ؛ لأن التقدير في قولهم (إن الله أمكنني من فلان) : إن أمكنني الله أمكنني من فلان ؛ فحذف الفعل الأول لفظًا ، وجعل الثاني تفسيرًا له . وعلى هذا التقدير قوله تعالى : (وإن أحدًا من المشركين استجاركَ فاجِرُهُ) [التوبة / ٦] ؛ أي : وإن استجاركَ أحدٌ من المشركين استجاركَ ، فحذف الأول ، وجعل الثاني تفسيرًا له . والتقدير في قولهم (أمرًا اتقى الله) : رَجِمَ الله أمرًا ، فحذف الفعل لفظًا لدلالة الحال عليه . فالفعلُ ها هنا ، وإن عُدم لفظًا ، فقد وُجِدَ تقديرًا ؛ فلهذا المعنى قلنا (وتقديرًا) .

وإنما وَجِبَ أن يكون العكس شرطًا في العلة ؛ وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية ؛ فكذلك ما كان مُشَبَّهًا بها .

ومنها (عدم التأثير)^(١)

وهو أن يكون الوصفُ لا مناسبةً فيه . قال ابن الأنباري^(٢) :

" الأكثرُ على أنه لا يجوزُ إلحاقُ الوصفِ بالعلة ، مع عدم الإخالة ، سواء كان لدفعِ نقضٍ أو غيره ؛ بل هو حشوٌ في العلة ؛ وذلك^(٣) مثل أن يدلَّ على تركِ صرفٍ (حُبلى) فيقول : وإنما امتنعَ من الصرف ؛ لأن في آخره ألفَ التأنيثِ المقصورة ، فوجبَ أن يكون غيرَ مُنصرفٍ ، كسائر ما في آخره ألفُ التأنيثِ المقصورة .

وذهب بعضهم إلى أن العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى عدم العكس أنه لا يُعَدَمُ الحكمُ عند عدمها ؛ وذلك نحو ما ذهب إليه بعضُ النحويين من أنه لا يُعَدَمُ نصبُ الظرف ، إذا وقع خيراً عن المبتدأ ، نحو : زيدٌ أمامك ، من أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ غيرِ مطلوبٍ ولا مقدرٍ ؛ بل حُذِفَ الفعلُ ، واكتُفِيَ بالظرف منه ، وبقي منصوباً بعد حذفِ الفعلِ لفظاً وتقديراً ، على ما كان عليه من قبل حذفِ الفعل .

وتمسكوا في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة بأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي ؛ يدل وجوده على وجود الحكم ، ولا يدل عدمه على عدم الحكم .

١ — أي من القوادح في العلة : عدمُ التأثير للوصف في الحكم .

٢ — لَمَسَ الأدلة ، الفصل الثالث والعشرون ، في إلحاق الوصف بالعلة مع

عدم الإخالة : ص ١٢٥ — ١٢٦ .

٣ — (وذلك) أي عدم تأثير الوصف .

فَذِكْرُ (المقصورة) حَشَوْ ؛ لأنه لا أثر له في العلة ؛ لأن ألف
التانيث ، لم تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف ؛ لكونها
مقصورة ؛ بل لكونها للتانيث فقط ، ألا ترى أن الممدودة سببٌ
مانعٌ أيضاً ^(١) ؟

واستدل على عدم الجواز ^(٢) بأنه لا إحالة فيه ولا مناسبة ، وإذا
كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً ^(٣) ، لم يحز إلحاقه ^(٤) بالعلة .
وقال قومٌ : إذا ذُكِرَ لدفع النقض لم يكن حَشَوْ ^(٥) ؛ لأن
الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين :
أحدهما : أن يكون لها تأثيرٌ .

والثاني : أن يكون فيها احترازٌ ، فكما لا يكون ما له تأثيرٌ
حَشَوْ ، فكذلك لا يكون ما فيه احترازٌ حَشَوْ " .
وقال ابن جني في (الخصائص) ^(٦) :

١ — أي : مانع أيضاً لوجود المانع ؛ وهو التانيث ، فلو كان القصر معتبراً
ما منعت الممدودة .

٢ — أي : عدم جواز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإحالة والمناسبة .

٣ — أي : لم يكن دليلاً على الحكم المعلن به .

٤ — أي : إلحاق الفرع .

٥ — (وقال قوم) فصلوا بين أن يُذكر دليلاً للحكم فلا يجوز ، أو يُذكر
للقض ، كما قال المصنف ، فيحوز . (لدفع النقض) للعلة فيما تخلف فيه
الحكم عنها . (لم يكن حَشَوْ) خالياً عن الفائدة لتأثيره فيه .

٦ — الخصائص : ١ / ١٩٤ .

" قَدْ يُزَادُ فِي الْعِلَّةِ صِفَةٌ لَضَرْبٍ مِنَ الْإِحْتِيَاطِ ؛ بِمِثْلِ لَوْ
 أَسْقَطْتَ لَمْ يَقْدَحْ إِسْقَاطُهَا فِيهَا ، كَقَوْلِهِمْ فِي هَمْزٍ (أَوَائِلُ) ^(١) :
 أَصْلُهُ (أَوَائِلُ) ، فَلَمَّا اكْتَنَفَ ^(٢) الْأَلْفَ وَآوَانَ ، وَقَرَّبَتِ الثَّانِيَةُ
 مِنْهُمَا مِنَ الطَّرَفِ ، وَلَمْ يُؤَثِّرْ إِخْرَاجُ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ؛ تَنَبُّهُهَا عَلَى
 غَيْرِهِ مِنَ الْمَغْيِرَاتِ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَيْسَ هُنَاكَ يَاءٌ قَبْلَ الطَّرَفِ مَقْدَرَةٌ ،
 وَكَانَتِ الْكَلِمَةُ جَمْعًا ، ثَقُلَ ذَلِكَ ، فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً ، فَصَارَ
 (أَوَائِلُ) .

فهذه علةٌ مُركَّبةٌ من خمسة أوصافٍ مُحتَاجٍ إِلَيْهَا ، إِلَّا
 الْخَامِسَ ^(٣) .

فَقَوْلُكَ : وَلَمْ يُؤَثِّرْ ... إِلَى آخِرِهِ ، احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ :
 تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِهَا عَوَائِلًا ^(٤)

١ — أَوَائِلُ : جَمْعُ أَوَّلٍ . قَالَ سَيِّوِيَّةٌ : " وَأَمَّا (أَوَّلُ) فَهُوَ أَفْعَلُ ، يَذَلُّكَ
 عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هُوَ أَوَّلُ مِنْهُ ، وَمَرَرْتُ بِأَوَّلِ مَنْكَ ، وَالْأَوَّلَى " . انْظُرْ
 الْكِتَابَ : ٢ / ٣

٢ — اكْتَنَفَ : أَحَاطَ ، وَالْأَلْفُ : مَفْعُولُهُ مُقَدِّمٌ ، وَآوَانٌ : فَاعِلُهُ مُؤَخَّرٌ .
 ٣ — إِلَّا الْخَامِسَ ؛ فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِتَحْقِيقِ الْإِبْدَالِ مَعَ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ ،
 سِوَاهُ كَانَ مَفْرَدًا أَوْ جَمْعًا .

٤ — الشُّذَّانُ : جَمْعُ شَاذٍ ، وَالْعَوَائِلُ : جَمْعُ عَوَالٍ ، مَصْدَرٌ : عَوَّلَ ؛ أَيِ
 صَاحٍ ، كَمَا يُقَالُ : كَذَبَ كِذَابًا ، وَكَأَنَّهُ يَصِفُ دَلُورًا أَوْ مُنْحَنِيًا يَتَأَثَّرُ مِنْهَا
 الْحَجَارَةُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (عَوَائِلُ) ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ مَا
 قِيلَ فِي (أَوَائِلُ) نَظَرًا لِلْقَيْدِ الْمَذْكُورِ .

وقولك : وليس هناك ياءٌ مقدرة ؛ لئلا يلزمك نحو قوله :

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ ^(١)

لأن أصله (عَوَاوِير) .

وقولك : وكانت الكلمة جمعًا ، غير محتاج إليه ؛ لأنك لو لم تذكره ، لم يُحِلَّ ذلك بالعلة ^(٢) ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من (قُلْتُ) ، و (بَغْتُ) واحدًا على (فَوَاعِل) ، أو (أَفَاعِل) لَهَمَزْتَ ^(٣) كما تهمز في الجمع ، لكنه ذُكِرَ تأنيسًا ، من حيث كان الجمع في غير هذا مما يَدْعُو إلى قلب الواو ياءً في نحو : حَقِي ، ودُلِّي ^(٤) ، فذُكِرَ هنا تأكيدًا ، لا وجوبًا . قال :

١ — هو شطر ، أو بيت من الرجز المشطور لِجَنْدَلِ بْنِ الْمُثَنَّى الطُّهَوِيِّ ، شاعر راجز إسلامي من مميم ، نسبته إلى طُهَيْة جدته ، توفي سنة تسعين من المحصرة . والعواور جمع العَوَار : وهو القذى في العين ، أو الرمد ؛ يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والمهرم . والشاهد في تصحيح الواوين من (عواور) ؛ لأن أصله (عَوَاوِير) بالياء ، فلم تكن الواو طَرَفًا ، فكانت الياء المحذوفة مرادة ، فلم تؤثر فيه قلبًا .

٢ — أي لم يُحِلَّ ذلك بالعلة ؛ لحصول الحُكْم ، وإن فُقدت الجمعية .

٣ — أي لَهَمَزْتَ ذلك المفرد ، كما يُهَمَزُ في الجمع ، فنقول : قوائِل وبوائِع بالهمز فيهما .

٤ — أصلهما : حَقَوُ ، ودَلَوُ ، فاستقلوا اجتماع واوين في الجمع ، فقلبوا الأخيرة ياءً ، ثم أَعْلَتِ الأولى باجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، فقلبَت ياءً ، وأدغمت ، وكُسِرَ ما قبلها ؛ لتَصِحَّ . والحَقَوُ : الخصر .

" ولا يَحْوزُ زيادةَ صفةٍ ، لا تأثيرَ لها أصلاً البتةَ ، كقولك في رَفَعَ (طَلَّحَةً) من نحو : جاءني طَلَّحَةٌ : إنه لإسناد الفعل ^(١) إليه ، ولأنه مؤنثٌ وَعَلَمٌ ؛ فذَكَرُ التَّأْنِيثِ والعَلَمِيَّةُ لَفَوْ ^(٢) لا فائدة له " . انتهى ^(٣) .

ومنها (القول بالموجب) ^(٤) :

قال ابنُ الأَباري في (جَدَلِهِ) ^(٥) :

" وهو أن يُسَلِّمَ للمُسْتَدِلِّ ما اتَّخَذَهُ مُوجِبًا للعلة ، مع استبقاء ^(٦) الخلاف ، ومتى كان المستدلُّ منقطعاً ؛ فإن توجُّهه في بعض الصور ، مع عموم العلة ، لم يُعَدَّ منقطعاً ^(٧) .

١ — إسنادُ الفعلِ علةٌ صحيحةٌ .

٢ — لَفَوْ : خالٍ عن الفائدة ، فقلوه بعدُ (لا فائدة فيه) تأكيد له .

٣ — قال ابنُ جني : " ولو استظهرتَ بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خَطَئاً وَلَفَوْا من القول ؛ ألا ترى أنك لو سُئِلْتَ عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحةٌ ، فقلتَ : ارتفع لإسناد الفعل إليه ؛ ولأنه مؤنثٌ ، أو لأنه علمٌ ، لم يكن ذَكَرُكَ التَّأْنِيثِ والعَلَمِيَّةِ إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكنٌ عين الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضعَ ما يمكن الاحتياطُ به للحكم مما يَقْرَأُ من ذلك ، فلا يكون له حَظٌّ . وإنما المراعى من ذلك كله كونه مُسْنَدًا إليه الفعلُ " . الخصائص : ١ / ١٩٥

٤ — أي من القوادح في العلة : القول بالموجب .

٥ — الإغراب في جدل الإغراب : ص ٥٦ — ٥٧ .

٦ — استبقاء : مصدر الفعل استَبَقَى ، من البقاء .

مثل أَن يَسْتَعْلَ البصريُّ على جواز تقدم الحال على العامل في الحال ، إنا كلان العامل فيها فعلاً متصرفاً ، وهو الحال اسماً ظاهراً ، نحو : رَاكِباً جاء زيدٌ ^(١) ، فيقول : جوازُ تقدم معمول الفعل المتصرف ثابتٌ في غير الحال ^(٢) ، فكذلك في الحال .
 فيقول له الكوفيُّ : أنا أقولُ بموجبه ؛ فإن الحال يجوز تقديمها عطلي ، إنا كلان هو الحال ^(٣) مُضمراً .

والجواب ^(٤) : أن يقدر العلة على وجه ، لا يمكنه القول بالواجب ، لأن يقول : عني به ما وقع فيه الخلاف فيه ^(٥) ، وعرفته بالألف واللام فتأوله ، وانصرف إليه ^(٦) .

٧ - أي : فإن توجه الخلاف في بعض الصور المختلف فيها ، مع عموم العلة لتلك الصور ، لم يمتدْ منقطعاً ؛ لعموم علته لذلك ، وإن اختلف فيه .

١ - عطلي التصب في الحال (راكباً) الفعل المتصرف (جاء) ، فيكون عمله قوياً ؛ لذلك يجوز تقدم الحال عليه .

٢ - قوله (في غير الحال) نحو قول الله تبارك وتعالى : (ففرقاً كذبتهم) البقرة / ٨٧ ، وقوله تعالى : (فأما النبيم فلا تفهروا) الضحى / ٩ .

٣ - أي : صاحب الحال مضمراً ، نحو : راكباً جئت ، دون ما إذا كان مظهرًا ؛ لتلا يودي إلى الإضرار قبل الذكر .

٤ - أي : والجواب من جانب المستدل على جواز التقدم بما ذكر .

٥ - أي : ما وقع فيه الخلاف من محي الحال من الاسم الظاهر .

٦ - أي : وعرفته (الخلاف) بالألف واللام المهدية ، فتناول المعرف بـ (آل) فذلك المختلف فيه ، وانصرف إليه بذلك تناول ..

وليه أن يقول : هذا قولٌ بموجب العلة في بعض الصور ، مع عموم العلة في جميع الصور ، فلا يكون قولاً بموجبها ^(١) .

ومنها (فساد الاعتبار) ^(٢)

قال ابن الأنباري ^(٣) :

" وهو أن يُستدلّ بالقياس على مسألة ، في مقابلة النصّ عن العرب .

كان يقول البصريّ : الدليل على أن تركَّ صَرْفٍ ما لا ينصرفُ لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرفُ ، فلو جَوَزْنَا تَرْكَ صَرْفٍ ما لا ينصرفُ لأدَّى ذلك إلى أن تُردَّه عن الأصل إلى غير أصل ، فوجِبَ أن لا يجوز ؛ قياساً على مدِّ المقصور ^(٤) .

١ — (وله) أي للبصري ، (هنا) الذي تقدّم تفصيله (في جميع الصور) الشامل لما كان صاحب الحال فيه مضمرًا ، وما كان مظهرًا (فلا يكون قولاً بموجبها) المقتضي لتعميم الحكم ، وعدم التخصيص .

٢ — أي ومن القوادح في العلة : فساد الاعتبار للعلة في الحكم .

٣ — قال ابن الأنباري في (الإغراب ص ٥٤) : " الفصل التاسع ، في الاعتراض على الاستدلال بالقياس :

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالقياس من سبعة أوجه :

أحدها : فساد الاعتبار : مثل أن يُستدلّ بالقياس ... " .

٤ — مدِّ المقصور ممنوع .

فَيَقُولُ لَهُ الْمُعْتَرِضُ ^(١) : هَذَا اسْتِدْلَالٌ مِنْكَ بِالْقِيَاسِ فِي مُقَابَلَةِ
النَّصِّ عَنِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ ^(٢) لَا يَحُوزُ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُمْ فِي
أَيَّاتٍ ، تَرَكُوا فِيهَا صَرْفَ الْمُنْصَرِفِ لِلضَّرُورَةِ ^(٣) .

١ — الْمُعْتَرِضُ : النَّاقدُ عَلَيْهِ فِي اسْتِدْلَالِهِ وَتَعْلِيلِهِ .

٢ — أَيْ : وَالْقِيَاسُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ لَا يَحُوزُ .

٣ — مِنْ شَوَاهِدِ تَرْكِ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ قَوْلُ الْأَخْطَلِ مِنْ
كَلِمَةِ يَمْدَحُ فِيهَا سَفِيَانُ بْنُ الْأَبْدَدِ :

طَلَّبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غُدُورُ

وَالْأَزَارِقُ : جَمْعُ أَزْرَقٍ ، وَهُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ رَأْسِ الْخَوَارِجِ .

وَالْكَتَائِبُ : جَمْعُ كَتِيَّةٍ ، وَهِيَ الْفِرْقَةُ مِنَ الْجَيْشِ . وَهَوَتْ : سَقَطَتْ .

وَشَبِيبٌ : هُوَ شَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمِ الشَّيْبَانِيِّ ، مِنْ رُؤُوسِ الْخَوَارِجِ . وَعَمِلَ

الشَّاهِدُ : قَوْلُهُ شَبِيبٌ ؛ حَيْثُ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ ضَرُورَةٌ . وَقَالَ حُسَّانُ بْنُ

ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ :

كُفِّرُوا بَنِيَهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَةَ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

وَحُنَيْنٌ : اسْمُ وَادٍ بَيْنَ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ وَالطَّائِفِ ، وَقَدْ تَرَكَ صَرْفَ (حُنَيْنِ) ،

وَهُوَ مُنْصَرِفٌ ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ)

التَّوْبَةِ / ٩ . وَقَالَ أَبُو ذَهَبٍ الْجُمَحِيُّ ، وَاسْمُهُ وَهَبُ بْنُ زَمْعَةَ ، وَكَانَ رَجُلًا

جَمِيلًا شَاعِرًا عَفِيفًا ، قَالَ الشَّعْرُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ :

أَنَا أَبُو ذَهَبٍ وَهَبٌ لَوْهَبٌ مِنْ جَمَحٍ ، وَالْعِزُّ فِيهِمُ وَالْحَسَبُ

وَالشَّيْهَادُ فِيهِ : قَوْلُهُ (ذَهَبٌ) ؛ حَيْثُ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ ، مَعَ أَنَّهُ عَلَّمَ عَلَى

وِزْنِ (جَحْفَرٍ) .

انْظُرْ : الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ، الْمَسْأَلَةُ (٧٠) .

والجواب «^(١)» : الطعن في النقل المذكور ، إنما في إسناده ؛ وذلك

من وجهين :

أحدهما : أن مطالبه بإثباته «^(٢)» . وجوابه : أن يستد «^(٣)» ، أو
يحيله على كتاب محمد عبد أعل اللغة .

١ — بدأ السيوطي في النقل عن فصل آخر من « الإعراب في حطال الإعراب »
ص ٤٦ — ٥٣ » . قال ابن الأثيري : « الفصل الثامن » في الاعتراض على
الاستدلال بالنقل : اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل ، يكون في
شيئين : الإسناد واللفظ .

فإنما الاعتراض على الإسناد من وجهين :

أحدهما : أن مطالبه بإثبات الإسناد . وقد ذهب قوم إلى أنه ليس له أن
يطلبه بإثبات الإسناد ، وإنما عليه أن يظن فيه ، « إن أمكنه » ، وهذا ليس
بصحيح ؛ لأنه لو لم يكن له ذلك لأتى إلى أن يروي كل من أراد ما أراد ،
وهذا غلبة الفساد .

والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يستد « أو يحيله على كتاب محمد عند
أعل اللغة .

والثاني : أن يظن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثق بروايته .
والجواب : أن يبين له طريقا آخر .

وإنما الاعتراض على اللفظ من خمسة أوجه :

١ — وقد انحصر السيوطي بعض ما في الأوجه الخمسة ، وقلم وأخر .

٢ — أن مطالبه بإثباته ؛ لأنه مدّح ، والملاحى عليه الإثبات حتى تكفى دعواه .

٣ — أي : وجواب الاعتراض أن ينسب للسند معين ، « وحطه معروفون بالعدالة
والنقطة » حتى يصح النقل عنه عن العرب ، وأبيه .

والثاني : الْقَدْحُ ^(١) في روايه . وجوابه : أن يُدَيَّ ^(٢) له طريقاً آخر .

وإمّا في مَنته ^(٣) ؛ وذلك ^(٤) من خمسة أوجه :
أحدها : التأويل ^(٥) بأن يقول الكوفي : الدليل على ترك صرف
المنصرف قوله :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِ — سُرُّ ذُو الطُولِ وَذُو الْعَرَضِ ^(٦)

١ — أي الطعن في روايتهم ؛ أي الرجال الذين هم في السند بما يرد روايتهم
ويجعلها غير مقبولة .

٢ — أي : يُظْهِرُ المستدلُّ لذلك النصَّ طريقاً آخر سائماً من القدح والطعن
الذي ورد على الأول .

٣ — أي : بعد تسليم ثبوته عن العرب ، ووروده ، وقبول سنده ، ينتقل
للطعن في المتن .

٤ — الطعن في المتن من خمسة أوجه ، وقد ذكر السيوطي أربعة فقط .

٥ — التأويل : حمل اللفظ على خلاف الظاهر للدليل .

٦ — هذا البيت لذي الإصبع العَدَوَّاني ، واسمه حُرثَان بن الحارث بن مُخَرَّت
ابن ثعلبة ، ولقب بذي الإصبع ؛ لأن حَيَّةً لَسَعَتْ إصْبَعَهُ فَقَطَعَهَا ، توفي سنة
٢٢ ق م . وعامر : هو عامر بن الظُّرْبِ العَدَوَّاني ، وذو : صفة لعامر ،
وهو ومعطوفه كناية عن عِظَمِ الجنسِ وَبَسْطَتِهِ ، والعرب تُمَدِّحُ بطول
الأجسام . قال ابن الأتباري : " فَتَرَكَ صَرْفَ (عامر) ، وهو ينصرف ، ولم
يُجْمَلْ قَبِيلَةً ؛ لأنه وصفه ، فقال : ذو الطول وذو العرض ، ولو كانت قبيلة
لَوَجِبَ أن يقول : ذاتُ الطول وذاتُ العرض . ولا يجوز أن يُقال : إنما لم
يصرفه ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة " . الإنصاف ، المسألة (٧٠) .

فيقول له البصري : إنما لم يصرفه ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة ^(١) ،
والْحَمْلُ على المعنى كثير في كلامهم .

والثاني : المعارضة بنص ^(٢) آخر مثله ، فيتساقطان ، ويسلّم
الأول ، كأن يقول الكوفي : الدليل على أن إعمال الأول في (باب
التنازع) أولى قول الشاعر :

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَتَرَى عُصُورًا ^(٣)

١ — (إنما لم يصرفه ...) أي إنه ليس مما للكلام فيه من ترك صرف غير
المنصرف ؛ بل هو غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي .

٢ — (بنص آخر) أي ثَبَتَ فيه إبقاء صرفه ، والنصان متكافئان ،
فيتساقطان ، وإلا كان ترجيحًا بلا مرجح ، فإذا تَسَاقَطَا سَلِمَ الدليل الأول ،
كما قال لسقوط ما عارضه .

٤ — قال رجل من بني أسد ، أو المرار الأسدي :

فَرَدُّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا وَسُؤْلٌ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَ
وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَتَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَ
وَصَفَ مَنْزِلًا ، يقول : لَمَّا أَلَمْتُ بِهِ ذَكَرْتُ مَنْ كُنْتُ عَهْدُهُ فِيهِ ، فَرَدُّ عَلَيَّ
مِنَ الْهَوَى مَا قَدْ سَلَوْتُ عَنْهُ . وَالْهَوَى : الْعِشْقُ . وَالْعَمِيدُ : الشَّدِيدُ الْبَالِغُ .
وَنَعْنَى : مُضَارِعٌ غَنِيٌّ بِالْمَكَانِ ؛ أَيِ أَقَامَ بِهِ ، وَتَوَطَّنَ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ مَنْزِلُ
الْقِسْمِ وَمَحَلُّ إِقَامَتِهِمُ الْمَعْنَى . وَالْعُصُورُ : الدُّهُورُ ، وَنَصَبَهَا عَلَى الظَّرْفِ .
وَيَقْدُنَا : يَمْلِكُنَا بِنَا إِلَى الصَّبَا ، وَيَقْتَدُنَا نَحْوَهُ . وَالْخُرْدُ : جَمْعُ خَرِيدَةٍ ، وَهِيَ
الْمَرْأَةُ الْخَفِيرَةُ الْحَيَّةُ . وَالْخِدَالُ : جَمْعُ خَذَلَةٍ ، وَهِيَ الْغَلِيظَةُ السَّاقِ النَّاعِمَةُ .
وَقَدْ أَعْمَلَ الشَّاعِرُ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ ، وَهُوَ (تَرَى) ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ بِهِ (الْخُرْدُ
الْخِدَالُ) ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْفِعْلَ الثَّانِي لَقَالَ : تَقْتَادُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَ .

فيقول له البصري : هذا مُعَارَضٌ بقول الآخر :

وَلَكِنْ نَصَفَا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ ^(١)

والثالث : اختلاف الراوية ، كأن يقول الكوفي : الدليل على

جواز مَدِّ المقصور في الضرورة قوله :

سَيَغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فلا فَقَّرَ يَتُومٌ وَلَا غَنَاءُ ^(٢)

فيقول له البصري : الراوية (غَنَاء) بفتح الغين ، وهو محدود .

الرابع : مَنَعُ ظهورِ دلالة ^(٣) على ما يلزم منه فسادُ القياس ،

كأن يقول البصري : الدليل على أن المصدر أصلٌ للفعل أنه يُسَمَّى

١ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٩) ،

وقوله : ولكن نَصَفَا ، أو نَصَفَا ، أي إنصافًا وعدلًا ، وفي الديوان : ولكنَّ
عَدْلًا . وَصَفَ في البيت شَرَفَهُ ، وأنه لا كُفَّةَ له يقاومه في مُسَابَّةٍ ومفاخرة
إلا من قريش . وقد أعمل الفعل الثاني ، وهو (سَبَّي) لقُرْبِهِ من الاسم ،
وحذَفَ المفعول من الفعل الأول ؛ للاستغناء عنه بدلالة ما بعده عليه .

٢ — ورد هذا البيت في كثير من المصادر بلا نسبة ، والاستشهاد منه قوله
(ولا غِنَاء) ؛ فإن أصل هذه الكلمة (ولا غِنَى) بكسر الغين مقصورًا ،
ولكن الشاعر مَدَّهُ حين اضطرَّ لإقامة وزن البيت . وزعم قوم أنه بفتح الغين
من قولهم : هذا رجلٌ لا غِنَاءَ عنده ، فيكون ممدودًا أصالة ، وزعم آخرون
أنه بكسر الغين ، وأنه مصدر غَانَيْتُهُ أَغَانِيَهُ غِنَاءً ، مثل رَامَيْتُهُ أَرَامِيَهُ رِمَاءً ،
إذا فَاخَرْتَهُ وبَاهَيْتَهُ في الْغِنَى .

٣ — أي : دلالة الدليل . وعبرة ابن الأنباري : " والثالث : أن يشاركه في

الدليل ، مثل أن يقول البصري : الدليل على أن المصدر أصلٌ للفعل ... " .

مَصْدَرًا ، والمصدرُ هو الموضع الذي تَصْدُرُّ عنه الإبلُ ، فلو لم يَصْدُرْ
عنه الفعلُ لَمَا سُمِّيَ مَصْدَرًا .

فَيَقُولُ له الكوفي : هذا حُجَّةٌ لنا في أن الفعلَ أَصْلٌ للمصدر ؛
فإنه إِنَّمَا يُسَمَّى مصدرًا ؛ لأنه مَصْدُورٌ عن الفعل (١) ، كما يُقَالُ :

١ — ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرغ عليه ، نحو :
ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَامَ قِيَامًا .

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرغ عليه .
وقال الكوفيون : ولا يجوز أن يُقَالُ : إن المصدر إِنَّمَا سُمِّيَ مصدرًا
لِصْدُورِ الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا
لِصْدُورِها عنه ؛ لأننا نقول : لا نَسْلَمُ ؛ بل سُمِّيَ مصدرًا لأنه مَصْدُورٌ عن
الفعل ، كما قالوا : مَرَكَبٌ فَارَةٌ ، وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ ؛ أي : مركوب فاره ،
ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته
مصدرًا .

وما قاله الكوفيون باطلٌ عند البصريين من وجهين :
أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حَمْلُها على ظاهرها ، فلا يجوز العدولُ
بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب
حَمْلُها عليه .

والثاني : أن قولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون
المراد به موضع الركوب ، وموضع الشرب ، ونسب إليه الفَرَاةَ والعَذْبَةَ
للمحاورَةِ ، كما يُقَالُ : جَرَى النهرُ ، والنهرُ لا يَجْرِي ؛ وَإِنَّمَا الماء يَجْرِي
فيه .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢٨) .

مَرْكَبٌ فَارَةٌ ، وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ ؛ أَي مَرْكُوبٌ ، وَمَشْرُوبٌ ^(١) .

ومنها (فساد الوضع) ^(٢)

قال ابن الأنباري ^(٣) :

١ — لم يذكر السيوطي الوجه الخامس من أوجه الطعن في المتن ، وقد ذكره ابن الأنباري قائلاً : " أن يستدل بما لا يقول به ، مثل أن يقول البصري : الدليل على أن واو (رُبُّ) لا تعمل ؛ وإنما العملُ لـ (رُبُّ) المقدرة أنه قد جاء الجرُّ بإضمارها من غير عَوْضٍ منها في نحو قوله :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ ١ كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ حَلَلَةٍ

فيقول له الكوفي : إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا

تقول له ، فكيف يجوز لك الاستدلال به ١٩ " . الإغراب : ص ٤٨

وبيت الشعر السابق مطلع قصيدة لجميل بن معمر العنزي ، صاحب بئينة . والرَّسْمُ : ما بقي لاصقاً بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه . والطلل : ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثارها كالوَدَدِ ونحوه . ومن حلله : يحتمل معنيين : أحدهما : أن يكون من قولهم (فعلتُ كذا من حَلَلٍ كذا) أي من أجله وبسببه ، والثاني : أن يكون من قولهم (فعلتُ كذا من حَلَلٍ كذا) ؛ أي من عظمه في نفسي . ومحل الاستشهاد في البيت : قوله (رَسَمَ) فإن الرواية فيه بجر الرسم ، وقد خرَّجها العلماء على أنه مجرور بـ (رُبُّ) المحذوفة الباقي عملها ؛ أي رُبُّ رَسَمَ دَارٍ .

٢ — أي من القوادح في العلة : فساد الوضع ، وهو كون الجامع في القياس ثَبَتَ اعتباره بنصبه ، أو إجماعه ، في تقيض الحكم .

٣ — الإغراب في جدل الإعراب : ص ٥٥ — ٥٦ .

" وهو أن يُعَلَّقَ ^(١) على العلة ضِدُّ المقتضي ، كأن يقول الكوفي :
إنما جاز التعجبُ من السواد والبياض دون سائر الألوان ^(٢) ؛
لأنَّهما أصلاً الألوان .

فيقول له البصري : قد عُلِّقَت على العلة ^(٣) ضِدُّ المقتضي ؛ لأن
التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها للمحل ^(٤) ، وهذا المعنى
في الأصل أبلغ منه في الفرع ؛ فإذا لم يَحْزَمْ مِمَّا كان فرعاً لملازمته
المحلَّ فلأنَّ لا يَحْزَوْمَ كما كان أصلاً ، وهو ملازمٌ للمحلِّ أوَّلَى .
والجواب : أن يبيِّنَ عَدَمَ الضدية ^(٥) ، أو يُسَلِّمَ له ذلك ^(٦) ،
وبيِّنَ أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر ^(٧) .

-
- ١ — أي : أن يعلّق المستدلُّ ، بالبناء للفاعل ؛ أي المستدل ، فـ (ضد)
مفعوله . ويجوز بناؤه للمفعول ، ونائبه (ضد المقتضي) ؛ أي ما تقتضيه العلة .
 - ٢ — أي : باقي الألوان كالحمرة والخضرة ، فالسائر هنا مستعمل في معناه
المشهور الفصيح ، وقد يُستعمل بمعنى الجميع كما في قول الشاعر :
فَمَا حَسَنَ أَنْ يَغْدِرَ المرءُ نَفْسَهُ وليس له من سائر الناس عَاقِرُ
 - ٣ — قد علقت على العلة ؛ أي كونها أصلاً للألوان .
 - ٤ — للزومها المحل ؛ أي والتعجب إنما يكون من حدوث أمر وعروضه .
 - ٥ — أي : أن يبين عدم الضدية بين العلة وما ذكره من التخصيص .
 - ٦ — أي : أو يسلم للمعتز الضدية بين العلة والحكم ، وهو المشار إليه
بذلك .
 - ٧ — أي : ويبيِّن أن كونه أصلها يقتضي ما ذكره هو أيضاً من وجه آخر
غير الوجه المذكور فيه .

ومنها (المنع للعلة) (١)

قال ابن الأنباري (٢) :

" وقد يكون في الأصل والفرع .

وأما المنع في الأصل فمثل أن يقول البصري : إنما ارتفع المضارع
لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي ، فأشبه الابتداء في الاسم
المبتدأ ، والابتداء يُوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه (٣) .

فيقول له الكوفي : لا أسلم أن الابتداء يُوجب الرفع في الاسم
المبتدأ (٤) .

والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري : الدليل على أن فعل
الأمر مبني أن دَرَاكَ ، وَتَزَالِ ، وَتَرَكَ ، وما أشبه ذلك من أسماء
الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبني وإلا (٥) لَمَا بُنِيَ ما قام
مقامه .

١ — أي ومن القوادح في العلة : المنع للعلة ؛ أي عدم تسليمها ، أو عدم
قبولها .

٢ — الإغراب في جدل الإغراب : ص ٥٨ .

٣ — أي : فكذلك ما أشبهه ، وهو القيام مقام الاسم في الفعل المضارع .

٤ — أي : يمنع الكوفي أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ ؛ لأن
الابتداء أمر معنوي ، يضعف عن التأثير في أمر لفظي .

٥ — يزيد ابن الأنباري (إلا) ، وذلك أسلوبه ، وسقوطها أقوى لتعاسك
الجملة . انظر : الإغراب ، هامش ص ٥٨ .

فيقول له الكوفي : لا أسلم أن نحو : دَرَاكَ ، وَتَرَاكَ ، وَتَرَاكَ ،
 إنما بُنِيَ لقيامه مقامَ فعل الأمر ؛ وإنما بُنِيَ لتضمينه لامَ الأمر^(١) .
 والجوابُ عن منع العلة أن يُدَلَّ على وجودها^(٢) في الأصل ،
 أو الفرع بما يَظْهَرُ به فَسَادُ المنع .

ومنها (المطالبة بتصحيح العلة)^(٣)

قال ابن الأنباري^(٤) :

" والجواب أن يُدَلَّ على ذلك بشيئين : التأثير^(٥) ، وشهادة
 الأصول .

فالأول : وجودُ الحكم لوجود العلة ، وزواله لزوالها ، كان
 يقول^(٦) : إنما بُنِيَ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) على الضم ؛ لأنها اقْتِطَعَتْ
 عن الإضافة .

فَيُقَالُ : وما الدليلُ على صحَّة هذه العلة ؟

١ — بُنِيَ اسمُ الفعل لتضمينه معنى لامَ الأمر ، فأشبهَ الحرفَ في المعنى ؛
 لتضمينه معناه .

٢ — يجوز في (أن يدل) بناؤه للفاعل ؛ أي المستدل ، وللمفعول أيضًا ،
 وضمير (وجودها) للعلة .

٣ — أي ومن القوادح في العلة : المطالبة من المتعرِّض للمستدل بتصحيح
 العلة ؛ أي ثبوتها .

٤ — الإغراب في جدل الإغراب : ص ٥٩ .

٥ — أي : التأثير في الحكم ؛ لمناسبة العلة له ، والشهادة بكونها علة .

٦ — أي : كان يقول المستدل .

فسيقول : التأثير ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة ، وعدمه لعدمها ؛ ألا ترى أنه إذا لم يُقْتطَع عن الإضافة يُعَرَّب ، فإذا اقْتُطِع عنها بُنِيَ ، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب .

والثاني ^(١) : كان يقول : إنما بُنِيَ (كيف ، وأين ، ومتى) ؛ لتضمنها معنى الحرف .

فَيُقَال : وما الدليل على صحة هذه العلة ؟

فيقول : إن الأصول تَشْهَدُ وتُذِلُّ على أن كل اسم تَضُمُّنُ معنى الحرف وَحَبَّ أن يكون مَبْنِيًّا .

ومنها (المعارضة) ^(٢)

قال ابن الأنباري ^(٣) :

" وهو أن يُعَارِضَ المستدلُّ بعلة مُبْتَدَأَةً ^(٤) .

والأكثرون على قبولها ؛ لأنها دَفَعَتِ العلة .

وقِيلَ : لا تُقْبَلُ ؛ لأنها تُصَدِّ ^(٥) لمنصب الاستدلال ^(٦) ،

وذلك رتبةُ المسئولِ ، لا السائلِ .

١ — المقصود بالثاني : شهادة الأصول .

٢ — أي من القوادح في العلة : المعارضة .

٣ — الإعراب في جدل الإعراب : ص ٦٢ .

٤ — أي : بعلة مبتدأة تقتضي خلاف مقتضى علة المستدل .

٥ — يُصَدِّ : تَعَرَّضُ ، مصدرُ تَصَدَّى يَتَصَدَّى إليه ، إذا تَعَرَّضَ له .

٦ — إقامة الدليل مَنْصِبُ المستدلِّ ، لا المعارِضِ ، ومنصبُ المعارِضِ ووظيفته

إنما هو مَنَعُ دليلِ المستدلِّ ، لا إقامة الدليل .

مثالها : أن يقول في الأعمال ^(١) : إنما كان إعمالُ الأولِ أوَّلِي ؛
لأنه سابقٌ ، وهو صالحٌ للعمل ، فكان إعماله أوَّلِي ؛ لقوة الابتداء
والعناية به .

فيقول البصريّ : هذا مُعَارَضٌ بأن الثاني أقربُ إلى الاسم ،
وليس في إعماله تَقْصُّصٌ مَعْنَى ^(٢) ، فكان إعماله أوَّلِي .

* * *

١ — إذا أطلقوا (الإعمال) فالمقصود هو (باب التنازع) . وقد ذهب
الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُ
وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا ، إلى أن إعمال الفعل الأول أوَّلِي ، وذهب البصريون إلى أن
إعمال الفعل الثاني أوَّلِي . الإنصاف ، المسألة (١٣) .

٢ — إذا حَصَلَ غَلَلٌ في المعنى امتنع إعمالُ الثاني كقول امرئ القيس :
فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
قال سيويه (الكتاب ١ / ٤١) : " فَإِنَّمَا رَفَعَ ؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا
وإنما كان المطلوب عنده المُلْك ، وجعل القليل كافيًا ، ولو لم يُرِدْ ذلك ،
وَنَصَبَ ، فَسَدَ المعنى " . ولذلك قال امرؤ القيس في البيت الذي بعده :
وَلَكِنَّمَا أَسْتَمِي لِمَتَّحِدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ السَّحَدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي
فلهذا أعمل الأول ، ولم يُعْمَلِ الثاني . بقي أن نشير إلى أن بيت امرئ القيس
ليس من باب التنازع ؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى
شيء واحد ، ولو وَجَّهَ هنا كَفَانِي ، وَأَطْلُبْ ، إلى قليل ، فَسَدَ المعنى .

انظر : شرح قطر الندي ص ٣٣٢ ؛ حيث أوضح ابن هشام البيت إيضاحًا
بديعًا كاملاً .

تتبيه

[في ترتيب الأسئلة]

قال ابن الأنباري (١) :

" اعلم أن علماء الجدل اختلفوا في ذلك (٢) ؛ فذهب قومٌ إلى أنه لا يجب على السائل ترتيبُ الأسئلة ؛ بل له أن يوردها كيفما شاء ؛ لأنه جاء مُستفهِمًا مُستَعِلِمًا .

وذهب آخرون إلى أنه يجب ترتيبها ؛ فعلى هذا أولُ الأسئلة فسادُ الاعتبار ، وفسادُ الوضع ، والقولُ بالموجب ، والمنع ، ثم المطالبة ، ثم التَّقْضُ ، ثم المعارضة .

وإنما وَجَبَ تَقْلِيمُ فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ؛ لأنَّ المعارِضَ يَدْعِي أن ما يَظُنُّه قياسًا ليس مستعملًا في موضعه ، فقد صَادَمَ أَصْلَ الدليل ، والقولُ بالموجب ؛ لأنه يَبِينُ أنه لم يدل في موضع الخلاف ، ولا حاجة إلى الاعتراض ، والمنع ، ثم المطالبة ؛ لأنَّ المنع إنكارُ العلة ، والمطالبة إقرارٌ بالعلة ، والإقرارُ بعد الإنكار يُقْبَلُ ، والإنكارُ بعد الإقرار لا يُقْبَلُ .

١ — الإغراب في جدل الإغراب : ص ٦٤ — ٦٥ . وقد أوردنا النصَّ على نحو ما في (الإغراب) ؛ لأنَّ السيوطي حذف منه كلمات وعبارات قليلة ، ولكنها أخلَّت بالمعنى .

٢ — أي في ترتيب الأسئلة .

ثم النِّقْضُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْلِيمِ صِلَاحِيَةِ الْعِلَّةِ ، لَوْ سَلِمَتْ مِنْ
النِّقْضِ ^(١) ، فَكَانَ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْمَطَالِبَةِ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ
الْمَطَالِبَةَ لَا تَتَوَجَّهُ عَلَى عِلَّةٍ مَنْقُوضَةٍ .

ثم المعارضة ^(٢) ؛ لِأَنَّهَا ابْتِدَاءٌ ^(٣) دَلِيلٍ مُسْتَقْبَلٍ فِي مُقَابَلَةِ دَلِيلِ
الْمُسْتَدَلِّ ؛ فَهِيَ تَنْصِبُ الِاسْتِدْلَالَ أَشْبَهُ مِنْهَا بِالسُّؤَالِ ، وَلِهَذَا ذَهَبَ
مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِسُّؤَالٍ " .

* * *

١ — أي : لو سلمت من النقض بما خرج من الحكم عن مقتضاها .

٢ — أخر المعارضة عن الكل ؛ لِأَنَّهَا تَسْلِيمٌ لِلْعِلَّةِ ، وَطَرْدٌ ثَبُوتِهَا ، وَوَجْهٌ
عَمُومِهَا .

٣ — (لِأَنَّهَا ابْتِدَاءٌ ...) أَي لَا قَدْحٌ فِي كَلَامِ الْمُسْتَدَلِّ ، بَلْ هِيَ اسْتِدْلَالٌ
مُسْتَأْنَفٌ مِنَ السَّائِلِ .

تذنيب (١)

[في السؤال والجواب]

قال ابن الأنباري (٢) :

" السؤالُ طَلَبُ الجوابِ بأداته . ومبناه على سائل ، ومستول به ،
ومستول منه ، ومستول عنه (٣) .

فالسائل : ينبغي له أن يَقْصِدَ قَصْدَ المستفهم ، ولهذا قال قومٌ :
إنه ليس له مَذْهَبٌ .

والجمهورُ على أنه لا بُدَّ له من مذهب ؛ لئلا يَتَشَرَّ الكلامُ ،
فتذهب فائدةُ النظر .

١ — التذنيب : جَعَلْتُ للشَّيْءِ ذَنْبًا ، ويعقدونه ترجمةً لِذِكْرِ ما له تعلقٌ بِمَا
قبله .

٢ — الإغراب في جَدَلِ الإغراب : ص ٣٦ — ٤٤ ، وقد لَخَّصَ السيوطي
ستة فصول منه ، هي : في السؤال ، في وصف السائل ، في وصف المستول
به ، في وصف المستول منه ، في وصف المستول عنه ، في الجواب .

٣ — قال ابن الأنباري : " الفصل الأول ، في السؤال :

اعلم أن السؤال هو طلبُ الجوابِ بأداته في الكلام ، وهو مبنيٌّ على أربعة
أصول : أحدها : سائل ، والثاني : مستول به ، والثالث : مستول منه ،
والرابع : مستول عنه .

ولا بُدَّ لكلِّ أصلٍ من هذه الأصول من وصفٍ يَصِحُّ به السؤال عند
وجوده ، ويفسد عند عدمه ، ولهذا فصلنا وصف كلِّ أصلٍ منها في فصل .

وَأَنْ يَسْأَلَ عَمَّا يَثْبُتُ فِيهِ الْاسْتِبْهَامُ ؛ فَقَدْ قِيلَ : مَا ثَبَتَ فِيهِ
الْاسْتِبْهَامُ صَحَّ عَنْهُ الْاسْتِفْهَامُ ؛ كَأَنْ يَسْأَلَ عَنْ حَدِّ النُّحُو ، وَأَقْسَامِ
الْكَلَامِ . فَإِنْ سَأَلَ عَنْ وَجُودِ النُّطْقِ ، وَالْكَلَامِ كَانَ فَاسِدًا .

وَأَنْ لَا يَسْأَلَ إِلَّا عَمَّا يَلَاثِمُ مَذْهَبَهُ ؛ فَإِنْ سَأَلَ عَمَّا لَا يَلَاثِمُ
مَذْهَبَهُ ، لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ ، كَأَنْ يَسْأَلَ الْكُوفِيُّ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ : لِمَ كَانَ
عَمَلُهُ الرِّفْعَ دُونَ غَيْرِهِ ؟ فَإِنَّهُ لَا يَرَى أَنَّهُ عَامِلُ الْبَيْتَةِ .
وَأَنْ لَا يَنْتَقِلَ مِنْ سَوَالٍ إِلَى سَوَالٍ ؛ فَإِنْ انْتَقَلَ عُدَّ مُنْقَطِعًا ^(١) .

١ — قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : " الْفَصْلُ الثَّانِي ، فِي وَصْفِ السَّائِلِ :
اعْلَمْ أَنَّ السَّائِلَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْصِدَ قَصْدَ الْمُسْتَفْهِمِ الْمُتَعَلِّمِ ، وَلِهَذَا ذَهَبَ
مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ السَّائِلَ لَيْسَ لَهُ مَذْهَبٌ ؛ وَإِنَّمَا ذَهَبَتِ الْجَمَاعَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا بَدَ
لَهُ مِنْ مَذْهَبٍ ؛ لِفَلَا يَنْتَشِرَ الْكَلَامُ إِلَى مَا لَا يُحْصَرُ ، فَتَذْهَبُ فَائِدَةُ النَّظَرِ .
وَأَنْ يَسْأَلَ عَمَّا يَثْبُتُ فِيهِ الْاسْتِبْهَامُ ؛ لِيَصِحَّ عَنْهُ الْاسْتِفْهَامُ ، فَقَدْ قِيلَ :
مَا ثَبَتَ فِيهِ الْاسْتِبْهَامُ صَحَّ عَنْهُ الْاسْتِفْهَامُ ؛ مِثْلُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ حَدِّ النُّحُو ،
وَأَقْسَامِ الْكَلَامِ ، فَإِنْ سَأَلَ عَمَّا لَا يَثْبُتُ فِيهِ الْاسْتِبْهَامُ ؛ مِثْلُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ
وُجُودِ النُّطْقِ وَالْكَلَامِ ، كَانَ فَاسِدًا ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مُعَانِدًا بِسَوَالِهِ عَمَّا يَعْلَمُ بِحُكْمِ
الْإِضْطِرَارِّ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ سَأَلَ عَنْ وَجُودِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ :

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ
وَأَلَّا يَسْأَلَ إِلَّا عَمَّا يَلَاثِمُ مَذْهَبَهُ ؛ فَإِنْ سَأَلَ عَمَّا لَا يَلَاثِمُ مَذْهَبَهُ ، لَمْ يُسْمَعْ
مِنْهُ ؛ مِثْلُ أَنْ يَسْأَلَ الْكُوفِيُّ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ : لِمَ كَانَ عَمَلُهُ الرِّفْعَ دُونَ غَيْرِهِ ؟
هَذَا سَوَالٌ لَا يُسْمَعُ مِنْهُ ؛ لِأَنِّ قَوْلَهُ : لِمَ كَانَ عَمَلُهُ الرِّفْعَ ؟ تَسْلِيمٌ مِنْهُ بِأَنَّ
الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ ، وَهُوَ لَا يَقُولُ إِنَّهُ عَامِلُ الْبَيْتَةِ . فَلَمَّا سَأَلَ عَنْ تَقْصِيلِ مَا يَنْكَرُ
جَمَلَتَهُ ، لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ . وَأَلَّا يَنْتَقِلَ مِنْ سَوَالٍ إِلَى سَوَالٍ ؛ فَإِنْ انْتَقَلَ ... " .

والمسئول به : أدوات الاستفهام المعروفة ، وليكن مفهوماً غير
مُبهم ، كأن يقول : ما تقول في اشتقاق الاسم ؟
فإن كان مُبهماً غير مفهوم لم يستحقَّ الجواب ؛ كأن يقول : ما
تقول في الاسم ؟ لأنه لا يدري : أ سأل عن حده ؟ أم اشتقاقه ؟ أم
غير ذلك ؟ (١).

١ — قال ابن الأنباري : " الفصل الثالث ، في وصف المسئول به :
اعلم أن المراد بقولنا (المسئول به) صيغة السؤال ، وينبغي أن يكون
بعض ألفاظ الاستفهام . وهي تنقسم إلى قسمين : حروف وأسماء .
فالحروف ثلاثة : الهمزة ، وأَمْ ، وهَلْ .
والأسماء تنقسم إلى قسمين : أسماء غير ظروف ، وأسماء هي ظروف .
فالأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وَكَمْ ، وَكَيْفَ .
والأسماء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين : ظروف زمان ، وظروف
مكان ؛ فظروف الزمان : مَتَى ، وَأَيَّانَ ، وظروف المكان : أَيْنَ ، وَأَيُّ
وَأَيُّ يُحكَّم عليها بما تُضاف إليه .
والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف ، والأصل فيها الهمزة ،
والأسماء والظروف محمولة عليها ...
وينبغي أن يكون السؤال مفهوماً غير مُبهم ؛ مثل أن يسأل فيقول : ما
تقول في اشتقاق الاسم ؟
فإن كان مُبهماً غير مفهوم ، لم يستحقَّ عنه ؛ مثل أن يسأل فيقول : ما
تقول في الاسم ؟ لأنه لا يعلم أنه يسأله عن اشتقاقه ، أو عن حده ، أو عن
علاماته ؛ لأن ما لا يُفهم في نفسه ، لا يستحقَّ الجواب عنه ."

والمسئول منه : شرطه كونه أهلاً ؛ بأن يكون السؤال من أهل
فن السؤال ، كالتحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف .
وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ؛ فإن سكّت
بعده كان قبيحاً ، وكذلك إن ذكرَ الجوابَ ، وسكّتَ عن ذكرِ
الدليل زَمَنًا طويلاً كان قبيحاً ، ولم يُعَدَّ منقطعاً ؛ لاحتمال أن يكون
سكوته لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض .
وقيل : يُعَدَّ منقطعاً ؛ لأنه تصدّى لمنصب الاستدلال ، فينبغي أن
يكون الدليل مُعَدًّا في نفسه ^(١) .

١ — قال ابن الأنباري : " الفصل الرابع ، في وصف المسئول منه :
اعلم أن المسئول منه ينبغي أن يكون أهلاً لِمَا يسأل عنه ؛ مثل أن يسأل
النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، والعروضي عن العروض ،
وكذلك كل ذي علم عن علمه ؛ فإن لم يكن أهلاً لِمَا يسأل عنه ؛ مثل أن
يسأل العامي الغي عن مشكلات النحو ، وعويص التصريف ، وغوامض
العروض ، كان السؤالُ فاسداً .

ويُستحبُّ للمسئول أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ؛ فإن
سكّت بعد تعيين السؤال كان قبيحاً ، وكذلك إن ذكر الجواب وسكّت عن
ذكر الدليل زماناً طويلاً كان قبيحاً ، ولم يُعَدَّ منقطعاً ؛ لأنه يحتمل أن يكون
سكوته ليفكر في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض .
وذهب قوم إلى أنه لا يُعَدَّ منقطعاً ؛ لأنه تصدّى لمنصب الاستدلال ،
فينبغي أن يكون الدليل مُعَدًّا في نفسه . والأولُّ أصحُّ .

والمستول عنه : ينبغي أن يكون ممّا يُمكن إدراكه ؛ كأنواع الحركات . فإن كان لا يمكن إدراكه ؛ كأعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً ^(١) ؛ لتعذر إدراكه ، فلا يستحق الجواب عنه ^(٢) .

والجواب : هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ؛ فإن كان السؤال عاماً ، وجب أن يكون الجواب عاماً .
وقال قومٌ : يجوز الفرض في بعض الصور ؛ كأن يسأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ ؛ فله أن يفرض في المفرد ، وله أن يفرض في الجملة ؛ لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض .

١ - لا تُشبه في فساد السؤال عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على المسميات ، وسقوط جوابه ؛ لأنه لا يستحق جواباً لفقد شرط صحة السؤال ، وهو إمكان الإدراك ، وللملّة لا يحيط بها إلا نبي . قال الإمام الشافعي في (الرسالة ص ٤٢) : " لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولا تعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غير نبي ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها ، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه " .

٢ - قال ابن الأنباري : " الفصل الخامس ، في وصف المستول عنه :
اعلم أن المستول عنه ينبغي أن يكون ممّا يمكن إدراكه ؛ مثل أن يسأل عن أنواع الحركات ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والمجزومات ؛ فإن كان ممّا لا يمكن إدراكه ؛ مثل أن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات ، كان فاسداً ؛ لتعذر إدراكه ، فلا يستحق الجواب " .

وقال آخرون : لا يجوز في الجواب ؛ وإنما يجوز في الدليل ؛
لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال ^(١) . انتهى .

* * *

؛

١ — قال ابن الأنباري : " الفصل السادس ، في الجواب :

اعلم أن الجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ؛ فإن كان
السؤال عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً .

وذهب قوم إلى أنه يجوز الفرض في بعض الصور ؛ مثل أن يسأل عن
جواز تقلع خمر المبتدأ ، فله أن يفرض له في المفرد ، وله أن يفرد له في
الجملة ؛ لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض .

وذهب آخرون إلى أن الفرض إنما يجوز في الدليل ، لا في الجواب ؛ لئلا
يكون الجواب غير مطابق للسؤال . وهذا أيضاً فيه نظر ؛ لأنه يلزمهم فيما
ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه ؛ لأنه كما يلزم المستول أن يكون الجواب
عاماً ؛ ليكون مطابقاً للسؤال ، فكذلك يلزمه أيضاً أن يكون الدليل عاماً ؛
ليكون مطابقاً للجواب ."

مسألة في الدور

قال في (الخصائص) (١) :

"وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغير ؛
فإن أنت غيرت صرت إلى مراجعة مثل ما منه هربت ، فحينئذ
يجب أن تقيم على أول رتبة (٢) .

وذلك كأن تبني من (قويت) مثل (رسالة) ؛ فإنك تقول :
قِوَاة (٣) ، ثم تُكسرها على (قِوَاء) ، ثم تُبدل من الحمزة الواو ؛

١ — الخصائص : ١ / ٢٠٨ — ٢١٢ ، بتصرف من السيوطي .

٢ — يجب أن تقيم على أول رتبة ، ولا تعدل عنها ؛ لئلا يلزم الدور . قال
ابن جني : " باب في الدور ، والوقوف منه على أول رتبة :

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه ويأخذ به ؛ وذلك أن
تؤدي الصنعة إلى حكم ما ، مثله مما يقتضي التغير ؛ فإن أنت غيرت صرت
أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت . فإذا حصلت على هذا وحسب أن تقيم
على أول رتبة ، ولا تتكلف عناء ، ولا مشقة . وأنشدنا أبو علي — رحمه
الله — غير دفعة بيتاً ، مبنًى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضِي إلى آخر
فصير آخره أولاً

٣ — قال ابن جني : " وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة ، فتقول في
التذكير : قِوَاة ، وعلى التانيث : قِوَاة " .

لتطرفها بعد ألف ساكنة ، فتقول : (قَوَاوِ) ، فتجمع بين واوین
مكتنفي ألف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف .

فإن أنت فررتَ من ذلك ^(١) ، وقلتَ : أَهْمِزُ ^(٢) كما همزتُ
في (أوائل) لزمك أن تقول : (قَوَاءِ) ، كما كان أولاً ، وتصير
هكذا ^(٣) تُبدل من الهمزة واوًا ، ثم من الواو همزةً ، إلى ما لانهاية
له .

فإذا أدت الصنعة ^(٤) إلى نحو هذا ، وجبت الإقامة على أول
رتبة ، ولا يُعَدَّلُ عنها ^(٥) .

* * *

١ — فررتَ من ذلك : هَرَبْتَ من إبقاء الواو آخر الكلمة .

٢ — أَهْمِزُ : أَقْلَبُ الواوَ همزةً لتطرفها .

٣ — (هكذا) أي : منتقلًا من حال إلى حال ، والإشارة إلى ما بعد ، وهو
المفسر بقوله (تبدل من الهمزة واوًا ، ثم من الواو همزة ، إلى ما لانهاية له)
فلا تزال مُتردِّدًا بين هذين الإبدالين ، والنورُ غيرُ حاجزٍ .

٤ — في بعض نُسخ (الاقتراح) : " فإذا أدت الصيغة ... " ؛ أي أدت
الصيغة بالقلب .

٥ — أي : وجبت الإقامة على أول رتبة ؛ قَصْرًا للمسافة ، وإراحةً من
التعب والعَتَّة والعَبَث ، فيقول : قَوَاءِ ، بواو فهمزة ، ولا يعدل عن ذلك
دَفْعًا للنَّوْرِ .

مسألة

في اجتماع ضدين^(١)

قال في (الخصائص)^(٢) :

" اعلم أن التضادَّ في هذه اللغة جَارٍ مَجْرَى التضادَّ عند أهل الكلام^(٣) ؛ فإذا تَرَادَفَ الضَّدَّانُ^(٤) في شيء منها كان الحُكْمُ للطَّائِرِ وَيَزُولُ الأولُ ؛ وذلك كلام التعريف إذا دَخَلَتْ على المنونُ يُحَذَفُ لها تنوينُه ؛ لأن اللام للتعريف ، والتنوين للتكثير ؛ فلمَّا تَرَادَفَا على الكلمة تَضَادَّا ، فكان الحكمُ للطَّائِرِ ، وهو اللام^(٥) .
وهذا جَارٍ مَجْرَى الضَّدَّين المترادفين على المحلِّ الواحد ؛ كالأبيض يطرأ عليه السَّوَادُ ، والمساكن يطرأ عليه الحركة .

١ — أي : اجتماع ضدين في التعليل .

٢ — الخصائص : ٣ / ٦٢ — ٦٧ .

٣ — تقدَّم أن أهل اللغة ينحون في تعاليهم مَنَحَى أهل الكلام في القوة .

٤ — أي : رَدِفَ أحدهما الآخرَ في التوارد على كلمة .

٥ — قال ابن جني : " باب في أن الحكم للطَّائِرِ :

اعلم أن التضادَّ في هذه اللغة جَارٍ مَجْرَى التضادَّ عند ذوي الكلام ؛ فإذا تَرَادَفَ الضَّدَّانُ في شيء منها كان الحكمُ للطَّائِرِ ، فأزال الأولُ ؛ وذلك كلام التعريف إذا دَخَلَتْ على المنونُ ، حُذِفَ لها تنوينُه ؛ كرجل والرجل ، وغلَام والغلام ؛ وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التكثير ، فلمَّا تَرَادَفَا على الكلمة تَضَادَّا ، فكان الحكمُ لطَّائِرَهِمَا ، وهو اللام " .

وكذلك أيضًا حَذَفُ التنوين للإضافة ^(١) ، وحَذَفُ تاء التانيث
لياء النسب ^(٢) .

* * *

١ — يُحَذَفُ التنوين للإضافة لِمَا بينهما من كمال التاني ؛ فإن الإضافة
مؤذنة بالاتصال ، والتنوين مؤذن بالانفصال ، حتى قيل :

كأني تنوينٌ ، وأنت إضافةٌ فأينَ تراني لا تُحلُّ مكانِي

٢ — تُحَذَفُ تاء التانيث لياء النسب ؛ لأن التاء لا تقع حشواً ، ولحاق ياء
النسب يصيرها كذلك ، مع اجتماع علامتي تانيث إذا نُسِبَتَ للأُنثى .

مسألة في التسلسل

قال الأندلسي في (شرح المفصل) :

" مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الصِّفَةِ مُقَدَّرٌ ^(١) ، أَجَازَ الْوَقْفَ ^(٢)

عَلَى (زَيْدٍ) مِنْ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، وَابْتَدَأَ (الْعَاقِلُ) ؛
لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ عِنْدَهُ : جَاءَنِي الْعَاقِلُ ، فَكَانَ جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ مُسْتَقْلَةً ،
فَوَجَبَ أَنْ يُوقَفَ ^(٣) ، وَيُتَبَدَأَ بِهَا .

وهذا فاسدٌ يُوْدِي إِلَى التَّسْلُسِ إِذَا قُدِّرَ : جَاءَنِي الْعَاقِلُ ، وَالصِّفَةُ
لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَوْصُوفٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، ثُمَّ
يُقَدَّرُ أَيْضًا : جَاءَنِي الْعَاقِلُ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ أَيْضًا : جَاءَنِي زَيْدٌ
الْعَاقِلُ ، وَهَكَذَا أَبَدًا مَتَى أَوَّلِي ^(٤) الْعَامِلُ الصِّفَةَ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا

١ — أَي : الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ .

٢ — أَجَازَ الْوَقْفَ ؛ لَعِنْدِ تَعَلُّقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ مِنْ جِهَةِ الْعَامِلِ ، فَكَانَ
كُلُّ وَاحِدٍ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً .

٣ — أَي : كَانَ غَيْرَ مَمْتَنِعِ الْوَقْفِ عَلَى مَا قَبْلَ الصِّفَةِ ، وَالْإِبْتِدَاءَ بِهَا ؛
لِاسْتِقْلَالِهَا .

٤ — أَي : مَتَى أَوَّلَى التَّكَلُّمِ الْعَامِلَ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ (الْعَاقِلُ) ، قُدِّرَ بَيْنَ
الصِّفَةِ وَالْعَامِلِ فِيهَا مَوْصُوفٌ تَقُومُ بِهِ الصِّفَةُ .

موصوفٌ ، ومتى استَقَلَّ العاملُ بموصوفٍ قُدِّرَ مع الصفة عاملٌ آخرُ
إلى ما لا يتناهى ، وذلك مُحَالٌ ^(١) .

فالمختار الذي عليه الجماعةُ والجمهورُ أنه لا يجوز الوقفُ على
الموصوف دون الصفة ^(٢) " . انتهى .

* * *

١ — هناك قاعدة تقول : ما أدى إلى المحال يكون مُحالاً ، فيكون هذا التسلسل ممنوعاً .

٢ — اتفق النحويون على أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ،
والجملة واحدة ، فلا معنى للوقف على الموصوف دون الصفة ، كما هو ظاهر .

مسألة

القياس جَلِيّ وَخَفِيّ^(١)

فمن الأول : قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع^(٢) فيها^(٣) ؛ فإن الأول لم يُسمَع ، بخلاف الثاني .

قال أبو حيان : وقياسُ المثنى على الجمع قياسُ جَلِيّ^(٤) .

* * *

١ — قياس جَلِيّ : واضح ظاهر ؛ لوضوح جامعية علته للأصل والفرع ، والخفي : هو الذي خَفِيَ معناه ، فلم يُعرَف إلا بالاستدلال ، ويكون معناه لائحًا . انظر : البحر المحيط ٥ / ٣٩ .

٢ — أي : جمع المذكر السالم .

٣ — أي : في صلة الألف واللام .

٤ — قياس جَلِيّ : واضح ؛ لاشتراكهما في غالب الأحكام ، ولم يتعرض للخفي ، وكان أولى بالذكر .

خاتمة

[اجتماع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة]

قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة .

قال في (شرح التسهيل) ^(١) :

" يجوز دخول الباء في خير (ما) التيمية ^(٢) ، خلافاً للفارسي

والزحشري ، ويدل عليه السماع ، والقياس ، والإجماع .

أما السماع فلو جود ذلك في أشعار بني عجم ^(٣) ونثرهم .

١ — ابن مالك : شرح التسهيل ١ / ٣٨٢ — ٣٨٥ .

٢ — يجوز دخول الباء الزائدة في خير (ما) التيمية غير العاملة ، كما يجوز في الحجازية . قال الله تبارك وتعالى : (وما ربك بغافل عما يعملون) الأنعام / ١٣٢ ، وقال سبحانه : (وما ربك بظالم للعبيد) فصلت / ٤٦ ، وقال تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمحنون) القلم / ٢ .

٣ — قال الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بَنَارِكَ حَقَّهُ وَلَا مَنَسِيٌّ مَعْنَى وَلَا مُتَبَسِّرٌ

والباء في (تبارك) زائدة . وفي البيت شاهد آخر ، وهو أن تكرير الاسم مظهرًا في جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة ، ولو حُملَ البيت على أن التكرير من جملة واحدة لقال : وَلَا مَنَسِيٌّ مَعْنَى ، عطفًا على قوله : بَنَارِكَ حَقَّهُ ، ولكنه لما كرره مظهرًا ، وأمكنه أن يجعل الكلام جملتين ، استأنف الكلام ، فرفع الخبر . وعنى بالبيت معنى بن زائدة الشيباني ، وهو أحد أجواد العرب وسَمَحَاتِهِمْ ، فوصفه ظلمًا بسوء الاقتضاء ، وأخذ الغريم على عُسرته وأنه لَا يُنْسِيهِ بَنِيَّتِهِ ، وَلَا يُتَبَسِّرُ عَلَيْهِ . والتَّسْرُءُ : التأخير .

وأما القياسُ فلأنَّ الباءَ دخلت الخبرَ ؛ لكونه منفيًا ، لا لكونه منصوبًا ، بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة ^(١) ، وبعد (هل) .
وأما الإجماعُ ^(٢) فنقله أبو جعفر الصفَّارُ ^(٣) .

* * *

١ — أي (ما) المكفوفة التي لم تعمل ؛ لفقد شيء من شروطها ، كتقدم معمول غيرها على اسمها ، وهو غير ظرف ، ونحو ذلك مما تُهمل فيه ، مع بقاء النفي .

٢ — لا عبرة بمخالفة أبي علي الفارسي والزمخشري ؛ لضعفه ، أو لكونه بعد انعقاد إجماع مَنْ قبلهما من نُحاة البصرة والكوفة .

٣ — هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلَيْوسِي الشهير بالصفَّار ، إمام مقدَّم في حَلَّة العلوم العربية ، وشرَّح كتاب سيويه شرحًا حسنًا ، يقال : إنه أحسنُ شروحه . مات بعد الثلاثين وستمائة .

الكتاب الرابع

في الاستصحاب (١)

قال ابن الأنباري :

" هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عَدَمِ دليلِ النقلِ عن الأصل (٢) . "

قال : " وهو من الأدلة المعتبرة ؛ كاستصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ، حتى يوجد دليلُ البناء ، وحال الأصل في الأفعال ، وهو البناء ، حتى يوجد دليل الإعراب (٣) . "

١ — استصحاب الحال : مصطلح فقهي للحنفية يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يَقم دليل على عديمها لقوله تعالى : (هو الذي خَلَقَ لكم ما في الأرض جميعاً) . البقرة / ٢٩ . أو : هو استمرارُ الحكم ، وإبقاء ما كان على ما كان ، حتى يوجد المُزِيلُ .

٢ — قال ابن الأنباري : " وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ؛ كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبيتاً ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، وإن ما يُعَرَّب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه ، فكان باقياً على الأصل في البناء " . انظر : الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٦ .

٣ — قال ابن الأنباري : " اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال ، وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب " . انظر : لُمع الأدلة ص ١٤١ .

وقال في (الإنصاف) :

"احتجَّ البصريون على عدم تركيب (كَمْ) بأن الأصلَ الإفرادَ ،
والتركيبُ فرعٌ ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِالأصلِ خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ المطالبة
بالدليل .

وَمَنْ عَدَلَ عَنِ الأصلِ اقْتَفَرَ إِلَى إقامة دليلٍ ؛ لَعُدُولِهِ عَنِ الأصلِ ،
واستصحابُ الحالِ أَحَدُ الأدلةِ المعتبرة (١) ."

وقال في موضع آخر منه :

"احتجَّ البصريون على أنه لا يَحُوزُ الجُرُّ بحرفٍ مَحْذُوفٍ بلا
عِوَضٍ ، بأن قالوا : أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الأصلَ فِي حُرُوفِ الجُرِّ أَنْ لَا
تَعْمَلَ مَعَ الحذفِ ؛ وَإِنَّمَا تَعْمَلُ مَعَهُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ إِذَا كَانَ لَهَا
عِوَضٌ ، وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا ، فَبَقِيَ فِيمَا عَدَاهُ عَلَى الأصلِ ، وَالتَّمَسُّكُ
بِالأصلِ تَمَسُّكٌ بِاستصحابِ الحالِ ، وَهُوَ مِنَ الأدلةِ المعتبرة (٢) ."
انتهى .

١ — قال ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن (كم) مركبة ، وذهب
البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد " . الإنصاف : المسألة (٤٠) ،
وانظر بقية المسألة .

٢ — قال ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنه يَحُوزُ الحَفْضُ فِي القسمِ
بِإِضْمَارِ حُرُوفِ الحَفْضِ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يَحُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِعِوَضٍ ، نَحْوُ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ
نَحْوُ قَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا ، أَوْ هَاءُ التَّنْبِيهِ نَحْوُ : هَا اللَّهُ " .
الإنصاف : المسألة (٥٧) ، وانظر بقية المسألة .

وقال ابن مالك (١) :

" مَنْ قَالَ : إِنْ (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ فَهُوَ (٢)
مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ فِعْلٍ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنِيِّ (٣) ؛ فَلَا يُقْبَلُ
إِخْرَاجُهَا عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ."

قلتُ : والمسائلُ التي استدلَّ فيها النحاة بالأصل كثيرةٌ جداً ، لا
تُحْصَى ؛ كقولهم : الأصلُ في البناء السكونُ إلا لموجب (٤)
تَحْرِيكِ ، والأصلُ في الحروف عدمُ الزيادة ، حتى يقومَ الدليلُ عليها
من الاشتقاق ونحوه (٥) ، والأصلُ في الأسماء الصرفُ والتثنيةُ
والتذكيرُ وقبولُ الإضافة والإسنادُ (٦) .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) :

١ — انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، باب الأفعال الرافعة الاسم
الناصب الخبر ، ص ٥٢ — ٥٣ .

٢ — أي : فقوله .

٣ — أي : الحدث والزمان .

٤ — (إلا لموجب) أي : كرفع التثنية الساكنين في نحو : أَيْنَ ، وَأَمْسِ ،
وَحَيْثُ .

٥ — أي : حتى يقوم الدليل على الزيادة من الاشتقاق ، ونحو الاشتقاق مما
يدل على الزيادة ، كقَدِّ المثل ، والخروج عن أوزان العرب ، والزيادة على
أصول ثلاثة أو أربعة .

٦ — أي : الإسناد إليه ، وهو أن يُنسَب إليه ما يتم به الفائدة .

"استدل الكوفيون على أن الضمير في (لَوْلَاكَ) وَنَحْوِهِ مرفوعٌ بأن قالوا : أجمَعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضميرُ مقامه مرفوعٌ ، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب ."

وقال ابن الأنباري في (أصوله) (١) :

"استصحابُ الحال من أضعف الأدلة ؛ ولهذا لا يجوزُ التمسُّكُ به ما وجدَ هناك دليلٌ ، ألا ترى أنه لا يجوزُ التمسُّكُ به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف ، أو تضمين معناه ، وكذلك لا يجوزُ التمسُّكُ به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة للاسم ."

وقال في (جدِّله) :

"الاعتراضُ على الاستدلال باستصحاب الحال بأن يذكر دليلاً على زواله (٢) ، كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسَّكَ البصري به في بناء فعل الأمر ، فيبين (٣) أن فعل الأمر مُقتطَعٌ (٤) من

١ — لَمَعَ الأدلة : ص ١٤٢ .

٢ — قال ابن الأنباري : "في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال : وهو أن يذكر دليلاً يدل على زوال استصحاب الحال ، مثل أن يدل الكوفي على زواله ... " . الإعراب في جدل الإعراب : ص ٦٣ .

٣ — فاعله (الكوفي) ؛ أي : يوضح .

٤ — فعل الأمر مُقتطَعٌ من المضارع ؛ لأن حرف المضارعة محذوفٌ منه .

المضارع ، ومأخوذٌ منه ، والمضارعُ قد أشبهَ الأسماءَ ، وزال عنه
استصحابُ حال البناء وصار معرباً بالشَّبه، فكذلك فعل الأمر ^(١) .
والجوابُ ^(٢) : أن يبيِّن أن ما توهمه دليلاً لم يُوجد ^(٣) ، فبقيَ
التمسكُ ^(٤) باستصحاب الحال صحيحاً ^(٥) .

* * *

-
- ١ — أي : فكذلك فعل الأمر ؛ لأنه من المضارع ، إلا أنه حُذفت منه لام
الأمر ، ثم حرفُ المضارعة ، فيجري عليه ما كان لأصله .
- ٢ — أي : والجواب من جانب البصري عمّا أورده الكوفي .
- ٣ — أي : ما توهمه الكوفي دليلاً على إعراب الأمر لم يوجد معمولاً به ؛
وذلك يمنع أن الأمر مأخوذ من المضارع ؛ بل هو نوع مستقل على حدة .
- ٤ — أي : فبقي التمسك باستصحاب الحال فيه هو أصل البناء في الفعل ؛
لأنه لا قاطع له .
- ٥ — ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُواجهِ المُعرى عن حرف المضارعة
نحو (افْعَلْ) مجزوم . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون . انظر :
الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة (٧٢) .

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

قال ابن الأنباري ^(١) : " اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تُحصَر منها (الاستدلال بالعكس) ^(٢) "

١ — لَمَعَ الأدلة ، الفصل الرابع والعشرون ، في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال ، ص ١٢٧ — ١٣٣ ، وقد قال في أوله : " اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة ، تخرج عن حَذِّ الخطر ، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به . وجملة أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم ، وقد يكون بالأولَى ، وقد يكون ببيان العلة ، وقد يكون بالأصول ... " ولم يذكر ابن الأنباري الاستدلال بالعكس ؛ وإنما ذكر ما يتصل به في (الإنصاف ، المسألة ٢٩) . قال : " ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع غيراً للمبتدأ ، نحو : زيد أمانك ، وعمرو وراءك ، وما أشبه ذلك ... وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقلّر ، والتقدير فيه : زيد استقرّ أمانك ، وعمرو استقرّ وراءك ... أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف ؛ وذلك لأن غير المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ زيد قائمٌ ، وعمرو منطلق ، كان قائمٌ في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو . فإذا قلت : زيد أمانك ، وعمرو وراءك ، لم يكن أمانك في المعنى هو زيد ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو ، كما كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف ؛ ليفرقوا بينهما ... وأما الجواب عن كلمات ... هذا قاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن

كَأَن يُقَالَ : لو كَانَ نَصَبُ الظَّرْفِ فِي خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ (٣) بِالْخِلَافِ (٤)
لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ لَا يَكُونُ مِنْ

يَكُونُ مَنْصُوبًا ؛ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُخَالَفٌ لِلظَّرْفِ ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ مُخَالَفٌ لِلْمَبْتَدَأِ ؛
لِأَنَّ الْخِلَافَ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَاحِدٍ ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ،
فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ : زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَعَمَرُو وَرَاءَكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ فَلَمَّا
لَمْ يَجَزْ ذَلِكَ ، دَلَّ عَلَى فُسَادِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ .

٢ — يَجْزِي الْأَصُولِيُّونَ عَنْ هَذَا بَقِيَاسِ الْعَكْسِ ، وَمِثْلُوهُ بِمَحْدِثِ (أَرَأَيْتَ لَوْ
وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ) ؛ فَإِنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ : يَا رَسُولَ
اللَّهِ ، ذَقَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَحْوَرِ ، يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا
نَصُومُ ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفَضُولِ أَمْوَالِهِمْ . قَالَ : أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا
تُصَدِّقُونَ ؟ إِنْ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ
صَدَقَةٌ ، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ . وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ ، وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ ،
وَلَوْ بُذِنَ أَحَدُكُمْ صَدَقَةٌ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيَّاهِیْ أَحَدُنَا شَهْرُهُ ،
وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ ؟
فكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ .

٣ — مِنْ شَوَاهِدِ نَصَبِ الظَّرْفِ فِي خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ كَلِمَةُ (أَسْفَلَ) فِي قَوْلِ اللَّهِ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) . الْأَنْفَالُ / ٤٢

٤ — (بِالْخِلَافِ) أَيُّ بِالْمُخَالَفَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْتَدَأِ ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ
وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْمَبْتَدَأُ ؛ فَإِنْ قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فِي الْمَعْنَى
مُتَحَدِّنٌ ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ هُوَ زَيْدٌ ، وَبِالْعَكْسِ . وَقَوْلُكَ : زَيْدٌ خَلَفَكَ ، فِي الْمَعْنَى
لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ (خَلَفَكَ) فِي الْمَعْنَى لَيْسَ زَيْدًا ، فَلَمَّا افْتَرَقَا مَعْنَى نُصِبَ
عَلَى الْخِلَافِ ؛ إِيْذَانًا بِالِافْتِرَاقِ .

واحد ، وإنما يكون من اثنين ^(١) ، فلو كان الخلاف مُوجِباً للنصب في الثاني ^(٢) لكان مُوجِباً للنصب في الأول ^(٣) ، فلمَّا لم يكن الأول منصوباً ^(٤) دَلَّ على أن الخلاف لا يكون مُوجِباً للنصب في الثاني . ومنها (الاستدلال ببيان العلة) ^(٥)

قال ابن الأنباري ، وهو ضربان : أحدهما : أن يبيِّن علة الحكم ، ويستدل ^(٦) بوجودها في موضع الخلاف ^(٧) ؛ ليوجد بها الحكم ^(٨) .

١

١ — يكون الخلاف من اثنين ، كل منهما يخالف صاحبه على ما هو شأن المفاعلة في أصل الوضع .

٢ — الثاني : هو الخبر الواقع ظرفاً في الرأي الكوفي .

٣ — الأول : هو المبتدأ .

٤ — لمَّا لم يكن الأول ، وهو المبتدأ ، منصوباً مع قيام الخلاف به أيضاً ، دَلَّ عِنْدَهُ نصبه على أن الخلاف لا يكون مُوجِباً للنصب في الظرف ، وإلا فإعماله في الثاني دون الأول تُحَكِّمُ وترجيح بلا مُرْجَع ، فاستدلَّ بعكس الحكم على نفيه .

٥ — أي : من أنواع الاستدلال الاستدلال ببيان العلة .

٦ — أي : يستدل على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادَّعى مشابهته للأصل .

٧ — موضع الخلاف هو ذلك الفرع .

٨ — أي : ليوجد بسبب العلة الحكم ؛ لدورانه معها ؛ لأنها كلما وُجدت وُجدَ ذلك الحكم .

والثاني : أن يبين العلة ^(١) ، ثم يستدل بعدمها ^(٢) في موضع الخلاف ؛ ليعدم الحكم ^(٣) .

فالأول ^(٤) : كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في المضى ^(٥) فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع ؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه ، فوجب أن يكون عاملاً ^(٦) .

١ — في بعض الأصول (يعين) ، وهو قريب من معنى (يبين) ؛ أي يعمل العلة معينة في الأصل .

٢ — أي : ثم يستدل بعدم العلة على عدم ذلك الحكم .

٣ — أي : ليعدم ذلك الحكم بفقد علته .

٤ — المقصود بالأول : إثبات وجود العلة في موضع الخلاف .

٥ — في (اللمع) : " ... إذا كان بمعنى الماضي ... " . ونشير إلى أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، فهو مُشَبَّهٌ له معنى ، لا لفظاً ؛ فلا تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمس ، بل يجب إضافته ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ أمس . وأجاز الكسائي إعماله ، وجعل منه قوله تعالى : (وكلّهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد) الكهف / ١٨ ؛ فـ (ذراعيه) منصوب بـ (باسط) ، وهو ماضٍ . وخرجه غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضية ، ومعنى حكاية الحال : أن يقلّر المتكلم نفسه موجوداً في وقت حصول الحادثة ، فيتكلم على ما يقتضيه ، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه (وتقلبهم) ، ولا يخفى عليك أن المراد بالتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى علواً كبيراً .

٦ — أي : فوجب أن يكون عاملاً في المضى أيضاً ؛ لوجود تلك العلة فيه .

والثاني ^(١) : كَانَ يَسْتَدِل مَنْ أَبْطَلَ عَمَل (إِنْ) المخفضة من
الثقيلة ، فيقول : إِنَّمَا عَمِلْتُ (إِنْ) الثقيلة لشبهها بالفعل ، وقد
عُدِمَ ^(٢) بالتخفيف ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَعْمَلَ .

ومنها (الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه) ^(٣)
قال ابن الأنباري ^(٤) :

"وهذا إنما يكون فيما ^(٥) إِذَا ثَبَتَ لَمْ يَخَفْ دَلِيلُهُ ، فيستدل بعدم
الدليل على نفيه ، كَانَ يَسْتَدِلُّ عَلَى نَفْيِ أَنْ الْكَلِمَاتُ أَرْبَعَةٌ ^(٦) ،
وعلى نفي أَنْ أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ خَمْسَةٌ ، فيقول : لو كانت الكلماتُ
أَرْبَعَةً ، وَأَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ خَمْسَةً ، لَكَانَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ ، ولو كان
على ذلك دَلِيلٌ ، لَعُرِفَ مَعَ كَثْرَةِ الْبَحْثِ وَشِدَّةِ الْفَحْصِ ^(٧) .

١ — المقصود بالثاني : الاستدلال بعدم العلة لحكم الأصل في موضع الخلاف
على علمه فيه .

٢ — أي : وقد عُدِمَ الشبه بالفعل بالتخفيف فلم يَثْبُتْ مَبْنَاهَا كَمَبْنَى الْأَفْعَالِ .

٣ — أي : من أنواع الاستدلال الاستدلالُ بعدم الدليل في الشيء على نفيه ؛
لأنه يلزم من فَقْدِ الْعِلَّةِ فَقْدُ الْمَعْلُولِ .

٤ — لَمَعَ الْأَدْلَةُ : الفصل الثلاثون ، وهو آخر فصول الكتاب ، ص ١٤٢ .

٥ — (فسيما) أي في أمر ، أو في الأمر الذي إذا ثبت ظهر ظهوراً لا خفاء
فيه ؛ فلا بُدَّ من وُضُوح دليله ، بحيث لم يَخَفْ ، كما قال .

٦ — عبارة ابن الأنباري : " أَنْ أَقْسَامَ الْكَلِمِ أَرْبَعَةٌ " .

٧ — الفحص : هو الاستقصاء في البحث .

فلما لم يُعرَف ذلك دَلٌّ على أنه لا دليل ، فَوَجَبَ أن لا تكون
الكلماتُ أربعةً ، ولا أنواع الإعراب خمسةً .

قال : " وقد زَعَمَ بعضهم أن النافي لا دليل عليه ^(١) ، وليس
كذلك ؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل ، كما أن الحكم
بالإثبات لا يكون إلا عن دليل ، فكما يحب الدليل على الميث ،
يحب أيضًا على النافي .

ومنها (الاستدلال بالأصول) ^(٢)

قال ابن الأنباري ^(٣) :

" كأن يُستدل على إبطال أن رَفَعَ المضارع لتحرُّده من الناصب
والجازم ^(٤) بأن ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأنه يؤدي إلى

١ — زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه ؛ لأنه لا يدعي إثبات شيء حتى
يُطالب بالدليل عليه ، فعدم وجود دليله لا ينفي نفيه ؛ فالتنفي لكونه عَدَمًا
أصلٌ ، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه .

٢ — أي : من أنواع الاستدلال الاستدلال بالأصول .

٣ — لَمَعَ الأدلة : ص ١٣٢ . قال ابن الأنباري : " وأما الاستدلال بالأصول
فمثل أن يُستدل على إبطال مذهب مَنْ ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما
كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ؛ بأن ما ذهب إليه يؤدي إلى
خلاف الأصول ؛ لأن يؤدي إلى أن يكون الرفع ... " .

٤ — اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع ، نحو : يقوم زيد ،
وينهب عمرو ؛ فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتحرُّبه من العوامل الناصبة
والجازمة . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، وهذا خلافُ الأصول ؛ لأن
الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ؛ لأن الرفع صفةُ الفاعلِ ،
والنصبُ صفةُ المفعولِ ^(١) ، فكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك
الرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصولُ أيضًا على أن الرفع قبل
الجزم ؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء ^(٢) ، والجزم من
صفات الأفعال ، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال ، فكذلك الرفع
قبل الجزم .

فإن قيل : فهَبْ أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فلمَ
قلُّمُ : إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟
قلنا : لأن إعرابَ الأفعال قرعٌ على إعراب الأسماء ^(٣) ، وإذا
تَبَتَ ذلك في الأصل فكذلك في الفرع ؛ لأن الفرع يتبع الأصل .

١ — الرفعُ حُكْمٌ ثابتٌ للفاعل ، وهو عمدة ، والنصبُ حُكْمٌ ثابتٌ للمفعول
به ، وهو فضلة .

٢ — الرفع من صفات الأسماء ؛ لأنه صفةُ الفاعلِ .

٣ — أجمَعَ الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة مُعرَّبة . واحتفلوا
في علّة إعرابها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت ؛ لأنه دخلها المعاني
المختلفة ، والأوقات الطويلة .

وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصَّص ، كما أن الاسم
يكون شائعًا فيتخصَّص ؛ ألا ترى أنك تقول (يذهب) فيصلح للحال
والاستقبال ، فإذا قلت : سَوْفَ يَذْهَبُ ، اختص بالاستقبال ، فاختص بعد

ومنها (الاستدلال بعدم النظر) (١)

ولم يذكره ابنُ الأنباري ، وذكره ابنُ جني . وهو كثير في كلامهم ؛ وإنما يكون دليلاً على النفي ، لا على الإثبات .
وقد استدَل المازني، رَدًّا على مَنْ قال : إن السين وسوف ترفعان الفعلَ المضارع ؛ بأننا لم نَرْ عاملاً في الفعل يدخل عليه اللامُ (٢) ،
وقد قال الله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) (٣) .

شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ؛ كما تقول (رَجُلٌ) فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلتَ (الرجل) اختص بعد شياعه ؛ فلما اختص هذا الفعلُ بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابهَهُ من هذا الوجه .
والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لامُ الابتداء ، تقول : إن زيدًا لَيَقُومُ ، كما تقول : إن زيدًا لَقَائِمٌ ؛ فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم ، دلَّ على مُشَابَهَةِ بينهما ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضي ، ولا على فعل الأمر ! ألا ترى أنك لا تقول : إن زيدًا لَقَائِمٌ ، ولا إن زيدًا لاضْرِبْ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم . والوجه الثالث : أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى أن قولك (يَضْرِبُ) على وزن (ضَارِب) في حركته وسكونه ؛ فلما أشبهَ هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه ، وجب أن يكون معربًا ، كما أن الاسم مُعَرَّب . الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٧٤) .

١ — أي : من أنواع الاستدلال الاستدلالُ بعدم النظر .

٢ — تدخل لامُ الابتداء على السين وسوف ؛ لذلك القولُ بعملهما يُفْضِي إلى ما لا نظير له .

٣ — الضحى / ٥ .

قال في (الخصائص) (١) :

" وإنما يُستدل بعدم النظر على النفي ؛ حيث لم يَقُم الدليل على الإثبات ، فإن قام لم يُلتفت إليه (٢) ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس ، لا للحاجة .

مثاله (أُنْدُس) ؛ فإن همزته ونونه زائدتان ، فوزنه (أُنْفَعْل) ، وهو مثال ، لا نظير له ، لكن قام الدليل على ما ذكرنا (٣) ؛ لأن السنون زائدة لا محالة (٤) ؛ إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على

١ — الخصائص : ١ / ١٩٧ . قال ابن جني " باب في عدم النظر ، أما إذا دلّ الدليل ؛ فإنه لا يجب إيجاد النظر . وذلك مذهب (الكتاب) ؛ فإنه حَكَّى فيما جاء على (فِعْل) إبلاً وحدهما ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به ، لا للحاجة إليه . " ويقصد ابن جني بمذهب (الكتاب) قول سيويه : " ويكون فِعْلاً في الاسم نحو : إبل ، وهو قليل ، لا نعلم له في الأسماء والصفات غيره " . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٥

٢ — أي : إلى عدم النظر .

٣ — (لكن) استدراك لما يُفهم من المنع ؛ أي : وهو ، وإن كان بناء لا نظير له إلا أنه قام الدليل

٤ — لا محالة : لا بُدُّ ولا تحوُّل عن القول بزيادة النون . قال البدر الدماميني في كتابه (المنهل الصافي في شرح الواقي) : " أصل تركيب (لا محالة) دال على الزوال والانتقال ، ومنه التحويل ، وهو نقل شيء من محل إلى آخر ؛ فعليه معنى (لا محالة) : لا تحوّل ، كما أن معنى (لا بُدُّ) : لا فراق ، والتبديد : التفريق " .

(فَعْلَل) ، فتكون النون فيه أصلاً ؛ لوقوعها موقعَ العين ، وإذا ثَبَّتَ زيادةُ النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرفِ أصولٍ : الدال واللام والسين ، وفي أولها همزة ، ومتى وقع ذلك ^(١) ، حَكَمْتَ بزيادة الهمزة .

ولا تكون النون أصلاً ، والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ، نحو : مُدْخِرَج وبابه ^(٢) .

فقد وجب إذن أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما ^(٣) على (أَفْعَل) ، وإن كان مثلاً ، لا نظير له .

فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية ؛ كنون (عَتَبَر) ؛ فالدليل يقتضي كونها أصلاً ؛ لأنها مقابلة لعين (جَعْفَر) ، والنظير موجود وهو (فَعْلَل) ^(٤) . انتهى

١ — أي : الهمزة قبل ثلاثة أصول .

٢ — (مُدْخِرَج) اسم فاعل من (دَخَرَج) ، والمقصود ببابه كل اسم فاعل من رباعي .

٣ — بهما : أي بسبب الحرفين المزيدين . وفي نسخة (لهما) ؛ أي لأجلهما فهما بمعنى .

٤ — قال ابن جني : " فإن ضَامَ الدليلُ النظر ، فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَتَبَر ، فالدليل يقتضي بكونها أصلاً ؛ لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال معك أيضاً ، وهو (فَعْلَل) ... " .

وقال الخضراوي : " إذا وَرَدَ شيءٌ ، حُمِلَ على القياس ، وإن لم يُوجَدْ له نظيرٌ " (١) .

ومنها (الاستحسان) (٢)

قال في (الخصائص) :

" ودلالته ضعيفةٌ غيرُ مُستحكمة ، إلا أن فيه ضربةً من الاتساع والتصرف .

١ — قال ابن حني (الخصائص : ١ / ١٣٦) : " ألا ترى أن قولهم في شئوة : شئني ، لما قبله القياسُ ، لم يَقْدَحْ فيه عدمُ النظر ، نعم ، ولم يَرْضَ له أبو الحسن بهذا القدر من القوة ، حتى جعله أصلاً يُرَدُّ إليه ، ويُحْمَلُ غيره عليه " . وكلام ابن حني هو الأصل لما قاله الخضراوي .

٢ — أي : من أنواع الاستدلال الاستدلال بالاستحسان . والاستحسان من مصطلح أصول الفقه ، وهو أحد الأدلة عند الحنفية ، وفي تحديده اختلاف كثير ، ولكن الذي استقر عليه رأي المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق إليه الأفهام . ومن أمثلته السلم ؛ فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز لما فيه من انعدام المقود عليه ، لكنه حُوِّزَ للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراد ابن حني هنا ؛ فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجري فيه إعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمر الجلبي القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجلبي من القياس ، كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكمة . من تعليقات الشيخ محمد علي النجار : الخصائص ١ / ١٣٣ ، الهامش .

من ذلك تَرَكُّكَ الأَخْفَ إلى الأَثْقَلِ من غير ضرورة ، نحو :
الْفَتَوَى والتَّقَوَى ؛ فَإِنَّهُمْ قَلَبُوا الْبَاءَ هُنَا وَآوًا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ قَوِيَّةٍ ^(١) ،
بَلْ أَرَادُوا الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، لَا يُوجِبُونَ
عَلَى أَنْفُسِهِم الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِيهَا .

من ذلك قولهم في تَكْسِيرِ حَسَنٍ : حِسَانٌ ؛ فِهَذَا كَمَجَلٍ وَجِبَالٍ ،
وَفِي غُفُورٍ : غُفْرٌ ؛ كَعُمُودٍ وَعُمُدٍ .

ولسنا ندفعُ أن يكونوا فَصَّلُوا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ فِي أَشْيَاءَ غَيْرِ
هَذِهِ ، إِلَّا أَنْ جَمِيعَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ اسْتِحْسَانٌ ، لَا عَنْ ضَرُورَةٍ عِلَّةٍ ؛
فَلَيْسَ بِجَارٍ مَجْرَى رَفْعِ الْفَاعِلِ ، وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
وَاجِبًا لَحَاجَّ فِي جَمِيعِ الْبَابِ مِثْلُهُ .

وَمِنْ الْاسْتِحْسَانِ مَا يَخْرُجُ ^(٢) تَنْبِيهًا عَلَى أَصْلِ بَابِهِ ، نَحْوُ :
اسْتَحْوَذَ ، وَ :

أَطَوَلَتِ الصُّنُودُ ^(٣)

١ — أَي : مَنْ غَيْرِ عِلَّةٍ قَوِيَّةٍ تَوْجِبُ الْقَلْبَ ؛ لِإِمْكَانِ بَقَائِهَا بِحَالِهَا مِنْ غَيْرِ
مُخَالَفَةٍ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَصُولِ ؛ وَإِنَّمَا قَلَبُوا اسْتِحْسَانًا لِلْقَلْبِ ، وَإِمَاءٌ لِلْفَرْقِ الَّذِي
بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِعِلَّةٍ مُعْتَدَةٍ ؛ أَلَا تَعْلَمُ كَيْفَ يَشَارِكُ الْأَسْمُ
الصِّفَةَ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، لَا يُوجِبُونَ عَلَى أَنْفُسِهِم الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِيهَا .

٢ — أَي : مَا يَخْرُجُ عَنْ أَصْلِ قَاعِدَتِهِ .

٣ — قَالَ الْمُرَارُ الْفَقْعَسِيُّ ، أَوْ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ ، عَلَى خِلَافٍ فِي النِّسْبَةِ :
صَدَدَتْ فَاطَوَلَتِ الصُّنُودُ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّنُودِ يَدُومُ

وَمَطْيَبَةٌ لِلنَّفْسِ (١).

ومنه ما يَبْقَى الْحُكْمُ فِيهِ مَعَ زَوَالِ عِلْتِهِ ، كَقَوْلِهِ :

والشاهد فيه : إجراء (أطولت) على الأصل ضرورة ؛ لإقامة البحر الطويل ، والقياس (أَطْلَتْ) ، شبهه بما استعمل في الكلام على أصله نحو : استَحْوَذَ . قال ابن جني (النصف ١ / ١٩١ و ٢ / ٦٩) : " فهذه الأشياء الشاذة فيها حُجَجٌ للنحويين في أن يقولوا : إن أصل هذا كذا ، وإن أصل هذا كذا " . وقد لجأ الشاعر في هذا البيت إلى التقديم والتأخير ؛ فالمراد : وقلما يدوم وصالٌ ، والوصال على هذا التقدير : فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يُبتدأ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه . وفيه تقدير آخر ، وهو أن يرتفع (وصال) بفعل مضمر ، يدل عليه الظاهر ، فكانه قال : وقلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصح معنى ، وإن كان أبعد في اللفظ ؛ لأن (قلما) موضوعة للفعل خاصة بمنزلة (رُبَّمَا) ، فلا يليها الاسم البتة . وقد يتجه أن تقدر (ما) في (قلما) زائدة مؤكدة ، فيرتفع الوصال بـ (قَلَّ) ، وهو ضعيف ؛ لأن (ما) تُرَادُّ في قَلَّ ورُبُّ ؛ لتليهما الأفعال ، وتصيرا من الحروف المخترعة لها .

١ — مَطْيَبَةٌ عَلَى وزن مَفْعَلَةٍ ؛ فبقيت الواو في استَحْوَذَ وَأَطْوَلُ ، والياء في مطيبة بحالها ، مع قيام مقتضى الإعلال استحساناً ؛ تبييناً على أن الألف المنقلبة في أمثلتها أصلها الواو في الأولين ، والياء في مَطْيَبَةٍ . وقال ابن جني : " قالوا : كثرة الشراب مَبْوَلَةٌ ، وكثرة الأكل مَبْوَمَةٌ ، وهذا شيء مَطْيَبَةٌ للنفيس ، وهذا طريق مَهْيَعٌ ، إلى غير ذلك مما جاء في السُّعَّة ، ومع غير الضرورة ؛ وإنما صَوَّاه ... مبالاة ، ومنامة ، ومطابة ، ومَهَاع " . الخصائص : ٣ / ٣٢٩ .

ولا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِي (١)

فإن الشائع في جمع ميثاق مَوَاتِقُ ، بَرَدُ الْوَائِ إِلَى أَصْلِهَا ؛ لزوال العلة الموجبة لقلبها ياءً ، وهي الكسرة ، لكن استحسَنَ هذا الشاعرُ وَمَنْ تَابَعَهُ إِبْقَاءُ الْقَلْبِ ، وإن زالت العلةُ من حيثُ إن الجمعَ تَابَعَ لمفرده إعلالاً وتصحيحاً .

قال ابنُ جنِّي (٢) : " قِياسُ تحْقِيره (٣) على هذه اللغة أن يُقال : مُبَيِّثِيَقٌ " .

١ — قال ابنُ جنِّي (الخصائص ٣ / ١٥٧) : " باب في بقاء الحكم مع زوال العلة . هذا موضع ربما أوهم فساد العلة ، وهو مع التأمل بضد ذلك ، نحو قولهم فيما أنشدَه أبو زيد :

حِمَى لَا يُحِلُّ الدَّمْرَ إِلَّا بِإِذْنِنَا
وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِي

ألا ترى أن فاء (ميثاق) التي هي واو وثقت ، انقلبت للكسرة قلبها ياء ، كما انقلبت في ميزان وميعاد ؛ فكان يجب على هذا ، لَمَّا زالت الكسرة في التكسير ، أن تعاود الواو ، فتقول على قول الجماعة : المَوَاتِيقُ ، كما تقول : المَوازِينُ والمَواعيدُ ، فتركُّهم الياء بِجَإْلِهَا ربما أَوْهَمَ أن انقلاب هذه الواو ياء ليس للكسرة قلبها ، بل هو لأمر آخر غيرها ؛ إذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها " . وقد نسبَه أبو زيد في (نوادره ص ٦٤) إلى عياض بن أم درة الطائي ، وقال غيره : إنه عياض بن درة .

٢ — الخصائص : ٣ / ١٦٠ .

٣ — أي : قياس تصغير (ميثاق) على هذه اللغة التي أبقت القلب بحال مع زوال علته .

ومنه ما ذكره صاحبُ (البديع) ، قال : " إذا اجتمع التعريفُ
العَلَمِيّ ، والتأنيثُ السَّمَاعِيّ ، أو العُجْمَةُ ، في ثلاثي ساكني الوسط
كـ (هند) و (نُوح) ^(١) ؛ فالقياسُ مَنَعُ الصَّرْفِ ، والاستحسانُ
الصَّرْفُ لِخِفَّتِهِ ^(٢) " .

وقال ابنُ الأنباري ^(٣) :

" اختلفوا في الأخذ بالاستحسان ؛ فقال قومٌ : إنه غيرُ مأخوذ به
لِمَا فِيهِ مِنَ التَّحَكُّمِ وَتَرْكِ الْقِيَاسِ .

وقال آخرون : إنه مأخوذٌ به ، واختلفوا فيه :

فقليل : هو تَرْكُ الْأَصُولِ لِلدَّلِيلِ ^(٤) .

وقيل : هو تخصيصُ العلة .

فمثالُ تَرْكِ قِيَاسِ الْأَصُولِ : ما تقدّم في الكلام على ^(٥) رفع

المضارع .

١ — (هند) مثال للتأنيث ، و (نوح) مثال للمجمة ؛ فهو لَفٌ وَنَشْرٌ

مرتّب ، ومرتبٌ صفةٌ لنشْرٍ ؛ أي نَشْرٌ أتى به على ترتيب اللف . والنشْر :

التفصيل ، واللف : الإجمال .

٢ — القياسُ مَنَعُ الصَّرْفِ لوجود مقتضيه ، وهو اجتماع العلتين ، أما علة

الصرف فهي الاستحسان مع قيام علة المنع ، والخفةُ علةٌ للاستحسان .

٣ — لَمَعَ الأدلة : ص ١٣٣ .

٤ — تَرْكُ قِيَاسِ الْأَصُولِ كَمَنَعِ صَرَفِ (هند) الذي هو القياس ؛ لوجود

العلتين ، وصَرَفَهُ للدليل آخر هو الخفة .

٥ — قياسُ أصلِ المضارعِ البناء ، وَعُدِلَ عنه للدليل شَبَهَهُ بالاسم .

ومثال تخصيص العلة أن تقول : إنما جُمعتُ (أرض) بالواو والنون ، فقيل : أَرْضُونَ عَوْضًا من حذف تاء التانيث ؛ لأن الأصل أن يُقال في أرضٍ : أَرْضَةٌ ^(١) ، فلمَّا حُذفت التاء ^(٢) ، جُمعت بالواو والنون عَوْضًا عنها ^(٣) . وهذه العلة غير مطردة ؛ لأنها تُنقض بـ (شَمْس) و (دَار) و (قِذْر) ؛ فإن الأصل فيها : شَمْسَةٌ ودَارَةٌ وقِذْرَةٌ ، ولا يجوز أن تُجمع بالواو والنون ^(٤) . انتهى .
ومنها (الاستقراء) ^(٥)

استدلوا به في مواضع :

منها : انحصارُ الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف .

١ — أرضة : بالهاء الدالة على التانيث ؛ لأنها علامة لفظية ، فهي أصل لتقديرها .

٢ — حُذفت التاء من (أرضة) في اللفظ مع بقاء معناها .

٣ — (أَرْضُونَ) جمع أرضٍ ، شَذَّ قياسًا ، لا استعمالًا ، أمَّا كونه لم يَشْذْ استعمالًا فلكثرته استعماله ، وأمَّا كونه شَذَّ قياسًا فلعدم استيفائه شروطَ جمع المذكر السالم ، ولهذا كانت مُلحقة به ، لا منه حقيقة ؛ لشدة شذوذها من ثلاثة أوجه : لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل (أَرْضَةٌ) ، وغير عاقل . شرح الأشموني على الألفية : ٨٣ / ١ .

٤ — لا يجوز أن تُجمع شَمْس ، ودار ، وقِذْر بالواو والنون ؛ لأن الباب سَمَاعِيٌّ ، لا يَتَعَدَّى الوارد منه .

٥ — أي : من أنواع الاستدلال الاستدلال بالاستقراء . والاستقراء : تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي .

ومنها (الدليل المسمى بالباقي) (١)

كقولنا : الدليلُ يَقْتَضِي أن لا يَدْخُلَ الفعلُ شيءٌ من الإعراب ؛
لِكَوْنِ الأصلِ فيه البناء ؛ لعدم العلةِ المقتضية للإعراب .

وقد خُولِفَ هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع
لعلةٍ اقتضت ذلك ، فَبَقِيَ الجرُّ (٢) على الأصل الذي اقتضاه الدليلُ
من الامتناع .

* * *

-
- ١ - أي : من أنواع الاستدلال الاستدلالُ بالدليل المسمى بالباقي ، اسم
فاعل (بَقِيَ) ؛ لأنه يبقى بعد إخراج الدليل لِمَا عداه .
- ٢ - أي : بَقِيَ الجرُّ من أنواع الإعراب ، وهو الباقي .

الكتاب السادس

في التعارض والترجيح ^(١)

فيه مسائل

[المسألة الأولى]

[إذا تَعَارَضَ ثَقْلَانِ]

قال ابن الأنباري ^(٢) :

١ — في بعض النسخ : في التعارض والتراجع . والتعارض : مصدر تَعَارَضَ الشَّيْئَانِ ، إذا عَارَضَ كُلُّهُمَا الْآخَرَ وَقَابَلَهُ . وفي نسخة (التعادل) بدلاً من (التعارض) ؛ أي التوازن بين الأدلة . والترجيح ، أو التراجع : هو وقوع الرجحان بينهما أيهما أقوى . وقال الزركشي في كتاب (التعادل والتراجيح) : " والقصد منه تصحيح الصحيح ، وإبطال الباطل . اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة ، بل جعلها ظنية قَصْدًا للتوسيع على المكلفين ؛ لئلا ينحصرُوا في مذهب واحد لقيام الدليل عليه ، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية ، فقد تَعَارَضَ بعارض في الظاهر بحسب جلالها وخفائها ، فوجب الترجيحُ بينهما والعملُ بالأقوى . والدليل على تعيين الأقوى أنه إذا تَعَارَضَ دليْلَانِ أو أمارتان ، فإمَّا أن يُعْمَلَ جميعًا ، أو يُلْعَقَ جميعًا ، أو يُعْمَلَ بالمرجوح أو الراجح " . انظر : البحر المحيط : ١٠٨ / ٦ .

٢ — لَمَعَ الأدلة ، الفصل السابع والعشرون ، في معارضة النقل بالنقل : ص

. ١٣٦

" إِذَا تَعَارَضَ نَقْلَانِ أَخَذَ بَأَرْحَحِهِمَا . وَالتَّرْجِيحُ فِي شَيْئَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : الْإِسْنَادُ ، وَالْآخَرُ : الْمَتْنُ .

فَأَمَّا التَّرْجِيحُ بِالْإِسْنَادِ فَإِنْ يَكُونُ رِوَاةُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ ،
أَوْ أَعْلَمَ وَأَحْفَظَ ؛ وَذَلِكَ كَأَنْ يَسْتَدِلَّ الْكُوفِيُّ عَلَى النَّصَبِ بِـ
(كَمَا) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(١) :

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا ^(٢)
فَيَقُولُ لَهُ الْبَصْرِيُّ ^(٣) : الرِّوَاةُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ الرِّوَاةُ :
كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ

١ — قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : " أَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ نَقْلَانِ أَخَذَ بَأَرْحَحِهِمَا .
وَالْتَّرْجِيحُ يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْإِسْنَادُ ، وَالْآخَرُ : الْمَتْنُ . فَأَمَّا التَّرْجِيحُ
فِي الْإِسْنَادِ فَإِنْ يَكُونُ رِوَاةُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ ، أَوْ أَعْلَمَ وَأَحْفَظَ ؛ وَذَلِكَ
مِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْكُوفِيُّ عَلَى النَّصَبِ بِـ (كَمَا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (كَيْمَا)
بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ... " .

٢ — الْبَيْتُ مِنْ شِعْرِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدِ الْعِبَادِيِّ ، وَقَدْ اسْتَدِلَّ بِهِ الْكُوفِيُّونَ عَلَى
أَنْ (كَمَا) تَأْتِي بِمَعْنَى (كَيْمَا) ، وَيَنْصَبُونَ بِهَا الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ ، وَلَا يَمْنَعُونَ
جَوَازَ الرِّفْعِ ، وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُرْدُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ . وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ
إِلَى أَنْ (كَمَا) لَا تَأْتِي بِمَعْنَى (كَيْمَا) ، وَلَا يَجُوزُ نَصَبُ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ
بَعْدَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّ الْكَافَ فِي (كَمَا) كَافُ التَّشْبِيهِ ، أَدْخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) ،
وَجُعِلَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ؛ وَأَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي رَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ لَيْسَ فِيهِ
حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ الرِّوَاةَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ الرِّوَاةُ (كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ) بِالرِّفْعِ .

٣ — أَيُّ : الْبَصْرِيُّ الْمَانِعَ لِلنَّصَبِ بِـ (كَمَا) .

بالرفع ، ولم يَرَوْهُ أَحَدٌ بالنصب غير المفضل بن سَلَمَةَ ^(١) ، وَمَنْ رَوَاهُ بالرفع أعلمُ منه وأحفظُ وأكثرُ ؛ فكان الأخذُ بروايتهم أولى .
وأما الترجيحُ في المتن فبأن يكونَ أَحَدُ التقلين على وَفْقِ القياس ،
والآخرُ على خلافه ؛ وذلك كأن يَسْتَدِلَّ الكوفي على إعمال (أن)
مع الحذف ^(٢) بلا عَوْضٍ بقول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ ^(٣)

١ — هو أبو طالب المفضل بن سلمة ، كان لغوياً فاضلاً ، كوفي المذهب ،
أخذ عن أبي عبد الله بن الأعرابي وغيره ، وله كتب كثيرة ، منها معاني
القرآن ، والبارع في علم اللغة ، والاشتقاق ، وآلة الكاتب ، والمقصود
والممدود ، والمدخل إلى علم النحو . واستدرك على الخليل بن أحمد في
كتاب العين ، وعَمِلَ ذلك كتابها هو الردّ على الخليل وإصلاح ما في كتاب
العين من الغلط والمحال والتصحيف . تُوفي سنة مائتين وتسعين من الهجرة .
٢ — أي : إعمال (أن) الناصبة للمضارع ، مع كونها محذوفةً بلا عَوْضٍ
عنها .

٣ — هذا صدر بيت من معلقة طرفة بن العبد البكري ، وعَجَزُهُ :

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

والزاجري : الذي يزجرني ويكفني ويمنعني . والوعْيُ : هو في الأصل الأصوات
والجلبة ، ثم استعملوه في الحرب والقتال لِمَا فِيهِمَا مِنَ الأصوات . ومُخْلِدِي :
أراد هل تضمن لي البقاء بزجرِك إياي ومنعك لي من منازلة الأقران ؟ .
والشاهد فيه : انتصاب الفعل المضارع الذي هو قوله (أحضر) بـ (أن)
المصدرية المحذوفة ، والذي سهّل التصبّ مع الحذف ذكرُ (أن) في المعطوف
وهو قوله (وأن أشهد) .

فيقول له البصري ^(١) : قد رُوِيَ (أَحْضَرُ) بالرفع أيضاً ، وهو على
وَفَقِّ القياس ^(٢) ؛ فكان الأخذُ به أولى ، وبيانُ كونِ النصب على
خلافِ القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مُضَمًّا بلا عَوْضٍ .

* * *

-
- ١ — أي : يقول له البصري المانع من النصب .
٢ — أي : الرفع للفعل (أحضر) يوافق القياس ؛ لأن (أن) من عوامل
الفعل ، وهي ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير عوض .

[المسألة] الثانية

[تقوية لغة على أختها]

قال في (الخصائص) :

" اللغاتُ على اختلافها حُجَّةٌ ؛ ألا ترى أن لغة أهل الحجاز في إعمال (ما) ، ولغة بني تميم في تَرْكِه ، كُلُّ منهما يقبلها القياسُ ، فليس لك أن تُرَدَّ إحدى اللغتين بصاحبتهما ؛ لأنها ليست أحقُّ بذلك من الأخرى ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تُتَخَيَّرَ إحداهما ، فتقوِّمها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أَقْبَلُ لها ، وأشدُّ أُنْسًا بها ؛ فأمَّا رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا ؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ : (نَزَلَ الْقُرْآنُ بِسَبْعِ لُغَاتٍ ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ) (١) .

هذا إن كانت اللغتان في القياس سَوَاءً ، أو متقاربتين (٢) .

١ — كلها شافٍ كافٍ ؛ أي فلم يُلغِ واحدةً ، ولم يُبْطِلْها بالأخرى ؛ بل جعل الكل شافياً كافياً .

٢ — قال ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حُجَّةٌ) : " اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تُحْظَرُهُ عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضَرْبًا من القياس يُؤَخِّدُ به ، ويُخَلِّدُ إلى مثله . وليس لك أن تُرَدَّ إحدى اللغتين بصاحبتهما ؛ لأنها ليس أحقُّ بذلك من رسيلتها ... هذا حُكْمُ اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين " . الخصائص : ١٠ / ٢

فإن قلت إحداهما جدًّا ، وكثرت الأخرى جدًّا ، أخذت بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسًا ؛ ألا ترى أنك لا تقول : المال لك ولا مررت بك ، قياسًا على قول قضاة : المال له ، ومررت به ، ولا أكرمكش ، قياسًا على قول من قال : مررت بكش .

فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو أقوى وأشيع ، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مُخطئًا لكلام العرب ؛ فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيبٌ غير مُخطئ ، لكنه مُخطئ لأجود اللغتين ؛ فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع ؛ فإنه غير ملوم ولا مُنكرٍ عليه ^(١) . انتهى .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان :
 " كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه " .

* * *

١ — قال ابن جني : " فإذا كان الأمر في اللغة المعمول عليها هكذا ، وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ؛ إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مُخطئًا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مُخطئًا لأجود اللغتين . فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعر ، أو سجع ؛ فإنه مقبول منه ، غير منعي عليه . وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا كذا ، وعلى منذهب من قال كذا كذا . وكيف تصرف الحال ؛ فالناطق على قباي لغة من لغات العرب مُصيبٌ غير مُخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه " . الخصائص : ١٢ / ٢

[المسألة] الثالثة

[اللغة الضعيفة أقوى من الشاذ]

إذا تَعَارَضَ ارتكابُ شاذٍّ ^(١) ولغة ضعيفة ؛ فارتكابُ اللغة الضعيفة أولّٰى من الشاذِّ ^(٢) . ذَكَرَهُ ابنُ عصفور .

* * *

١ — (إذا تعارض ارتكاب شاذ) أي : دار أمرُ المتكلم بين أن يتكلم بلغة ضعيفة ، أو بكلام شاذ ، وأنه لا يحيد له عن أحد الأمرين .

٢ — (أولّٰى من الشاذ) أي : من ارتكابه ؛ لورود تلك اللغة عن بعض العرب ، وفُشُوها في ذلك البعض ، ولا كذلك الشاذ . ويُقَيَّد الشاذ بما إذا كان مردودًا ، أما إذا كان موافقًا للاستعمال دون القيلس كـ (استحوذ) وبالعكس ؛ فالظاهر أنه يُقَدَّم على اللغة الضعيفة ؛ لوروده في فصيح الكلام .

[المسألة] الرابعة

[الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما]

قال ابن الأنباري ^(١) :

" إذا تَعَارَضَ قِيَاسَانِ ^(٢) أُخِذَ بِأَرْجَحِهِمَا ، وهو ^(٣) ما وَافَقَ دليلاً آخَرَ مِنْ نَقْلِ أَوْ قِيَاسٍ ^(٤) .

فَأَمَّا الْمَوَافَقَةُ لِلنَّقْلِ فَكَمَا تَقَدَّمَ ^(٥) .

وَأَمَّا الْمَوَافَقَةُ لِلْقِيَاسِ فَكَانَ يَقُولُ الْكُوفِيُّ : إِنَّ (أَنْ) تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ النَّصْبَ ؛ لِشَبِّهِ الْفِعْلِ ، وَلَا تَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ الرَّفْعَ ^(٦) ، بَلِ الرَّفْعُ فِيهِ بِمَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا .

١ — لَمَعَ الْأَدَلَةُ ، الْفَصْلُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ ، فِي مَعَارِضَةِ الْقِيَاسِ بِالْقِيَاسِ ، ص ١٣٨ — ١٣٩ .

٢ — أَي : إِذَا تَعَارَضَ قِيَاسَانِ بِأَنْ نَاسَبَ الْفَرْعُ كُلًّا مِنَ الْأَصْلَيْنِ ، وَوُجِدَتْ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ فِي كُلِّ مَنِهْمَا .

٣ — (وَهُوَ) أَيِ الْأَرْجَحِ .

٤ — (نَقْلٌ) أَيِ نَصٍّ بِمَعْنَاهُ (أَوْ قِيَاسٌ) آخَرَ يُقَارَبُهُ فِي الْعِلَّةِ وَالْحَمَلِ عَلَيْهَا لِأَجْلِهَا .

٥ — أَي : فَكَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَصْرِيِّ فِي رَدِّ كَلَامِ الْكُوفِيِّ فِي عَمَلِ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ .

٦ — لَا تَعْمَلُ (إِنَّ) فِي الْخَيْرِ الرَّفْعَ ؛ لِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ مَنْحُطَةٌ عَنْ مَرْتَبَةِ الْفِعْلِ الَّذِي عَمِلَتْ بِالْحَمَلِ عَلَيْهِ ، كَمَا هُوَ شَأْنُ الْفَرْعِ أَبَدًا ، فَوَجِبَ نَزْوُلُهَا عَنْهُ فِي الْعَمَلِ .

فَيَقُولُ الْبَصْرِيُّ : هَذَا فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَامِلٌ
يَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ النَّصْبَ إِلَّا وَيَعْمَلُ الرَّفْعَ ، فَمَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ يُوْدِي إِلَى
تَرْكِ الْقِيَاسِ ، وَمُخَالَفَةِ الْأَصُولِ لغيرِ فائدةٍ ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ^(١) .

* * *

:

١ — قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : " اَعْلَمْ أَنَّ الْقِيَاسِينَ إِذَا تَعَارَضَا أَخَذَ بِأَرْحَحِهِمَا ،
وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُوَافِقًا لِلدَّلِيلِ لِأَمْرٍ مِنْ طَرِيقِ النُّقْلِ ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ
الْقِيَاسِ ... " ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ أَوْجَهَ الشَّبهِ بَيْنَ (أَنْ) وَبَيْنَ الْفِعْلِ خَمْسَةٌ :
أَحَدُهَا : أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ .
وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ .
وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا تَلْزِمُ الْأِسْمَ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَلْزِمُ الْأِسْمَ .
وَالرَّابِعُ : أَنَّهَا دَخَلَهَا نُونُ الْوَقَايَةِ نَحْوُ (إِنِّي) كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ تَدْخُلُهُ
نُونُ الْوَقَايَةِ نَحْوُ (أَكْرَمَنِي) .
وَالْخَامِسُ : أَنَّهَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى (أَكْدْتُ) .

[المسألة] الخامسة

[في تعارض القياس والسمع]

قال في (الخصائص) ^(١) :

" إِذَا تَعَارَضَ الْقِيَاسُ وَالسَّمْعُ ^(٢) نَطَقَتْ بِالسَّمْعِ عَلَى مَا جَاءَ عَلَيْهِ ^(٣) ، وَلَمْ تَقِسْهُ فِي غَيْرِهِ ^(٤) ، نَحْوُ : (اسْتَحْوِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) ^(٥) ؛ فَهَذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، لَكِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ ^(٦) ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَنْطِقُ بِلَفْظِهِمْ ، وَتَحْتَذِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَمَلَتِهِمْ ، ثُمَّ إِنَّكَ

١ — الخصائص : ١ / ١١٧ — ١٣٣ .

٢ — يتعارض القياس والسمع إذا اقتضى كلُّ خلاف مقتضى الآخر .

٣ — (على ما جاء عليه) لأنه نص وأصل .

٤ — لم تقسه في غير ما ورد من النص ؛ لاقتضاء القياس المنع من ذلك ، وأجزنا الوارد لوروده ، واقتصرنا عليه دون قياس ما وراءه عليه ؛ لمخالفته القياس .

٥ — المجادلة / ١٩ . والمثال هو (استحوذ) فقط ؛ فذكر الفاعل ، والجار والمجرور زيادة للتبرك بنظم القرآن الكريم ، وإلا فلا تعلق للتمثيل به ، فهذا النص يقتضي إبقاء الواو فيه على أحوالها ، والقياس يقتضي انقلابها ألفاً ؛ فلذلك قال (فهذا) ؛ أي إبقاؤها بحالها دون انقلاب .

٦ — أي : لكن لفظ (استحوذ) لا بد ، ولا يحيد لك ، عن قبوله لوروده بالنص . قال ابن عقيل : " لأن ما ثبت في السبعة لا يصح رده ، ولا وصفه بضعف ، أو قلة " . المساعد : ٣ / ١٢٢

من بَعْدُ لا تقيس عليه غيره ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا
في استباع : استبيع ."

* * *

[المسألة] السادسة

[تقدم كثرة الاستعمال على قوة القياس]

قال في (الخصائص) (١) :

" إذا تَعَارَضَ قُوَّةُ الْقِيَاسِ (٢) وَكَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ (٣) قُدِّمَ (٤) مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ؛ وَلِذَلِكَ قُدِّمَتِ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ عَلَى التِّيمِيَّةِ (٥) ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ، وَلِذَا نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ ، وَإِنْ كَانَتْ التِّيمِيَّةُ أَقْوَى قِيَاسًا ، فَمَتَى رَأَيْتَ فِي الْحِجَازِيَّةِ رَيْبًا مِنْ تَقَدُّمِ أَوْ تَأَخِيرِ (٦) فَزِعْتَ إِذْ ذَاكَ إِلَى التِّيمِيَّةِ " .

* * *

١ — الخصائص : ١ / ١٢٤ — ١٢٥ .

٢ — أي : قوة القياس لقوة علته .

٣ — أي : كثرة الاستعمال مع ضعف علته ، بالنسبة لمُقابله .

٤ — أي : قُدِّمَ المتكلم ما كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَإِنْ ضَعُفَ قِيَاسُهُ عَلَى مُقَابِلِهِ .

٥ — أي : قُدِّمَتِ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ فِي إِعْمَالِ (مَا) عَمَلِ (لَيْسَ) عَلَى اللُّغَةِ التِّيمِيَّةِ ، مَعَ قُوَّةِ الْقِيَاسِ فِيهَا .

٦ — أي : فَمَتَى حَصَلَ عِنْدَكَ شَكٌّ بِتَقَدُّمِ خَيْرِ (مَا) عَلَى اسْمِهَا ، أَوْ مَعْمُولِ الْخَيْرِ وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ عَلَى الْاسْمِ ، أَوْ نَقْضٍ نَفْيِهَا بِـ (إِلَّا) رَجَعْتَ إِلَى التِّيمِيَّةِ ، وَأَهْمَلْتَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْقِيَاسُ ، وَلَا مَعَارِضَ لَهُ ؛ لِفَقْدِ شَرْطِ الْمَعَارِضَةِ . وَغَيْرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ (فَزِعْتَ) ، يُقَالُ : فَزِعَ إِلَى الْأَمْرِ ؛ أَيِ بَادَرَ إِلَيْهِ وَأَسْرَعَ ، وَأَصْلُهُ الْمِبَادَرَةُ إِلَى النِّصْرَةِ وَالْإِغَاثَةِ ، ثُمَّ تَحَاوَزُوا بِهِ إِلَى مَطْلَقِ الْمِبَادَرَةِ .

[المسألة] السابعة

في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر

قال في (الخصائص) (١) :

" باب في الشيء يَرِدُّ ، فيُوجِبُ له القياسُ حُكْمًا ، ويَحْوزُ أن يَأْتِيَ السَّماعُ بضدِّه ، أَوْ تَقَطُّعُ بظَاهره أَمْ تَتَوَقَّفُ إلى أن يَرِدَ السَّماعُ بِحَلِيلَةٍ حَالِه ؟ .

قال : وذلك نحو نون (عَنبر) ؛ فالْمذهب (٢) أن نَحْكُم في نونه بأنْهـا أصلٌ ؛ لوقوعها موضعَ الأصل (٣) ، مع تَحْوِيزنا أن يَرِدَ دليلٌ على زيادتها ، كما ورد في (عَنسل) (٤) ما قطعنا به على زيادة نونه (٥) ، وكذلك ألف (آء) (٦) ، حَمَلها الخليلُ على

١ — الخصائص : ٣ / ٦٦ .

٢ — المقصود بالمذهب : المنصوص .

٣ — النون في عنبر في موضع الأصل وهو العين في (فَعَلَّل) ، نحو : جعفر .

٤ — عنسل كـ (عنبر) : الناقة السريعة .

٥ — الذي صَبَرْنَا قاطعين بزيادة النون في (عَنسل) هو الاشتقاق ؛ فقد جَزَمُوا بأنه مأخوذ من العَسَلان ، وهو إسراع الذئب في مشيته ، فحكموا بأن وزنه (فَعَلَّل) ، مع عدم هذا الوزن في أبنتهم ؛ لدلالة الاشتقاق عليه . وهذا الأصح ، وبه جَزَمَ سيويه ، قال : " وما جعلته زائداً بَيَّنَّتِ العَنسلُ ؛ لأنهم يربطون العَسُول " . الكتاب : ٢ / ٣٥٠

٦ — الآء : شَحَرٌ ، واحِدُهُ : آءة .

أنها منقلبة عن واو ؛ حَمَلًا على الأكثر ، ولسنا نَدْفَعُ مع ذلك أن يَرِدَ شيءٌ من السماعِ نَقَطَ معهُ بكونِها منقلبةً عن ياء " .

وقال في موضع آخر ^(١) :

" باب في الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المرادُ غيره ، حتى يَرِدَ ما يبيِّنُ خلافَ ذلك :

إذا شاهدتَ ظاهرًا يكون مثله أصلًا أمضيتَ الحكمَ على ما شاهدتَ من حاله ، وإن أمكن أن يكون الأمرُ في باطنه بخلافه ^(٢) ؛ ولذلك حَمَلَ سيويه (سيدًا) ^(٣) على أنه مما عيَّنه ياءٌ ؛ فقال في تحقيقه (سيِّدٌ) ، عَمَلًا بظاهره ، مع تَوَجُّه كَوْنِهِ فِعْلًا مما عيَّنه واوٌ كـ (رِيح) و (عِيد) ^(٤) " .

* * *

١ — الخصائص : ١ / ٢٥١ .

٢ — أي : بخلاف ذلك الظاهر .

٣ — سيِّدًا : بكسر السين المهملة ، وسكون النحبة ، آخره دال مهملة ، هو الذئب ، وربما أطلقوه على الأسد . انظر : الكتاب : ٢ / ١٣٦ .

٤ — (مما عيَّنه واو) فُتِلِبَتْ ياء لسكونِها عقب كسرة كـ (رِيح) بدليل جمعه على (أرواح) ، و (عيد) ؛ لأنه من العَوْد ؛ لأنه يعود في كل سنة ، وجمعه بالياء على (أعياد) دفعًا لتوهم جمع (عَوْد) بالضم على (أعواد) ومراعاة اللفظ الواحد ، كما ادَّعى ذلك بعضهم في (رِيح) ، فجمعه على (أرياح) ؛ للفرق بينه وبين (رُوح) بالضم ، مراعاة للفظ الواحد ، ولا سيما وقد جُمِعَ على (رِيَّاح) أيضًا .

[المسألة] الثامنة

في تعارض الأصل والغالب

إذا تَعَارَضَ أَصْلٌ وَغَالِبٌ فِي مَسْأَلَةِ جَرَى قَوْلَانِ ، وَالْأَصْحَحُّ الْعَمَلُ
بِالْأَصْلِ كَمَا فِي الْفَقْهِ .

وَمِنْ أَمْثَلْتِهِ فِي النَّحْوِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ (الْإِفْصَاحِ) ^(١) : إِذَا
وُجِدَ (فُعِلَ) الْعَلَمُ ^(٢) ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَصَرَقُوهُ أَمْ لَا ؟ وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ
اشْتِقَاقٌ ، وَلَا قَامَ عَلَيْهِ ^(٣) دَلِيلٌ . فَفِيهِ مَذْهَبَانِ :

مَذْهَبُ سَيُوبِهِ ^(٤) صَرَفَهُ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ . وَهَذَا هُوَ الْأَصْحَحُّ .

وَمَذْهَبٌ غَيْرُهُ الْمَنْعُ ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ ^(٥) فِي كَلَامِهِمْ .

وَمِنْهَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) : أَنَّ (رَحْمَانَ)
و (لَحْيَانَ) ^(٦) هَلْ يُصَرَّفُ ، أَوْ يُمْنَعُ ^(٧) ؟

١ — الخضرأوي : الإفصاح في شرح الإيضاح ، وقد سبقت الإشارة إليه .

٢ — (العلم) صفة لـ (فُعِلَ) ؛ أي الموصوف بأنه عَلِمَ ، وَصَحَّ وَصْفُهُ
بالمعرف بالألف واللام ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ قَصْدَ لَفْظِهِ .

٣ — أي : على الاشتقاق .

٤ — الكتاب : ٢ / ١٣ — ١٤ .

٥ — (لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ) فَكَانَ هُوَ الْغَالِبُ ؛ وَلِذَلِكَ حَمَلَهُ غَيْرُ سَيُوبِهِ عَلَيْهِ .

٦ — لَحْيَان : عَظِيمُ اللَّحْيَةِ .

٧ — (هَلْ يُصَرَّفُ) مَا ذَكَرَ مِنَ اللَّفْظَيْنِ ، أَوْ كُلُّهُمَا ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي
الْأَسْمَاءِ (أَوْ يُمْنَعُ) لِأَنَّهُ الْغَالِبُ .

مذهبان . والصحيحُ صَرَّفُهُ ؛ لأننا قد جهلنا النقلَ فيه عن العرب ،
والأصلُ في الأسماءِ الصرفُ ، فَوَجَبَ العملُ به ^(١) .
ووجهُ مُقَابِلِهِ أن ما يوجدُ من (فَعْلَان) الصفة ^(٢) غيرُ مصروف
في الغالب ، والمصروفُ منه قليلٌ ، فكان الحملُ على الغالب
أوَّلَى ^(٣) . هذه عبارته ^(٤) .

* * *

-
- ١ — أي : فوجب العمل بالأصل ، وإن كان الغالب في مثله المنع .
٢ — المقصود لفظ (فَعْلَان) ؛ فلذلك نعتة بقوله (الصفة) ؛ أي : هذا
البناء المجعول صفة لغيره ، فإن الوصفية وزيادة الألف والنون مانعان من
الصرف .
٣ — أي : فكان الحملُ على الغالب أحقُّ من الحمل على الصرف ، وإن
كان هو الأصل ؛ حَكَمًا بالغالب ، وجَرِيًا عليه .
٤ — أي : هذه عبارة أبي حيان في (شرح التسهيل) .

[المسألة] التاسعة

في تعارض أصلين

قال في (الخصائص) (١) :

" والحكم في ذلك مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد .

من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك : ما رأيته مُذَّ اليوم ؛ فإن أصلها السكون ، فلما حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين ضُمَّوها ، ولم يَكْسِرُوها (٢) ؛ لأن أصلها الضم في (مُنْذُ) ؛ وإنما ضُمَّتْ فيها لالتقاء الساكنين إتياعاً لضمة الميم .

فأصلها الأول ، وهو الأبعد ، السكون ، وأصلها الثاني ، وهو الأقرب ، الضم ، فضُمَّتْ الذال من (مُنْذُ) عند التقاء الساكنين ؛ رَدًّا إلى الأصل الأقرب ، وهو ضَمُّ (مُنْذُ) ، دون الأبعد الذي هو سكونها ، قبل أن تحرك المقتضي مثله (٣) للكسر لا للضم (٤) .

١ — الخصائص ، باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد : ٢ / ٣٤٢ .

٢ — أي : ولم يكسروا ذال (مُنْذُ) ، مع أن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

٣ — المقتضي مثله ، وهو التقاء الساكنين .

٤ — قوله (للكسر لا للضم) ؛ إذ لو حُمِلَ (مُنْذُ) على (مُنْذُ) قبل ضمه لكان فيه التقاء الساكنين ، فيكون أصله التخلص بالكسر لا بالضم ، لكنه حُمِلَ على (مُنْذُ) المضموم الأقرب من (مُنْذُ) الساكن ؛ ففيه رجوع للأصل الأقرب عن الأصل الأبعد من التحريك بالكسر .

ومن ذلك قولهم : بَعْتُ ، وَقُلْتُ ^(١) ؛ فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ؛ لأن أصلهما (فَعَلَ) بفتح العين : بَيْعَ وَقَوْلَ ، ثم نُقِلَا من (فَعَلَ) إلى (فَعِلَ) و (فَعُلَ) ^(١) ، ثم قُلِبَت الواو والياء في (فَعُلْتُ) أَلِفًا ، فالتقى ساكنان : العين المعتلة المقلوبة أَلِفًا ، ولام الفعل ، فحُذِفَت العين لالتقائهما ، فصار التقدير : قُلْتُ وَبَعْتُ ، ثم نُقِلَت الضمة والكسرة إلى الفاء ؛ لأن أصلهما قبل القلب (فَعُلْتُ) و (فَعِلْتُ) ، فصارا : بَعْتُ وَقُلْتُ ، مراجعة للأصل الأقرب ، ولو رُوجِعَ الأبعدُ لقليل : قُلْتُ وَبَعْتُ ، بفتح الفاء ؛ لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أُبْدِلَ منه الضم والكسر .

* * *

١ — (بَعْتُ) بكسر الموحدة ، من البيع ، و (قُلْتُ) بضم القاف من القول ، وكلاهما ماضٍ أسند لئلا يفاعل .
١ — (فَعِلَ) راجع إلى (بَعْتُ) ، و (فَعُلَ) راجع إلى (قُلْتُ) .

[المسألة [العاشرة]

[تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر]

إذا تَعَارَضَ استصحابُ الحال ^(١) مع دليل آخر ^(٢) من سَمَاعٍ
أو قِيَاسٍ ، فلا عِرة به ^(٣) .
ذكره ابنُ الأنباري في كتابه ^(٤) .

* * *

-
- ١ — استصحاب الحال : هو إبقاء ما كان على ما كان .
 - ٢ — أي : مع دليل آخر يخالف استصحاب الحال .
 - ٣ — أي : لا اعتداد بالاستصحاب ، ولا التفات إليه ؛ لقوة الدليل الآخر الذي يقابله ويعارضه .
 - ٤ — الإعراب في جمل الإعراب ، الفصل العاشر ، في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال : ص ٦٣ ، وَلَمَعَ الأدلة ، الفصل التاسع والعشرون ، في استصحاب الحال : ص ١٤١ — ١٤٢ . قال ابن الأنباري : " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما رُجِدَ هناك دليل ؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم ، مع وجود دليل البناء من شبه الحرف ، أو تَضَمُّنُ معناه . وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل ، مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم " .

[المسألة] الحادية عشرة

في تعارض قبيحين ^(١)

قال في (الخصائص) ^(٢) :

" إذا حَضَرَ عندك ضرورتان لا بُدَّ من ارتكاب إحداها ، فاتِّ
بأقربيهما وأقلَّهما فُحْشًا ؛ وذلك كواو (وَرَتَّل) ^(٣) ، أنت فيها
بين ضرورتين :

إمَّا أن تدَّعي ^(٤) كونها أصلاً ، والواو لا تكون أصلاً في ذوات
الأربعة إلا مكررة كـ (الوَصُوصَة) ^(٥) و (الوَحْوَحة) ^(٦) .
وإمَّا أن تدَّعي كونها زائدة ، والواو لا تُزَادُ أولاً ^(٧) .

١ — أي : كل منهما قبيح ، إلا أن أحدهما أشدُّ قُبْحًا من الآخر .

٢ — الخصائص ، باب في الحمل على أحسن الأقبحين : ١ / ٢١٢ .

٣ — ورتتل : الداهية ، والأمر العظيم . وفسره بعضُّ بأنه طائر فوق النسر ،
وبأنه اسم لبلدة .

٤ — تدعي : بناء الخطاب ؛ لأن الكلام عنده مبني عليه ، واحتمال غيره
بعيد ، وإن جرى عليه في الشرح .

٥ — الوَصُوصَة : مصدر وَصَّوصَ ، إذا نظر في الوَصُوصِ ، وهو عرق في
السَّيْرِ بمقدار العين ، وَصُوصَ الجُرُوءُ : فَتَحَ عينه ، وَصُوصَتِ المرأةُ :
ضَيِّقَتْ نقابها .

٦ — الوَحْوَحةُ : ضَوَّتْ معه بَحَحَ ، والنفخُ في اليد من شدة البرد .

٧ — أولاً : أي في أول الكلمات .

فَجَعَلُهَا أَصْلًا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهَا زَائِدَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا
فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي حَالَةِ مَا ، وَهِيَ حَالَةُ التَّكْرِيرِ ، وَكَوْنُهَا زَائِدَةً
أَوَّلًا لَا يُوْجَدُ بِحَالٍ .

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ) ؛ لَمَّا كُنْتَ بَيْنَ أَنْ تَرْفَعَ
(قَائِمًا) ، فَتَقْدُمَ الصِّفَةَ عَلَى الْمَوْصُوفِ ^(١) ، وَهَذَا لَا يَكُونُ بِحَالٍ ،
وَبَيْنَ أَنْ تَنْصِبَهُ حَالًا مِنَ النِّكَرَةِ ، وَهُوَ عَلَى قَلْتِهِ جَائِزٌ ، حَمَلْتَ
الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْحَالِ ، فَتَنْصِبْتَ ^(٢) . " . اَنْتَهَى .

* * *

١ — أَي : فَتَقْدُمُ الصِّفَةَ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، مَعَ بَقَائِهَا عَلَى تَبْعِيَّتِهَا ، وَهُوَ
خِلَافُ الْأَصْلِ .

٢ — (وَبَيْنَ أَنْ تَنْصِبَهُ حَالًا مِنَ النِّكَرَةِ) وَهُوَ أَيْضًا خِلَافُ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ فِي صَاحِبِ الْحَالِ التَّعْرِيفَ ، (وَهُوَ) أَيِ إِيَّانِ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ جَائِزٌ
فِي كَلَامِهِمْ ؛ لِوُرُودِهِ فِي مَوَاضِعَ ، وَإِنْ كَانَ مَعَ قَلْتِهِ قَبِيحًا ، (فَتَنْصِبْتَ)
لَفْظَ (قَائِمًا) أَخَذًا بِالْأَصْلِ الْأَقْرَبِ ، وَتَرَكْتَ الْآخَرَ رَأْسًا . وَيُسَمَّى هَذَا
الْحَمْلُ أَحْسَنَ الْقَبِيحِينَ ؛ لِأَنَّ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ قَبِيحٌ ، وَتَقْدِمُ الصِّفَةَ عَلَى
الْمَوْصُوفِ أَقْبَحُ ، فَيُحْمَلُ عَلَى أَحْسَنِهِمَا .

[المسألة] الثانية عشرة

[المجمع عليه أولى من المختلف فيه]

إذا تَعَارَضَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَالْأَوَّلُ أَوْلَى .
 مثال ذلك : إذا اضْطُرَّ فِي الشَّعْرِ إِلَى قَصْرِ مَمْدُودٍ أَوْ مَدٍّ مَقْصُورٍ ،
 فَارْتِكَابُ الْأَوَّلِ أَوْلَى ؛ لِإِجْمَاعِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ عَلَى جَوَازِهِ ،
 وَمَنْعِ الْبَصْرِيِّينَ الثَّانِي (١) .

* * *

١ — ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز مَدُّ المَقْصُورِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَإِلَيْهِ
 ذهب أبو الحسن الأَخْفَشُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ .
 وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ قَصْرُ الْمَمْدُودِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، إِلَّا أَنَّ الْفَرَاءَ مِنَ
 الْكُوفِيِّينَ اشْتَرَطَ فِي مَدِّ الْمَقْصُورِ ، وَقَصْرِ الْمَمْدُودِ شَرْطًا لَمْ يَشْتَرِطْهَا غَيْرُهُ .
 انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (١٠٩) .

[المسألة] الثالثة عشرة

[تقديم المانع على المقتضي عند تعارضهما]

إذا تَعَارَضَ المانع والمقتضي ، قُدِّمَ المانع .
 من ذلك ما وُجِدَ فيه سببُ الإمالة ومانعُها لا تحوز إِمَالَتُهُ ^(١) .
 و (أي) وُجِدَ فيها سببُ البناء ، وهو مشابَهة الحرف ، وَمَنَعَ
 منه لُزُومُهَا للإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، فامتنع البناء ^(٢) .
 والمضارعُ المؤكَّدُ بالنون وُجِدَ فيه سببُ الإعراب ^(٣) ، وَمَنَعَ
 منه النونُ التي هي من خصائص الأفعال .
 واسمُ الفاعل إذا وُجِدَ شرطُ إعماله ، وهو الاعتمادُ ، وعَارَضَهُ
 المانع ؛ من تصغير أو وصف قبل العمل ، امتنع إعماله ^(٤) .

* * *

-
- ١ — لا تجوز إِمَالَتُهُ ؛ تقديمًا للمانع .
 - ٢ — انظر ما ورد في شروح الألفية عن قول ابن مالك :
 أي كـ (ما) ، وأَعْرِبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدَّرْ وَصَلِهَا ضَمِيرُ الْحَذَفِ
 ...
 - ٣ — سبب الإعراب ، وهو مشابَهة الاسم في اعتوار المعاني أو غيره .
 - ٤ — لَمَحَ لهذه القاعدة ، وهي إذا تعارض المانع والمقتضي قُدِّمَ المانع ، بعضُ
 اللطفاء ، فقال :

قَالُوا : فَلَانَ عَالَمٌ فَاضِلٌ فَقُلْتُ : لَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَا نَعَى	فَأَكْرَمُوهُ فَوْقَ مَا يَرْتَضِي : تَعَارَضَ المانع والمقتضي
--	---

[المسألة الرابعة عشرة]

في القولين لعالم واحد

قال في (الخصائص) (١) :

" إذا ورد عن عالم في مسألة قولان (٢) ؛ فإن كان أحدهما مُرسلاً (٣) ، والآخر مُعللاً (٤) ، أخذ بالمعلل (٥) ، وتؤول المرسل ؛ كقول سيويه ، في غير موضع ، في التاء من (بنت وأخت) : إنها للتأنيث (٦) .

١ — الخصائص : ١ / ٢٠٠ — ٢٠٨ . قال ابن جني : " باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين ؛ وذلك عندنا على أوجه ، أحدها : أن يكون أحدهما مُرسلاً ، والآخر مُعللاً ؛ فإذا اتفق ذلك ، كان المذهب الأخذ بالمعلل ، ووجب مع ذلك أن يُتأول المرسل " .

٢ — أي : قولان في مسألة واحدة ؛ لاختلاف نظره ، وتغير اجتهاده فيه . قال الحكم بن مسعود الثقفي : قضى عمر بن الخطاب في امرأة تُوفيت ، وترك زوجها وأُمها ، وإخوتها لأُمها ، وإخوتها لأبيها وأُمها ، فأشرك عمرُ بين الإخوة للأُم والإخوة للأب والأُم في الثلث ، فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عامَ كذا وكذا ، فقال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ ، وهذه على ما قضينا .

٣ — مرسلًا : غير مقيد بالدليل .

٤ — معللاً : مقيدًا بالدليل .

٥ — أخذ بالمعلل ؛ لقيام حجه ، وترك المرسل ؛ لضعفه وعدم قيام حجته .

٦ — الكتاب : ٢ / ٨٢ و ٣٤٨ . ولم يذكر علة لكون التاء للتأنيث .

وقال في باب ما لا يتصرف ^(١) : إنها ليست للتأنيث، وعَلَّله ^(٢) بأن ما قبلها ساكنٌ ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا ، إلا أن يكون ألفًا كَفَتَاةَ وَقَنَاةَ وَحَصَاةَ ^(٣) ، والباقي كله مفتوح كَرُطْبَةٍ وَعَنْبَةٍ وَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ ^(٤) .

قال : فلو سَمَّيْتَ رجلاً بـ (بِنْت) و (أخت) لَصَرَفْتَهُ ^(٥) .
قال ابنُ جني : فمذهبهُ الثاني ^(٦) ، وقوله : إنها للتأنيث ، مَحْمُولٌ على التحوُّز ؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث

١ — الكتاب : ٢ / ١٣ .

٢ — أي : وعلل القول الثاني ، وهو أن التاء ليست للتأنيث .

٣ — فتاة : مؤنث الفتي ، وهو العبد ، والخادم ، والشجاع ، والكرم الذي فيه فتوةٌ ومكارم أخلاق . والقناة : واحد القَنَا ، وهو اسم جمع : الرماح . والحصاة : واحدة الحصا ، وهي دقاق الحجارة . وإنما استثنوا الألف اللينة ؛ لأنها لا يمكن فيها غير السكون ؛ لتعذر تحريكها .

٤ — رُطْبَةٍ : واحدة الرُّطْب ، وهو ما أرطب من التمر ، ولأن . وعنبه : واحدة العنب المأكول ، والهاء فيهما للفرق بين الواحد والجمع ؛ لأن المجرَّد منها اسم جنس جمعي ، كما أنَّها في (علامة ونسابة) لتأكيد المبالغة . والعلامة : الفائت في العلم ، البالغ فيه . والنسابة : البالغ في معرفة الأنساب .

٥ — أي : قال سيويه ... (لصرفته) أي : اللفظ الذي هو أخت وبنت عند التسمية به ؛ لأنه ليس فيه إلا العلمية ، وهي لا تستقل بالمتع . وأما إذا سُمِّيَ به مؤنث فيمتنع جوازاً للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ فهو كهتد وحُمْل ، ثلاثي ساكن الوسط . والمنع فيه جائز ، لا واجب .

٦ — أي : القول الثاني من قَوْلِهِ ؛ لتأييده له بالدليل .

وتذهب بنهايه ، لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث ^(١) ؛ بل أصل كء (عَفْرِيت وَمَلَكُوت) ^(٢) ؛ فإنها ^(٣) بدل لام (أخ وابن) ؛ إذ أصلهما : أَخَوُ وَبَنَوُ ^(٤) .

١ — ورد في (لسان العرب) مادة (أخوا) : " والأخت : أنثى الأخ ، صيغة على غير بناء المذكر ، والتاء بدل من الواو ، وزنها (فَعْلَة) ، فنقلوها إلى (فُعْل) ، فقالوا : أخت . وليس التاء للتأنيث ، كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن ؛ وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح ، وقد نَصَّ عليه في (باب ما لا ينصرف) ، فقال : لو سَمَّيتَ بها رجلاً لصَرَفْتُها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لَمَا انصرفت الاسم . على أن سيويه قد تَسَمَّح في بعض ألفاظه في (الكتاب) ، فقال : هي علامة تأنيث ؛ وإنما ذلك تَحَوُّزٌ منه في اللفظ ؛ لأنه أرسله غَفْلاً ، وقد قيده في (باب ما لا ينصرف) ، والأخذ بقوله المعلل أقوى من الأخذ بقوله الغفل المرسل . ووجه تحوُّزه أنه لَمَا كانت التاء لا تُبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث ، صارت كأنها علامة تأنيث . وأعني بالصيغة فيها بناءها على (فُعْل) ، وأصلها (فَعْل) ، وإبدال الواو فيها لازم ؛ لأن هذا عملٌ اختصَّ به المؤنث " .

٢ — العفريت من الجن : العارِمُ الخبيث ، ويُستعمل في الإنسان ، استعارة الشيطان له . والمملوكوت : العِزُّ والسلطان . وصريح كلامه أن التاء فيهما أصل ؛ فوزن الأول (فِعْلِيلٌ) ، والثاني (فَعْلُولٌ) . والمشهور أن التاء فيهما زائدة للمبالغة .

٣ — أي : فإن التاء في أخت و بنت .

٤ — أصل الأخ : أَخَوُ ، ولامه واو اتفاقاً . وأصل الابن كذلك : بَنَوُ ، إلا أنهم اختلفوا في لامه ، فقيل : واو ، وهو الأكثر ، وقيل : ياء . والمصنف

وإن لم يُعلَّل^(١) واحداً منهما نُظِرَ إلى الأليق بمذهبه^(٢) ،
والأخرى على قوانينه^(٣) ، فيُعتمد^(٤) ، ويتأوَّل الآخر إن أمكن ؛
كقول سيويه : (حتى) الناصبة للفعل^(٥) ، وقوله : إنَّها حرفٌ
جَرَّ^(٦) ؛ فإنَّهما متافيان ؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ،
فضلاً عن أن تعمل فيها ، وقد عُدَّ الحروف الناصبة للفعل ، ولم
يذكر فيها (حتى) ، فعُلِمَ بذلك أن (أن) مضمره عنده بعد
(حتى) كما تُضمر مع اللام الجارة في نحو (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ)^(٧) .

أراد أن اللام حُلِفتَ منهما ، وعَوَّضت عنها هذه التاء ، وقد جزم غير واحد
بأنها غير عوض ، وأن (أُنِيت وَبُنِت) صيغتان على حَدِيثِهِما ، قالوا :
وتأوَّهما للإلحاق بـ (قُتِلَ) و (جُدِّعَ) .

١ — (وإن لم يعلَّل) أي : يقيَّد بدليل ، وهو مقابلُ قوله (فإن كان أحدهما
مرسلاً) ؛ أي : وإن أُرْسِلَ معاً وأُطْلِقَا . ويجوز في الفعل (يُعلَّل) البناء
للمجهول أيضاً ، أما قوله (نُظِرَ) فهو مجهول فقط .

٢ — أي : بمذهب القائل بالقولين .

٣ — الأكثر جرياناً على (قوانينه) ؛ أي : قواعد ذلك القائل .

٤ — أي : فيُعتمد الأليق والأخرى (ويتأوَّل الآخر) أي : يَصْرِفُه عن ظاهره
بوجهٍ يصح صرفُ الكلام إليه ، وحَمَلُه عليه عند الإمكان ، ودليلُ الصرف
خروجه عن قوانين القائل ومذهبه .

٥ — الكتاب : ١ / ٤١٣ .

٦ — الكتاب : ١ / ٤٠٧ .

٧ — الفتح / ٢ .

وإن لم يمكن التأويل^(١)؛ فإن نص^(٢) في أحدهما على الرجوع عن الآخر عُلِمَ أنه رأيُه ، والآخر مُطَرَّح^(٣) ، وإن لم ينص^(٤) ببحث عن تاريخهما ، وعُمِلَ بالتأخر ، والأول مرجوع عنه^(٥).

فإن لم يُعَلَمَ التاريخ وَجَبَ سَبْرُ المذهبيين^(٦) ، والفحص عن حال القولين ؛ فإن كان أحدهما أقوى نُسِبَ إليه أنه قوله ؛ إحساناً للظن به ، وأن الآخر مرجوع عنه^(٧).

وإن تَسَاوَيَا في القوة وَجَبَ أن يُعْتَقَدَ أنَّهما رأيان له^(٨) ، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دَعَتِ القائل بهما إلى أن اعتَقَدَ كُلًّا منهما .

وكان أبو الحسن الأخفش يَقَعُ له ذلك كثيراً ، حتى إن أبا علي [الفارسي] كان إذا عَرَضَ له قولٌ عنه^(٩) يقول : لا بُدَّ من النظر في إلزامه إياه ؛ لأن مذهبَه كَثِيرَةٌ .

١ — (وإن لم يمكن التأويل) مقابل قوله (فيتأول إن أمكن) ، أي : إذا تعذر رجوع أحد القولين للآخر بضرب من التحوُّز والتأويل .

٢ — مُطَرَّح : مطروح متروك ، لا يُنْسَبُ إليه بعد رجوعه عنه .

٣ — عُمِلَ بالتأخر ؛ لكونه كالناسخ لسابقه ، والآخر (مرجوع عنه) فهو كالنسخ .

٤ — أي : النظر في دليل المذهبيين قوة ودقة ، وأصل السر : الاختبار .

٥ — أي : يَعتقد الناظر في القولين أنَّهما رأيان له ، تعارضاً .

٦ — يَقُمُ له مُرَجِّع يترجِّع به أحدهما على الآخر .

٧ — أي : عن أبي الحسن الأخفش .

وكان أبو علي يقول في (هِيَهَات) ^(١) : أنا أَفْتِي مرةً بكونِها
اسمًا للفعل كـ (صَة ، وَمَة) ^(٢) ، وَأَفْتِي مرةً بكونِها ظرفًا ^(٣) ،
على قدر ما يَحْضُرُني في الحال ^(٤) .

قال أبو علي : وقلتُ لأبي عبد الله البصريّ يومًا : أنا أعجَبُ
من هذا الخاطر ^(٥) في حضوره تارةً ، ومَغِيبه أخرى ، وهذا يدل
على أنه ^(٦) من عند الله ، إلا أنه لا بُدُّ من تقدّم النظر ^(٧) .
انتهى كلام (الخصائص) مُلَخَّصًا .

* * *

-
- ١ — هيهات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بَعْدَ .
 - ٢ — صه : اسم فعل أمر بمعنى اسْكُتْ ، ومَة : اسم فعل أمر بمعنى اكْثِفْ .
 - ٣ — بكون (هيهات) منصوبة على الظرفية ؛ لأن أصلها كغيرها من أسماء الأفعال أنها مصادر ، والمصادر كثيرًا ما تُنصب على الظرفية .
 - ٤ — أي : على قدر ما يظهر له من الأدلة والتعاليل ، فكلما قَوِيَتْ جهةُ حَكَمٍ بها ، وَأَفْتَى بمقتضاها .
 - ٥ — أي : ما يخطر في باله من المفهومات والإدراكات .
 - ٦ — أي : هذا التردد العارض للخطاير في الأفهام .
 - ٧ — أي : لا بُدَّ لصاحب الخاطر من (تقدّم النظر) في الدليل المودي للمطلوب .

[المسألة الخامسة عشرة]

فيما رجحت به لغة قريش على غيرها

قال الفراء : كانت العربُ تَحْضُرُ الموسمَ في كل عام ، وتُحْجُّ البيتَ في الجاهلية ، وقريشٌ يَسْمَعُونَ جميعَ لغاتِ العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلّموا به ، فصاروا أفصحَ العرب ، وخالَتْ لغتهم من مُسْتَبْشَعِ اللغات ، ومُسْتَقْبَحِ الألفاظ .
من ذلك الكَشْكَشَةُ ، وهي في ربيعة ومُضَرٍّ ؛ يجعلون بعد كاف الخطاب في المونث شيئاً ، فيقولون : رأيتُكش ، وبِكش ، وعَلَيْكش .

فمنهم مَنْ يُبْتِها حالَ الوقف فقط ، وهو الأشهر ؛ ومنهم مَنْ يُبْتِها في الوصل أيضاً ؛ ومنهم مَنْ يجعلها مكانَ الكاف ، ويكسرُها في الوصل ، ويُسَكِّنُها في الوقف ، فيقول : مِنْشٍ وعَلَيْشٍ .
ومن ذلك الكَسْكَسَةُ ، وهي في ربيعة ومُضَرٍّ ؛ يجعلون بعد الكاف ، أو مكانها في المذكر شيئاً على ما تقدّم ، وقصدوا بذلك الفرقَ بينهما ^(١) .

ومن ذلك التَعَنَّةُ ، وهي في كثير من العرب ، في لغة قيس وميم ؛ يجعلون الهمزة المبدوء بها عيناً ، فيقولون في ألك : علك ، وفي أسلّم : عسلّم ، وفي إذن : عذن .

١ — أي : الفرق بين المذكر والمونث .

ومن ذلك الفَحْفَحَةُ في لغة هُذَيْلٍ ؛ يَجْعَلُونَ الحَاءَ عَيْنًا ^(١) .
ومن ذلك الوَكْمُ ^(٢) في لغة ربيعةَ وَقَوْمٍ من كلب ؛ يقولون :
عَلَيْكُمْ ، وَبِكُمْ ؛ حيث كان قبل الكاف ياءً أو كسرةً ^(٣) .
ومن ذلك الوَهْمُ في لغة كلب ؛ يقولون : مِنْهُمْ ، وَعَنْهُمْ ،
وَبُنْهُمْ ، وإن لم يكن قبل الهاء ياءً ، ولا كسرةً .
ومن ذلك العَجَجَةُ في قُضَاعَةَ ؛ يَجْعَلُونَ الياء المشددة جيمًا ؛
يقولون في تميمي : تميمج .
ومن ذلك الاستطاء ، لغة سعد بن بكر ، وهُذَيْل ، والأزد ،
وقيس ، والأنصار ؛ يَجْعَلُونَ العينَ الساكنة نونًا إذا جاورت الطاءَ
كـ (أَلْطَى) في (أَعْطَى) ^(٤) .

-
- ١ — رُوِيَ عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه سمع رجلاً يقرأ :
(عَثَى حِينَ) يوسف / ٣٥ ، فقال : " مَنْ أَفْرَأَكَ ؟ قال : ابن مسعود .
فكتب إليه : إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن ، فجعله عربيًّا ، وأنزله بلغة
قريش ، فأفريئ الناسَ بلغة قريش ، وثقروهم بلغة هُذَيْل . والسلام " .
 - ٢ — الوَكْمُ : مصدر وَكَمَ يَكِمُ ، يقال : هم يَكِمُونَ الكلامَ ؛ أي : يقولون
(السلامُ عَلَيْكُمْ) ؛ بكسر الكاف .
 - ٣ — الياء راجعة لـ (عليكم) ، والكسرة راجعة لـ (بكم) .
 - ٤ — وردت تلك اللهجة في بعض القراءات القرآنية ، ومن ذلك قراءة (إنا
أَنْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ) الكوثر / ١ ، وقد قرأ بذلك سيدنا رسول الله ﷺ ؛
بالإضافة إلى تكلمه ﷺ بها في قوله : " لَا مَانِعَ لِمَا أَنْطَيْتَ ، وَلَا مُنْطِي لِمَا
مَنْعْتَ " ، وغيره .

ومن ذلك الوَثْمُ في لغة اليمن ؛ تجعل السينَ تاءً كـ (التَّات)
في (الناس) .

ومن ذلك الشَّشَنَةُ في لغة اليمن ؛ تجعل الكافَ شيئاً مطلقاً
كـ (كَيْشَ اللّهُمَّ كَيْشَ) ؛ أي (كَيْكَ) .

ومن العرب مَنْ يجعل الكافَ جيماً كـ (الحَجَبَة) ؛ يريد :
الكعبة . أورده ياقوت في (معجم الأدباء) (١) .

* * *

١ — هناك دراسات كثيرة ، عن تلك اللهجات التي أطلق عليها القدماء
ألقاباً ؛ كالشكشة والكسكة ... ، وهي تفيد في تتبع ما أورده السيوطي
مُحْتَمَلاً .

[المسألة] السادسة عشرة

في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين

اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياسًا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية .
قال ابن جني ^(١) :

" الكوفيون علامون ^(٢) بأشعار العرب ، مُطَّلَعُونَ عليها ^(٣) ".
وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار ^(٤) : " الذي يُختارُ جَوَازُهُ ؛ لوقوعه في كلام العرب كثيرًا نَظْمًا ونثرًا " .

١ — الخصائص : ١ / ٣٨٧ . وورد في (مراتب النحويين ص ١١٩) لأبي الطيب اللغوي : " والشعرُ بالكوفة أكثرُ وأجمعُ منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوعٌ ومنسوبٌ إلى مَنْ لم يَقُلْهُ ، وذلك بين في دواوينهم " .

٢ — علامون : جمع علام بغير هاء ، مبالغة في (عالم) ، وهو ليس جمعًا لـ (علامة) بالهاء ؛ لأن شرط ما يُجمع هذا الجمع من أوصاف المذكر تُحَرِّدُهُ من هاء التانيث . وذهب ابن علان إلى أن (علامون) شاذ ، بناء على أنه جمع (علامة) .

٣ — مرادُ ابن جني توصيفُ الكوفيين بسعة الرواية ، وغزارة الحفظ لأشعار العرب ، دون البصريين .

٤ — منع البصريون العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار ، وأجاز الكوفيون ذلك .

وقال : " ولسنا مُتَعَبِدِينَ ^(١) بِاتِّبَاعِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ بَلْ نَتَّبِعُ الدَّلِيلَ " .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) :

" الْكُوفِيُّونَ لَوْ سَمِعُوا بَيِّنًا وَاحِدًا ، فِيهِ جَوَازُ شَيْءٍ مُخَالَفٍ لِلْأَصُولِ ، جَعَلُوهُ أَصْلًا ، وَتَوَبَّعُوا عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْبَصْرِيِّينَ ^(٢) " .
قال :

" وَمِمَّا افْتَخَرَ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ أَنْ قَالُوا : نَحْنُ نَأْخُذُ
اللُّغَةَ مِنْ حَوْشَةِ الضَّبَابِ ، وَأَكَلَةَ الْيَرَّابِيعِ ^(٣) ، وَأَنْتُمْ تَأْخُذُونَهَا عَنْ
أَكَلَةِ الشَّوَاءِ ، وَبَاعَةِ الْكَوَامِيخِ ^(٤) " .

١ — لَسْنَا مُتَعَبِدِينَ ، بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ؛ أَيِ لَيْسَ مَطْلُوبًا مِنْهُ اتِّبَاعُ
الْبَصْرِيِّينَ عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ ، حَتَّى نَقْتَضِيَ مَذْهَبَهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا وَجْهُهُ ،
وَلَا يَتَبَيَّنْ لَنَا دَلِيلُهُ ؛ بَلِ الْمَطْلُوبُ هُوَ قُوَّةُ الدَّلِيلِ وَصَحَّتُهُ ، فَتَتَّبَعُهُ مَعَ مَنْ كَانَ
مِنَ الْفَرِيقَيْنِ .

٢ — أَيِ بِخِلَافِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ فَإِنَّهُمْ يُقَوِّنُونَ الْقَوَاعِدَ وَالْأَصُولَ عَلَى حَالِهَا ،
وَيَحْمِلُونَ الْبَيِّنَ السَّادِرَ عَلَى الشَّدْوِذِ ، وَمُخَالَفَةِ الْأَصُولِ ؛ وَلِذَا كَانَتْ
قَوَاعِدُهُمْ أَضْبَطَ ، وَأَصُولُهُمْ أَتَقَنَ .

٣ — حَوْشَةٌ : جَمْعُ حَاشٍ ، يُقَالُ : حَاشَ الصَّيْدَ حَوْشًا وَحِيَاشَةً ، إِذَا جَاءَهُ
مِنْ حَوَالِيهِ ؛ لِيَصْرِفَهُ إِلَى الْحَبَالَةِ .

وَالضَّبَابُ : جَمْعُ ضَبٍّ ، وَهُوَ حَيَوَانٌ مِنْ جِنْسِ الزَّوَاخِفِ ، غَلِيظُ الْجَسَمِ
خَشِيشُهُ ، وَلَهُ ذَنْبٌ غَرِيضٌ أَعْقَدُ ، يَكْثُرُ فِي الصَّحَارِيِّ الْعَرَبِيَّةِ .

وَأَكَلَةٌ : جَمْعُ أَكَلٍ .

والبربوع : حيوان قصير على هيئة الجرذ الصغير ، وله ذنب طويل ينتهي
بخصلة من الشعر ، وهو قصير اليدين ، طويل الرجلين .

والمراد : أن البصريين يأخذون اللغة عن الأعراب سكان البوادي الذين لا
إلمام لهم بالحاضرة .

٤ — وأنتم معاشر الكوفيين تأخذون اللغة ... الشواء : اللحم المشوي .
والباعة : جمع بائع .

والكواميخ : جمع كأمخ ، بفتح الميم ، وقد تُكسّر ، فارسي معرب ، هو
شيء يؤتد به ، أو المخللات المشهية .

والمراد : أن الكوفيين يتلقون اللغة عن الحواضر ، أهل الأسواق ، الذين
يأكلون الشواء ، ويتفكهون بالكواميخ ؛ وذلك مما يُفسد الألسنة ، ويُحرف
اللغات ، فلا عبرة بما يُروى عنهم .

ومما أورده السيوطي ، له رواية أخرى ، فقد قيل للرياشي (أبي الفضل
عباس بن الفرج ت ٢٥٧ هـ) ، وكان قاعدًا في الوراقين : إن رجلاً من
الوراقين بفضل كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت ، ويقدم الكوفيين ،
فقال الرياشي : " إنما أخذنا نحن (يقصد البصريين) اللغة عن حرشة
الضباب ، وأكلة الربيع ، وهؤلاء (يقصد الكوفيين) أخذوا اللغة عن أهل
السواد ، أصحاب الكواميخ ، وأكلة الشوايرز " . والسواد من البلد : قراه ،
يُقَال : خَرَجُوا إِلَى سَوَادِ الْمَدِينَةِ ، وهو ما حولها من القرى والريف ، ومنه
سواد العراق : لما بين البصرة والكوفة وما حولهما من القرى والرساتيق .
والشوايرز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه . انظر : أخبار التحويين البصريين
للسيرافي ص ٩٩ ، والفهرست لابن النديم : ص ٨٦ .

الكتاب السابع

في أحوال مُسْتَبِط هذا العِلْم ومُسْتَخْرَجِه

فيه مسائل

[المسألة الأولى]

في أول مَنْ وَضَعَ النَحْوَ والتصريف

اشْتَهَرَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ النَحْوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — لِأَبِي الْأَسْوَد^(١).

١ — هُوَ أَبُو الْأَسْوَد ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَفْيَانَ بْنِ جَنْدَلِ بْنِ يَعْمَرَ بْنِ حُلَيْسِ بْنِ ثَفَّالَةَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الذُّئِلِ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ . وَالدُّؤَلِيُّ ، بفتح الهمزة ، مَنْسُوبٌ إِلَى الذُّئِلِ ، بِكسر الهمزة ، وَإِنَّمَا فَتَحُوها لِلنَّسْبَةِ ؛ كَمَا نَسَبُوا إِلَى ثَغْلَبِ ثَغْلَبِي . وَالدُّئِلُ : أَبُو قَبِيلَةٍ مِنْ كِنَانَةَ سُمِّيَ بِاسْمِ دَائِبَةٍ يُقَالُ لَهَا الدُّئِلُ ، بَيْنَ ابْنِ عَرَسٍ وَالثَّغْلَبِ .

يَقُولُ عَنْهُ السَّيُوطِيُّ : " كَانَ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ ، وَمِنْ أَكْمَلِ الرِّجَالِ رَأْيًا ، وَأَسَدِّهِمْ عَقْلًا ، شِعْبًا ، شَاعِرًا ، سَرِيعَ الْجَوَابِ ، ثِقَةً فِي حَدِيثِهِ ، رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِمْ " .

وَكَانَ أَبُو الْأَسْوَدَ فِيمَنْ صَحَبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِصُحْبَتِهِ وَحُبَّتِهِ وَحُبِّهِ أَهْلَ بَيْتِهِ . وَكَانَ أَبُو الْأَسْوَدَ نَازِلًا بِبَنِي قُشَيْرٍ ، وَكَانَتْ بَنُو قُشَيْرٍ عِثْمَانِيَّةً ، وَكَانَتْ أُمُّرَاتُهُ أُمَّ عَوْفٍ مِنْهُمْ ؛ فَكَانُوا يُوْذَنُونَهُ وَيَسْبُونَهُ ، وَيَنَالُونَهُ مِنْ عَلِيٍّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِمَحْضَرَتِهِ لِيُغَيِّظُوهُ بِهِ ، وَيَرْمُونَهُ بِاللَّيْلِ ، فَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ لَهُمْ : يَا بَنِي قُشَيْرَ ، أَيَّ

قال الفخر الرازي في كتابه (المحرر في النحو) :

" رَسَمَ علي — رضي الله عنه — لأبي الأسود باب (إن) ،
وباب الإضافة ، وباب الإمالة ، ثم صَنَّفَ أبو الأسود باب العطف ،
وباب النعت ، ثم صَنَّفَ باب التعجب ، وباب الاستفهام . وتطابقت
الروايات على أن أول مَنْ وَضَعَ النحوَ أبو الأسود ، وأنه أخذَه أولاً
عن علي .

واتفقوا على أن مُعَاذَ الهَرَاءَ ^(٢) أولُ مَنْ وَضَعَ التصريفَ ،
وكان تَخَرَّجَ بأبي الأسود .

جِوَارٍ هذا ؟ فيقولون له : لم تُرْمِك ، وإنما رَمَاكَ اللهُ لسوء منعهك ، وبيع
دينك ، فيقول لهم : تكذبون ، ولو رَحِمَنِي اللهُ أَصَابَنِي ، ولكنكم تُرْجَمُونَ .
فلا تُصَيِّبُونَ .

وُتُوفِيَ أبو الأسود سنة تسع وستين في طاعون الجارف ، وهو ابن خمس
وثمانين سنة .

وقد أخذ النحوَ عن أبي الأسود : ابنُه عطاء ، وعَبْدَةُ القَيْل ، وميمون

الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يمر .

٢ — يُنَسَّبُ علم الصرف ، أو التصريف إلى مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ ، مولى محمد
ابن كعب القرظي ، وعمِّ أبي جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرُّوَاسِي
أستاذ أهل الكوفة في النحو . ومعاذ من قدماء النحويين وأعيانهم ، وقد أخذ
عنه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وصَنَّفَ كُتُبًا في النحو . وكان مُعَاذُ
ابن مسلم يبيعُ الهَرَوِيَّ من الثياب ، فَقِيلَ له : مُعَاذُ الهَرَاءِ .

ثم خَلَفَ أبا الأسود حمسة : عَنبَسَةُ الْفِيل (٣) ، وميمون
الْأَقْرَن (٤) ، ويحيى بن يَعْمَر (٥) ، وابنا أبي الأسود : عَطَاء (٦)
وأبو حَرْب (٧) .

وهناك نَحْوِي يُدْعَى أبا مسلم ، وهو مودَّب عبد الملك بن مروان ،
وكان قد نَظَرَ في النحو ، وَجَلَسَ إلى مُعَاذ بن مسلم الْهَرَاءِ النَحْوِي ،
فَسَمِعَهُ يَنَظُرُ رجلاً في إحدى المسائل الصرفية ، فسمع أبو مسلم كلاماً لم
يفهمه ، فأنكر ذلك ، فأنشد قائلاً :

قَدْ كَانَ أَخَذَهُمْ فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي حَتَّى تَعَاوَا كَلَامَ الزُّنْجِ وَالرُّومِ
لَمَّا سَمِعْتُ كَلَامًا لَسْتُ أَفْهَمُهُ كَأَنَّهُ زَجَلُ الْغُرَبَانِ وَالْثُومِ
تَرَكْتُ نَحْوَهُمْ وَاللَّهُ يَفْصِيئُنِي مِنْ التَّقَعُّمِ فِي تِلْكَ الْجُرَاهِمِ
قال السيوطي في تعليقه على تلك المناظرة : " ومن هنا لَمَحْتُ أن أول مَنْ
وضع التصريف مُعَاذ هذا " .

وقيل : واضع علم الصرف هو الإمام علي كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ .
والسبب في نسبة بعض القدماء علم الصرف إلى معاذ الْهَرَاءِ الذي
أشرنا إليه كثرةً بحوضه في مسائل التصريف في مجالسه ، ولكن لم يصل إلينا
كتابٌ خاصٌّ به في هذا الْعِلْمِ .

٣ — هو عَنبَسَةُ بن مَعْدَانَ ، أخذ النحوَ عن أبي الأسود ، ولم يكن فيمن
أخذ عنه النحو أبرع منه ، وَرَوَى الأشعار ، وَظَرَفَ وَقْصَحَ .
وَيُرَوَّى عن أبي عبيدة أنه قال : اختلف الناسُ إلى أبي الأسود يتعلمون منه
العربية ؛ فكان أبرع أصحابه عَنبَسَةُ بن مَعْدَانَ السَّهْرِيُّ ، واختلف الناسُ
إلى عنبسة ؛ فكان أبرع أصحابه ميمون الْأَقْرَن .

وكان مَعْدَان ، والد عَنبَسَة ، رجلاً صالحاً من أهل مَيْسَانَ ، قَدِمَ البصرة وأقام بها ، وكان يقال له : مَعْدَان الفيل .

وسبب تسمية معدان بالفيل هو أن عبد الله بن عامر ، كان له فيل بالبصرة ، وقد استكثر النفقة عليه ، فأتاه معدان ، بتفقته ، وفضل في كل شهر ؛ فكان يُدعى مَعْدَان الفيل . فنشأ له عَنبَسَة ، فتعلم النحو على أبي الأسود ، وروى الشعر ، وانتسب إلى مَهْرَة بن حَيْدَان ، وروى لجرير شعراً ، فبلغ ذلك الفرزدق ، فقال بهجوه :

لَقَدْ كَانَ فِي مَعْدَانَ وَالْفِيلِ زَاجِرٌ لَعْنَسَةَ الرَّأْيِ عَلَيَّ الْقَصَائِدَا

ويُروى أن بعض عمال البصرة سأل عنبسة عن هذا البيت وعن الفيل ، فقال عنبسة : لم يقل " الفيل " ؛ وإنما قال " اللوم " ، فقال لعنبة : إن أمراً تُفرُّ منه إلى اللوم لأمرٌ عظيمٌ . وهناك رواية أخرى حول سبب تسمية مَعْدَان بالفيل ، وهي تمضي على النحو الآتي :

كان لزهاد بن أبيه فيلة ، ينفق عليها في كل يوم عشرة دراهم ، فأقبل رجل من أهل مَيْسَانَ ، يقال له مَعْدَان ، فقال : اذْفَعُوهَا إِلَيَّ ، وأكفيكم المئونة ، وأعطيتكم عشرة دراهم في كل يوم ، فدفعوها إليه .

فأتى ، وابتنى قصراً ، ونشأ ابنٌ يقال له : عَنبَسَة ، فروى الأشعار وفصح وروى شعر جرير والفرزدق ، وانتمى إلى أبي بكر بن كلاب . ف قيل للفرزدق : ها هنا رجل يروي شعر جرير ، ويفضله عليك ، ووصفوه له فقال : رجل من أبي بكر بن كلاب على هذه الصفة لا أعرفه ! فأرؤني داره ، فأرؤهُ ، فقال : هذا ابن مَعْدَانَ المَيْسَانِي ، ثم قصَّ قصته ، وقال :

لَقَدْ كَانَ فِي مَعْدَانَ وَالْفِيلِ زَاجِرٌ لِعَنْبَسَةَ الرَّائِي عَلِيَّ الْقَصَائِدَا
فَرَوِي الْبَيْتَ بِالْبَصْرَةِ ، وَلَقِيَ عَنْبَسَةَ أَبَا عَيْنَةَ بْنِ الْمُهَلَّبِ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَيْنَةَ :
مَاذَا أَرَادَ الْفَرَزْدَقُ بِقَوْلِهِ :

لَقَدْ كَانَ فِي مَعْدَانَ وَالْفِيلِ زَاجِرٌ

فَقَالَ : إِنَّمَا قَالَ : وَاللَّوْمُ زَاجِرٌ ، فَقَالَ أَبُو عَيْنَةَ : وَأَيُّكَ ، إِنْ شَيْئًا فَرَرْتَ مِنْهُ
إِلَى اللَّوْمِ لِعَظِيمٍ .

٤ — يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ رَأَسَ النَّاسَ بَعْدَ عَنْبَسَةَ ، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ
يَقُولُ : أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ النُّحُوءَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِي ، ثُمَّ مَيْمُونُ الْأَقْرَنُ ، ثُمَّ
عَنْبَسَةُ الْفِيلِ ، ثُمَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ . وَقَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَصَرًا وَاحِدًا
جَمَعَهُمْ . وَلَمْ تَذْكُرْ كَتَبَ الطَّبَقَاتِ وَالتَّرَاجِمِ ، فِيمَا نَعْلَمُ ، شَيْئًا عَنْ وَفَاتِهِ .
٥ — هُوَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ التَّابَعِيُّ ، رَجُلٌ مِنْ عَتَّوَانَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَيْلَانَ بْنِ
مُضَرَ ، كَانَ مَأْمُونًا عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْخَدِيثِ ، يُرَوَّى عَنْهُ الْفَقْهُ ، وَرَوَى عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ ، وَأَعْلَى
النُّحُوءِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ .

وَرَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السُّلُوسِيُّ التَّابَعِيُّ ، وَقَدْ وُلَّاهُ يَزِيدُ بْنُ الْمُهَلَّبِ
ابْنَ أَبِي صَفْرَةَ الْأَزْدِيَّ الْقَضَاءَ بِخُرَّاسَانَ ، فَقَالَ لَهُ يَوْمًا : هَلْ تَشْرَبُ الْبَيْدَ ؟
فَقَالَ : مَا أَدْعُهُ فِي صَبَاحِي وَمَسَائِي ، فَقَالَ لَهُ : أَنْتَ وَنَبِيذُكَ ؛ وَعَزَلَهُ عَنْ
الْقَضَاءِ .

وَيُرَوَّى أَنَّ الْحَسَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ الثَّقَفِيَّ ، قَالَ لِيَحْيَى : أَسْمَعْنِي الْحَنُ ؟
فَقَالَ : الْأَمْرُ أَفْصَحُ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَلَحَّ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : نَعَمْ ! فَقَالَ لَهُ : فِي أَيِّ
شَيْءٍ ؟ فَقَالَ : فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ : ذَلِكَ أَشْنَعُ لَهُ ؛ فَمَا هُوَ ؟ قَالَ :
قَرَأْتُ : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ

ثم خَلَفَ هؤلاء عبدُ الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ^(٨) ،
وأبو عمرو بن العلاء .

وأموالٌ اقْتَرَقْتُمُوهَا وَتَحَارَةً تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ
إِلَيْكُمْ) التوبة / ٩ ؛ فرفعت (أحب) والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر
(كان) . فقال الحجاج ليحيى : لَا تُسَاكِنِي بَيْلِدٌ ، أنا فيه ؛ ونفاه إلى
خراسان ، وبها يزيد بن المهلب . .

وكتب يزيد إلى الحجاج : إِنَّا لَقِينَا الْعَنُوءَ ، فَمِنْحْنَا اللَّهُ أَكْثَافَهُمْ ، فَأَسْرَنَا
طَائِفَةً وَقَتَلْنَا طَائِفَةً ، وَاضْطَرَرَّنَاهُ إِلَى عُرْغُرَةِ الْجَبَلِ ، وَغَنَ بِحَضِيضِهِ ، وَأَثْنَاءَ
الْأَنْهَارِ . فقال الحجاج : ما لابن المهلب ولِهذا الكلام ١٩ حَسَنًا لَهُ ، فَقِيلَ
لَهُ : إِنْ يَجِيءُ بِنَ عَمْرٍ عِنْدَهُ ، فَقَالَ : فَذَاكَ إِذَا .

ومات يحيى بن عمر بخراسان سنة تسع وعشرين ومائة ، في أيام مروان
ابن محمد (ت ١٣٢ هـ) .

٦ — كان عطاء على شرط أبيه بالبصرة ، ثم بَعَجَ العربية ؛ أي فتح أبوابها ،
وتوسّع في وضع مسائلها . ولا نعلم شيئاً عن سنة وفاته .

٧ — كان أبو حرب بطلاً شجاعاً ، وتوفي سنة ١٠٩ من الهجرة .

٨ — عيسى بن عمر النخعي ، وكنيته أبو سليمان (ت ١٤٩ هـ) ، نُزِلَ
في تقييف فُتْسِبَ إِلَيْهِمْ ، وهو مولى خالد بن الوليد المخزومي . وهو ثقة
عالمٌ بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة . وكان عيسى فصيحاً
يتقن في كلامه ، وَيَعْدِلُ عن سهل الألفاظ إلى الوحشي والغريب .

وصنّف عيسى كتابين في النحو ، يُسَمَّى أحدهما (الجامع) ، والآخر
(الإكمال) وفيهما يقول الخليل ، وكان الخليل قد أخذ عنه :

ثم خَلَفَهُم الخليلُ بن أحمد ، ففَاقَ مَنْ قَبْلَهُ ، ولم يُدْرِكْهُ أَحَدٌ بعده ؛ أخذَ عن عيسى ، وتَخَرَّجَ بابن العلاء ، ثم أخذَ عنه سيبويه ، وجمَعَ العلومَ التي استفادها منه في كتابه ، فجاء كتابه أحسنَ من كل كتاب صُنِفَ فيه .

وأما الكسائي فقد خَدَمَ أبا عمرو بن العلاء نَحْوًا من سبعِ عشرة سنةً ، لكنه ؛ لاختلاطه بأعراب الأُبلَّة^(١) ، فَسَدَ علمُه ، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش ، وهو مع ذلك إمام الكوفيين . وما ظنُّكَ برجلٍ غلامُه الفراءُ ؟

ثم صار الناسُ بعد ذلك فرقتين : أَبْصَرِيًّا وَكُوفِيًّا . انتهى .

وقال ثعلب في (أماليه) :

" قال أبو المِنْهَالِ : أئمةُ البصرة في النحو في النحو وكلام العرب ثلاثة : أبو عمرو بن العلاء ، وهو أول مَنْ وَضَعَ أبوابَ النحو ، ويونس بن حبيب ، وأبو زيد الأنصاري ، وهو أوثقُ هؤلاء كُلِّهِمْ ، وأكثرُهم سَمَاعًا من فَصَحَاءِ العرب ؛ سَمِعْتُهُ يقول : ما

ذَقَبَ النحوُ جميعًا كُلَّهُ غيرَ ما أَخَذَتْ عيسى بنُ عُمرٍ

ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ | فَهَما للناسِ شمسٌ وقمرٌ

ويقول بعض القدماء عن الكتّابين : " وهذان الكتابان لم تُرْهَما ، ولم تُرَ أَحَدًا ذكر أنه رآهما " .

١ — بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى ، في زواية الخليج الذي يدخل منه إلى البصرة ، وهي أقدم من البصرة .

أقول : قالت العربُ إلا إذا سَمِعَتْهُ من عَجَزِ هَوَازِن ^(١) . وفي رواية
أخرى : إلا إذا سَمِعَتْهُ من هَوْلَاء : بكر بن هَوَازِن ، وبني كلاب ،
وبني هلال ، أو من عالية السَّافِلَةِ ^(٢) ، أو من سافلة العالية ، وإلا
لم أقُلْ : قالت العربُ " .

* * *

-
- ١ — العَجَزُ من كل شيء مُؤَخَّرُهُ . وهوازن : القبيلة المشهورة .
٢ — العالية : ما فوق نجد إلى أرض تِهَامَةٍ ، إلى ما وراء مكة المكرمة وما
والاها . والسافلة : ما نَزَلَ عن نجد كذلك .

[المسألة] الثانية

[شرط المستنبط]

شرطُ المُسْتَنْبَطِ لشيءٍ من مسائل هذا العلم ، المُرتَقِي عن رُبَّةِ التقليد أن يكون عالِمًا بِلُغَةِ الْعَرَبِ ، مُحِيطًا بِكَلَامِهَا ، مُطَّلَعًا عَلَى نَثَرِهَا وَنَظْمِهَا ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ الرَّجُوعُ إِلَى الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ ^(١) فِي اللُّغَاتِ وَالْأَبْنِيَةِ ، وَإِلَى الدَّوَاوِينِ الْجَامِعَةِ لِأَشْعَارِ الْعَرَبِ ، وَأَنْ يَكُونَ عَصِيرًا بِصَحَّةِ نَسْبَةِ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ ؛ لَعَلَّا يُدَلَّسَ عَلَيْهِ شَعْرٌ مُؤَلَّدٌ ، أَوْ مَصْنُوعٌ ، عَالِمًا بِأَحْوَالِ الرِّوَاةِ ؛ لِيَعْلَمَ الْمَقْبُولَ رَوَايَتَهُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ ؛ كَيْلَا يُخَرِّقَ ، وَبِالْخِلَافِ ؛ كَيْلَا يُحَدِّثَ قَوْلًا زَائِدًا عَارِقًا ، إِذَا قُلْنَا بِامْتِنَاعِ ذَلِكَ .

* * *

١ — فِي بَعْضِ النُّسخِ (النَّظَرُ إِلَى الْكُتُبِ) . وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ ، وَكُتِبُ اللُّغَاتِ غَيْرُ مَعْصُورَةٍ ، وَكَانَ الْمُرَادُ مِنْهَا مَا يَعْمُ النَّحْوُ وَاللُّغَةُ ، وَكَذَلِكَ الْأَبْنِيَةُ .

[المسألة الثالثة]

[طريقة ابن مالك في النحو]

لابن مالك في النحو طريقة سَلَكَهَا بين طريقي البصريين والكوفيين ؛ فإن مذهب الكوفيين القياسُ على الشاذِّ ، ومذهب البصريين اتباعُ التأويلات البعيدة التي خَالَفَهَا الظاهرُ .

وابنُ مالك يُعَلِّمُ ^(١) بوقوع ذلك من غير حُكْمٍ عليه بقياس ، ولا تأويل ؛ بل يقول : إنه شاذٌّ ، أو ضرورة ، كقوله في التمييز :
والفعلُ ذو التصريف نَزَرًا سُبَقًا ^(٢)

١ — أي يُخَبِّرُ في كُتُبِهِ عن الأقول ، من الإعلام ؛ أي الإخبار .

٢ — قال ابن مالك في الألفية :

وعامِلَ التَّمْيِيزِ قَدْ تَمَّ مُطْلَقًا والفعلُ ذو التصريف نَزَرًا سُبَقًا

وقال ابن عقيل شارحًا : " مذهب سيويه — رحمه الله — أنه لا يجوز تقلدُ التمييز على عامله ، سواء كان متصرفًا ، أو غير متصرف ؛ فلا تقول : نَفَسًا طَابَ زَيْدٌ ، ولا : عندي درهمًا عشرون . وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف ؛ فتقول : نَفَسًا طَابَ زَيْدٌ ، وشيئًا اشتعلَ رأسي ومنه قول المخبل السعدي ، أو أعشى همدان ، أو قيس بن الملوح العامري :
أَتَهَجَّرُ لِيَلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وما كان نَفَسًا بِالْفِرَاقِ نَطِيبُ
وقول الشاعر :

ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما ارْعَوَيْتُ وَشِيئًا رَأْسِي اشْتِعْلَا
ووافقهم ابن مالك في غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله في هذا الكتاب قليلًا " . شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٩٣ — ٢٩٤ .

وقوله في مَدِّ المقصور :

والعَكْسُ في شعرٍ يَقَعُ^(١)

قال ابن هشام : وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسنُ
الطريقتين .

* * *

١ — قال ابن مالك :

وقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُتَّحَمٌ عليه ، والعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قال ابن عقيل : " لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قَصْرِ الممدود
للضرورة . واختلف في جواز مَدِّ المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ،
وذهب الكوفيون إلى الجواز " . شرح ابن عقيل : ١٠٢ / ٤ .

[المسألة الرابعة]

[تَرْكُ الْقِيَاسِ بِالسَّمَاعِ]

قال في (الخصائص) ^(١) :

" إذا أدَّكَ القياسُ إلى شيء ما ^(٢) ، ثم سَمِعْتَ العربَ قد
نُطِّقَتْ فيه بشيءٍ آخر ^(٣) على قياس غيره ، فدَع ما كُنْتَ عليه ^(٤)
إلى ما هُم عليه . انتهى .
وهذا يُشَبِّهُهُ من أصول الفقه نَقْضُ الاجتهاد ^(٥) ، إذا بَانَ النصُّ
بمُخْلَافِهِ .

* * *

١ — الخصائص : ١ / ١٢٥ .

٢ — إلى شيء ما : إلى حُكْمٍ من الأحكام ، أي حُكْمٍ كان .

٣ — بشيءٍ آخر ؛ أي بخلاف ما حَكَمْتَ بِهِ ، بناءً على القياس .

٤ — أي : اترك رأيك ؛ لفلا تقيسَ في مقابلة النص .

٥ — نقضُ الاجتهاد ؛ أي الرجوع إلى النص ، ولذلك ثَبَتَ عن كل من
الأئمة الأربعة : " إذا قلتُ قولاً ، وصَحَّ الحديثُ بمُخْلَافِهِ ، فَالْطُّمُوا بقولي
الجلدارَ ، وَخُذُوا بالحديثِ " . وقال الإمام أبو حنيفة : " لم تَزَلِ الناسُ في صلاح
ما دامَ فيهم مَنْ يطلبُ الحديثَ ؛ فإذا طلبوا العِلْمَ بلا حديثٍ فَسَدُوا " . وقال
أيضاً : " إياكم والقولُ في دينِ الله تعالى بالرأي ، وعليكم باتِّباعِ السُّنَّةِ ،
فَمَنْ خَرَجَ عنها ضَلَّ " . وقال الإمام الشافعي : " أيُّ سماءٍ تُظِلُّني ، وأيُّ
أرضٍ تُعَلِّني إذا رَوَيْتُ عن النبي ﷺ حديثاً ، وقلتُ بغيره " .

الفهارس

؛

5

فهرس آيات القرآن الكريم

- (الحمد لله) الفاتحة / ٢ ، ص ٢٦١
— (وإذا أظلم عليهم قاموا) البقرة / ٢٠ ، ص ١٤٥
— (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) البقرة / ٢٩ ، ص ٣٧٤

- (وعلم آدم الأسماء كلها) البقرة / ٣١ ، ص ٢٦ و ٢٨
— (فليستحيوا لي وليؤمنوا بي) البقرة / ١٨٦ ، ص ٨٢
— (اسكن أنت وزوجك الجنة) البقرة / ٣٥ ، ص ٢٩٠
— (أن يأتيكم التابوت) البقرة / ٢٤٨ ، ص ٨٨
— (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً) آل عمران / ١٦٩
ص ٢٣٢

- (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) النساء / ١ ، ص ٨١
— (فيما نقضهم ميثاقهم) النساء / ١٥٥ ، ص ٣٠٠
— (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) النساء / ١٦٣ ، ص ٨٤
— (فيما نقضهم ميثاقهم) المائدة / ١٣ ، ص ٣٠٠
— (عسى الله أن يأتي بالفتح) المائدة / ٥٢ ، ص ١١٢
— (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) المائدة / ٦٩ ، ص ٨٤

- (ثم عموا وصموا كثير منهم) المائدة / ٧١ ، ص ٩٨
— (ونعلم أن قد صدقتنا) المائدة / ١١٣ ، ص ٢٨١

- (الله أعلم حيث يجعل رسالته) الأنعام / ١٢٤ ، ص ٩٦
- (وما ربك بغافل عما يعملون) الأنعام / ١٣٢ ، ص ٣٧٢
- (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)
الأنعام / ١٣٧ ، ص ١٧ و ٨١
- (هلم شهداءكم) الأنعام / ١٥٠ ، ص ٣٠٢
- (وأن عسى أن يكون قد اقترب للناس أجلهم) الأعراف /
١٨٥ ، ص ٢٨١
- (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم) الأنفال / ٢٥ ، ص
٢٣٢
- (والركب أسفل منكم) الأنفال / ٤٢ ، ص ٣٨٠
- (وإن أحد من المشركين) التوبة / ٦ ، ص ٣٣٧
- (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم
وأموال اقترفتوها وتجارة نخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب
إليكم) التوبة / ٩ ، ص ٤٣٦
- (وبأبى الله إلا أن يتم نوره) التوبة / ٣٢ ، ص ٧٦
- (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون)
يونس / ٥٨ ، ص ٧٦
- (ما هذا بشراً) يوسف / ١٦ ، ص ١٦ و ١٢٩
- (حتى حين) يوسف / ٣٥ ، ص ٨٧

— (جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم) الرعد / ٢٣ ،
ص ٢٩٠

— (لم يك) النحل / ١٢٠ ، ص ٢٦٣

— (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) الكهف / ١٨ ، ص ٣٨٣

— (أسمع بهم وأبصر) مريم / ٢٨ ، ص ٢٣٢

— (إن هذان لساحران) طه / ٦٣ ، ص ٨٣ و ٨٧

— (وأسروا النجوى الذين ظلموا) الأنبياء / ٣ ، ص ٩٨

— (ثم ليقطع) الحج / ١٥ ، ص ٨٢

— (ثم ليقضوا) الحج / ٢٩ ، ص ٨٢

— (عما قليل) المؤمنون / ٤٠ ، ص ٣٠٠

— (ولنحمل خطاياكم) العنكبوت / ١٢ ، ص ٧٧

— (هلم إلينا) الأحزاب / ١٨ ، ص ٣٠٢

— (لولا أنتم لكنا مؤمنين) سبأ / ٣١ ، ص ١٩٩ و ٢٠٠

— (ولا الليل سابق النهار) يس / ٤٠ ، ص ٣١١

— (وما ربك بظلام للعبيد) فصلت / ٤٦ ، ص ٣٧٢

— (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم)

الزخرف / ٨٤ ، ص ٧٨

— (ألقيا في جهنم) ق / ٢٤ ، ص ٢٩٢

— (والسماء ذات الحجب) الذاريات / ٧ ، ص ١٤٣

— (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) النجم / ٣٩

- (ما هن أمهاتهم) المجادلة / ٢ ، ص ١٢٩
- (استحوذ عليهم الشيطان) المجادلة / ١٩ ، ص ١٦ و ٧٦ و ٢٦٤ و ٤٠٥
- (وكانت من القانتين) التحريم / ١٢ ، ص ٢٦٣
- (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) القلم / ٢ ، ص ٣٧٢
- (مما خطيئاتهم) نوح / ٢٥ ، ص ٣٠٠
- (وأن لو استقاموا على الطريقة) الجن / ١٦ ، ص ٢٨١
- (علم أن سيكون منكم مرضى) الزمل / ٢٠ ، ص ٢٨١
- (على أن يحيي الموتى) القيامة / ٤٠ ، ص ٢٢٥
- (وإذا الرسل أقتت) المرسلات / ١١ ، ص ٢٧١
- (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) البلد / ٥ ، ص ٢٨١
- (أيحسب أن لم يره أحد) البلد / ٧ ، ص ٢٨١
- (ما ودعك ربك وما قلى) الضحى / ٣ ، ص ١١١ و ٢١٥
- (ألم نشرح لك صدرك) الشرح / ١ ، ص ١٨١
- (ألم تر كيف ربك بأصحاب الفيل) الفيل / ١ ، ص ٢٦٧
- (إنا أعطيناك الكوثر) الكوثر / ١ ، ص ٤٢٦

* * *

فهرس الأحاديث الشريفة

- ص ٣ : كل خطبة ليس فيها تشهد ، فهي كاليد الجذماء .
- ص ٥٤ : ارجعن مأزورات غير مأجورات .
- ص ٩٢ : زوجنكها بما معك من القرآن .
- ص ٩٢ : ملكنكها بما معك .
- ص ٩٢ : نخذها بما معك .
- ص ٩٦ : ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم .
- ص ٩٧ : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .
- ص ٩٩ : إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ؛ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .
- ص ٩٩ : كاد الفقر أن يكون كفراً .
- ص ١١١ : اتركوا الترك ما تركوكم، وذروا الحبشة ما وذروكم.
- ص ١١١ : دعوا الحبشة ما ودعوكم ، واتركوا الترك ما تركوكم .
- ص ١١١ : لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات ، أو ليختمن الله على قلوبهم .
- ص ١٣٢ : أرشدوا أخاكم فقد ضل .
- ص ١٨٨ : أمتي لا تجتمع على ضلالة .
- ص ٢٦٥ : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أي البقاع خير ؟

- ص ٣١٣ : أتى قوم من العرب النبي ﷺ ، فقال : مَنْ أَنْتُمْ ؟
 فقالوا : نحن بنو غيان ، فقال : بل أَنْتُمْ بنو رشدان .
- ص ٣٨٠ : أَرَأَيْتَ لو وضعها في حرام .
- ص ٤٠٠ : نَزَلَ القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف .
- ص ٤٢٦ : لا مانع لما أَنْطِيت ، ولا منطى لما منعت .

* * *

الأمثال والأقوال والآثار

- ص ١٧ : خرق الثوب المسمار .
- ص ٩٣ : إن قلت لكم : إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني
إنما هو المعنى .
- ص ٩٦ : أكلوني البراغيث ؛
- ص ١٢١ : كان الشعر علم قوم ، ولم يكن لهم علم أصبح منه .
- ص ١٢٢ : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله
- ص ١٢٢ : لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً
- ص ١٧٤ : ما قيس على كلام العرب ؛ فهو من كلامهم .
- ص ١٩٠ : هذا جحر ضب خرب .
- ص ٢٨٤ : ما جاء حاجتك .
- ص ٢٨٤ : عسى الغوير أبوساً .
- ص ٣١٠ : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب
- ص ٣١٢ : اللهم ضبعا وذئبا .
- ص ٤٢٩ : نحن نأخذ اللغة من حوشة الضباب

* * *

فهرس أبيات الشعر (١)

- ١٥١
- قد علمت أنخت بني السعلاء
وعلمت ذاك مع الحراء
أن نعم مأكولاً على الخواء
يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللحاء
- ٣٤٩ سيفيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء
٩٧ ولكن دهاني أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه
١٤٥ هما أظلما حالي ثمت أحليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب
١٤٧ وما كل ذي لب بموتيك نصحه وما كل موت نصحه بليب
١٩٤ وجاء في شعر الفرزدق العجب خير (ما) مقدماً قد انتصب
وهو ثممي فكيف ينصبه ؟ ورفع في كل حال مذهبه
- ٢٢٤
- إن الدبي فوق المنون دبا
وهبت الريح بمور هبا
تترك ما أبقى الدبا سببا
- ٢٣١ يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب
٢١٤ لا تعرضن على الرواة قصيدة ما لم تكن بالغت في تهذيبها
٢٤٦ غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاء بان أو كربا

- ٣٤٥ أنا أبو دهل وهب لوهب من جمع والعز فيهم والحسب
 ٤٤٠ أتتهجر ليلى بالفراق حببها وما كان تقصاً بالفراق تطيب
 ٥٥ فتستريح النفس من زفرائها
 ٢٢٤ الله نجحك بكفي مسلمت
 ١٩٩ أومت بعينها من اليهودج لولاك في ذا العام لم أحجج
 ٥٦ أريد صلاحها وتريد قتلي وشتا بين قتلي والصلاح
 ١٥٠ يلوموني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعמיד
 ٢٣١ ورج الفقى للخير ما إن رأته على السن خيراً لا يزال يزيد
 ٣٠١ قالت ألا ليتما هذا الحما لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
 ٢٣٤ أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
 ٤٣٥ لقد كان في معدان والفيل زاجر لعنسة الرواي علي القصائد
 ٥٧ وأني حيشا يثني الهوى بصري من حيث ما سلخوا أدنو فأنظور
 ٩٨ رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالحدود النواضر
 ١٤٨ والآن اقصر عن سمية باطلي وأشار بالوجل على مشير
 ١٤٨ على الغزلى مني السلام فرما لهوت بها في ظل مخضرة زهر
 ١٨١ أبيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر
 ١٨٢ في أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر
 ١٩٣ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
 ٢١٠ له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير
 ٢٢٧ بالبائع الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير

٢٢٧ وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك هيلو

٢٣٥ يا أميلح غزلًا شدن لنا من هوليائككن الضال والسمير

٣١٤ لها بشر مثل الحرير ومنطق رخييم الخواشي لا هراء ولا نزر

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألأباب ما تفعل الخمر

٣٤١ وكحل العينين بالعواور

٣٤٥ طلب الأرازق بالكثائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور

٣٥٢ فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر

٣٧٢ لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر

٤٣٧ ذهب النحو جميعًا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

٢٠٩ اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

٢٢١ ورمل كأوراك العذارى قطعته إذا ألبسته المظلمات الخنادس

٢٤١ تقاعس العز بنا فاقعنسنا

١٥٥ يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض

٣٤٧ ومن ولدوا عامرًا ذو الطول وذو العرض

٤٩ يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

٥٤ أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

١١١ مل أميري ما الذي غيره عن وصالي اليوم حتى ودعه

١٤٩ أردت لكيمًا أن تطير بقربي فتركها شئنا بيضاء بلقع

يا ليت أيام الصبا رواجعا	١٨٢
وبه في كل علم ينتفع	٢٠٤
ليت شعري عن خليلي ما الذي	٢١٥
غاله في الحب حتى ودعه	
ترافع العز بنا فارفنعنا	٢٤١
وجاوزته إلى ما تستطيع	٢٤٣
إذا لم تستطع شيئاً فدعه	
أيدي جوار يتعاطين الورق	٢٢٦
كأن أيديهن بالقاع القرق	
ولا ترضاها ولا تملق	٢٢٦
إذا العجوز غضبت فطلق	
ولا نسأل الأقوام عقد الميثاق	٣٩٢
حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا	
سلم على المولى البهاء وصف له	٢٧٥
شوقي إليه وأني مملوكة	
يلوموني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل	٩٨
هلك الفرزدق بعدما جدعته	١٠٧
ليت الفرزدق كان عاش قليلا	
أعاشني بعدك وإد مبقل	١١١
ولا أرض أبقل إبقالها	١٦١
فلا مزنة ودقت ودقها	
كأن مهواها على الكلكل	٢٢٤
الحمد لله الوهوب المحزل	٣١٧
يرى لها من أمن وأشل	٣١٧
تسمع من شذائنها عواولا	٣٤٠
بجنين يوم تواكل الأبطال	٣٤٥
نصروا نبيهم وشدوا أزره	
بها يقتدنا الخرد الخدالا	٣٤٨
وقد نغنى بها ونرى عصوراً	
رسم دار وقفت في طلله	٣٥١
كدت أقضي الحياة من جلله	

٣٥٦ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

٣٦٠ وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

٣٦٥ رأى الأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولا

٤٤٠ ضيعت حزمي في إبعادي الأمل

وما ارعويت وشيئا رأسي اشتعلا

٥٩ فيه الرماح وفيه كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام

٦٤ إني إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهما يا اللهما

٩٨ تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

١١٢ و١٥٢ أكثر في العذل ملحا دائما لا تعذلي إني عسيت صائما

٢٢٥ فقمتم للطيف مرتاعا فأرقني فقلت أهي سرت أم عادتي حلم

٢٣٢ إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

٣٩٠ صددت فأطولت الصدود وقلما

وصال على طول الصدود يدوم

٤٣٣ قد كان أخذهم في النحو يعجبني

حتى تعاطوا كلام الزنج والروم

٥٩ درس المنا بمتالع فأبان فتقادت بالحبس والسوبان

١١٨ أعرف منها الأنف والعينانا ومنخرين أشبهها ظبيانا

١١٩ وثلاثا ورباعا وحماسا فاطعنا

وسداسا وسباعا وثمانا فاجتلدنا

وتساعا وعشارا فأصبنا وأصبنا

٢٩١ فأصبحت كتيًّا وأصبحت عاجنًا

وشر خصال المرء كنت وعاجن

٥٨ ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي

٥٨ كأني بفتحاء الجناحين لقوة صيود من العقبان طأطأت شيمالي

٥٤ ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

٦٢ كأنك تنوين ، وأني إضافة فحيث تراني لا تحل مكاني

١٣٧ وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل وادبها

١٩٩ وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قلة النيق منهوي

٢٢٥ ومن يتق فإن الله معه ورزق الله موتاب وغادي

٢٣٢ ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

٢٥٠ مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمى لتركي

ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوي

٣١٣ فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

٣٦٨ كأني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكاني

٣٩٨ ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

٤١٨ قالوا فلان عالم فاضل فأكرموه فوق ما يرتضي

فقلت لما لم يكن ذا تقى تعارض المانع والمقتضى

* * *

فهرس الأعلام

- إبراهيم بن هرمة ١٤٨
ابن أبي إسحاق (عبد الله) ٣١٣
ابن أبي حاتم (أبو محمد) ٢٦
أحمد بن حنبل ١٠٨
أحمد بن غالب ١٠٨
ابن أحرر الباهلي ١٧٣ ، ١٧٥
الأحفش (سعيد بن مسعدة) ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٧ ،
٤٢٣
الأحفش (عبد الحميد بن عبد المجيد) ٣١
الأحفش (علي بن سليمان) ٣١
أبو الأسود الدؤلي ١١١ ، ٤٣١ ، ٤٣٢
ابن أشته ٨٦
الأشعري (أبو الحسن) ٢٥
الأصبهاني ١٧٥
الأصمعي ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٧٤
ابن الأعرابي ١٨٤
الأعلم الشتمري ٤٨
امرؤ القيس ٥٤ ، ٥٨ ، ١٠٦
أمية بن أبي الصلت ٦٤

ابن الأنباري (الكمال) ٨ ، ١٤ ، ١٨ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٤٩ ،
١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٤٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،
٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٨ ،
٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٤ ،
٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ،
٤٠٣ ، ٤١٤

الأندلسي ٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٤٢٩

ابن أبي إسحاق ٣١٣ ، ٣١٤

البخاري ٩٤

بدر الدين بن جماعة ٩٤

البزاز ٩٩

بشار بن برد ١٤٧

أبو البقاء العكبري ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٣٢١

أبو بكر بن الأنباري ١٨٤

التاج بن مكتوم ٢٥٧ ، ٢٦٥

أبو تمام (حبيب بن أوس) ١٤٥

ابن تيمية ٨٧

ثعلب ١٤٨ ، ٤٣٧

جرير ١٠٦

ابن الجزري ٧٥

الجزولي ٢٣٦

أبو جعفر الصفار ٣٧٣

جعفر بن محمد ١٠٨ ، ١٢١

الجليس ٩٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٧

جميل بن معمر العنزي ٥٦

ابن حني ٦ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ،

٣٣ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ،

١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٧٣ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٤٠ ، ٢٥١ ،

٢٦٨ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٣٩ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠

الجواليقي (أبو منصور) ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠

الجوهري ٢٣٥

ابن الحاج ٢٣

حازم القرطاجني ٥٦

أبو حرب بن أبي الأسود ٤٣٣

الحريدي ١١٩

الخطيبة ٥٩

حماد الراوية ١٢٣

حمزة ٧٩ ، ٨١

أبو حنيفة ٣٦٥

أبو حيان ٤٥ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ،

١٦٠ ، ٢٣٠ ، ٣٧١ ، ٤٠١ ، ٤١٠

ابن عروف ٩٥

ابن الخشاب ١٩١

الخضراوي ٢٢ ، ٤٤ ، ٦٧ ، ٣٨٩

ابن خلدون ٧

خلف الأحمر ١١٩

الخليل بن أحمد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٩١ ، ١٥٤ ، ١٨٨ ، ٢٤١ ،

٣٠٩ ، ٣٠٧

ابن دريد ١٨٤

رؤبة ١٢٦ ، ١٧٤

زكريا بن يحيى الساجي ١٠٨

الزحشري ٧٩ ، ٣٧٢

زهير بن أبي سلمى ٤٨ ، ١٠٦ ، ٢١٣

أبو زيد الأنصاري ١١٧ ، ١٨٤

ابن السراج ٢٤ ، ١٥٥ ، ٢٤٤ ، ٢٦٧

سفيان الثوري ٩٣

السهيلى ٩٩

سيويه ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٩١ ، ١١٧ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٨٩ ،

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٥٢ ، ٣١٢

ابن سيرين ١٢١
 الشافعي ١٠٨
 ابن شاذان ١٠٨
 ابن الصائغ ٢٦٦
 ابن الضائع ٩٥
 ابن الطراوة ٧١
 طرفة بن العبد ٣٩٨
 الطرماح ١٠٦
 عاصم ٧٩
 ابن عامر ٧٩ ، ٨١
 ابن عباس ٢٦
 عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر ٨٧
 عبد الواحد الطوايح ١٥٢
 أبو عبيد القاسم بن سلام ٨٥
 عبيد الله بن قيس الرقيات ٩٧
 العجاج ١٢٦ ، ١٧٤
 عروة بن الزبير ٨٢
 عز الدين بن عبد السلام ١١٥
 ابن عصفور ٢٢ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٢٨٠ ، ٤٠٢
 عضد الدولة ٣٢٠

عطاء بن أبي الأسود ٤٣٣

أبو علي الفارسي ٢٧ ، ٣٣ ، ١٥٩ ، ٢١١ ، ٢٤٠ ، ٣٢٠ ،

٤٢٤ ، ٣٧٢

علي بن مبارك الأحمر ٩١

عمارة بن عقيل ٣١١

عمر بن الحسن الحراني ١٠٨

أبو عمرو بن العلاء ٩١ ، ١٢٢ ، ١٥٩ ، ١٨٨ ، ٣١٠ ، ٤٣٦ ،

عنيسة الفيل ٤٣٣

ابن عون ١٢١

عيسى بن عمر ٩١

الغزي ٢٤ ، ٩٦

الفارابي ١٠٠

الفخر الرازي ١٦٣ ، ٤٣٢

الفراء ٩١ ، ٤٢٥

الفرحان ٢١

الفرزدق ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ،

الفضل بن الحباب ١٢١

ابن فلاح ٣٢٢

أبو القاسم الزجاجي ٣٠٤ ، ٣٠٩

القراقي ١٧٦

الكسائي ٩١

ليبد بن ربيعة ٥٨

المازني ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٣٩ ، ٣٨٦

مالك بن أنس ١٧٧

ابن مالك ٦٠ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ،

٣٧٦ ، ٤٤٠

المبرد ٧٩ ، ١٧٠ ، ١٨٩ ، ٣٣١

محمد بن أحمد المروزي ١٠٨

محمد بن عبد الله العتي ٩٨

المختار بن أبي عبيد ١٢٣

المرزباني ١١٧ ، ١٤٧

مروان بن أبي حفصة ٢١٣

مسلم ٩٤

معاذ السهراء ٤٣٢

المفضل بن سلمة ٣٩٨

أبو المنهال ٤٣٧

ميمون الأقرن ٤٣٣

ابن النحاس ٤٩ ، ١١٨ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١

النعمان بن المنذر ١٢٣

النهرواني (القاضي أبو الفرج) ٧٦

ابن هشام ١١٣ ، ١٥١ ، ١٦١

هشام الضرير ٩١

يحيى بن يعمر ٤٣٣

يونس بن حبيب ١٥٤ ، ١٩٦ ، ٤٣٧

* * *

مصادر التحقيق

يستظم هذا الثُبْتُ المصادر التي انتفعنا بها في تحقيق هذا الكتاب ، وهي منسوقة على الترتيب السهائي لعنواناتها.

— الإتقان في علوم القرآن للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، الطبعة الثالثة ، الحلبي ، مصر ، ١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م .

— أساس البلاغة ، تأليف الإمام جابر الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ — ٥٣٨ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

— إصلاح المنطق ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (١٨٦ — ٢٤٤ هـ) ، تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، ذخائر العرب ، العدد (٣) ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٠ م .

— الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .

— الأضداد لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ — ٣٢٨ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دولة الكويت ، ١٩٦٠ م .

— إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تأليف إمام اللغة والأدب أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالَوَيْه (ت ٣٧٠ هـ) ، غني بتصحيحه وإخراجة الأستاذ عبد الرحيم عمود ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٠ هـ — ١٩٤١ م .

— إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله
ابن الحسين العسكري (٥٣٨ — ٦١٦ هـ) ، حققه الدكتور عبد الإله
نبهان ، طبعة دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م .

— الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، حيدر آباد ، الهند ،
الطبعة الثانية ، ١٣٥٩ هـ .

— الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي
البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ —
٥٧٧ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،
بيروت ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

— الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
الزجاجي (ت ٣٣٧ ، أو ٣٤٠ هـ) ، حققه الدكتور مازن المبارك ،
طبعة دار النفائس ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

— البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله
الزركشي (٧٤٥ — ٧٩٤ هـ) ، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم
طبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٦ هـ — ١٩٥٧ م .

— بُغْيَةُ الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، حققه محمد أبو
الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

— البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق
الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٨٩
هـ — ١٩٦٩ م .

— تأويل مُشْكِل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مُسْلِم بن قتيبة (٢١٣ —
٢٧٦ هـ) ، شرحه ونشره الشيخ السيد أحمد صقر ، دار التراث ،
القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م .

— التبيان في إعراب القرآن ، وهو إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

— تحصيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب ، في علم مجازات العرب ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشتمري (٤١٠ — ٤٧٦ هـ) ، مطبوع على هامش (الكتاب) ، طبعة بولاق ، ١٣١٦ هـ .

— الحَنَى الداني في حروف المعاني ، صنعة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي السُّرَّادي (ت ٧٤٩ هـ) ، حققه الأستاذان فخر الدين قباوة ومحمد ندم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .

— حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، طبعة عيسى البابي الحلبي . مصر .

— السُّحُجَّة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨ — ٣٧٧ هـ) ، حققه الأستاذة علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلي ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

— خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ — ١٠٩٣ هـ) ، حققه وشرحه الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

— الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، حققه الأستاذ محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧١ / ١٣٧٦ هـ — ١٩٥٦ / ١٩٥٢ م .

— الردُّ على النحلة ، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن
مضاء اللحسي ، المعروف بابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، حققه
الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ م .

— الرسالة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن
شافع الهاشمي القرشي المظلي (٢٠٤ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ،
الطبعة الأولى ، الحلبي ، ١٣٥٨ هـ — ١٩٣٨ م .

— رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري (٣٦٣ — ٤٤٩ هـ) ، تحقيق
الدكتورة عائشة عبد الرحمن المعروفة بـ (بنت الشاطي) ، ذخائر العرب ،
العدد (٤) ، دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٧ م .

— الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري
(٢٧١ — ٣٢٨ هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ — ١٩٩٢ م .

— السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد
التميمي البغدادي (٢٤٥ — ٣٢٤ هـ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ،
دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م .

— سر صناعة الإعراب ، لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، حققه الدكتور
حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .

— شرح أبيات سيويه ، ألفه أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن
عبد الله بن المَرْزُبَان السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) ، حققه الدكتور محمد
علي الرّيح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ودار الفكر العربي بالقاهرة ،
الطبعة الأولى ، ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م .

— شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ،
طبعة عيسى البابي الحلبي .

— شرح قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العَقِيلِي المصري
الهمداني (٦٩٨ — ٧٦٩ هـ) ، على ألفية الإمام أبي عبد الله محمد جمال
الدين بن مالك (٦٠٠ — ٦٧٢ هـ) ، حققه الشيخ محمد محيي الدين
عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ، ١٤٠٥ هـ —
١٩٨٥ م .

— شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم
الأنباري (٢٧١ — ٣٢٨ هـ) ، حققه عبد السلام هارون ، ذخائر
العرب ، العدد (٣٥) ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠ هـ —
١٩٨٠ م .

— شرح قَطَرِ الثَّدْيِ وَبَلِّ الصَّبْغَى ، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال
الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي
الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م .

— شرح المفصل ، لموفق الدين أبو البقاء يعش بن علي بن يعش
النحوي (٥٥٦ — ٦٤٣ هـ) ، المطبعة النورية بمصر ، دون تحديد لسنة
النشر .

— شرح الملوكي في التصريف ، صنعة موفق الدين أبو البقاء يعش بن
علي ابن يعش النحوي (٥٥٦ — ٦٤٣ هـ) ، حققه الدكتور فخر الدين
قباوة ، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ —
١٩٨٨ م .

— الصاحبي في فقه اللغة وستن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن
فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق الشيخ السيد أحمد صقر ، طبع
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

— طبقات الشعراء ، للخليفة العباسي الذي لم يهنا بلقب الخليفة إلا يوماً
أو بعضَ يوم ، عبد الله بن المعتز بن التوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد
(٢٤٧ — ٢٩٦ هـ) ، تحقيق الأستاذ عبد الستار أحمد فراج ، ذخائر
العرب ، العدد (٢٠) ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦ م .

— طبقات فحول الشعراء ، تأليف أبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي
(١٣٩ — ٢٣١ هـ) ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، دار المعارف
مصر ، ١٩٥٢ م .

— طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي
الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) ، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ،
ذخائر العرب ، العدد (٥٠) ، طبعة دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢ هـ —
١٩٧٣ م .

— العمدة في صناعة الشعر ونقده ، تأليف أبي علي الحسن بن رشيق
القيرواني (ت ٤٦٣ هـ) ، غني بتصحيحه أحد كبار العلماء ، مطبعة
أمين هندية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م .

— الكافية في النحو للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر
المعروف بابن الحاجب (٥٧٠ — ٦٤٦ هـ) ، وشرحها للشيخ رضي
الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (٦٨٦ هـ) ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

— كتاب سيويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)
الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ، ببولاق مصر المحمية ، سنة ١٣١٦ هـ .
— الكتاب ، كتاب سيويه ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ م .

— الكشف عن حقائق التزويل ، وعيون التأويل ، في وجوه الأقاويل ،
لأبي القاسم محمود بن عمر الزعشمري (٤٦٧ — ٥٣٨ هـ) ، طبعة
عيسى الباي الحلبي ، ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٣ م .

— لسان العرب ، ألفه جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي
المصري المعروف بابن منظور (٦٣٠ — ٧١١ هـ) ، طبعة الدار المصرية
للتأليف والترجمة ، دون تحديد لسنة النشر .

— بحال ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ — ٢٩١ هـ)
(شرحه وحققه الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، ذخائر العرب ،
العدد (١) ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م .

— بحال العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، حققه الأستاذ عبد السلام
هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٢ م .

— مُحَمَّل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، حققه
الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ —
١٩٨٤ م .

— المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن حني ،
حققه الأساتذة علي النحدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح
إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٤١٥ هـ —
١٩٩٤ م .

— المُخَصَّص ، تأليف الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده
الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ) ، طبعة بولاق ، ١٣١٦ — ١٣٢١ هـ .

— المذكر والمؤث ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق
عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٠١ هـ —
١٩٨١ م .

- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) حققه الأساتذة محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البحايي ، الناشر عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٨ م .
- مُشكَل إعراب القرآن ، صنعة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ — ٤٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .
- معاني الحروف ، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرُمَاني النحوي (٢٩٦ — ٣٨٤ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٣ م .
- معاني القرآن ، لأبي زكرياء يحيى بن زهاد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاني ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني بتحقيق محمد علي النجار ، والجزء الثالث بتحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلي ومراجعة علي النجدي ناصف ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥ — ١٩٧٢ م .
- المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور موهوب ابن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (٤٦٥ — ٥٤٠ هـ) حققه وشرحه الشيخ أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ، مزودة منقحة ، ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م .
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، حققه الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت ، ١٤٢١ هـ — ٢٠٠٠ م .

— المفردات في غريب القرآن ، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، دون تحديد لسنة النشر .

— المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، طبعة دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، دون تحديد لسنة النشر .

— المُمْتَع في التصريف ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن أحمد المعروف بابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧ — ٦٦٩ هـ) ، حققه الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

— المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، المعروف بالمررد (٢١٠ — ٢٨٥ هـ) ، حققه الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة (١٣٨٥ — ١٣٨٨ هـ) .

— المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ، لابن حنن ، حققه الأستاذان إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة ، ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م .

— نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٠٨ — ٥٨١ هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

— نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار تحفة مصر للطباعة والنشر ، ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م .

— النكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلم الشتمري ، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، دولة الكويت ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

— الورقة ، لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح (ت ٢٦٩ هـ) ،
حققه الأستاذان عبد الوهاب عزام وعبد الستار أحمد فراج ، ذخائر العرب ،
العدد (٩) ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٢ هـ — ١٩٥٣ م .

* * *

فهرس موضوعات (الاقتراح)

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	١٢ — ٣
الكلام في المقدمات : فيها مسائل	٧٣ — ١٣
المسألة الأولى : في حد أصول النحو	١٩ — ١٣
المسألة الثانية : حدود النحو	٢٤ — ٢٠
المسألة الثالثة : حد اللغة	٣٤ — ٢٥
المسألة الرابعة : في مناسبة الألفاظ للمعاني	٤١ — ٣٥
المسألة الخامسة : الدلالات النحوية	٤٧ — ٤٢
المسألة السادسة : أقسام الحكم النحوي	٥٢ — ٤٨
المسألة السابعة : تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة	٦١ — ٥٣
المسألة الثامنة : تعلق الحكم بشيئين فأكثر	٦٦ — ٦٢
المسألة التاسعة : هل بين العربي والعجمي واسطة	٧٠ — ٦٧
المسألة العاشرة : أقسام الألفاظ	٧٣ — ٧١
الكتاب الأول : في السماع	١٨٦ — ٧٤
وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته	٧٨ — ٧٤
تنبيه : كان قوم يعيرون قراءات	٨٨ — ٧٩
فصل : الاستدلال بكلام الرسول ﷺ	٩٩ — ٨٩
فصل : القبائل التي نقلت عنها العربية	١٠٨ — ١٠٠

انقسام المسموع إلى مطرد وشاذ	١٠٩ — ١١٤
الاعتماد على أشعار الكفار من العرب	١١٥ — ١٢١
أحوال المسموع الفرد والاحتجاج به	١٢٠ — ١٢٨
اختلاف اللغات وكلها حجة	١٢٩ — ١٣٠
علة الامتناع الأخذ عن أهل المذبح	١٣١ — ١٣٣
في العربي الفصيح يتقل لسانه	١٣٤ — ١٣٦
في تداخل اللغات	١٣٧ — ١٤٣
لا يُحتج بكلام المولدين	١٤٤ — ١٤٦
فائدة : أول الشعراء المحدثين	١٤٧ — ١٤٩
لا يُحتج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله	١٤٩ — ١٥٣
هل يُقبل قول القائل : حدثني الثقة	١٥٤
طرح الشاذ ونحوه	١٥٥ — ١٥٧
متى يسوغ التأويل	١٥٨ — ١٥٩
إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال	١٦٠
رواية الأبيات على أوجه مختلفة	١٦١ — ١٦٢
فصل : معرفة اللغة فرض كفاية	١٦٣ — ١٧٨
خاتمة : النقل عن النفي	١٧٩
تنبيه : النقل عند ابن الأنباري	١٨٠ — ١٨٦
الكتاب الثاني : في الإجماع	١٨٧ — ٢٠٢
المراد به إجماع نخبة البلدين	١٨٧ — ١٩٢

مسألة : إجماع العرب حجة	١٩٣ — ١٩٤
فصل : في تركيب المذاهب	١٩٥ — ١٩٧
مسألة : جاء في الشعر لولاي ولولاك	١٩٨ — ٢٠٢
الكتاب الثالث : في القياس	٢٠٣ — ٣٧٣
هو حمل غير المنقول على المنقول	٢٠٣ — ٢٠٧
فصل : في أركان القياس	٢٠٨
الفصل الأول : في المقيس عليه	٢٠٩ — ٢٣٧
المسألة الأولى : من شرط المقيس عليه	٢٠٩ — ٢١٤
المسألة الثانية : لا يُقاس على الشاذ نطقاً	٢١٥
المسألة الثالثة : من شرط المقيس عليه	٢١٦ — ٢١٩
المسألة الرابعة : أقسام القياس	٢٢٠ — ٢٣٧
المسألة الخامسة : تعدد الأصول	٢٣٨
الفصل الثاني : في المقيس	٢٣٩ — ٢٤٤
الفصل الثالث : في الحكم	٢٤٥ — ٢٤٨
الفصل الرابع : في العلة	٢٤٩ — ٣٧٣
المسألة الأولى : أصول هذه الصناعة	٢٤٩ — ٢٥٥
المسألة الثانية : أقسام العلل	٢٥٦ — ٢٦٩
المسألة الثالثة : العلل الموجبة وغيرها	٢٧٠ — ٢٧٥
المسألة الرابعة : إثبات الحكم في محل النص	٢٧٦ — ٢٧٨
المسألة الخامسة : العلة البسيطة والمركبة	٢٧٩ — ٢٨١

المسألة السادسة : العلة موجبة للحكم	٢٨٢ — ٢٨٣
المسألة السابعة : التعليل بالعلة القاصرة	٢٨٤ — ٢٨٧
المسألة الثامنة : التعليل بعلتين	٢٨٨ — ٢٩٣
المسألة التاسعة : تعليل حكمين بعلة واحدة	٢٩٤ — ٢٩٦
المسألة العاشرة : في دور العلة	٢٩٧ — ٢٩٨
المسألة الحادية عشرة : تعارض العلل	٢٩٩ — ٣٠٢
المسألة الثانية عشرة : التعليل بالأمور العدمية	٣٠٣
خاتمة : القول في علل النحو	٣٠٤ — ٣٠٩
ذكر مسالك العلة	٣١٠ — ٣٣١
الإجماع	٣١٠
النص	٣١٠
الإيماء	٣١٣
السر والتقسيم	٣١٥
المناسبة	٣٢٣
الشبه	٣٢٥
الطرذ	٣٢٧
إلغاء الفارق	٣٣٠
ذكر القوادح في العلة	٣٣٢ — ٣٥٦
النقض	٣٣٢
تخلف العكس	٣٣٦

٣٣٨	عدم التأثير
٣٤٢	القول بالوجوب
٣٤٤	فساد الاعتبار
٣٥١	فساد الوضع
٣٥٣	المنع للعلة
٣٥٤	المطالبة بتصحيح العلة
٣٥٥	المعارضة
٣٥٨ — ٣٥٧	تنبيه : في ترتيب الأسئلة
٣٦٤ — ٣٥٩	تذنيب : في السؤال والجواب
٣٦٦ — ٣٦٥	مسألة : في الدور
٣٦٨ — ٣٦٧	مسألة : في اجتماع ضدين
٣٧٠ — ٣٦٩	مسألة : في التسلسل
٣٧١	مسألة : القياس جلي وخفي
٣٧٣ — ٣٧٢	خاتمة : اجتماع السماع والإجماع والقياس
٣٧٨ — ٣٧٤	الكتاب الرابع : في الاستصحاب
٣٩٥ — ٣٧٩	الكتاب الخامس : في أدلة شتى
٣٧٩	الاستدلال بالعكس
٣٨١	الاستدلال ببيان العلة
٣٨٣	الاستدلال بعدم الدليل
٣٨٤	الاستدلال بالأصول

٣٨٦	الاستدلال بعدم النظر
٣٨٩	الاستحسان
٣٩٤	الاستقراء
٣٩٥	الدليل المسمى بالباقي
٤٣٠ — ٣٩٦	الكتاب السادس : في التعارض والترجيح
٣٩٦	المسألة الأولى : إذا تعارض نقلان
٤٠٠	المسألة الثانية : تقوية لغة على أختها
٤٠٢	المسألة الثالثة : اللغة الضعيفة أقوى من الشاذ
٤٠٣	المسألة الرابعة : الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما
٤٠٥	المسألة الخامسة : في تعارض القياس والسماع
٤٠٧ ...	المسألة السادسة : تقدم كثرة الاستعمال على قوة القياس
٤٠٨	المسألة السابعة : معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر
٤١٠	المسألة الثامنة : تعارض الأصل والغالب
٤١٢	المسألة التاسعة : في تعارض أصليين
٤١٤	المسألة العاشرة : تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر
٤١٥	المسألة الحادية عشرة : في تعارض قبيحين
٤١٧	المسألة الثانية عشرة : المجمع عليه أولى من المختلف فيه
٤١٨	المسألة الثالثة عشرة : تقدم المانع على المقتضي
٤١٩	المسألة الرابعة عشرة : في القولين لعالم واحد
٤٢٥	المسألة الخامسة عشرة : فيما رجحت به لغة قریش

المسألة السادسة عشرة : الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين	٤٢٨
الكتاب السابع : أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه
.....	٤٤٢ — ٤٣١
المسألة الأولى : أول من وضع النحو والتصريف	٤٣١
المسألة الثانية : شرط المستنبط	٤٣٩
المسألة الثالثة : طريقة ابن مالك في النحو	٤٤٠
المسألة الرابعة : ترك السماع بالقياس	٤٤٢

* * *

